

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

التخصص: الصوتيات العربية ومستويات الدرس اللغوي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه موسومة بـ:

المباحث الصوتية في كتاب الحجّة  
لأبي عليّ الفارسيّ (ت377هـ)

إشراف:

أ.د عبد الحكيم والي دادة

إعداد الطالبة:

سميرة عبد المالك

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد التاصر بوعلي
مشرفا و مقرّرا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الحكيم والي دادة
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. هشام خالدي
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. لطيفة عبو
عضوا مناقشا	جامعة بشار	أستاذ محاضر "أ"	د. الشريف بن دحمان
عضوا مناقشا	جامعة بشار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. كمال رقيق

السنة الجامعية: 1441-1442هـ/2019-2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر:

قال الله تعالى:

﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾

سورة لقمان، الآية: 14.

فمن تمام النعمة ودوامها شكر أصحابها و ذويها، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله؛  
فكل الشكر و الثناء لمن كان سببا في خروج هذا العمل من العدم إلى الوجود

أساتذة : مشرفين و مناقشين

أولياء: داعين وداعمين

إخواناً: ساعين ومعينين

أحباباً: ناصحين و مشفقين.

## الإهداء:

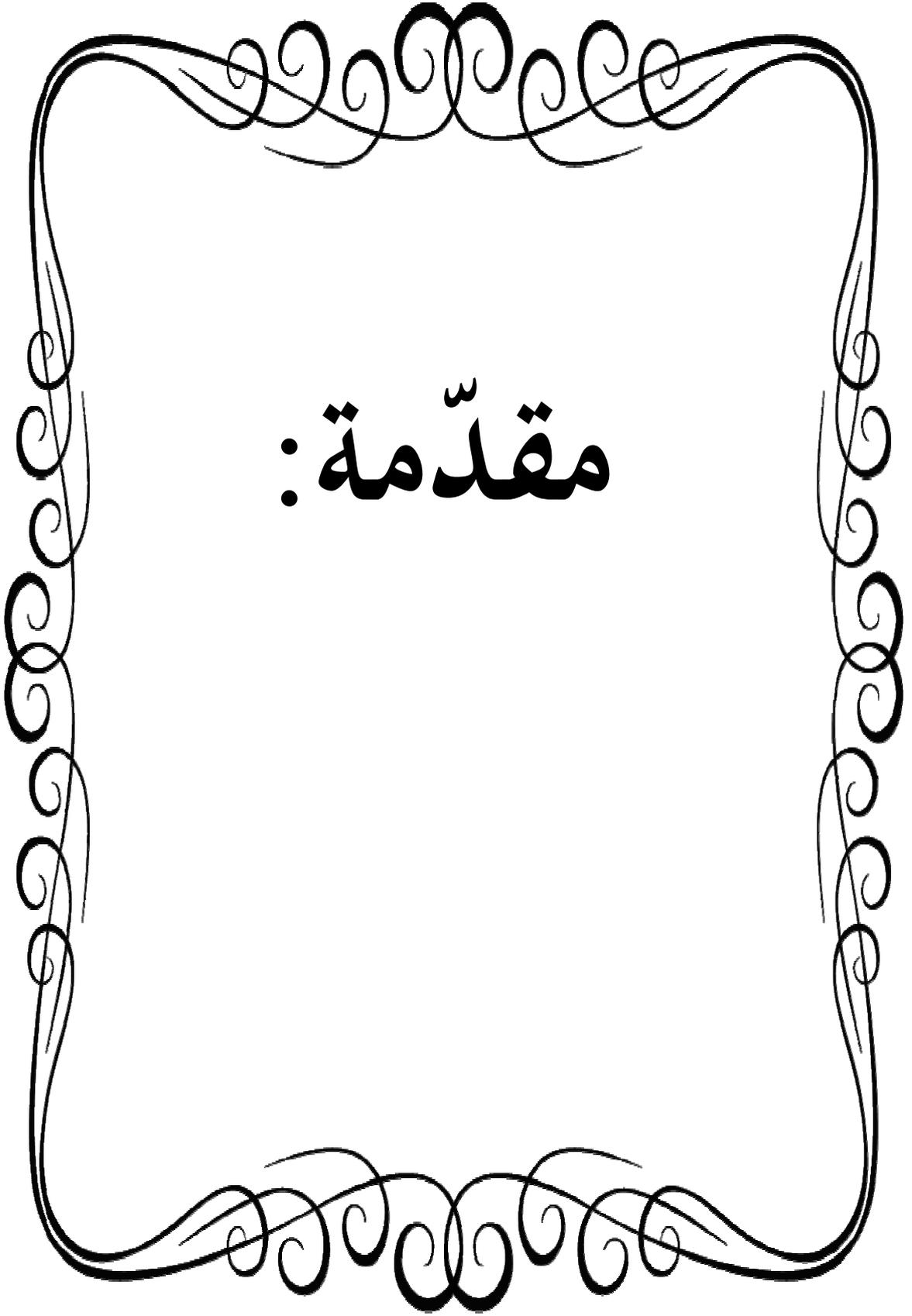
قال الله تعالى:

﴿ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

سورة الإسراء، الآية: 24.

إلى العزيز أبي و الحبيبة أمي

أهدي ثمرة جهدي.



# مقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل النور البين هداية للعالمين، و الصلاة و السلام على صفوة الخلائق أجمعين، محمد الهادي الأمين، ومن تبع هداه بإحسان إلى يوم الدين.

و بعد :

لقد أثمرت القراءات القرآنية تراثاً غنياً، تأتي في مقدمته كتب الاحتجاج، و التي تُعنى ببيان وجه كل قارئ فيما اختاره من قراءة، و أكثر هذه الوجوه لغوية؛ فكانت مصدر دراسات عربية بارعة صوتية، و صرفية، و نحوية، و دلالية.

و على أن اختلاف القراءات القرآنية أدائي في غالب الأمر، فإن للمباحث الصوتية الكفة الراجحة في تلك الكتب، و من الإنجازات الهامة في مجال الاحتجاج كتاب "الحجة" لمؤلفه: "أبي عليّ الفارسي" (ت 377 هـ).

و انطلاقاً من هذا المعطى، ارتأينا الوقوف على الجهود الصوتية التي بذلها "أبو عليّ الفارسي" في الدرس الصوتي من خلال ما ذكره في كتابه "الحجة"، و عليه كان موضوع بحثنا: "المباحث الصوتية في كتاب الحجة لأبي عليّ الفارسي".

و الباعث على اختيارنا لهذا الموضوع هو ما لاحظناه من كثرة الظواهر الصوتية المبتوثة في كتب الاحتجاج؛ فأردنا تتبعها و حصرها في مادة لغوية واحدة يسهل الوصول إليها.

و ما اختيارنا لكتاب "الحجة" إلا رغبة منا في التعريف به و بصاحبه "أبي عليّ الفارسي"، نظراً للمنزلة الرفيعة التي حظي بها، و كون الكتاب حاوٍ خلاصة تجربة عميقة، و موهبة لغوية فذة، حاول من خلالها "أبو عليّ الفارسي" الاحتجاج للقراءات، و أن يعثر لها على الوجوه اللغوية المناسبة من القرآن الكريم، و الحديث النبوي الشريف، و كلام العرب.

و بالإضافة إلى أننا سبق و درسنا السماع و القياس عند "أبي عليّ الفارسي" في نفس الكتاب، فأردنا مواصلة المشروع الدراسي مع جانب لغوي آخر و هو: "المباحث الصوتية"، و لا يفوتنا أن نشير إلى مساعدة الأستاذ المشرف في ضبط عنوان البحث، وكذا تشجيعه لنا على تناول هذا



الموضوع، لعلمه بأهمية و فائدة الدراسات التي تصبّ في هذا الموضوع.

و للكشف عن منهج "أبي عليّ الفارسي" في توظيف المعارف الصوتية و أثرها في الاحتجاج، و كذا معرفة ضوابط التعامل مع هذه المادّة في توجيه القراءات القرآنية، صُغنا الإشكال التالي: من هو أبو عليّ الفارسيّ؟ و ماذا تناول كتاب الحجّة في ثناياه؟ و ما منهج أبي عليّ الفارسي في عرض المادّة الصوتية؟ و ما المباحث الصوتية التي تطرّق لها و هو يحتجّ للقراءات القرآنية؟ و قد اقتضت طبيعة الموضوع أن نُعالجه ضمن ثلاثة فصول، يتصدّرها مدخل للترجمة "لأبي عليّ الفارسي"، والتعريف بكتاب "الحجّة".

و تناول الفصل الأول: "المباحث النطقية و تجلياتها في كتاب الحجّة" ضمن ثلاثة عناصر: "مخارج الأصوات"، و "صفات الأصوات"، و "وصف الأصوات"، تطرّقنا في المخارج لترتيب الحروف، و عدد المخارج عند القدماء و المحدثين، و مخارج الحروف، ثمّ مخارج الأصوات في كتاب الحجّة، أمّا في الصفات فتحدّثنا عن عدد الصفات، و تصنيف الصفات ثمّ صفات الأصوات في كتاب الحجّة، و عالجنا في "وصف الأصوات" و وصف أصوات العربية عند علماء العربية و التجويد، و وصف الأصوات عند المحدثين، ثمّ وصف الأصوات في كتاب الحجّة. و بهذا نكون قد جمعنا بين الجانب النظريّ و الجانب التطبيقيّ، حيث طبّقنا مباشرة حسب ورود كلّ عنصر في كتاب الحجّة، و كذلك فعلنا مع الفصلين الثاني و الثالث، و قد فرضت طبيعة الموضوع هذا الجمع تجنّباً لتكرار عناصر الخطّة.

أمّا الفصل الثاني فعنوانه ب"المباحث التشكيلية و تجلياتها في كتاب الحجّة"، ضمن عنصرين: "التغيّرات الصوتية في الصّوامت"، و "التغيّرات الصوتية في الصّوائت"، و ينقسم العنصر الأول إلى نقطتين: التغيّرات العامّة، و التغيّرات الخاصّة، و نعي بالتغيّرات العامّة: الإدغام، و الإبدال، و القلب المكاني، و الحذف. أما التغيّرات الخاصّة فهي المتعلّقة بصوت معيّن، و في هذا الباب درسنا: الهمزة، و الهاء، و التّاءات، و التّون الساكنة، أمّا العنصر الثاني - التغيّرات الصوتية في الصّوائت - فقد تناولنا فيه: الإعلال، و الإمالة، و الإخفاء.

و خصصنا آخر فصل - الفصل الثالث - "للقوانين الصوتية و تجلياتها في كتاب الحجة" مركزين فيه على خمسة قوانين: المماثلة، والمخالفة، والسهولة، وكثرة الاستعمال، و أمن اللبس حسب ما توفّر من مادّة في كتاب "الحجة".

أمّا الخاتمة فكانت حوصلة لأهمّ النتائج المتوصل إليها، وتوجّ البحث بمقدمة تُعدّ بوابة له، و تعكس محتواه.

وفرضت طبيعة الموضوع انتهاج أكثر من منهج، فكان المنهج التاريخي في الترجمة ل"أبي علي الفارسي و الوصفي في التعريف بكتاب "الحجة"، إضافة إلى المنهج الاستقصائي في تقصي المباحث الصوتية في الكتاب، والمنهج الوصفي التحليلي في شرح وعرض المادّة الصوتية المستقرّة من كتاب "الحجة".

وقد سبق البحث دراسات أخرى لها علاقة بالموضوع، فمنها ما يتّصل بحياة أبي علي الفارسي، ومؤلفاته، و جهوده النحوية في مؤلفاته بشكل عام، و هي الدّراسة التي قام بها "عبد الفتاح شلبي" الموسومة ب: "أبو علي الفارسي، حياته و مكانته بين أئمة التفسير و العربية و آثاره في القراءات والنحو"، وأمّا ما يتّصل بتوجيهه النحويّ و الصّرفي فهي الدّراسة التي قامت بها "سحر سويلم راضي": "التوجيه النحويّ و الصّرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتاب الحجة للقراء السبعة"، إضافة إلى ما يتّصل بأدلة أصول النحو ككتاب "محمد عبد الله قاسم": "الأصول النحوية و الصّرفية في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي".

أمّا الجانب الصوتي في كتاب الحجة، فلم يحظ بدراسة مستقلة بذاتها، غير بعض الآراء المذكورة في كتاب: "الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج" لصاحبه: "عبد البديع التيرباني"، هذا الكتاب الذي اعتمدنا عليه في بادئ الأمر، خاصّة فيما تعلق بضبط خطّة البحث، ثمّ فضلنا أكثر بالاعتماد على جملة من المصادر و المراجع الخاصّة باللّغة، و القراءات القرآنية، وكذا المعاجم.

ففي صنف اللّغة اعتمدنا على كتاب "سيبويه" (ت 180 هـ)، و كتب "ابن جنّي" (ت 392 هـ) و نذكر منها: "الخصائص" و "سرّ صناعة الإعراب"، أمّا في صنف القراءات القرآنية، فقد عُدنا

إلى كتاب: "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها و حججها: ل"مكي بن أبي طالب" (ت437)، و كذا كتاب "ابن جنّي": "المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات القرآنيّة و الإيضاح عنها"، و من المعاجم استعنا بـ "تهذيب اللّغة" للأزهريّ" (ت370هـ) ، و "لسان العرب" لـ "ابن منظور" (ت711هـ)، و غيرها من الكتب المساعدة.

وكأنيّ بحث لم يخلُ بحثنا من الصّعوبات و لعلّ أهمّها: أسلوب "أبي عليّ الفارسيّ" المتسم بالغموض الذي يُغشي قصد "أبي عليّ الفارسيّ"، و الاستطراد الذي جعلنا نتبه أحياناً، و صلة الموضوع بالقرآن الكريم و قراءاته التي استدعت منا أخذ الحيطة و الحذر في توثيق كلّ قراءة قرآنيّة. وفي الأخير يطيب لي أن أتقدّم بخالص الشّكر و الامتنان لأستاذي الكريم: "عبد الحكيم والي دادة" الذي تبنيّ هذا البحث و أشرف عليه، و تجشّم عناء متابعته، و تصحيحه، و تصويبه، فله منّي جزيل الشّكر، و جزاه الله عنّا كلّ خير، كما لا يفوتني شكر أعضاء اللّجنة المناقشة لتحملهم عبء قراءة البحث و تصويب هئاته.

هذا و إن كنّا قد أصبنا فمن الله وحده، فهو الموقّق و المعين، و إن كنّا قد زغنا عن الصّواب، فمنا، و إن كنّا زُمنّا الكمال، و ما الكمال إلّا لذي العزّة و الجلال، و صلّى الله على سيّدنا محمّد و على آله و صحبه أجمعين.

مغنيّة: الجمعة 25 شوال 1440هـ الموافق لـ : 28 جوان 2019م.

الطّالبة: سميرة عبد المالك.

# المدخل:

تمهيد

1 - الترجمة للمؤلف.

2- التعريف بالكتاب.



تمهيد :

لما كان العربُ قبائلَ شتَّى، وكان لكلِّ قبيلةٍ منهم لغتها، أقرأ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أصحابه الكتابَ العزيزَ على غير ما وجه تيسيراً على النَّاسِ، ورحمةً ولطفاً بهم؛ ذلك أنَّه ليس يسهل على من تسلَّطت عليه لُغته أن يفارقها إلى غيرها، ثمَّ جُمعت هذه الوجوه المختلفة التي أقرأ النبيَّ أصحابه بها، وسمَّيت القراءات القرآنيَّة، وظهر علم القراءات الذي يُعرَفُ بأنَّه «علمٌ بكيفيَّة أداء كلمات القرآن واختلافها بعزْو النَّاقلة»<sup>(1)</sup>.

ثمَّ جاء علم الاحتجاج لهذه القراءات يُبينها، ويُعلِّل ما خفي منها، ويكشف ما دَقَّ، سألنا إلى ذلك كلَّ السُّبُل بصحَّة الإسناد، وعلم أسباب النزول والتفسير، والاشتقاق، والحديث، والنحو والصرف، ورسم المصحف وغير ذلك.

والاحتجاج في أصله اللُّغوي: إفتعال من الحج، وهو القصد للزيارة، ثمَّ خُصَّ الحجُّ في تعارف الشَّرع بقصد بيت الله تعالى إقامة للنُّسك<sup>(2)</sup>، قال "ابن فارس" (ت395هـ): "الحجُّ القصد أن تكون الحجَّة مشتقة من هذا لأنَّها تُقصد، أو بها يُقصد الحقُّ المطلوب"<sup>(3)</sup>.

وقال "الراغب" (ت502هـ): "الحجَّة: الدَّلالة المبيِّنة للمَحَجَّة، أيَّ القصد المستقيم الذي يقتضي صحَّة أحد التَّقْيِضَيْن"<sup>(4)</sup>.

وقال "الأزهري" (ت370هـ): "إنَّما سُمِّيت الحجَّة حُجَّة؛ لأنَّها تُحجُّ أيَّ تُقصد لأنَّ القصد لها وإليها"<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> ابن الجزري: منجد المقرئين ومرشد المقرئين، تح: محمد حبيب الله الشنقيطي، وأحمد محمد شاکر، دار الكتب العلميَّة، بيروت، دط، 1400هـ، ص: 03.

<sup>(2)</sup> ينظر: أبو حيَّان الأندلسي: البحر المحيط، مطبعة السعادة، مصر، دط، 1328هـ، 454/1.

<sup>(3)</sup> ابن فارس: مقاييس اللُّغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، دط، دت، 30/2.

<sup>(4)</sup> الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط3، 2002، ص: 219.

<sup>(5)</sup> الأزهري: تهذيب اللُّغة، تح: عبد السلام هارون وأصحابه، دار الصادق، طبعة مصوَّرة عن طبعة المؤسَّسة المصريَّة العامَّة، دط، 1964م، 390/3.



وقال "أبو حيان" (ت745هـ): "الحجة الكلام المستقيم، مأخوذ من حجة الطريق"<sup>(1)</sup>.

وقال "الجرجاني" (ت816هـ): "الحجة: ما دلَّ على صحة الدعوى"<sup>(2)</sup>.

وحاججت فلانا فحججته أي غلبته بالحجة، وذلك الظفر يكون عند الخصومة، والجمع حجج، والمصدر الحجاج.<sup>(3)</sup>

تصبُّ هذه المعاني في أصل واحد، هو القصد، قصد البيت الحرام للزيارة، وقصد المحجة، وهي الطريق الواضحة المستتبّة، وقصد مدافعة الخصم بتقديم الدليل والبرهان إقامة لما يراه المحتج ودخضا لما يراه خصمه.

وعلى ضوء الأصل اللغوي للاحتجاج، وما يعالجه من مسائل القراءات يمكن تعريف علم الاحتجاج على أنه: علم بيان وجوه القراءات القرآنية وعللها، والكشف عنها والانتصار لها.

وللعلم مصطلحات أخرى تواضع عليها من ألف فيه؛ فنجد (كتاب معاني القراءات)<sup>(4)</sup>، و(كتاب وجوه القراءات)<sup>(5)</sup>، و(كتاب علل القراءات)<sup>(6)</sup>، ومنهم من جمع بين الوجوه والعلل ككتاب (الموضح في وجوه القراءات وعللها)<sup>(7)</sup>، وكل ما سبق من مصطلحات تندرج تحت البيان والكشف عن معاني القراءات، والتماس الوجوه لها.

والمتصفح لكتب التراجم يجد أنّ التأليف في علم الاحتجاج بدأ مبكراً مع "هارون الأعمور" (ت 170 هـ) وكتابه (وجوه القراءات)، قال "أبو حاتم السجستاني" (ت248هـ): «كان أول من سمع

(1) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، 269/1.

(2) الجرجاني: التعريفات، حققه وقدم له ووضع فهرسه: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث بيروت، ط2، 1992، ص:112.

(3) ينظر: ابن فارس: مقاييس اللغة، 30/2.

(4) كتاب معاني القرآن ألفه أبو منصور الأزهرّي، وبهذا العنوان نشره عيد درويش وعوض القوزي، وصدر عن دار المعارف بالقاهرة سنة 1991.

(5) كتاب وجوه القراءات ألفه ابن قتيبة، ينظر: ابن قتيبة تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، 1973م، ص:64.

(6) كتاب علل القراءات لابن طيفور السجّاوندي، ينظر: شمس الدين ابن الجزري، غاية التّهاية في طبقات القراء، تح: برجستراسر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2004، 139/2.

(7) كتاب الموضح لابن أبي مریم، نشره عمر حمدان الكبيسي، وصدر عن الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجده، 1993.



بالبصرة وجوه القراءات وألفها، وتتبع الشاذ منها فبحث عن إسناده "هارون بن موسى الأعمور" <sup>(1)</sup>، ثم تَلَّتُهُ كتبٌ أخرى وأشهرها:

- القراءات "لأبي عُبيد بن سلام" <sup>(2)</sup> (ت 224 هـ) جمع فيه القراءات، وعَلَّلَهَا.

- وجوه القراءات "لابن قتيبة" <sup>(3)</sup> (ت 276 هـ).

- احتجاج القراء "لأبي بكر بن السراج" (ت 316 هـ)، الذي نقل عنه أبو علي الفارسي ما يتعلق بسورة الفاتحة وآيات من سورة البقرة. <sup>(4)</sup>

- إعراب القراءات السبع وعَلَّلَهَا "لابن خالويه" (ت 370 هـ).

- الحجّة "لأبي علي الفارسي" (ت 377 هـ).

- المحتسب "لابن جنّي" (ت 392 هـ).

هذه الكتب وغيرها تدلّ على إهتمام العلماء بهذا العلم الذي هو واحد من العلوم التي نشأت في رحاب القرآن الكريم خِدْمَةً لَهُ.

والملاحظ على المؤلّفات السابقة الذّكر أنّ أغلب أصحابها عاشوا في ضلّ الضّعف السياسيّ للدولة العباسيّة وتشتتها إلى دويلات، وهي الفترة التي حُدّدت ما بين 232 هـ و656 هـ <sup>(5)</sup>، هذا ما يعني أنّ الإنحطاط السياسيّ لم يمنع من إزدهار الدّولة في المجال العلميّ، وهذا مرّده إلى إهتمام السلاطين في تلك الفترة بالعلم، فما كان إلّا أن تزدهر الدّولة علميًّا، فظهرت فروع علميّة كثيرة، أبرزها علم الإحتجاج.

وكتاب الحجّة "لأبي علي الفارسي" واحد من أجَلِّ كتب الإحتجاج التي ساهمت في حفظ القرآن الكريم بقراءاته؛ وليس الكتاب خالصا لما عُقِدَ له؛ بل جاء بجرا تراخمت فيه العلوم والفنون، وسنغوص في

<sup>(1)</sup> ابن الجزري: غاية التّهاية في طبقات الثّراء، 303/2.

<sup>(2)</sup> ينظر: ابن الجزري: الثّشر في القراءات العشر، تصحيح: محمّد علي الضّبّاع، المكتبة التجاريّة بمصر، دط، دت، 34/1.

<sup>(3)</sup> ينظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص: 64.

<sup>(4)</sup> ينظر: ابن السّراج: الجهود اللّغويّة، دار الكتاب المصريّ، القاهرة، دار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت، دط، 2000، ص: 95.

<sup>(5)</sup> ينظر: محمّد سهيل طقّوش: تاريخ الدّولة العباسيّة، دار الثّقائس، بيروت، لبنان، ط7، 2009، ص: 220.



هذا البحر لنستخرج ما فاضت به قريحة "أبي عليّ الفارسيّ" فيما تعلق بالجوانب الصوّيّة إن شاء الله تعالى.

وفيما يلي ترجمة لأبي عليّ الفارسيّ، وتعريف بكتابه الحجّة.

## 1 - الترجمة للمؤلف :

**أولاً: اسمه وكنيته ، لقبه و نسبه :**

هو أبو عليّ<sup>(1)</sup> الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن محمد بن سليمان<sup>(2)</sup> بن أبان<sup>(3)</sup> الفسويّ<sup>(4)</sup> الفارسيّ<sup>(5)</sup> النّحويّ<sup>(6)</sup> أمه سدّوسيّة من سدّوس شيبان من ربيعة الفرس<sup>(7)</sup> .

<sup>(1)</sup> ينظر: أبو بكر محمّد بن الحسن الزّبيديّ الأندلسيّ: طبقات النّحويّين و اللّغويّين، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ط2، 1974، ص: 120 . عبد الحيّ بن العماد الحنبليّ : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار المسيرة، بيروت ، ط2 ، 1979 ، 88/3 . عبد الرّحمن بن محمّد الأنباريّ : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة ، صيدا ، ط1 ، 2003 ص:274. السيّوطيّ : بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين و النّحاة ، تحقيق محمّد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت ، ط2 ، 2005 ، ص:403. عليّ بن يوسف القفطيّ : إنباه الرّواة على أنباء النّحاة ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربيّ ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافيّة ، بيروت ، ط1 ، 1986 ، ص:308. عبد الله بن عليّ بن سليمان اليافعيّ : مرآة الجنان و عبرة اليقضان دار الكتاب الإسلاميّ ، القاهرة ، ط2 ، 1993 ، ص:406 . ياقوت الحمويّ : معجم الأدباء ، دار المأمون ، بيروت ، ط الأخيرة ، 1938 ، 232/7.

<sup>(2)</sup> ينظر السيّوطيّ: بغية الوعاة، ص403. عليّ بن يوسف القفطيّ: إنباه الرّواة، ص: 308 . ياقوت الحمويّ : معجم الأدباء 232/7.

<sup>(3)</sup> ينظر: ابن حلّكان: وفيات الأعيان و أنباء الرّمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د ط، د ت، ص:80. الصّفديّ: الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط ، تركي مصطفى ، دار إحياء الثّرات العربيّ ، بيروت ، ط1 ، 2000 ، 290/12 ، <sup>(4)</sup> ينظر: الزّبيديّ الأندلسيّ: طبقات النّحويّين و اللّغويّين، ص120. ياقوت الحمويّ: معجم البلدان، دار صادر، بيروت ، ط2 ، 1995 ، 216/4.

<sup>(5)</sup> ينظر: ابن حلّكان: وفيات الأعيان ، ص:80 . السيّوطيّ: بغية الوعاة، ص:403 . الصّفديّ : الوافي بالوفيات ، 290/12 . عبد الرحمان بن محمّد الأنباريّ : نزهة الألباء ، ص:274 . عبد الحيّ بن العماد الحنبليّ : شذرات الذهب ، 88/3. عليّ بن يوسف القفطيّ : إنباه الرّواة ، ص:308 . عبد الله بن عليّ بن سليمان اليافعيّ : مرآة الجنان ، ص:406. ياقوت الحمويّ : معجم الأدباء، 232/7.

<sup>(6)</sup> ينظر: ابن حلّكان: وفيات الأعيان، ص80 . الصّفديّ: الوافي بالوفيات ، 290/12. أبو البركات الأنباريّ : نزهة الألباء ، ص:274 . الحنبليّ : شذرات الذهب ، 88/3 . اليافعيّ : مرآة الجنان ، ص406 . القفطيّ : إنباه الرّواة ، ص:308 . ابن التّدسم : الفهرست ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، د ط ، د ت ، ص: 101 .

<sup>(7)</sup> ينظر: ياقوت الحمويّ: معجم الأدباء، 232/7.



أمّا كنيته " أبو عليّ " فغالبه على كلّ من كان اسمه الحسن .

و أمّا لقبه ؛ فقد لُقّب بغير ما لقب واحد، فكان "الفسويّ" نسبة إلى مسقط رأسه "فسا"<sup>(1)</sup>، و هي من أعمال فارس، و كان الفارسيّ نسبة لفارس<sup>(2)</sup> . و يظهر أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" كان حريصا على هذا اللقب، فقد كان يوقّع بعض ما يكتب بقوله: « و كنت الحسن بن أحمد الفارسيّ »<sup>(3)</sup>، كما كان التّحويّ نسبة إلى هذه الصّناعة التي وهبها عمره، و أفنى فيها قياسه حتى صعد فيها نجمه .

### ثانيا: مولده و وفاته :

ولد "أبو عليّ الفارسيّ" في مدينة " فسا " الفارسيّة<sup>(4)</sup> ، و قد توافقت معظم كتب التّراجم علي عدم التّصريح بسنة الولادة ، حيث اكتفت بالإيماء لها بقولها : « مات عن تسع و ثمانين سنة »<sup>(5)</sup>، «...و قد جاوز التسعين سنة»<sup>(6)</sup> ، « مات عن نيف و تسعين سنة »<sup>(7)</sup> .

أمّا وفاته فيذكر "ابن خلّكان" (ت685هـ) أنّه توفّي يوم الأحد لسبع عشرة ليلة دخلت من ربيع الآخر<sup>(8)</sup>، و قيل ربيع الأوّل- كما ذكر "الصفديّ" (ت764هـ)<sup>(9)</sup> صاحب "الوافي بالوفيات" - سنة سبع و سبعين و ثلاثمائة "ببغداد"<sup>(10)</sup>، في أيام الطّائع لله<sup>(11)</sup>.

(1) بالفتح و القصر، كلمة أعجميّة، و عندهم "بسا" بالباء ، و كذا يتلقّظون بها ، و أصلها في كلامهم الشّمال من الرّياح ، مدينة بفارس ، بينها و بين شيراز أربع مراحل ، و إليها يُنسب أبو عليّ الفارسيّ الفسويّ ، ينظر : ياقوت الحمويّ : معجم البلدان ، 226/4 ، 261 .

(2) فارس: قال أبو عليّ في القصريّات: فارس اسم بلد و ليس اسم الرّجل و لا ينصرف لأنّه غلب عليه التّأنيث ، و ليس أصله بعربيّ بل هو فارسيّ معرّب أصله بارس ، و هو غير مرتضى فعرّب فقبيل فارس. ينظر ياقوت الحمويّ : معجم البلدان 226/4  
(3) ينظر: محمّد عبد الله قاسم: الأصول التّحويّة و الصّرفيّة في الحجّة لأبي عليّ الفارسيّ، دار البشائر ، دمشق ، بغداد ، ط2008، 1، 23/1.

(4) ينظر: القفطيّ : إنباه الرّواة ، ص308 . ياقوت الحمويّ : معجم الأدباء ، 233/7 .

(5) الحنبليّ: شذرات الذهب ، 88/3 .

(6) ابن الأثير: الكامل في التّاريخ، تحقيق محمّد يوسف الدّقاق ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط4 ، 2006 ، 429/7 .

(7) ياقوت الحمويّ : معجم الأدباء ، 233/7 .

(8) ينظر: ابن خلّكان : وفيات الأعيان ، ص82 .

(9) ينظر:الصفديّ : الوافي بالوفيات ، 291/12 .

(10) ينظر : السيوطيّ : بغية الوعاة ، ص404 . الحنبليّ : شذرات الذهب ، 88/3 . اليافعيّ : مرآة الجنان ، ص406 .

(11) ينظر: ياقوت الحمويّ : معجم الأدباء ، 233/7 .



و نجد "ابن التّديم" (ت 384هـ) في "الفهرست" يخالف ما سبق، شأنه شأن "ابن الأثير" (ت 630هـ) في "الكامل"؛ حيث قال الأوّل: إنّه: «تويّ قبل السّبعين و ثلاثمائة»<sup>(1)</sup> ليجعل الثّاني وفاته سنة 376 هـ<sup>(2)</sup>.

و دُفن بمقبرة "الشّنوزيّة"<sup>(3)</sup> "بيغداد"<sup>(4)</sup>.

### ثالثاً: نشأته و رحلاته :

تعلّم "أبو عليّ الفارسيّ" مبادئ القراءة و الكتابة في بلده "فسا"، على حدّ قول "محمود حسين محمود"، و لما بلغ التاسعة عشرة من عمره، ارتحل إلى بغداد طلباً للعلم وكان ذلك سنة 307 هـ، في خلافة المقتدر<sup>(5)</sup>، فنزل في صف "شونيز"، في الجانب الغربيّ من بغداد، و كان "ابن درستويه" (ت 334 هـ) جاره بيت بيت<sup>(6)</sup>، و كان فيه حبّاً للرحلة؛ إذ طوّف في بلاد الشام حيث مضى إلى طرابلس<sup>(7)</sup> و سكن فيها مدّة<sup>(8)</sup>، و في سنة 341 هـ قدم على حلب<sup>(9)</sup> و أقام فيها عند "سيف الدّولة الحمدانيّ" (ت 356 هـ) حتى سنة 346 هـ.

و يعضّد ذلك ما قاله "ابن جنّي" في "الخصائص": «قال لي أبو عليّ رحمه الله - بحلب - سنة 346...»<sup>(10)</sup> و قوله: «و قد كان أبوعليّ - رحمه الله - كتب إليّ من حلب، و أنا بالموصل...»<sup>(11)</sup>

(1) ابن التّديم: الفهرست، ص: 101.

(2) ينظر: ابن الأثير: الكامل، 429/7.

(3) بالصّم ثم السّكون، ثم نون مكسورة، و ياء مثناه من تحت ساكنة، زاي و آخره ياء التّسبة: مقبرة بيغداد بالجانب الغربيّ. ينظر: ياقوت الحمويّ، معجم البلدان، 374/3.

(4) ينظر: ياقوت الحمويّ: معجم البلدان، 374/3، ابن خلّكان: وفيات الأعيان، ص: 82.

(5) ينظر: محمود حسيني محمود: المدرسة البغداديّة، دار عمّار، بيروت، ط 1، 1986، ص: 260.

(6) ينظر: محمّد عبد الله قاسم: الأصول النّحويّة و الصّرفيّة، 29/1.

(7) ينظر: ياقوت الحمويّ: معجم الأدباء، 233/7.

(8) ينظر: المرجع نفسه و الصّفحة.

(9) ينظر: الصّفديّ: الوافي بالوفيات، 290/1.

(10) ابن جنّي: الخصائص، تحقيق عليّ النّجار، دار الكتب المصريّة، د ط، د ت، 88/2.

(11) المرجع نفسه، 38/3.



ثمّ دخل أنطاكيّة ، ثمّ ألمّ بهيت أيّما (1) .

ثمّ منها إلى بغداد ، ثمّ انتقل إلى شيراز (2) ، ثمّ آب إلى بغداد سنة 368 هـ حيث "عضد الدّولة البُوَيْهِيّ" الذي فتح له ذراعيه ، حتى قيل إنّه عظّمه كثيرا ، و بقي ببغداد إلى أن مات بها (3) .

#### رابعا: علمه و منزلته :

أثنى تلامذة "الفارسيّ" و مترجمو حياته ثناء مستطابا عليه ، لم يظفر به أحد من نحاة القرن الرّابع الهجريّ، فكانوا يفضّلونه على "المبرد" (ت 285هـ)؛ إذ حدّث الخطيب قائلا : « ولد أبو عليّ الفارسيّ بفسا، و قدم بغداد واستوطنها وعلت منزلته في النّحو حتى قال قوم من تلامذته : هو فوق المبرد و أعلم منه.» (4)

كما كانوا يقارنونه ب"سيبويه" (ت 180 هـ ) ك"ابن خلدون" (ت 808هـ) الذي جعل يعدّد مصنّفات علم النّحو فذكر كتب "أبي عليّ الفارسيّ" عقب كتب "سيبويه" ، و منه ما ذكره "صاعد" من أنّ "عضد الدّولة" كان يعتقد في "أبي عليّ الفارسيّ" ما يعتقد في "سيبويه" ، و منه أيضا ما قاله "أبو طالب العبديّ" : « لم يكن بين أبي عليّ و سيبويه أحد أبصر بالنّحو من أبي عليّ .» (5) و قال "القديم" : «و كان أهل بغداد يقولون في زمانه : لو عاش سيبويه لاحتاج إليه .» (6).

كما أثنى صاحب "شذرات الذهب" على "أبي عليّ الفارسيّ" حين قال إنّه كان عديم المثل (7) وفي الثناء عليه يقول صاحب "بغية الوعاة" : « واحد زمانه في علم العربيّة .» (8) و تحدّث صاحب "مجمع البيان" عن براعته النّحويّة و الصّرفيّة فقال : « ناهيك به فارسا في هذا الميدان .» (9) و قال

(1) ينظر: محمد عبد الله قاسم : الأصول النّحويّة و الصّرفيّة ، 30/1.

(2) ينظر: الصّفديّ : الوافي بالوفيات ، 290/1.

(3) ينظر: محمود حسيني محمود : المدرسة البغدادية ، ص: 261.

(4) ينظر السيوطيّ : بغية الوعاة ، ص 403 . ياقوت الحمويّ : معجم الأدباء ، 234/7.

(5) ينظر: ياقوت الحمويّ : معجم الأدباء ، 239/7.

(6) ينظر: المرجع نفسه و الصّفحة

(7) ينظر: الحنبليّ : شذرات الذهب ، 88/33.

(8) السيوطيّ : بغية الوعاة ، ص: 403.

(9) ينظر: محمود حسيني محمود : المدرسة البغدادية ، ص: 264 – 265.



صاحب "وفيات الأعيان" في نهاية ترجمته : « و بالجملة فهو أشهر من أن يذكر فضله و يُعَدَّد . » ،  
و عنه يقول "الجواليقي" (ت 540هـ) « أبو عليّ أبو عليّ في النحو . »<sup>(1)</sup> .  
و يكفي "الفارسيّ" ثناءً اعتراف "عضد الدولة" بتلمذته عليه و اعتزازه بهذه التلمذة ؛ فكان  
يقول: « أنا غلام أبي عليّ النحويّ الفسويّ في النحو . » و قد بلغ مكانة راقية عنده فكان يخرج معه،  
و كان "عضد الدولة" لا ينسى أن يحادثه في مجال النحو<sup>(2)</sup> .

و يحكى عنه أنّه لم يقل شعرا إلا ثلاثة أبيات في الشَّيْبِ و هي<sup>(3)</sup> : [ من الوافر ]

خَضِبْتُ الشَّيْبَ لَمَّا كَانَ عَيْبًا      وَ خَضِبُ الشَّيْبِ أَوْلَى أَنْ يُعَابَا  
وَ لَمْ أَخْضِبْ مَخَافَةَ هَجْرٍ خِلًّا      وَ لَا عَيْبًا خَشِيْتُ وَ لَا عِتَابَا  
وَ لَكِنَّ المَشِيْبَ بَدَا ذَمِيمًا      فَصَيَّرْتُ الخِضَابَ لَهُ عِقَابَا

#### خامسا: مذهبه النحويّ :

اختلف المؤرّخون وأصحاب الطبقات في نسبة "أبي عليّ الفارسيّ" إلى مدرسة نحويّة معيّنة ،  
فذهب البعض إلى أنّه بصريّ ، و ذهب البعض الآخر إلى أنه بغداديّ .  
أ- القول في أنّه بصريّ :

عدّ "الزبيديّ" في طبقاته "أبا عليّ الفارسيّ" من الطبقة العاشرة من النحويّين البصريّين من  
أصحاب ابن السّراج<sup>(4)</sup> ، و تبعه في ذلك "ابن النديم" في "الفهرست" ، فترجم له مع البصريّين كذلك<sup>(5)</sup> .  
ووافقهما "أبو حيّان التّوحيديّ" بقوله : « و أمّا أبو عليّ فأشدّ تفرّدا بالكتاب و أشدّ إكبابا عليه

(1) الصّفديّ : الوافي بالوفيات ، 292/1 . ياقوت الحمويّ : معجم الأدباء ، 234/7 .

(2) ينظر: المرجع نفسه ، 292/1 .

(3) ينظر: السيوطيّ : بغية الوعاة، ص: 404 . الصّفديّ: الوافي بالوفيات ، 291/12 . القفطيّ : شذرات الدّهب ، 88/3 .

ياقوت الحمويّ : معجم الأدباء 252/7 .

(4) ينظر: أبو بكر محمّد بن الحسن الزبيديّ الأندلسيّ : طبقات النحويّين و اللّغويّين ، ص: 120 .

(5) ينظر: ابن النديم : الفهرست ، ص: 101 .



عليه و أبعده من كلّ ما عداه ، ممّا هو على الكوفيّين «<sup>(1)</sup>.

و من المحدثين من ذهب إلى بصريّة "أبي عليّ الفارسيّ" : "محمّد النجّار" الذي يرى في تقديمه لكتاب "الخصائص" أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" يميل في نزعه النحويّة إلى البصريّة<sup>(2)</sup> . و يشاطره الرّأي "عبد الفتاح شلبي" في كتابه "أبو عليّ الفارسيّ حياته و مكانته بين أئمة التّفسير و العربيّة و آثاره في القراءات و النّحو"<sup>3</sup> و كذلك "كارل بروكلمان" في "تاريخ الأدب العربيّ"<sup>(4)</sup> .

و حجّتهم في ذلك موافقته البصريّين ، و من بين تجلّيات هذه الموافقة :

- قوله : الشّيطان فيعال من شطن مثل البيطار .

- و قوله : الحال لا تتقدم على العامل إذا كان معنى ، و الكوفيّون لا يجيزون تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظّاهر، نحو : راكباً جاء زيد ، و يجيزونه مع المضمّر : راكبا جئت ، و ذهب البصريّون إلى أنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظّاهر و المضمّر<sup>(5)</sup> .

- ذهابه مع البصريّين في جواز تقديم معمول أخبار " كان و أخواتها عليها " إذا عرّبت ممّا يوجب التّقديم أو التّوسّط ، أو التّأخير ، و كذلك في إعمال " ما " عمل " ليس " بينما لم يعملها الكوفيّون<sup>(6)</sup> .

ب- القول في أنه بغداديّ :

تحدّث "عبد الحميد حسن" عن "أبي عليّ الفارسيّ" بين نحاة بغداد<sup>(7)</sup> و عدّه "شوقي ضيف" من البغداديين الذين يميلون بنحوهم إلى المذهب البصريّ .

<sup>(1)</sup> ينظر: محمود حسين محمود : المدرسة البغدادية ، ص: 279.

<sup>(2)</sup> ينظر: ابن جنيّ : الخصائص ، انظر مقدّمة المحقّق ، ص: 29 .

<sup>(3)</sup> ينظر: عبد الفتاح شلبي : أبو عليّ الفارسيّ ، دار المطبوعات الحديثة ، جدّة ، ط3 ، 1989 ، 105/1 .

<sup>(4)</sup> ينظر: محمود حسين محمود : المدرسة البغدادية ، ص: 279.

<sup>(5)</sup> ينظر: عبد الفتاح شلبي : أبو عليّ الفارسيّ ، 106/1.

<sup>(6)</sup> ينظر: محمود حسين محمود : المدرسة البغدادية ، ص: 297.

<sup>(7)</sup> ينظر: عبد الفتاح شلبي : أبو عليّ الفارسيّ ، 105/1.



ويميل "محمود حسني محمود" إلى رأي "شوقي ضيف" ، و يعتبره أقرب الآراء إلى الصواب (1) .  
و إلى الرأي نفسه ذهب "سحر سويلم راضي" صاحبة كتاب "التوجيه النحوي و الصرفي  
للقرآنة القرآنية عند أبي عليّ الفارسيّ في كتابه الحجّة للقرآنة السبع" (2) .

و حجتهم في ذلك تتضح بجملة من المواقف؛ من بينها :

- أنّ "الفارسيّ" كان يجمع بين آراء المدرستين (البصريّة و الكوفيّة) (3) فعلى سبيل المثال لا  
الحصر نجده ينقل في "الحجّة" آراء "الخليل" (ت 175هـ) و "سيبويه" و "الأخفش"  
(ت 215هـ) (4) ، من أعلام المدرسة البصريّة ، و ينقل عن "الكسائيّ" (ت 189هـ)  
و "الفراء" (ت 207هـ) و "ثعلب" (ت 291هـ) (5) ، من أعلام المدرسة الكوفيّة .

- كما يظهر الجمع بين المدرستين في شدّة اعتداده بالسّماع كدرجة أولى قبل القياس، و إذا  
تعارض السّماع و القياس أخذ بالأوّل (6) ، و ذلك ما يجعله قريباً من أصحاب المدرسة  
الكوفيّة من جهة ، و من جهة أخرى نُقل عنه أنّه كان يقول : « أخطئ في خمسين مسألة ممّا  
بابه الرواية ، أحبّ إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسيةّة . » (7) ما يُظهر شدّة ولعه  
بالقياس و اعتداده به وهذا ما يقوّيه من المدرسة البصريّة .

و يرى الباحث أنّ محاولة تصنيف من هو في مثل مكانة "أبو عليّ الفارسيّ" يعدّ من الصّعوبة بما  
كان؛ لأنّه يستلزم أحياناً كثيراً من التّكلّف و التّعنت لتأكيد انتسابه لهذه المدرسة أو تلك. و إن كنّا نرى  
أنّه أقرب ما يكون إلى المدرسة البغداديّة منه إلى المدرسة البصريّة ، أو أنّه مدرسة لوحده؛ لأنّه كان  
ينتخب من الآراء و لا يأخذ إلاّ بالأجود .

(1) ينظر: محمود حسين محمود : المدرسة البغداديّة ، ص: 279.

(2) ينظر: سحر سويلم راضي: التوجيه النحويّ و الصرفيّ للقرآنة عند أبي عليّ الفارسيّ في كتابه الحجّة للقرآنة السبع، بلنسية  
للنشر و التوزيع، مصر، ط 1، 2008، ص: 32.

(3) ينظر: المرجع نفسه ، ص 32 . محمود حسني محمود : المدرسة البغداديّة ، ص: 279 ، 280.

(4) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ : الحجّة، تحقيق: بدر الدّين قهوجي و بشير حويجايي، دار المأمون للتراث، دمشق، 218/1.

(5) ينظر: المصدر نفسه، 11/1 ، 139 ، 214 ، 310.

(6) محمود حسني محمود : المدرسة البغداديّة ، ص: 280.

(7) ياقوت الحمويّ : معجم الأدباء ، 274/7.



سادسا: شيوخه و تلامذته :

أ- شيوخه :

لعلّ من أهمّ الشيوخ الذين تتلمذ على أيديهم "أبو عليّ الفارسيّ":

❖ إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم أبو إسحاق الكنديّ الصّيرافيّ المعروف بابن الخنازيريّ

(ت 312 هـ) ، حدّث عنه "أبو عليّ الفارسيّ" في مواضع من "الحجّة" (1) .

❖ أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الرّجّاج (ت 311 هـ) .

❖ أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخيّ شيخ الحنفيّة و رأس الاعتزال (2) (ت

340 هـ) .

❖ أبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش الصّغير (3) (ت 315 هـ) .

❖ أبو العباس إسماعيل بن إسحاق المعمريّ

❖ أبو بكر أحمد بن العباس بن مجاهد (ت 324 هـ) .

❖ أبو بكر محمّد بن أحمد المعروف بابن الخياط (ت 330 هـ) .

❖ أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ (ت 321 هـ) .

❖ أبو بكر محمّد بن السريّ المعروف بابن السّراج (ت 316 هـ) .

❖ أبو بكر محمّد بن عليّ مبرمان (4) (ت 345 هـ) .

❖ عليّ بن الحسين بن معدان أبو الحسن الفارسيّ الفسويّ (5) .

❖ يوسف بن يعقوب الأزرق (1) (ت 329 هـ) .

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ : الحجّة ، 388/2 ، 264/3 ، 219/5 ، 325 .

(2) ينظر: المصدر نفسه ، 139/2 .

(3) ينظر: المصدر نفسه ، مقدّم المؤلّف ، 27/1 ، 28 ، 29 .

(4) ينظر: المصدر نفسه ، 27/1 ، 28 ، 29 .

(5) ينظر: محمّد عبد الله قاسم : الأصول التحوّية و الصّرفيّة ، 39/1 ، 49 .



ب- تلامذته :

نبغ على يد "أبي عليّ الفارسيّ" ثلّة من أعيان العربيّة نذكر منهم :

❖ أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ الفارسيّ اللّغويّ النّحويّ<sup>(2)</sup>.

❖ ابن الحسن الزّعفرانيّ (ت 517هـ) .

❖ الحسين بن محمد الخالع .

❖ أبو طالب العبديّ (ت 406هـ) .

❖ عبد الباقي محمّد بن الحسن بن عبد الله (ت 390هـ) .

❖ عليّ بن عيسى الرّبيعيّ (ت 420هـ) .

❖ عليّ بن عيسى الشّيرازيّ<sup>(3)</sup> .

❖ أبو الفتح عثمان بن جيّ (ت 392هـ) .

❖ أبو القاسم عليّ بن عبد الله الدّقاق .

❖ محمّد بن الحسين أبو الحسن الفارسيّ النّحويّ ابن أخت "أبي عليّ الفارسيّ" (ت

421هـ)

❖ أبو محمّد عبد الله بن أحمد الفّرّار النّحويّ ، قاضي القضاة بشيراز<sup>(4)</sup> .

❖ أبو محمّد عبد الله حمّود الرّبيديّ الأندلسيّ<sup>(5)</sup> .

سابعاً: آثاره :

رحل "أبو عليّ الفارسيّ" و لكنّه ترك كتباً قيّمة<sup>(1)</sup> هي كالآتي :

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 35/2.

(2) ينظر السيوطيّ : بغية الوعاة ، ص: 345 .

(3) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ : الحجّة ، انظر مقدّمة المؤلّف ، 30/1 ، 31.

(4) ينظر: المصدر نفسه ، 30/1 ، 31 .

(5) ينظر: محمّد عبد الله قاسم : الأصول النّحويّة و الصّرفيّة ، 53/1.



- ◀ كتاب أبيات الإعراب .
- ◀ كتاب أبيات المعاني .
- ◀ كتاب الإغفال .
- ◀ كتاب الأوليات في النحو.
- ◀ كتاب الإيضاح الشعريّ .
- ◀ كتاب الإيضاح التحويّي .
- ◀ كتاب التتبع لكلام "أبي عليّ الجبائيّ" في التفسير .
- ◀ كتاب التذكرة .
- ◀ كتاب الترجمة .
- ◀ كتاب التعليقة على كتاب سيبويه .
- ◀ كتاب تفسير قوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى

### الصَّلَاةُ<sup>(2)</sup>

- ◀ كتاب التكملة .
- ◀ كتاب جواهر النحو .
- ◀ كتاب الحجّة .
- ◀ كتاب القد .
- ◀ كتاب مختصر عوامل الإعراب .
- ◀ كتاب المسائل البصريّة .
- ◀ كتاب المسائل البغدادية .
- ◀ كتاب المسائل الحلبيّة .

<sup>(1)</sup> ينظر : السيوطي : بغية الوعاة ، ص:404 . الأنباري : نزهة الألباء ، ص:233. الحنبلي : شذرات الذهب ، 88/3، القفطي : إنباه الرّواة ، ص309 . ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 240/7 ، 241 .

<sup>(2)</sup> سورة المائدة، الآية:6.



- ◀ كتاب المسائل الدمشقيّة .
- ◀ كتاب المسائل الشّيرازيّة .
- ◀ كتاب المسائل العسكريّة .
- ◀ كتاب المسائل القصريّة .
- ◀ كتاب المسائل الكرمانيّة .
- ◀ كتاب المسائل المشكّلة .
- ◀ كتاب المسائل المصلحة من كتاب ابن السّراج .
- ◀ كتاب المسائل المنثورة .
- ◀ كتاب مقاصد ذوي الألباب في العمل بالأصطرلاب .
- ◀ كتاب المقصور و الممدود .
- ◀ كتاب نقض الهاذور .
- ◀ كتاب الهيئات .

## 2- التعريف بالكتاب :

### أولاً: عنوان الكتاب :

لطالما ذُكر كتاب "الحجّة" في المؤلّفات القديمة منها و الحديثة ، و لكنّ هذا الذّكر جاء بمسمّيات متعدّدة، و إن أجمعت في مجملها على لفظ "الحجّة" محور التّسمية ، ف"الخطيب البغداديّ" (ت 463هـ) في تاريخه سمّاه "الحجّة في علل القراءات" <sup>(1)</sup> ، و "ابن خلّكان" في "الوفيات" و "ابن تغري بردي" (ت 874هـ) في "النّجوم الزّاهرة" أطلقوا عليه "الحجّة في القراءات" <sup>(2)</sup> ، و زاد "الأنباريّ" (ت 328هـ) في "نزّهة الألباء" كلمة السّبع على القراءات <sup>(3)</sup>، في حين اكتفى "ابن النّديم" في "الفهرست" و "ياقوت الحمويّ" (ت 622هـ) في "معجم الأدباء" و "ابن عطية"

<sup>(1)</sup> ينظر: البغداديّ: تاريخ بغداد ، دار الكتب العلميّة ، د ط، د ت ، 276/7.

<sup>(2)</sup> ينظر: ابن خلّكان: وفيات الأعيان ، 81/2. ابن تغري بردي: النّجوم الزّاهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت، د ط، د ت، 155/4.

<sup>(3)</sup> ينظر: الأنباريّ: نزّهة الألباء، ص: 235.



(ت541هـ) في "فهرسه" و"السيوطي" (ت 911هـ) في "البغية" باللفظة المشتركة بين الجميع فأسموه "الحجة" فقط<sup>(1)</sup>، أما "ابن جني" فذكره مرة "الحجة في القراءات"<sup>(2)</sup> ومرة "الحجة في قراءة السبع"<sup>(3)</sup>.

لُتشر في العصر الحديث طبعتان للكتاب كل منهما تحمل عنوانا مختلفا عن الآخر ؛ أما الأولى فجاءت بعنوان "الحجة في علل القراءات السبع"، و اعتمد محققوها لتسميتها في غالب الظن على ما أورده "الخطيب البغدادي" في كتابه ، وصدر منها ثلاثة أجزاء بتحقيق "علي النجدي ناصف" ، و "عبد الحميد النجار" ، و "عبد الفتاح شلبي" . و أما الثانية فاعتمد محققوها على ما وصف به "أبو عليّ الفارسي" كتابه في المقدمة<sup>(4)</sup> فكانت "الحجة للقراء السبع أئمة الأمصار بالحجاز ، العراق و الشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد" و عليها اعتمادنا في هذه الدراسة . و نظرا لأنّ الخلاف جرى فيما بعد لفظة الحجة فأغلب الظن أنّ ما جاء بعد "الحجة" في العنوان زيادة عليه و ليس منه ، و إنّما زادها من زادها لبيان موضوع الكتاب ، كما درجت عادة أصحاب التراجم على إدراج عبارة بعنوان الكتاب الذي لا يدلّ على مضمونه<sup>(5)</sup>.

### ثانيا: سبب التّأليف :

لمح "أبو عليّ الفارسي" في مقدّمة كتابه - "الحجة" - إلى السبب الذي دعاه إلى تأليف الكتاب حين قال: « إنّ هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءتهم في كتاب أبي بكر بن مجاهد . »<sup>(6)</sup> و هذا ما يؤكده "محمد إبراهيم عبادة" في سياق حديثه عن تأليف علماء اللّغة في الاحتجاج للقراء ؛ فقال إنّ : « أبا عليّ الجّه لإنجاز ما لم يتمّه شيخه فألف كتاب الحجة للقراءات

(1) ينظر: ابن النديم: الفهرست، ص: 69. ياقوت الحمويّ: معجم الأدباء، 240/7. ابن عطية: فهرسه، تحقيق محمد أبو الأحنان، محمد الزّاهي، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط2، 1983، ص: 113. السيوطي: بغية الوعاة، ص: 404.  
(2) ينظر: ابن جنيّ: المحتسب، تحقيق عليّ النّجديّ ناصف و عبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، القاهرة، ط 1994، 34/1.

(3) ينظر: المرجع نفسه، 236/1.

(4) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجة، 6/1.

(5) ينظر: محمد عبد الله قاسم: الأصول النّحويّة و الصّرفيّة، 139/1.

(6) أبو عليّ الفارسيّ: الحجة، ص: 6.



السَّبْع ، و أشار في مقدّمته إلى محاولة شيخه ابن السَّرَّاج .«<sup>(1)</sup> و أضاف "عبد الفتّاح إسماعيل شلبي" في دراسته حول "أبي عليّ الفارسيّ" بواعث أخرى لتأليف "الحجّة" لعلّ أبرزها :

أ. ما رآه "أبو عليّ الفارسيّ" في كتاب "سيبويه" من أمثلة الاحتجاج بالقراءات إذ أراد أن يجمع ما تفرّق فيهِ في غيره من الكتب و يزيد ما اتّفق له من وجوه الحجج على نحو متكامل .

ب. يضاف إلى ذلك أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" تقلّب في بيئة احتدم فيها الجدل و المنطق و تكاثر الطاعنون الذين يجتهدون في التّنقير عمّا يمكن أن يكون ثغرة يلجون منها، فأراد "أبو عليّ الفارسيّ" أن يردّ عليهم مزاعمهم بالحجّة.

ت. ثمّ إنّ أبا عليّ نحويّ نحير و قارئ متمرّس اجتمعت في صدره معارف جمّة كانت كافية ليحتجّ للقراءات بدل أن تكون متفرقة هنا و هناك<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً: منهجه :

أوجز "أبو عليّ الفارسيّ" في مقدّمة كتابه القول حول منهجه بما نصه : « فإنّ هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القرّاء في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد .«<sup>(3)</sup>

و طريقته في ذلك طريقة المتن و الشرح فهو يعرض أولاً نصّ "ابن مجاهد" (ت 324هـ) في عرضه لاختلاف القرّاء في كلّ حرف من الحروف، مجرّحاً باسمه أو مغفلاً له مكتفياً بقوله : « اختلفوا...» ثمّ يعقبه بقول شيخه "ابن السَّرَّاج" (ت 316هـ) و ذلك في القسم الذي شرع في تفسيره من الفاتحة وسورة البقرة أو بكلامه هو بقوله : « قال أبو عليّ .«<sup>(4)</sup>

و لم يلتزم "أبو عليّ الفارسيّ" ستما واحداً في الكلام على الآية و إن كان غالباً ما يلتفت إلى اللّغة ثمّ إلى الإعراب و التّفسير ثمّ إلى الاحتجاج<sup>(5)</sup> .

أمّا في اللّغة فيعرض ما اتّفق له و فيه تظهر حفاوته بما يرويه من تراث أبي زيد في المقام الأوّل ثمّ ما

(1) محمّد إبراهيم عبادة : التّحو العربيّ أصوله و أسسه و قضاياها و كتبه ، مكتبة الآداب ، ط 1 ، 2009 ، ص: 25.

(2) ينظر: عبد الفتّاح شلبي : أبو عليّ الفارسيّ ، 172، 176/1.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، ص: 06.

(4) ينظر: المصدر نفسه ، ( مقدّمة التّحقيق ) ، ص: 15.

(5) ينظر: محمّد عبد الله قاسم : الأصول التّحويّة و الصّرفيّة ، 249/1.



يروى عن ثعلب ، ليتبعه بما يروى عن تلامذة هذا الأخير و بعض الأعراب الرواة ، و تغلب على مناقشة هذه المادة الصنعة النحويّة ؛ إذ كان "أبو عليّ" ينصرف إلى تصريف الحرف إن كان ممّا يحتمل التصريف، و يعرب ما يلوح له ممّا يقع فيما ينشده من شواهد اللّغة<sup>(1)</sup> و مثال ذلك تعرّضه لمعنى "حسب" في الآي: ﴿تَحْسَبُهُمْ﴾<sup>(2)</sup> حيث قال : « قال أبو عليّ : قال أبو زيد : يقال حسبت الشيء أحسبه و أحسبه حسباناً .

و حكى سيبويه أيضا : حسب يحسب و يحسب ، و قال أبو زيد أيضا : حسبت ذلك الحقّ حسابا و حسابة من الحساب . فأنا أحسبُه ، قال أبو زيد : و قال رجل من "بني نمير" : حسبانك على الله أي حسابك على الله ، و قال الشاعر :

عَلَى اللَّهِ حُسْبَانِي إِذَا النَّفْسُ أَشْرَفَتْ عَلَى طَمَعٍ أَوْ خَافَ شَيْئاً ضَمِيرُهَا

و أَحْسَبْتُ الرَّجُلَ إِحْسَابًا إِذَا أَطْعَمْتَهُ وَ سَقَيْتَهُ حَتَّى يَشْبَعُ وَ يَرُوى وَ تَعْطِيهِ حَتَّى يَرْضَى . «<sup>(3)</sup>

و أمّا إعراب "أبي عليّ الفارسيّ" لآي القرآن فسُخّر لخدمة الاحتجاج ، و أمّا إعرابه لما تجيزه العربيّة و لم تأت به الرواية فشيبه لما يعبر عنه في افتراض قراءة كقوله : "لو قرأ قارئ كذا لكان وجهها" ولعله جانب الصّواب في تجويزه للقراءة المفترضة ، و إلى هذا ذهب غيره من النّحاة ابتداء من سيبويه ، ولعلّ مردّ ذلك لكونهم قصدوا تجويز اللّغة للوجه المفترض لا القراءة به من النّاحية الشرعيّة. ثمّ يأخذ في توجيهه ؛ على أنّ "أبا عليّ" دائم التّنبية على سنيّة القراءة ، و ليس كلّ ما جاز في قياس العربيّة تصوغ التّلاوة به، و إنّ القارئ متّبع ما تجيزه العربيّة فقط<sup>(4)</sup> و من أمثلة ذلك قوله : « و من حجّة من رفع: أنّ عليه الأكثر: و ممّا يشهد للرفع قوله: ﴿إِذِ تَلَقَّوْنَهُ﴾<sup>(5)</sup> فأُسند الفعل إلى المخاطبين فجعل التلقّي لهم ، كذلك يلزم أن يسند الفعل إلى آدم ، فيجعل التلقّي له دون الكلمات ، و من ذلك قول القائل : في آيات تلقّيتها عن عمّي تلقّاها عن "أبي هريرة" ، فجعل الكلام مفعولا به و أسند الفعل إلى

(1) ينظر: محمّد عبد الله قاسم : الأصول النحويّة و الصّرفيّة ، 191/1 .

(2) سورة البقرة، الآية: 273.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 403/2.

(4) ينظر: محمّد عبد الله قاسم : الأصول النحويّة و الصّرفيّة ، 206/1-208.

(5) سورة التّور، الآية: 15.



الآخذ له دون الكلام فذلك ينبغي أن يكون في الآية «. و بعد الإعراب ينتقل إلى تفسير الآية فيغوص في الأعماق ليستخرج من كنوز المعاني و درر الحقائق ما ينتزع إعجابنا سعة عقله و نفاذ فكره<sup>(1)</sup> . وما كان اهتمام "أبي عليّ الفارسيّ" بهذه العلوم وغيرها من أصوات، و نسب، و ناسخ و منسوخ، و علم بأسباب النزول... إلخ، التي ضمّنها "الحجة" إلاّ خدمة للاحتجاج عماد كتابه .

#### رابعاً: لغته و أسلوبه :

إنّ أبرز ما يميّز أسلوب "أبي عليّ الفارسيّ" : ظاهرة الاستطراد و الانطلاق بعيداً عن أصل الموضوع المطروق حتى يكاد ينسي آخره أوّلَه<sup>(2)</sup> . و لربّما يرجع ذلك لغزارة علمه خاصّة و أنّ شيخنا ألّف هذا الكتاب أواخر حياته ، و كذا تميّز أسلوبه بكثرة التكرار؛ و مرجع ذلك فيما نظنّ لطول مدّة التّأليف من جهة و طبيعته التّعليميّة من جهة أخرى ، كما يمكن إرجاءها لإمكانية إضافة شيء لاح له في مسألة سبق له الحديث عنها .

و روى بعض الأدباء قائلين عنه : كنّا نحضر عند ثلاثة مشايخ من التّحويّين ، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً ، و منهم من نفهم بعض كلامه دون البعض و منهم من نفهم جميع كلامه . فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرّمانيّ (ت 348 هـ) ، و أمّا من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو عليّ الفارسيّ، و أمّا من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السّيرافيّ (ت 368 هـ)<sup>(3)</sup> .

و قال "ابن جنّي" في "المحتسب": « و قد كان شيخنا أبو عليّ عمل كتاب الحجة في قراءة السّبع ، فأغمضه و أطاله حتّى منع كثيراً ممّن يدّعي العربيّة فضلاً عن القراءة منه، و أحفاهم عنه »<sup>(4)</sup> .

ولوصف أسلوب "أبي عليّ الفارسيّ" بالغموض و الإبهام و القلاقة ذهب كلّ من عاصر أو درس

مؤلفات "أبي عليّ الفارسيّ"

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجة ، ( مقدّمة التّحقيق ) ، ص:15.

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص:15.

(3) ينظر: محمّد عبد الله قاسم : الأصول النّحويّة و الصّرفيّة ، 206/1.

(4) ابن جنّي : المحتسب ، 236/1.



خامسا: منزلة الكتاب :

كان كتاب "الحجّة" و لا يزال منهلا للباحثين في ميادين مختلفة نظرا لقيّمته، و علو منزلته. و قد أورد "عبد الفتاح شلبي" آناء حديثه عن الكتاب نقاطا ثلاثا يمكن عدّها تعليقات لعلو مكانة كتاب "الحجّة" و هي :

أ. تأخّر تأليفه : فكما ذكرنا سابقا : صنّف "أبو عليّ الفارسيّ" كتابه أواخر حياته ، و قد دام تأليفه "للحجّة" سنوات عدّة ، و في هذا يقول "شلبي" إنّ "أبا عليّ الفارسيّ" صنّف كتابه « في فترة من الاستقرار و الاطمئنان في آخرة من زمانه و بعد جملة صالحة من كتبه فحاء الكتاب مرآة لضلّاعة أبي عليّ و براعته و تبخّره و تمكنه من الثّقافة الإسلاميّة و درايته بأساليب العرب و سنن العربيّة »<sup>(1)</sup> . فالكتاب بما فيه من « كتب مختلفة في القراءات و التّفسير و لغة و نحو و صرف و مسائل الخلاف و الاحتجاج لها والعروض و الشواهد العربيّة...»<sup>(2)</sup> ، يعكس قمّة النّضج العلميّ لمؤلّفه و عصره كما تظهر فيه الشّخصيّة العلميّة الموسوعيّة<sup>(3)</sup> "لأبي عليّ الفارسيّ" .

ب. و يسوقنا الحديث عن النّضج العلميّ و موسوعيّة "أبي عليّ الفارسيّ" إلى النّقطة الثّانية والمتمثّلة في موضوع الكتاب فقد استظهرنا من قبل أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" إنّما صنّف كتابه لأسباب منها بحثه عن مجال يتناسب و ما في جعبته من مخزون علميّ، فما وجد أحسن من القرآن الكريم، فكان اختياره كتاب "ابن مجاهد" لما له من أصالة و تفرّد وأسبقيّة و توثيق لقراءات السّبع من أهل الأمصار بالحجاز و العراق و الشّام على حدّ وصف "شلبي" له<sup>(4)</sup> . ليحيى كتاب "الحجّة" متضمّنا إيّاه شارحا له مفصّلا فيه محتجا لقراءاته موجّها لها و مخزّجا إيّاه.

(1) عبد الفتاح شلبي : أبو عليّ الفارسيّ ، 250/1

(2) المرجع نفسه ، 151/1

(3) ينظر: سحر سويلم راضي : التّوجيه النّحويّ و الصّريّ عند أبي عليّ الفارسيّ في كتابه الحجّة للقراء السّبع، ص:42

(4) عبد الفتاح شلبي : أبو عليّ الفارسيّ ، 151/1



ت. أما السبب الثالث لعلو مكانة الحجّة فهو مكانة كلٍّ من الموضوع و المؤلف و المهدي إليه « و قد كان شائعاً في عصر أبي عليّ تأليف العلماء مؤلفاتهم للملوك و الرؤساء »<sup>(1)</sup> ، يقول "شليبي" : « ألف أبو عليّ الفارسيّ كتابه الحجّة للقراء السبع التي ذكرها ابن مجاهد في كتابه القراءات ثمّ قدّمه إلى عضد الدولة أشهر "آل بويه" ، فموضوع الكتاب إذا جليل و المهدي إليه له مكانته و سلطانه و المؤلف له أمانته العلميّة في زمانه و على هدى من موضوع الكتاب و مكانة عضد الدولة و إمامة أبي عليّ سار ذكر الحجّة... »<sup>(2)</sup> .

و يشهد لمكانة "الحجّة" ما قاله العلماء فيه ، و قد أورد محققوا "الحجّة" منها ما يمكنه ريّ الظمأ و من ذلك ما ورد في « ذيل تجارب الأمم : « و صنّف في أيّام عضد الدولة المصنّفات الرائعة في أجناس العلوم المتفرّقة ، فمنها كتاب الحجّة في القراءات السبع و هو كتاب ليس له نظير في جلاله قدر و اشتهار ذكر » .

« و جاء في طبقات النحاة و اللّغويّين لابن قاضي شبهة : « و كتاب الحجّة في تخريج القراءات السبع من أحسن الكتب و أعظمها »  
« و قال ابن الجزري في طبقات القراء : « و ألف كتاب التذكرة و كتاب الحجّة في شرح سبعة ابن مجاهد فأجاد و أفاد »<sup>(3)</sup> .

و قد أبى "شليبي" إلّا أن يؤكّد على استمرارية مكانة "الحجّة" ، و تأكيد الباحثين في هذا العصر على أهمّيته ، فذكر أنّه قد جاء في صحيفة الأهرام : « ألقى الدكتور بشر فارس في قاعة المجمع العلميّ المصريّ محاضرة ضمّنها نصّاً عربيّاً قديماً في كتاب مخطوط ألفه أبو عليّ الفارسيّ من أئمة العربيّة المسلمين في القرن الرابع الهجريّ ، خصّصه لبحث مسألة التصوير في الإسلام ، مصرّحاً بأنّه جائز بإجماع لا يقترح فيه اعتراض الآحاد ، و الحضر فيه مقصور على تصوير الله سبحانه و تعالى تصوير الأجسام ، فأما غير ذلك من أنواع التّصاوير للأحياء ، فليس محظوراً ، و قد طلب كثير من الأدباء المستمعين طبع هذه

<sup>(1)</sup> أبو عليّ الفارسيّ : الحجّة ، (مقدّمة التحقيق) ص:14.

<sup>(2)</sup> عبد الفتاح شليبي : أبو عليّ الفارسيّ ، 150/1

<sup>(3)</sup> أبو عليّ الفارسيّ : الحجّة ، (مقدّمة التحقيق) ص:17



المحاضرة إذاعةً لذلك النَّصِّ الفريد المفيد ، و تعزيزاً للنّهضة الفنّية في الشّرق الحديث، فؤعدوا بإجابة طلبهم»<sup>(1)</sup>.

و قد علّق "شليبي" على هذا النَّصِّ بقوله: «و قد يكون الباعث على ذلك، توجيه النَّاس إلى نصّ من نصوص أبي عليٍّ بحسب الخلاف في جواز التّصوير»<sup>(2)</sup>.

### سادسا: مصادر الحجّة :

تنوّعت مصادر "أبي عليٍّ" في كتاب "الحجّة"، و هذا طبيعيّ نظرا لتنوّع المسائل التي طرقها ، ما بين تصانيف لغويّة ، و أخرى نحويّة ، و هذه في القراءات و تلك في الأدب ... و فيما سيأتي ذكرٌ لأهمّ و أبرز تلكم المصادر<sup>(3)</sup> :

- ◀ أدب الكاتب لابن قتيبة .
- ◀ أراجيز الأصمعيّ .
- ◀ الأزمنة و تلبية الجاهليّة لقطرب .
- ◀ إصلاح المنطق لابن السكّيت .
- ◀ الأصول لابن السّراج .
- ◀ الأضداد للتّوزي .
- ◀ بعض كتب أبي الحسن .
- ◀ التّصريف للقرّاء .
- ◀ التّصريف للمازنيّ .
- ◀ خبأة لأبي زيد .
- ◀ ديوان الأعشى .
- ◀ ديوان العجاج لرواية السّكّريّ .
- ◀ ديوان ابن مقبل بشرح أبي عمرو بن العلاء .

<sup>(1)</sup> عبد الفتّاح شليبي : أبو عليٍّ الفارسيّ ، 253/1 ، 254 ،

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، 254/1

<sup>(3)</sup> بنظر : محمّد عبد الله قاسم : الأصول التّحويّة و الصّرفيّة ، 282/1 وما يليها



- ◀ السبعة لابن مجاهد .
- ◀ شرح أشعار الهذليين .
- ◀ شرح أو المسائل المشروحة من كتاب سيبويه للمبرّد .
- ◀ شرح القصائد السبع الطوال للأنباريّ .
- ◀ عيمان أيمان أبي زيد .
- ◀ الفرخ لأبي عمرو الجرميّ .
- ◀ الفصيح لثعلب .
- ◀ فعلت و أفعلت للزجاج .
- ◀ القراءات لأبي بكر بن السّراج .
- ◀ القراءات لأبي حاتم .
- ◀ القراءات لأبي عبيد .
- ◀ كتاب سيبويه .
- ◀ مجالس ثعلب .
- ◀ المذكر و المؤنث لأبي حاتم .
- ◀ المصادر لأبي زيد .
- ◀ المقتضب للمبرّد .
- ◀ معاني الشعر لأبي بكر بن السّراج .
- ◀ معاني الشعر لأبي عثمان سعيد بن هارون الأسنديّ .
- ◀ معاني الشعر لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ صاحب الأصمعيّ .
- ◀ معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش .
- ◀ معاني القرآن للفراء .
- ◀ معاني القرآن لابن السّريّ الزّجاج .
- ◀ معاني القرآن لأبي عبيدة .



- ◀ المعاني الكبير لابن قتيبة .
- ◀ نابه و نبيه لأبي زيد .
- ◀ النوادر لأبي زيد .
- ◀ الهمز لأبي زيد .
- ◀ الهمز المقيس لأبي زيد .

و لم يُجَلِّ "أبو عليّ الفارسيّ" كتابه ممّا تلقّفه سماعاً، و أخذه عن أساتذته ، فروى عن الأعراب الرّواة، وكذا عن "أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعيّ"، و غير ذلك من علماء اللّغة، و النّحو، و الصّرف ... إلخ

و بهذا تكون المصادر في "الحجّة" متنوّعة تنوّع المادّة الغزيرة الواردة فيه؛ فأفاد منها و حفظ في كتابه من المصنّفات ما لم يسلم من الضّياع ككتاب "أبي بكر بن السّراج" <sup>(1)</sup> الذي ما عاد له من أثر سوى اقتباسات "أبي عليّ" منه في متن كتاب "الحجّة" .

إضافة إلى هذا كلّ حوى كتاب الحجّة نصيباً لا يُستهان به من أدلّة النّحو: السّماع، و القياس، والإجماع، والاستصحاب، والاستحسان، ليشمل بذلك جميع مستويات الدّرس اللّغوي من نحو و صرف و صوت و دلالة، ما جعل الباحثين يتعمقون فيها بالدّراسة و البحث، و سنحاول في بحثنا بسط ما تعلق بالمباحث الصّوتية في الكتاب.

حظيت الدّراسة الصّوتية باهتمام كبير من قبل العلماء العرب، لصلتها الوثيقة بتجويد القرآن الكريم؛ فكان من نتائج هذه الدّراسة ظهور علم التّجويد الذي حافظ على النّطق السّليم لأصوات العربيّة.

<sup>(1)</sup> كتاب أبي بكر بن السّراج سمّاه "احتجاج القراء"، نقل عنه أبو عليّ ما يتعلق بسورة الفاتحة و آيات من سورة البقرة. ينظر: ابن السّراج ، الجهود اللّغويّة ، ص: 95 .



وعناية العرب بالدراسة الصوتية تعود إلى اليوم الذي دب فيه اللحن إلى لغتهم وألسنتهم، نتيجة لاختلاطهم بغيرهم من الشعوب، بعد مجيء الإسلام، فخشى العلماء نتيجة لهذا التأثير أن ينغلق فهم الكتاب العزيز والسنة الشريفة المطهرة؛ فكان من أجل مباحث علم التجويد رصّد القراء لأخطاء الناس التي تقع لهم أثناء تلاوتهم كتاب ربهم، والتي هي ناتجة عن ميلان طباعهم، وتأثرهم بلهجاتهم، ثم وصف الدواء الشافي لهذه الأخطاء.

ويُعدّ كتاب الرعاية "لمكي بن أبي طالب" (ت 437هـ)، وكذا كتاب التحديد "لأبي عمرو الداني" (ت 444هـ) خير كتابين يُبينان صحة هذه الحقيقة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ثقافة العلماء العرب قديماً كانت ثقافة متنوّعة، وكان الواحد منهم مُلمّاً بأغلب علوم عصره دون أن يحصرها ثقافتهم على العربية فحسب، بل إنّ منهم من اشتهر بإقراء القرآن أمثال: "الكيسائي"، و"أبي حيان النحوي"... على سبيل المثال لا الحصر.

وعليه فإننا لا نستطيع فصل جهود علماء العربية عن جهود علماء التجويد؛ لأنّ الاختلاف بينهم إنّما لتنوّع الغرض، لذا فإنّه على دارس الأصوات أن يدرسها معاً؛ لأنّ إهمال جانب دون آخر يُضيق الفهم الكامل لدراسة القدماء للأصوات العربية.

والمتتبع لجهود القدماء الصوتية لا بد أن يقف أوّل الأمر على صنيع "أبي الأسود الدؤلي" (ت 69هـ)، فبالرغم من أنّ هدفه كان المحافظة على لغة القرآن، إلّا أنّه عالج أموراً صوتية مهمّة يقوم عليها علم الأصوات، فنقّط الإعراب الذي توصل إليه من خلال دقّة ملاحظته لشكل الشفتين في تحديد ما سمّاه بالحركات القصيرة<sup>(1)</sup>، مبحث صوتي مهمّ وخاصّة من خواص الحركات التي يسمّيها المحدثون بالصوائت، وهذا الأساس في التنقيط عضوي فيزيولوجي يعتمد على الدرس الصوتي الحديث، لذا فإنّ جهود "أبي الأسود الدؤلي" لها صلة وثيقة بالصوتيات.

وجهود العرب الصوتية لم تكن مستقلة بذاتها، وإنّما كانت مع قضايا لغوية أخرى، متخذة بذلك اتجاهات متعدّدة، حيث نجد الصوتيات حاضرة عند أصحاب المعاجم، وعند النحاة والفلاسفة والأطباء

(1) ينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 2003، ص: 77.



والحكماء، وكذا علماء التجويد والقراءات القرآنية.

وتخلّت الجهود الصوتية لأصحاب المعاجم مع أوّل معجم في اللغة العربية "للخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 175)، الذي بُني على أساس صوتي، وصُدّر بمقدمة صوتية تنمّ عن حسن لغوي دقيق، وفي ذلك قال محققاً المعجم: «في هذه المقدمة بواكير معلومات صوتية لم يدركها العلم فيما خلا العربية من اللغات إلّا بعد قرون عدّة من عصر الخليل».<sup>(1)</sup>

والمحدّثون أنفسهم صرّحوا بأنّ معجم العين يعدّ أوّل دراسة منظّمة وصلت إليهم في تاريخ الفكر اللغوي عند العرب.<sup>(2)</sup>

وخير من يمثّل النّحاة في حديثهم عن الأصوات "سيبويه" (ت 180هـ) صاحب الكتاب حاوي علم الخليل، إذ لخصّ فيه "سيبويه" آراء الخليل بدقّة وأمانة في آخر الكتاب، ويُسأثر الجزء الرابع من الكتاب بأجل المباحث الصوتية وهو باب الإدغام<sup>(3)</sup>، ليكون بذلك الكتاب مرجعاً لكلّ من صنّف في هذا الباب.

وتتابعت كتب النّحو واللّغة بعد "سيبويه" مُخصّصة حيّزاً للدراسات الصوتية، حيث عالج "المبرد" (ت 285هـ) في كتابه المقتضب الإدغام في الجزء الأوّل، وقدم له بدراسة للأصوات ومخارجها<sup>(4)</sup>، ومهدّد "الزجاجي" (ت 340 هـ) في كتابه الجمل حديثه ببعض الأفكار الصوتية، ومُنهيا الكتاب بالحديث عن الإدغام<sup>(5)</sup>، ومن المصادر الصّرفيّة التي عالجت مباحث صوتية متعدّدة الشّافية "لابن

<sup>(1)</sup> الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط2، 1409، 10/1.

<sup>(2)</sup> ينظر: حلمي خليل: التفكير الصوتي عند الخليل: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1988، ص: 85، ينظر: مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، دار الزّائد العربي، لبنان، ط2، 1986، ص: 56، 158.

<sup>(3)</sup> ينظر: سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرّفاعي بالرياض، ط2، 1982، 431/4 وما يليها.

<sup>(4)</sup> ينظر: أبو العباس المبرد: المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1994، أبواب الإدغام، 328/1.

<sup>(5)</sup> ينظر: عبد الرحمان بن إسحاق الزّجاجي: الجمل في النّحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة بيروت، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984، باب الإدغام، ص: 409، 413.



ويبقى "ابن جنّي" (ت 392 هـ) أول من نظر إلى المباحث الصوتية على أنّها علم قائم بذاته، وخصّها بمؤلف مستقلّ وهو كتاب **سر صناعة الإعراب** الذي تناول فيه الموضوعات الصوتية التالية:

- عدد حروف الهجاء وترتيبها ووصف مخارجها.

- بيان الصفات العامة للأصوات وتقسيمها باعتبارات مختلفة.

- التغيرات التي تصيب الصوت في بنية الكلمة من إعلال وإبدال ونقل وحذف. <sup>(2)</sup>

و"ابن جنّي" نفسه اعتبر دراسته الأولى من نوعها بقوله: «وما علمت أنّ أحدا من أصحابنا خاض في هذا الفنّ هذا الخوض، ولا أشبعه هذا الإشباع» <sup>(3)</sup>

وبجد مادة صوتية غنية في كتاب "ابن جنّي" الآخر، وهو **الخصائص**، الذي حوى في ثناياه أبوابا صوتية كباب كميّة الحركات، وباب في مطل الحركات، وباب في مطل الحروف... <sup>(4)</sup>

أمّا جهد الفلاسفة من الدراسة الصوتية جاء مجموعا عند "ابن سينا" (428 هـ) في رسالته **أسباب حدوث الحروف** التي تناول فيها سبب حدوث الصوت، ومخارج الأصوات ومحابسها، وعرض تشريحا للحنجرة واللسان، ووصف العملية العضوية لكيفية صدور كلّ حرف وصفا مفصّلا، كما أشار إلى أصوات سمعها في لغات أخرى غير موجودة في العربية. <sup>(5)</sup>

وتعدّ مصنّعات علماء التجويد والقراءة بأنّها أكثر الكتب احتفاءً بالمادّة الصوتية، وذلك لأداء

<sup>(1)</sup> ابن الحاجب: الشافية في علم التصريف، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة الملكية، السعودية، ط1، 1995، ص: 94، 109، 120، 131.

<sup>(2)</sup> ينظر: ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب: تح: حسن هندراوي، دار القلم، بيروت، دط، دت، مقدّمة المؤلف، 1/ 06، 36، وأبواب الكتاب 1/ 41، 69، 116، 145، 171، 175، 176.

<sup>(3)</sup> ينظر: المرجع نفسه، 63/1.

<sup>(4)</sup> ينظر: ابن جنّي: الخصائص، مثلا كلامه عن الهمس 1/ 57، 59، وكلامه على الإشمام وهمزة بيّن بيّن والرّوم، 2/ 144.

<sup>(5)</sup> ينظر: ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، تح: يحيى مير علم، محمّد حسن الطبان، مجمع اللّغة العربية، دمشق، سوريا، 1983، ص: 54-55، 58، 63، 71، 85، 92، 97.



كلمات القرآن الكريم على أكمل وجه، دون أن نُحمل إفادات هؤلاء العلماء من علم النحو عامة وكتب "سيبويه" خاصة، يقول "برجستراسر": «كان علم الأصوات في بدايته جزءاً من النحو ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون، وزادوا في تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم».<sup>(1)</sup>

وقد عُنيت مصنّفات القراءات القرآنيّة ببيان وجوه الأداء المختلفة للقرآن الكريم، وتشتمل وجوه الأداء على الكثير من الظواهر الصوتية، كإدغام المتماثلين والمتقاربين وإظهارهما، و نبر الهمز وتسهيله وإبداله وحذفه... إلى غير ذلك ممّا يدخل تحت ما يُدعى اليوم بعلم وظائف الأصوات.<sup>(2)</sup>

وأوّل كتاب وصلنا في هذا الفنّ هو كتاب السبعة "لابن مجاهد" (ت 324 هـ)، وتوالت الكتب بعده تنهل من نمله على اختلاف عدد القراء في كلّ منها<sup>(3)</sup>

أمّا فنّ التّجويد فإنّ أوسع ما وصل فيه كتاب الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق التّلاوة للإمام "مكيّ بن أبي طالب" (ت 437 هـ) الذي جمع فيه صفات الحروف وألقابها ومعانيها<sup>(4)</sup>، حيث ذكر لحروف العربيّة 44 لقباً: «كلّ واحد من هذا الألقاب يدلّ على معنى وفائدة في الحرف ليس في غيره ممّا ليس له ذلك اللقب».<sup>(5)</sup>

وللمقرئ المشهور الإمام "ابن الجزري" (ت 833 هـ) باع في هذا الباب في كتابه التّمهيد في علم التّجويد تناول فيه كلّ مسائل التّجويد وضّم إليها باباً في الوقف والابتداء، وآخر في معرفة الظّاء وتمييزها عن الضّاد.<sup>(6)</sup>

جهود العرب القدامى لم تقتصر على هذه المجموعة من المصنّفات، بل تعدّدت هذه المصنّفات في

(1) نقلا عن: مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، ص: 149.

(2) ينظر: بسام بركة: علم الأصوات العام، أصوات اللّغة العربيّة، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1988، ص: 7، 176.

(3) ينظر: ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، 34/1 - 35، وينظر: فؤاد سنركين: تاريخ الثّراث العربيّ، ترجمة: محمود حجازي، وفهمي أبو الفضل، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1977، 17/1، 36.

(4) ينظر: مكيّ بن طالب القيسي: الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، دار الكتب العربيّة، دمشق، 1973، ص: 42.

(5) المرجع نفسه، ص: 113، وينظر: باب صفات الحروف وألقابها وعللها، ص: 91، 118.

(6) ينظر: ابن الجزري: التّمهيد في علم التّجويد، تح: علي حسين البواب، مكتبة المعارف بالرياض، 1985، ص: 165، 209.



كلّ مجال من المجالات المذكورة سابقا، وتركيزنا على ما ذكر كان للمساهمة الفعّالة التي جاءت بها في تطوّر الدّرس الصّوتي.

هذا الإسهام تجلّى بفضل الدّراسات الأصليّة التي جعلت للعرب فضل السّبق في الوصول إلى نتائج وحقائق علميّة صوتيّة دقيقة.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى جهود التي بذلها العلماء العرب المحدثون في مجال الدّراسات الصّوتية؛ إذ ألفوا فيها مؤلّفات عديدة مستفيدين ممّن سبقوهم من العلماء القدماء، ومن هؤلاء المحدثين من برعوا في تأليف كتبهم العلميّة والمراجع المختلفة، ونقلوا خبرات علماء الفنّ المحدثين في الغرب إلى ساحة الأصوات العربيّة الحديثة، بدءا "إبراهيم أنيس" الذي جسّد نظرياته في هذا المجال في كتاب "الأصوات العربيّة"، بل يُعدّ هذا المرجع من أوّل ما كتب في علم الأصوات العربيّة في العصر الحديث<sup>(1)</sup>، بالإضافة إلى كتابه "دلالة الألفاظ" الذي درس فيه هو الآخر المستوى الصّوتي للغة<sup>(2)</sup>، وجاء كتاب "علم اللغة العام، الأصوات العربيّة" للّغوي "كمال محمّد بشر" وقف المنهج الحديث للدّراسات اللّغوية؛ إذ بدأ الكاتب فيه بالحديث عن الدّرس الصّوتي، ثمّ تناول الأصوات العربيّة، وجهاز نطقها ومخارج حروفها، وتحدّث عن الأصوات وتقسيماتها، وكذلك صفات كلّ قسم، وصولا إلى الجانب الفيزيولوجي، ليُعيد بعدها النّظر في الكتاب، وأضاف الجديد بإصدار كتابه "علم الأصوات" الذي ناقش وتوسّع في قضايا صوتيّة أوجز ذكرها في الكتاب السّابق.<sup>(3)</sup>

و"تمام حسان" يعدّ هو الآخر واحدا من اللّسانيين العرب الذين ربطوا بين الدّرس اللّغوي الغربي ونظيره العربيّ، ليُعطي تصوّرا جديدا للدّرس العربيّ الحديث، وإنطلاقا من هذا أعاد وصف أصوات اللغة العربيّة، وسعى إلى تأسيس وصف فونولوجي لأصوات العربيّة.

<sup>(1)</sup> ينظر: محمّد يحي آدم: جهود إبراهيم أنيس الصّوتية من خلال كتابه الأصوات اللّغويّة (دراسة وصفيّة تحليليّة)، بحث تكميلي مقدّم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربيّة، جامعة المدينة العالميّة، كليّة اللّغات قسم اللغة العربيّة، جامعة ماليزيا، العام الجامعيّ 2013، مقدّمة الباحث، ص: 03.

<sup>(2)</sup> ينظر: إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأجلو المصريّة، مصر، ط5، 1984، ص: 46-47.

<sup>(3)</sup> ينظر: بدر سند السميح: جهود كمال بشر في الدّرس اللّغوي الحديث، رسالة مقدّمة إلى عمادة الدّراسات العليا إستكمالا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربيّة، اللغة والتّحو، جامعة مؤتة، الأردن، 2012، ص: 09-10.



والمتمل في الدرس الصوتي عند "تمام حسان" يجده قد باشر وصفه لأصوات العربية في كتابه "مناهج البحث في اللغة" واستأنفه في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، حيث: «اهتم في الكتاب الأول بشرح علم الأصوات في ضوء المناهج العلمية الحديثة، واهتم في الكتاب الثاني بوضع نظام صوتي للغة العربية». (1)

و"لمحمود السعران" مؤلف هام اسمه "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي" الذي استعمل فيه مصطلح البنية، ليكون بذلك من أوائل من استعمل هذا المصطلح، وتحليل البنية عند "محمود السعران" يبدأ من المستوى الصوتي ممهدا لذلك بلمحة تاريخية عن تطور الدراسات الصوتية عند الهنود واليونان والعرب حتى يصل إلى التطور الذي أحرزته هذه الدراسات في أوروبا والولايات المتحدة (2)، غير أنه في الدراسة المعتمدة مزج بين اتجاهين متعارضين، محاولا التوفيق بين التحليل الشكلي عند "بلومفيلد" في الاتجاه التوزيعي، وهو اتجاه يُهمل إلى حد كبير الجانب المعنوي في الوصف النحوي، وآراء المدرسة الإنجليزية التي ينتمي إليها والتي تنطلق من المعنى. (3)

وتحدث "عبد الرحمن أيوب" عن أصوات العربية في كتابه "أصوات اللغة" مستفيدا من كتاب علم الأصوات العام لمؤلفه "هفنر"، وخصّص رمضان عبد التواب فصلا كاملا للأصوات في كتابه "المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي". (4)

وشارك المستشرقون في الكتابة عن أصوات العربية، ومنهم "برجستراسر" الذي عقد بابا كاملا عن الأصوات ضمن كتابه "التطور النحوي للغة العربية" بعنوان: "علم الأصوات عند سيبويه وعندنا". (5) كانت هذه أهم جهود العرب المحدثين الذين واصلوا ما قام به القدماء حتى إكمال البحث الصوتي واستقل كعلم قائم بذاته وتنوّعت مباحثه ودراساته بين مختلف علوم اللغة.

(1) ينظر: إسمهان مصرع: آليات تيسير الدرس اللغوي العربي في فكر تمام حسان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغويات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم اللغة والأدب العربي، السنة الجامعية 2016/2017، ص: 78.

(2) ينظر: محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، ط2، 1992، ص: (ط).

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص: (ك).

(4) ينظر: علي حسن مزبان: علم الأصوات بين القدماء والمحدثين، دار شموع للثقافة، الزاوية، ليبيا، ط1، 2003، ص: 57.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص: 58.

الفصل الأول: المباحث النطقية وتجلياتها في كتاب الحجّة

تمهيد.

1- مخارج الأصوات.

أولاً: ترتيب الحروف.

ثانياً: عدد المخارج.

ثالثاً: مخارج الحروف.

رابعاً: مخارج الاصوات في كتاب الحجّة

2- صفات الأصوات.

أولاً: عدد الصفات.

ثانياً: أسس تصنيف الصفات.

ثالثاً: صفات الاصوات في كتاب الحجّة

3- وصف الأصوات.

أولاً: وصف أصوات العربية عند علماء العربية والتجويد

ثانياً: وصف الاصوات عند المحدثين

ثالثاً: وصف الأصوات في كتاب الحجّة



### تمهيد:

يكون مجرى النَّفس عند الإنسان وهو صامت مفتوحاً؛ فيمرّ الهواء في عمليتي الشَّهيق والزَّفير من غير أن يُحدث احتكاكاً يؤدي إلى إنتاج صوت مسموع. وإذا أراد الإنسان إخراج أصوات لغويَّة احتاج إلى إعتراض آلة النَّطق لهواء الزَّفير ليحدث الصَّوت اللُّغوي<sup>(1)</sup>؛ وإنتاج الأصوات اللُّغويَّة قائم على أربع عمليات منفصلة وهي عمليَّة تيار الهواء وعمليَّة التَّصويت والعمليَّة الأنفيَّة الفمويَّة ثمَّ العمليَّة النَّطقيَّة، وترتبط هذه العمليَّات الأربعة بحركات الرِّتين والأوتار الصَّوتية والطَّبَق واللِّسان مع الشَّفتين.<sup>(2)</sup>

وتعدُّ العمليَّة النَّطقيَّة أكثر العمليات الأربعة تعقيداً، وتحتها عمليَّات جزئيَّة شبه مستقلَّة، وهي نتاج تنوُّع الضَّغط الذي يصادفه تيار الهواء في أماكن متنوِّعة من مجرى الهواء، والأماكن التي يمكن الضَّغط عندها كثيرة، وكلّ نقطة على طول الجهاز النَّطقي تصلح مكاناً لتنويع الضَّغط، وبعبارة أخرى مكاناً للنَّطق، ولهذا فإنَّ عدد الأصوات التي تنتجها آلة النَّطق كبير جدّاً، لكن اللُّغات البشريَّة تستخدم عدداً محدوداً من تلك الأصوات يمتدُّ على طول مناطق متباعدة حتَّى يسهل على الأذن العاديَّة التعرّف عليها.<sup>(3)</sup>

ويلجأ علماء الأصوات إلى تصنيف أصوات الكلام إلى مجموعات حسب أسس معيَّنة، لتيسير دراستها وتحديد خصائصها الصَّوتية، والمتعارف في تصنيف الأصوات بالاستناد إلى تحديد مكان إنتاج الصَّوت في آلة النَّطق، وهو ما يعرف بالمخرج، وجمعه مخارج، وبالاستناد إلى تحديد كميَّة تكوُّن الصَّوت في مخرجه وهو ما يُعرف بالصِّفات.

(1) ينظر: غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربيَّة، دار عمّار، عمان الأردن، ط1، 2004، ص:61.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصَّوت اللُّغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط 1997، ص:113.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص:113، وينظر: غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربيَّة، ص:68.



وقبل التّفصيل في محتويات الفصل الأوّل لابدّ من الإحاطة بثلاثة عناصر لها صلة وثيقة بالموضوع

وهي:

1- الصّوت اللّغوي.

2- المخرج.

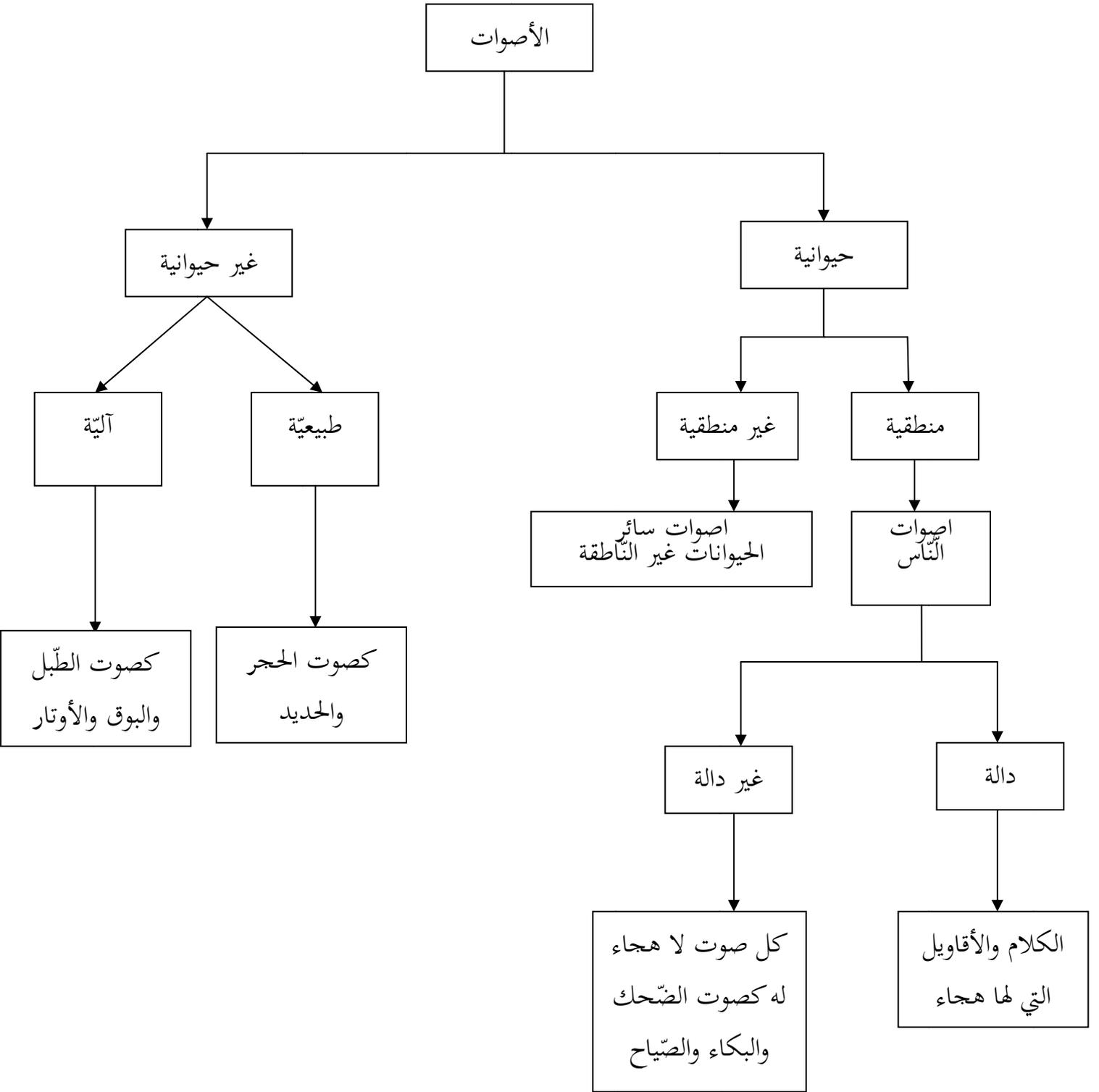
3- أهميّة الصّفات.

### 1- الصّوت اللّغوي:

عمد علماء العربيّة إلى التّمييز بين ثلاثة مصطلحات وهي النّفس والصّوت والحرف، وذلك بُغية بيان طبيعة الصّوت اللّغوي، فالأصوات حسب "إخوان الصّفا" صنفان حيوانيّة وغير حيوانيّة، وغير الحيوانيّة أيضا نوعان: طبيعيّة وآلية، فالطّبيعيّة هي كصوت الحجر والحديد...، والآليّة كصوت الطّبل والبوق والأوتار، والحيوانيّة نوعان: منطقيّة وغير منطقيّة، فغير المنطقيّة هي أصوات سائر الحيوانات غير النّاطقة، وأمّا المنطقيّة فهي أصوات النّاس وهي نوعان أيضا: دالة وغير دالة، فغير الدّالة كالضحك والبكاء والصّياح، وبالجملة كلّ صوت لا هجاء له، وأمّا الدّالة فهي الكلام والأقويل التي لها هجاء.<sup>(1)</sup>

ويمكن التّعبير عن كلام "إخوان الصّفاء" حول الأصوات بالمنحطط التّالي:

<sup>(1)</sup> ينظر: أحمد بن عبد الله، إخوان الصّفاء وخلالّ الوفاء، مجلّة بميندي بازار، مطبعة نخبة الأخبار، 1305هـ، 188/1-189.





وبناءً على هذا التّصنيف؛ فإنّ الصّوت كما يقول "ابن سنان الخفاجي" (ت466هـ): «عام ولا يختصّ»<sup>(1)</sup>، وإذا كان عاما ولا يختصّ، فالحرف هو الصّوت اللّغوي؛ ونستشفّ ذلك من تعريف "ابن سينا" للحرف باعتباره هيئة تعرض للصّوت<sup>(2)</sup>، فهو يرى أنّ الصّوت عبارة عن سلسلة من الدّبذبات الهوائيّة مترابطة الحلقات، والحرف إيقاف لهذا الصّوت وقطع له، إنّه عارض للصّوت عروض الآن للزّمان، والتّقطة للخطّ.<sup>(3)</sup>

وهذا ما ذهب إليه "ابن جنّي"، إذ يقول: «اعلم أنّ الصّوت عرض يخرج مع النّفس مستطيلا متصّلا، حتّى يعرض له في الحلق والشّفتين مقاطع تنبيه عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع أيّما عرض له حرفا»<sup>(4)</sup>، ويقول أيضا: «وذلك أنّ الحرف حدّ منقطع الصّوت وغايته وطرّفه، كحرف الجبل ونحوه».<sup>(5)</sup>

فالْحرف إذا هو ما يعرض للصّوت، فينقطع إستمراره وإتصاله وامتداده واستطالته، وما يعرض للصّوت هو اتّصال عضو بعضو آخر من أعضاء النّطق كاتّصال الحلق واللّسان والشّفة بما يقابلها من أعضاء، فتشكّل حواجز وعوارض توقف زمن الهواء وتقطعه.

وإذا فالقطع لا يحدث إلّا بحركة ما من أعضاء النّطق في موضع ما من الآلة المصوّتة، لذلك عرّف القراء الحرف باعتباره صوتا معتمدا على مقطع محقق، وهو أن يكون إعتماده على جزء معيّن من أجزاء الحلق واللّسان والشّفة.<sup>(6)</sup>

(1) ابن سنان الخفاجي: سرّ الفصاحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1، 1982، ص:15.

(2) ينظر: ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، ص:60.

(3) ينظر: الرّازي: التّفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، المجلّد 1، ط1، 1981، ص:

29-30.

(4) ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، 6/1.

(5) المرجع نفسه، 14/1.

(6) ينظر: التهانوي: موسوعة كشاف إصطلاحات الفنّون والعلوم، تح: علي دحروج، ورفيق العجم، مكتبة لبنان، بيروت، ط1،

1996، 64/3.



## 2- المخرج:

جاء في اللّسان: «أنّ المخرج قد يكون موضع الخروج، يقال خرج مخرجا حسنا، وهذا مخرجه، وأمّا المخرج فقد يكون مصدر قولك أخرجته»<sup>(1)</sup>، وجاء في تاج العروس: «المخرج هو المصدر والموضع»<sup>(2)</sup>.

أمّا المخرج الصّوّيّ فهو كما قال "جعفر بن مكّي الموصلي" (ت 713هـ): «والمخرج هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف»<sup>(3)</sup>، وقال "زكريا الأنصاري" (ت 926هـ): «ومخرج الحرف موضع خروجه بواسطة صوت»<sup>(4)</sup>، وقال عن المخرج "محمد مكّي نصر" (745هـ): «والمخارج جمع مخرج على وزن مَفْعَل، بفتح الميم وسكون الفاء، وهو اسم لموضع خروج الحرف، كمدخل ومزقد اسم لموضع الدّخول والرّقود، وقد فسّر بعضهم المخرج بأنّه عبارة عن الحيز المولّد للحرف»<sup>(5)</sup>.

والملاحظ على ما تقدّم أنّ ما قيل عن المخرج لا يخرج عن أنّه: مكان خروج الحرف.

وتجدر الإشارة هاهنا إلى أنّ من القدماء من أطلق على المخرج مُسمّيان أخرى، "كابن دريد" الذي سمّاه (المجرى)<sup>(6)</sup>، وأطلق عليه "ابن سينا" (المحبس)<sup>(7)</sup>.

ولم يخرج كلام المحدثين عمّا جاء به القدماء في تعريفاتهم للمخرج، قال "إبراهيم أنيس": «فالمخرج نقطة معيّنة في المجرى عندما يتكوّن الصّوت، وعندها يضيق المجرى أو يتسع حسب طبيعة الصّوت وصفته»<sup>(8)</sup>.

(1) ابن منظور: لسان العرب، تح: نخبة من الأساتذة، دار المعارف، القاهرة، دط، دت، مادة (خ.ر.ج)، 249/2.

(2) الزّبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الستار أحمد فزّاح، مطبعة حكومة الكويت، دط، 1965، مادّة (خ.ر.ج).

(3) أبو موسى جعفر بن مكّي الموصلي: الكامل الفريد في التّجويد والتّفريد، مخطوط يوجد نسخة منه في جامعة الملك سعود (رقم الميكروفيلم 1/341-د) مصوّرة عن المكتبة الوطنيّة في فيينا 2041، ص: 19/ب.

(4) زكرياء بن محمد الأنصاري: الدّقائق المحكّمة في شرح المقدّمة الجزرية في علم التّجويد، تح: نسيب نشاوي، مطابع ألف باء الأديب، دمشق، سوريا، دط، 1980، ص: 28.

(5) محمد مكّي نصر الجريسي: نهاية القول المفيد في علم التّجويد، مطبعة البايتّ الحليّ، سوريا، 1349هـ، ص: 27.

(6) ينظر: ابن دريد: جمهرة اللّغة، تحقيق زمري منير البعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987، 45/1.

(7) ينظر: ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، ص: 1.

(8) إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغويّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، دط 2007، ص: 26.



وقال "تمام حسان": «المخرج مكان التّطق»<sup>(1)</sup>.

### 3- أهميّة الصّفات:

تحديد مخرج الحرف لا يكفي لمعرفة، بل لابدّ من أن يُضاف إليه الصّفات المصاحبة له، لذا ركّز القدماء والمحدثون على أهميّة الصّفات في تحديد الحرف.

وفي ذلك قال "مكي بن أبي طالب": «واعلم أنّه لولا إختلاف الصّفات في الحروف، لم يفرّق في السّمع بين أحرف من مخرج واحد، و لولا إختلاف المخارج لم يُفرّق في السّمع بين حرفين أو حروف على صفة واحدة»<sup>(2)</sup>، وأضاف قائلاً: «ولو كانت المخارج واحدة، والصّفات واحدة لكان الكلام بمنزلة بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخارج واحد وصفة واحدة لا تُفهم، فهذه حكمة جعل الله عليها هذه الحروف في أصوات بني آدم لتخرج بهذه الصّفات عن جنس أصوات البهائم، لأنّ أصوات البهائم لا إختلاف في مخارجها ولا في صفاتها، ولذلك لا تُفهم، فباختلاف صفات الحروف في ألفاظ بني آدم، وإختلاف مخارجها، وتباين طباعها فهم الكلام وظهر المعنى القائم الذي في نفس المتكلّم للمخاطب وعُلم المراد»<sup>(3)</sup>.

ولم يخرج الكلام المحدثين عن كلام القدماء حول أهميّة الصّفات، إذ قال "برجستراسر": «وعلى ذلك فلا يكفي لمعرفة الحرف وتمييزه تحديد المخرج وحده، دون علامة ثانية هي صفة الحرف»<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، دار الثقافة الدّار البيضاء، المغرب، 1979، ص:110.

<sup>(2)</sup> مكي بن أبي طالب: الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة، ص:218.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص:143، 144.

<sup>(4)</sup> برجستراسر: التطوّر النّحوي للّغة العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرّفاعي بالرياض، 1982، ص:13.



ويرى "تمام حسان": «أنّ المخارج... والصفات التصنيفية... هي الأساس الذي يقوم عليه بناء التطريز اللغوي»<sup>(1)</sup>، وأضاف: «إنّ أي حرفين في النظام التشكيلي في أيّ لغة لابدّ أن تكون بينهما جهة اختلاف واحدة على الأقل، وهذه الجهة إمّا أن تكون مخرجا أو صفة، ولو اتفق حرفان في المخرج والصفة لما صح أن يسميا حرفين، بل إمّا يكونا حرفا واحدا».<sup>(2)</sup>

وللصفات فوائد أخرى تُستفاد من هذا التمييز بين الحروف، وقد لخصها "ابن جماعة" في ثلاث فوائد:

- 1- «معرفة ما تحتاج إلى التعديل ليحسن في السمع ممّا لا تحتاج.
- 2- مقابلة الحروف ممّا لا يشاكلها في القوّة والضعف من المعاني؛ بدليل جعل القضم للشّيء اليابس والصلب لقوّة القاف، والخضم للشّيء الرّطب لضعف الخاء ورخاوتها.
- 3- فصيلة ما لكل حرف على غيره ليُعرف ما يجوز إدغامه في مقاربه وما لا يجوز».<sup>(3)</sup>

ومثالا على الفائدة الأولى نجد في القراءة القرآنيّة إذا وقف الواحد ممّا على القاف من كلمة (الحقّ) دون أن يُتبعها بصويت القلقلة، بل أتبعها بنفس، فهذا يُعدّ لحنا في القراءة، وذلك اللّحن لا يُغيّر المعنى بل هو لحن صوتيّ خاص بالأداء القرآنيّ.

أمّا الفائدة الثانية فقد عقد لها "ابن جنّي" بابا في الخصائص أسماه «باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني».<sup>(4)</sup>

وثالث الفوائد موجود في كتب الصّرف، وهو باب الإدغام حيث تعرف بالصفات أنّ حروف الصّفير وهي الصّاد والسّين والزّاي لا تُدغم في ما قاربها من الحروف في المخرج، وهي النّطعيّة واللّثوية لنداوة صوتها.

(1) تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 13 بتصرّف.

(2) المرجع نفسه، ص: 155.

(3) ابن جماعة: مجموعة الشّافية: من علمي الصّرف والخطّ، شرح الجاربردي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت، 340/1.

(4) ينظر: ابن جنّي: الخصائص، 145/2.



وفي حدّ الصّفة الصّوتية ذكر المحدثون بأنّها: «وضعيّة تعرض للحرف عند حصولها في المخرج»<sup>(1)</sup>، وفي حين لم يُعرّفها القدماء، بل ألحقوا بذكر الصّفات بشكل مباشر مثل ما نجده عند "ابن جنّي" في قوله: «اعلم أنّ للحروف في اختلاف أجناسها إنقسامات نحن نذكرها»<sup>(2)</sup>، وذكرها صاحب "الكشاف" حين قال: «أقسام الحروف حسب أصواتها؛ وتنقسم إلى المجهرة، والمهوسّة، والشّديدة، والرّخوة، والمطبقة، والمنفتحة، والمستقلّة...»<sup>(3)</sup>.

(1) محمّد مُحيّ الدّين أحمد محمود: في علم اللّغة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2001، ص:44.

(2) ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، 60/1.

(3) الرّمحشري: المفصّل في صناعة الإعراب: تح: علي بو ملجم، دار مكتبة الهلال، دط، 1993، ص:547.



## 1- مخارج الأصوات:

### أولاً: ترتيب الحروف:

إنّ ترتيب القدماء للحروف العربيّة-وهم يصفونها وصفا صوتيًّا- لم يكن ترتيباً هجائياً، بل كان تبعاً لخروج الصّوت؛ أي ترتيباً تصاعديّاً بدءاً من أقصى الحلق إلى الشّفتين، وكانت لهم حكمة في هذا التّرتيب، وهي ما ذكره "الجعبري" بقوله: «كل مقدار له نهايتان، أيهما فُرضت أوله، كان مقابلها آخره، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب لزم فيه أن يكون رأسه أوله، ورجلاه آخره، ومن ثمة كان أول الأدوات الشّفتين، وأولهما ممّا يلي البشرة، وآخرهما ممّا يلي الأسنان، وثانيهما اللّسان، وأوله ممّا يلي الأسنان، وآخره ممّا يلي الحلق، ثالثها الحلق وأوله ممّا يلي اللّسان، وآخره ممّا يلي الصّدر، ولو كان وضعه على التّنكيس لانعكس، ولما كان مادّة الصّوت الهواء الخارج من داخل، كان أوله آخر الحلق، وآخره أول الشّفتين فرتب الحُرُوفَ الجمهورة باعتبار الصّوت»<sup>(1)</sup>.

وأول من استخدم هذا التّرتيب الصّوتي هو "الخليل بن أحمد الفراهيدي" في معجمه العين.

غير أنّ ترتيب "الخليل" لأصوات العربيّة وفق هذا المعيار، لم يكن مقصوداً لذاته، وإنّما كان بهدف ابتكار طريقة علميّة عمليّة لترتيب مواد معجمه، إذ لم يرغب "الخليل" في أن يبدأ معجمه بالألف التي هي أول التّرتيب الألفبائيّ العربيّ، وأول التّرتيب الأبجديّ السّامي، وذلك لأنّ الألف كما يقول حرف معتل، ثمّ كره أن ينتقل إلى الصّوت الثّاني وهو الباء إلّا بعد حجة تسوّغ له الانتقال إلى الصّوت الثّاني.

يقول "الخليل": «هذا ما ألفه "الخليل بن أحمد البصري" من حروف (أ، ب، ت، ث) مع ما تكلمت به العرب في مدار كلامهم وألفاظهم، فلا يخرج منها عنه شيء، أراد أن تعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها فلا يسدّ عنه شيء من ذلك، فأعمل فكره فيه فلم يمكنه أن يبتدئ التّأليف من أول (أ، ب، ت، ث)، وهو الألف لأنّ الألف حرف معتلّ فلما فاتته الحرف الأوّل كره أن يبتدئ بالثّاني، -وهو الباء- إلّا بعد حجة واستقصاء النّظر، فدبّر ونظر إلى الحروف كلّها وذاقها فوجد مخرج

(1) ابن جماعة وآخرون: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب وشروحها، 442/2.



الكلام كلّ من الحلق فصيرّ أولها بالابتداء أدخل حرف منها في الحلق»<sup>(1)</sup>.

وقد اهتدى "الخليل" في ترتيبه للأصوات من الأعمق في الحلق وصولاً إلى الشفتين بالاعتماد على حسه الصوّتي الدقيق وذوقه للأصوات «إنّما كان ذواقه إيّاه أنّه كان يفتح فاه بالألف ثمّ يُظهر الحرف، نحو: أب، أت، أخ، أع، أغ فوجد العين أدخل الحروف في الحلق، فجعلها أوّل الكتاب، ثمّ ما قرّب منها الأرفع حتّى أتى على آخرها وهو الميم»<sup>(2)</sup>.

وقد التأم ترتيب الأصوات في النّهاية "للخليل" بعد ذواقه للحروف ليكون على الشّكّلة الآتية: «ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ت، ظ، ذ، ث، ر، ل، ن، ف، ب، م، و، ا، ي، همزة»<sup>(3)</sup>.

واختلف ترتيب "سيبويه" للأصوات عن ترتيب شيخه "الخليل"، إذ الحروف عند "سيبويه" تسعة وعشرون مرتبة كالتالي: «الهمزة (ة)، ا، هـ، ع، ح، غ، خ، ك، ق، ض، ج، ش، ي، ل، ر، ن، ط، د، ت، ص، ز، س، ظ، ذ، ث، ف، ب، م، و»<sup>(4)</sup>.

فرغم أنّ آراء "سيبويه" تعدّ امتداداً لمدرسة "الخليل"، إلّا أنّ "لسيبويه" حقّه وأهمّيّته في البحث الصوّتيّ، إذ "لسيبويه" قدم سبق في قضايا الإدغام التي مهّد لها بدراسة علم الأصوات، كما قدّم "الخليل" لمعجمه بعلم الأصوات، ف"الخليل" ربط بين اللّغة والصّوت، و"سيبويه" قد ربط بين قضايا الصّوت نفسها، وبذلك اختلفت غاية الدّرس الصوّتيّ عند "سيبويه" عن غايته لدى شيخه "الخليل".

وعبقريّة "سيبويه" في هذا البحث -بما في ذلك ترتيب الأصوات- جعلت العلماء والباحثين يتبعون نهجه ويكتفوا بما قال، مصرّحين بذلك، سواء في ذلك علماء النّحو، أو علماء القراءة<sup>(5)</sup>، قال

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، 34/1.

(2) المرجع نفسه، 34/1.

(3) المرجع نفسه، 34/1.

(4) ينظر: سيبويه: الكتاب، 431/4.

(5) ينظر: عبد الصّبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربيّ، أبو عمر بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987،



"الدّاني" عن ترتيب "سيبويه" للأصوات: «هو الأصح والمعوّل عليه»<sup>(1)</sup>، وقال "رضي الدّين الاسترابادي" (ت686هـ): «وأحسن الأقوال ما ذكره "سيبويه" وعليه العلماء بعده»<sup>(2)</sup>.

ولا نعلم أنّ أحدا من علماء العربيّة أو علماء التّجويد إتبع التّرتيب الذي يبدأ بحروف الشّفتين وينتهي بحروف الحلق، ولكن جاء في كلام "المرعشي" حول الموضوع ما يُفهم منه أنّ بعض العلماء سار عليه في ترتيب المخارج، وهذه عبارته: «إنّ في ترتيب المخارج إعتباريين: أحدهما: وهو الذي أخذه الجمهور، واختير في هذه الرّسالة أن يكون أوّل المخارج أقصى الحلق وآخرها خارج الشّفتين، والآخر أن يكون أوّل المخارج خارج الشّفتين وآخرها أقصى الحلق، وهو الذي إختاره بعض العلماء، هكذا قاله البعض».

وقال في مكان آخر: «فأوّل المخارج حينئذ مخرج الواو وآخرها مخرج الهمزة»<sup>(3)</sup>.

أمّا المحدثون، فأكثرهم يرتّب الحروف ترتيبا تنازليّا بدءًا من حروف الشّفتين إلى حروف أقصى الحلق (الحنجرة)<sup>(4)</sup>.

وعليه يكون ترتيب الحروف عنهم كالاتي: «ب، م، و، ف، ذ، ظ، ث، د، ض، ن، ط، ز، س، ص، ل، ر، ن، ش، ج، ي، ك، غ، خ، ق، ع، ح، الهمزة والهاء»<sup>(5)</sup>.

ولم يغفل العلماء العرب عن التّمييز بين الصّوامت والمصوّتات، إذ قال "الخليل": «في العربيّة تسعة و عشرون حرفا منها خمسة وعشرون حرفا صحاحًا لها أحيار ومدارج، وأربعة أحرف جوف، وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة... وهي هاوية في الهواء فلم يكن لها حينئذ تُنسب إليه إلاّ

(1) أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني: التّحديد في الإتيان والتّجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 2000، ص:102.

(2) رضي الدّين الاسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمّد نور ومحمّد الزّفراف ومحمّد عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، لبنان، دط، 1975، 254/3.

(3) ينظر: غانم قدوري الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد، دار عمار، عمّان، الأردن، ط2، 2007، ص:165.

(4) ينظر: رمضان عبد التّواب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997، ص:31.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص31، وينظر: جان كاتينو: دروس في علم أصوات العربيّة، ترجمة: صالح القرمادي نشرات مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، الجامعة التّونسية، 1966، ص:30.



وقال "سيبويه" في باب (الوقف في الواو والياء والألف): «وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف ليّن ومد، ومخارجها مُتّسعة لهواء الصّوت، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها، ولا أمدّ للصّوت...». (2)

وقال "المبرد": «فمن حروف البدل حروف المدّ واللّين المصوّتة وهي: الألف والواو والياء». (3)

وكان "ابن جنّي" قد وصف هذه الحروف بصفة المصوتة. (4)

وكان "ابن سينا" قد صنّف هذه الحروف إلى صامتة ومصوتة، فبيّن أنّ الصّامتة ناتجة عن حسابات تامّة للصّوت، وسماها بالتي لا تمدّ البتّة (5).

أمّا المصوّتات فهي من الهيئات العارضة للصّوت، وتتميّز بقابليّة التّمديد كما رأى "الرازي". (6)

وقد اعتمد علماء التّجويد على تلك الجهود، ولكنهم لم يقفوا عندها، إذ لديهم إتّجاه جديد في التّعبير عن التّصنيف السّابق للأصوات يتمثّل في التّعبير عن صنفّي الأصوات باستخدام كلمتي (جامد)، وكلمة (ذائب).

وقد استخدم "الدّاني" مصطلح الحرف الجامد في كتابه الإدغام الكبير (7) واستعمل

"الرازي" (ت604هـ) المصطلحين معاً، كما نقل لنا ذلك "أبو عمر" في كتابه (الإيضاح في القراءات). (8)

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، 41/1.

(2) سيبويه: الكتاب، 176/4.

(3) المبرد: المقتضب، 199/1.

(4) نظر: ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، 9/1، 10.

(5) ينظر: ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، ص: 61.

(6) ينظر: الرازي: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، المجلّد الأوّل، ص: 29، 46.

(7) أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني، الإدغام الكبير، تح: عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2003، ص: 152.

(8) ذكره ابن الجزري في التّشر، 212/1.



وجهود القدماء لم تقف عند هذا الحدّ بل فرّقوا بين المصوّتات الطويلة والمصوّتات القصيرة، فقد عدّ "الرازي" المصوّتات القصيرة أبعاض المصوّتات الطويلة<sup>(1)</sup>، وقال "الدّاني": «وإنّ الحركات مأخوذة منها: فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمّة من الواو»<sup>(2)</sup>.

وهذه قضية قررها علماء العربيّة قديماً، وأخذها عنهم علماء التّجويد، وصارت لديهم من الحقائق المقرّرة، قال "ابن الجزري": «والجمهور على أنّ الفتحة من الألف والضمّة من الواو والكسرة من الياء»<sup>(3)</sup>.

وقد آثر الدّارسون المحدثون استخدام مصطلح (الصّامتة والمصوّتة) للتّعبير عن صنفَي الأصوات اللّغوية، إذ نجد المصطلح عند "إبراهيم أنيس"<sup>(4)</sup>، وعند "محمود السّعران"<sup>(5)</sup>، و"جان كانتينو"<sup>(6)</sup>،<sup>(6)</sup> و"كمال محمّد بشر"<sup>(7)</sup>، و"أحمد مختار عمر"<sup>(8)</sup>، وكذا استعملوا مصطلح الصّوائت للدّلالة على المصوّتات، وتوصّلوا إلى الفرق بين الصّوائت القائمة على وجود وعدم وجود عارض يعترض

مجرى الهواء عند خروج الصّوت<sup>(9)</sup>.

(1) ينظر: الرازي: التفسير الكبير، المجلد الأوّل، ص: 30.

(2) الدّاني: التّحديد في الإتقان والتّجويد، ص: 107.

(3) ابن الجزري: التّشريح في القراءات العشر، 1/204.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 27.

(5) ينظر: محمّد محمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 148.

(6) ينظر: جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربيّة، ص: 20.

(7) ينظر: كمال محمّد بشر: علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000، ص: 173، 217.

(8) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 135.

(9) ينظر: محمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 148.



ثانيا: عدد المخارج:

أ- عدد المخارج عند القدماء:

اهتمّ العلماء العرب بدراسة مخارج الأصوات منذ القدم، وكان لعدد منهم آراء خاصّة بأعداد تلك المخارج، وكذا طرائق متباينة يُعيّنون من خلالها عدد هذه المخارج، وتباين طرائقهم وآرائهم اختلفوا في عدد المخارج؛ فمنهم من عدّها أربعة عشر مخرجا، ومنهم من عدّها ستّة عشر، ومنهم من عدّها سبعة عشر.

وفي ذلك يقول "مكي": «اعلم أنّ "سيبويه" وأكثر التّحويين يقولون: إنّ للحروف ستّة عشر مخرجا، للحلق منها ثلاثة مخارج وللهم منها ثلاثة عشر مخرجا... وخالفهم الجزمي ومن تابعه فقال: للحروف أربعة عشر مخرجا للحلق ثلاثة مخارج، وللهم أحد عشر مخرجا، وذلك أنّه جعل اللّام والنّون والرّاء من مخرج واحد، وجعل لها سيبويه ومن تابعه ثلاثة مخارج متقاربة»<sup>(1)</sup>.

وذهب "الخليل" وأكثر المتأخرين من أهل التّجويد أنّها سبعة عشر مخرجا بإضافة مخرج الجوّف إليها، وهو مخرج لأحرف المدّ (الألف، الواو، والياء)<sup>(2)</sup>.

وقد لخصّ "ابن الجزري" ذلك بقوله: «أما مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها، فالصّحيح المختار عندنا وعند من تقدّمنا من المحقّقين ك"الخليل بن أحمد" (ت 175هـ)، و"مكي بن أبي طالب"، و"أبي القاسم الهذلي"، و"أبي الحسن شريح" وغيرهم سبعة عشر مخرجا، وهذا الذي يظهر من حيث الإختبار، وهو الذي أثبتته "أبو علي بن سينا" في مؤلّف أفردته في مخارج الحروف وصفاتها، وقال كثير من النّحاة والقراء هي ستّة عشر، فأسقطوا مخرج الحروف الجوقية التي هي حروف المدّ واللّين وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتحرّكة، وكذلك الياء، وذهب "قطرب" (ت 206هـ) و"الجزمي" و"الفراء"، و"ابن دُرَيْد"، و"ابن كيسان" (ت 229هـ)، إلى أنّها أربعة عشر، فأسقطوا مخرج النّون واللام والرّاء، وجعلوها من مخرج واحد، وهو طرف اللّسان، والصّحيح عندنا الأوّل

(1) مكي بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 243.

(2) ينظر: غانم قدوري حمد: الدّراسات الصّوتية عند علماء التّجويد، ص: 155.



لظهور ذلك في الإختبار»<sup>(1)</sup>.

وقد ناقش "غانم قدوري حمد" في كتابه "الدراسات الصوتية عند علماء التجويد" نصّ "ابن الجزري" ورأى أنّه غير متيقن من أنّ الذين ذكروهم "ابن الجزري" قالوا جميعاً بأنّ المخارج سبعة عشر، بل أراد أن يقول أنّهم يذهبون إلى أنّ لحروف المدّ مخرجا مستقلاً<sup>(2)</sup>.

ف"الخليل" لم يقل أنّ مخارج الحروف سبعة عشر، بل إنّ الذي يُستنتج من كلامه أنّه يجعل مخارج الحروف تسعة، لكنّه ذكر أنّ الواو والياء والألف هوائيّة تخرج من الجوف<sup>(3)</sup>.

أمّا "مكي بن أبي طالب" فقد صرّح: «أنّ للحروف التي تألّف منها الكلام ستّة عشر مخرجا»<sup>(4)</sup>، لكن ورد في بعض كلامه أنّ الحروف الجوفية والحروف الهوائيّة وهي حروف المدّ واللّين الثلاثة نقل ذلك عن "الخليل"<sup>(5)</sup>، وعليه فإنّ "مكيّا" رغم أنّه صرّح بعدد المخارج إلاّ أنّه يجعل مخرج حروف المدّ مخرجا واحدا وهو الجوف.

وأما ما يتعلّق ب"الهدليّ و شريح" فلا دليل لنا على صحّة ما ذكره "ابن الجزري"<sup>(6)</sup>، وكذلك يُفهم من كلام "ابن سينا" الذي ميّز بين الياء والواو (الصّامتين والمصوّتين)، أنّه يجعل للألف والياء المصوّتة مخرجا، أو مخرج مُتميّزة<sup>(7)</sup>، دون أن يذكر في مصنّفه أنّ المخارج سبعة عشر<sup>(8)</sup>.

وما قاله "ابن الجزري" عن "الجرمي" (225هـ) فنثبت صحته من خلال ما قاله "مكي" في الرّعاية وقد سبق الإشارة إليه<sup>(9)</sup>، أمّا عن "قُطْرُب" (ت 206هـ)، و"الفراء" (ت 207هـ)، و"ابن

(1) ابن الجزري: التّشر في القراءات العشر، ص: 198-199.

(2) ينظر: غانم قدوري حمد: الدّراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص: 155.

(3) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، 58-57/1.

(4) مكيّ بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 243.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص: 116.

(6) ينظر: غانم قدوري حمد: الدّراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص: 155.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ص: 155-156.

(8) ينظر: ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، ص: 72-85.

(9) ينظر: مكيّ بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 243.



دريد" (ت 321هـ)، و"ابن كيسان" (ت 229هـ) أنّهم جعلوا المخارج أربعة عشر، ومسقطين لمخرج النون واللام والراء وجعلها في مخرج واحد، كلام يحتاج إلى نظر، فعن "قطرب" لم تصلنا المصادر الأصلية التي أوردت آراءه حتى الآن<sup>(1)</sup>، أما "الفراء" فقد فرّق بين مخرج اللام والنون وذلك بقوله: «والعرب تدغم تدغم اللام عند النون إذا أسكنت اللام وتحركت النون، وذلك أنّها قريبة المخرج منها».<sup>(2)</sup>

ولم يقل "ابن كيسان" أنّ عدد المخارج أربعة عشرة مخرجا، لأنّه بين مخرج النون، واللام، والراء في نص أوردته "مكي" في الرّعاية إذ قال: «النون أدخل في اللسان من الراء، وفي الراء تكرير ليس في النون، وارتعاد طرف اللسان بالراء، لتكريرها مخالف لمخرج النون فهما مخرجان متقاربان، وقال واللام مائلة إلى حافة اللسان عن موضع النون، تنصرف عن الضّاحك والّناب، والرّباعية حتى تخالط الشايات، فهذا مخرج ثالث».<sup>(3)</sup>

و"ابن دريد" سار على نهج "سيبويه" في عدد المخارج وعدّها ستّة عشر مخرجا، إذ قال في جمهرة اللّغة: «ذكر قوم من النّحويين إنّ هذه التسعة والعشرون حرفا لها ستة عشر مجرى».<sup>(4)</sup> والحقيقة أنّ من عدّ مخارج الحروف أربعة عشر مخرجا هو "ابن المؤدّب" (من علماء القرن الرابع الهجري)، إذ قال: «والحروف العربية أربعة عشر مخرجا».<sup>(5)</sup>

### ب- عدد المخارج عند المحدثين:

عدد المخارج عند المحدثين مختلف كما هو الحال عند القدماء، وسبب هذا الاختلاف نشأ بتطور الدّرس الصّوتي الحديث.

وقد زوّد التّفدّم الصّناعي في بلدان الغرب الباحثين بوسائل وآلات جديدة ساعدتهم كثيرا في

(1) ينظر: غانم قدوري حمد: الدّراسات الصّوتية عند علماء التّجويد، ص: 154.

(2) ينظر: أبو زكرياء يحيى الفراء: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983، 353/2.

(3) مكيّ ابن أبي طالب: الرّعاية، ص: 244.

(4) ابن دريد: جمهرة اللّغة، 45/1.

(5) أبو القاسم بن سعيد المؤدّب: دقائق التّصريف، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنّشر، دمشق، ط1، 2004، ص: 524.



دراساتهم الصوتية إلا أنّ الخلاف ظلّ قائماً ، فعدد المخارج محصور في تسعة مخارج، وعشرة، وأحد عشر مخرجا، إذ عدّ المستشرق الألماني "جان كانتينو" مخارج الأصوات تسعة بدأها بمخرج الحروف الشفوية وأنهاها بالحروف الأقصى حلقيّة<sup>(1)</sup>، وهي كذلك عند "سعد مصلوح" مع العلم أنّ طريقته في وصف المخارج مختلفة، وكذا المصطلحات التي يستخدمها مغايرة<sup>(2)</sup>.

أمّا "رمضان عبد التّواب" فقد جعل المخارج عشرة تبتدئ بالأصوات الشفوية وصولا إلى الحنجريّة<sup>(3)</sup>.

ليجعل كلّ من "محمود السّعران"<sup>(4)</sup>، و"أحمد مختار عمر"<sup>(5)</sup> المخارج أحد عشر والعدد نفسه عند "كمال بشر"<sup>(6)</sup>.

الفرق واضح في عدد المخارج عند المحدثين منه عند القدماء، ومرّد ذلك إلى أن المحدثين يعدون عدد من الأصوات من مخرج واحد، في حين يعدّها علماء العربيّة والتّجويد من مخرجين أو أكثر، أو أنّ المحدثين لا يعتبرون بعض المخارج أصلا مثل مخرج النّون الخفيّة، وقد يرجع هذا الاختلاف إلى التّكلف في ذوق الحروف على حدّ قول "المرعشي": «إنّ الكلام على المخارج على حسب استقامة الطّبع لا على التّكلف، فاختلاف العلماء في ترتيب المخارج إختلاف في حكم الطبع المستقيم»<sup>(7)</sup>.

وقد عدّ "كمال بشر" هذا الاختلاف شكليّا، إذ قال: «كثير من نقاط الخلاف يمكن أن نغضّ النّظر عنها وأن نهملها، وذلك لشدّة التقارب والتّداخل بين مخارج النّطق، فليس هناك في الواقع حدود فاصلة فصلا تامّا بين بعض هذه المخارج، ومن ثمّ فإنّه من الجائز أن تنسب مجموعة من الأصوات إلى

(1) ينظر: جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربيّة، ص: 22، 23.

(2) ينظر: سعد مصلوح: دراسة السّمع والكلام: صوتيات اللّغة من الإنتاج إلى الإدراك، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص: 200، 201.

(3) ينظر: رمضان عبد التّواب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ص: 31.

(4) ينظر: محمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 182، 183.

(5) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 317، 318، 319.

(6) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص: 183، 184.

(7) ينظر: غانم قدوري حمد: الدّراسات الصوتية عند علماء التّجويد، ص: 115.



مخرج معيّن وينسبها باحث آخر إلى مخرج آخر قريب منه، أو متصلّ به ومتداخِل معه، أو ربّما يرجع الخلاف بيننا وبينهم (أو بين غيره) إلى الملاحظة الذاتية أو الخبرة الشخصية، فقد تنطق صوتا ما من مخرج معيّن وينطق شخص آخر هذا الصوت نفسه من موضع قريب منه، وذلك بسبب الاختلافات الفرديّة في الخبرة الصوتيّة واللّغويّة بوجه عام بين المتكلّمين»<sup>(1)</sup>.

### ثالثا: مخارج الحروف:

#### أ- المخارج عند القدماء والمحدثين:

إهتمّ الدارسون بمخارج الحروف، ووصفوها وصفاً دقيقاً، وصنّفوها اعتماداً على أعضاء النطق المكوّنة للصوت اللّغوي.

وقد قسّم القدماء أنواع المخارج إلى خمسة مخارج كليّة وهي: الجوف والحلق واللّسان والشفتان والخيشوم، قال "زكريا الأنصاري": «ويخصّر أنواع المخارج: الحلق، اللّسان، والشفتان، ويعمّها الفم، وزاد جماعة عليها الجوف والخيشوم»<sup>(2)</sup>.

أمّا المحدثون فقد جروا على نفس هذا التقسيم، لكنّهم أسقطوا مخرج الجوف كمصطلح، لأنّه لا بدّ —عندهم— من أن تنسب الحروف إلى جزء معيّن من أجزاء الحلق أو اللّسان أو الشفتين أو الخيشوم.

ويعدّ الخليل أوّل من صنّف الحروف حسب مخارجها ولقّبها بألقاب خاصّة بقوله:

1. العين والحاء والهاء والحاء والغين حلقية؛ لأنّ مبدأها الحلق.
2. القاف والكاف لهوية؛ لأنّ مبدأها من اللّهاة.
3. الجيم والشين والضاد شجرية؛ لأنّ مبدأها من شجر الفم.
4. الصّاد والسّين والزّاي أسلية؛ لأنّ مبدأها من أسلة اللّسان.
5. الطّاء والدّال والتّاء نطعية؛ لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى.
6. الطّاء والدّال والتّاء لثوية؛ لأنّ مبدأها من اللّثة.

(1) كمال بشر: علم الأصوات، ص: 191، 192.

(2) زكريا بن محمّد الأنصاري: الدقائق المحكّمة في شرح المقدّمة الجزرية في علم التّجويد، ص: 30-31.



7. الرّاء واللام والتّون ذلّقيّة؛ لأنّ مبدأها من ذلّق اللّسان.

8. الفاء والباء والميم شفويّة أو شفهيّة؛ لأنّ مبدأها من الشّفة.

9. الياء والواو والألف والهمزة هوائيّة؛ لأنّها هاوية لا يتعلّق بها شيء.<sup>(1)</sup>

وكان هذا التّصنيف موضع نقد من العلماء قديما وحديثا، قال "ابن جنّي": «...ففيه خلط واضطراب».<sup>(2)</sup>

وكذا تساءلوا عن سبب تأخيره للهمزة وجعلها من الحروف الهوائيّة، لكن "الخليل" عمد إلى تأخير الهمزة وهو عالم بتقدّمها لأسباب تتصلّ بصورتها الخطيّة، فقد روى "الأزهري" كلاما عن "الخليل" ورد فيه أنّ الهمزة لا هجاء لها؛ لأنّها تُكتب مرّة ألفا ومرّة واوا ومرّة ياء.<sup>(3)</sup>

ومّا أخذ عليه اضطرابه في المصطلح، إذ تعدّدت المصطلحات لديه، فهو يذكر مصطلح المخارج مرّة والمدارج وتارة الأحياز، إذ قال: «في العربيّة تسعة وعشرون حرفا منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا لها أحياز ومدارج وأحرف جوف وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة، وسمّيت جوفاً لأنّها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللّسان ولا من مخارج الحلق، ولا من مدرج اللّهاة...».<sup>(4)</sup>

و لعلّ ما يقصده "الخليل" بمصطلح المدرج هو: «موقع انقطاع الهواء الهاوي في مجرى الجهاز النّطقي بأحد أعضاء النّطق أو جزء من أجزائه بطريقة وكيفية معيّنة ينتج عنها تحقيق الحرف مميّزا عن حروف أخرى».<sup>(5)</sup>

أمّا الأحياز فهي مكان النّطق الذي يجتمع فيه أكثر من مخرج وتنتسب إليه مجموعة من الحروف. وعليه يكون المدرج مكان تحقق الحرف الواحد المحدّد دون سواه والمخرج أعمّ من المدرج، والحيّز هو

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، 41/1، 42.

(2) ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، 45/1.

(3) ينظر: الأزهري: تهذيب اللّغة، 51/1.

(4) الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، 41/1.

(5) مصطفى بوعداني: في الصّوتيات العربيّة والغربيّة، أبعاد التّصنيف الفونيتيقي ونماذج التّنظير الفولولوجي، عالم الكتب الحديث،

الأردن، ط1، 2010، ص:35.



بيئة لمجموعة من الحروف لها مخرج واحد ومدارج مختلفة.

وفسّر "علي حسن مزبان" هذا الاضطراب أنّ "الخليل" أطلق تلك الآراء والنظرات خلال فترات متباعدة في سياقات مختلفة، بعضها قصد فيه الأصوات وحدها، وبعضها قصد تطبيقاتها في المعجم، وأخرى لم تكن سوى كلمات عابرة وردت في تضاعيف شروحه اللغوية ثمّ جمعت بعد مُدّة فظهر هذا الاختلاف.<sup>(1)</sup>

و تلى "الخليل" تلميذه "سيبويه" الذي سار على خُطى أستاذه في وصفه وتصنيفه للأصوات، مع عمله على تدارك هفوات أستاذه "الخليل" لتكون المخارج عند "سيبويه" مصنفة كالتالي:

1. أقصى الحلق: الهمزة والهاء والألف.
2. أوسط الحلق: العين والحاء.
3. أدنى الحلق: الغين والخاء.
4. أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى: القاف.
5. من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك الأعلى: الكاف.
6. من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى: الجيم والشين والياء.
7. من أول حافة اللسان ما يليها من الأضراس: الضاد.
8. من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فوق الضاحك والتاب والرباعية والثثة: اللام.
9. من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا: النون.
10. من مخرج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلا: الرّاء.
11. من بين طرف اللسان وأصول الثنايا: الطاء والدال والتاء.
12. من بين طرف اللسان و فوق الثنايا: الزاي والسين والصاد.

<sup>(1)</sup> ينظر: علي حسن مزبان: علم الأصوات بين القدماء والمحدثين، ص: 35.



13. من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا: الظاء والذال والطاء.
14. من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء.
15. ممّا بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو.
16. من الخياشيم مخرج النون الخفيفة.<sup>(1)</sup>

وقد ظلّ وصف "سيبويه" لمخارج الحروف، هو الأساس الذي استندت عليه معظم دراسات من جاء بعده من علماء اللغة والتجويد، حتّى أنّه من المحدثين من مدح تقسيمه لمخارج الأصوات مثل المستشرق الألماني شاده الذي رأى أنّ سيبويه قد بلغ في تعيين مواضع الحروف ومخارجها من الصّحة والدقّة ما يعسر علينا الزيادة والإصلاح، وإن كانت عباراته تحتاج في بعض الأماكن إلى التفسير<sup>(2)</sup>، وهو الذي فعله من جاء بعد سيبويه، حيث أضافوا وشرحوا، وفسّروا كلامه بالاعتماد على وسائل وإمكانيات حديثة.

والخلاف جليّ بين القدماء والمحدثين في تحديد مخارج الحروف، فهي عند المحدثين:

1. الأصوات الشفويّة: ب.م.و.
2. الشفويّة الأسنانّيّة: ف.
3. الأسنانّيّة: ذ.ظ.ث.
4. الأسنانّيّة اللثويّة: د.ض.ت.ط.ز.س.ص.
5. اللثوية: ل.ر.ن.
6. الغارية: ش.ج.ي.
7. الطبقيّة: ك.ع.خ.
8. اللهويّة: ق.
9. الحلقيّة: ع.ح.

<sup>(1)</sup> ينظر: سيبويه: الكتاب، 433/4، 434.

<sup>(2)</sup> ينظر: رمضان عبد التّواب: المدخل إلى اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ص: 33.



وهذا التصنيف مؤسّس على نتائج التجارب الصوتية في المعامل وغيرها.<sup>(1)</sup>

ب- مقارنة مخارج الحروف بين القدماء والمحدثين:

أولاً: مخارج الحلق:

منطقة الحلق عند القدماء هي الحنجرة وهي المنطقة التي أطلقوا عليها أقصى الحلق؛ لأنهم ذكروا أنّ بدء التصويت يتمّ من هذه المنطقة، قال "ابن جنّي": «ألا ترى أنّك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك»<sup>(2)</sup>، وكذلك عند المحدثين، فبدء التصويت عندهم يتمّ من منطقة الحنجرة.<sup>(3)</sup>

قسّم القدماء منطقة الحلق إلى ثلاث مناطق:

1. منطقة الحنجرة: وسمّوها أقصى الحلق، وتخرج منها الهمزة والهاء.
2. منطقة الغلصمة: وسمّوها وسط الحلق، وتخرج منها العين والحاء.
3. منطقة أصل اللسان: وسمّوها أدنى الحلق، وتخرج منها الغين والحاء.

وفي ذلك قال "سيبويه": «ولحروف العربية ستّة عشر مخرجا، فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجا:

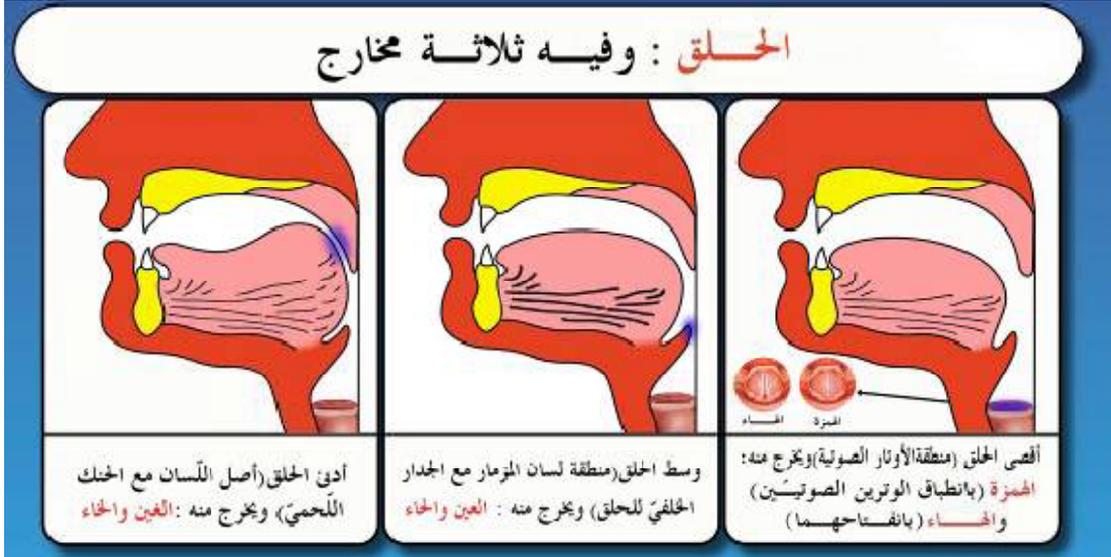
الهمزة والهاء والألف ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجا من الفم: الغين والحاء».<sup>(4)</sup>

<sup>(1)</sup> ينظر: رمضان عبد التّواب: المدخل إلى اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ص: 31.

<sup>(2)</sup> ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، 6/1.

<sup>(3)</sup> ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغويّة، ص: 09.

<sup>(4)</sup> سيبويه: الكتاب، 433/4.



### أ- أقصى الحلق: الهمزة والهاء:

اتفق القدماء والمحدثون في جعل هذه المنطقة للهمزة والهاء، وقد أضاف "سيبويه" الألف، وإخراج الألف من الحلق عند المحدثين؛ لأنّ الألف دائبة أو صائتة، وتتميّز بأنّ الهواء يمرّ في أثناء النطق بها حرّاً طليقا خلال الحلق والهم دون أن يقف في طريقه عائق أو حائل، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقا من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعا.<sup>(1)</sup>

### ب- وسط الحلق: العين والحاء:

اتفق القدماء والمحدثون على خروج العين والحاء من منطقة الحلق بل عدّ بعض المحدثين هذين الصّوتين فقط من هذه المنطقة<sup>(2)</sup>، وكلام القدماء كان عاما؛ إذ اكتفوا فقط بذكر وسط الحلق كحيز يشغله هذان الصّوتان دون تحديد لعضويّ النطق،- وكذلك فعل بعض المحدثين- حيث ذكروا أنّ المجري الهوائي في الفراغ الحلقوي يضيق عند النطق بالحاء والعين<sup>(3)</sup>، أمّا المحدثون فحدّدوا ووّفّقوا في تعيين كيفية نطق الحرفين، إذ يتمّ نطق صوت العين عندهم بتضييق الحلق عند لسان المزمار، نتوء لسان المزمار إلى الخلف حتّى يصل أو يكاد بالجدار الخلفي للحلق، أمّا الحاء فيتمّ النطق بها كما يحدث مع صوت

(1) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص: 159.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 319، ورمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث

اللّغوي، ص: 31، وكمال بشر: علم الأصوات، ص: 184.

(3) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 75.



### ج- أدنى الحلق: الغين والخاء:

ذكر القدماء أنّ هذا المخرج أقرب المخارج إلى الفم؛ أي قبل مخرج الفم وفي ذلك يقول "سيبويه":  
«وهو أدنى المخارج من مخرج الحلق إلى اللسان، ألا ترى أنّه يقول بعض العرب: مُنْخَلٌ ومُنْغَلٌ، فَيُخْفِي  
التّون كما يخفيها مع حروف اللسان والفم، ولقرب هذا المخرج من اللسان»<sup>(2)</sup>، كما أنّ "سيبويه" جعل  
(الغين والخاء) بين منطقة اللسان ومنطقة الحلق، وفي ذلك يقول: «والخاء والغين بمنزلة القاف وهما من  
حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم وقربهما من الفم كقربهما من الحلق».<sup>(3)</sup>

فإطلاق حكم التّوسّط على الخاء والغين من قبل "سيبويه" كان لأنّه وجد من العرب من يُخْفِي  
التّون عند الحرفين، ومنهم من يُظهِرها ولا يكون ذلك من غير هذين الحرفين.

أمّا المحدثون فمنهم من وافق "سيبويه" فيما جاء به، إذ قال "إبراهيم أنيس": «وتدلّ التجارب  
الحديثة على صحّة كلام "سيبويه" في كلّ هذا»<sup>(4)</sup>، وبعضهم ضمّ الغين والخاء مع القاف<sup>(5)</sup>، وأكثرهم  
جعل الغين والخاء والكاف<sup>(6)</sup>، وفي ذلك قال "رمضان عبد التّواب": «غير أنّ الدّراسات الصّوتية  
الحديثة أثبتت أنّ الغين والخاء يخرجان من الطّبّق، وهو سقف الحنك الرّخو»<sup>(7)</sup>، أي من مخرج الكاف».

### ثانيا: مخارج اللسان:

اللسان عند القدماء أربعة أقسام: أقصى اللسان ووسط اللسان، وحافة اللسان، وطرّفه (أدنى  
اللسان)، ويدخل في طرّفه أسلته، قال "ابن سيّدة" (ت458هـ): «وفي اللسان عدّته وهو طرّفه، وفيه

(1) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 102، 103.

(2) سيبويه: الكتاب: 4/451.

(3) المرجع نفسه، 4/480.

(4) إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 94.

(5) ينظر: جان كاتينو: دروس في علم أصوات العربيّة، ص: 31.

(6) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 318، وتام حسان، مناهج البحث في اللّغة، ص: 86، ورمضان عبد

التّواب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث العلميّ، ص: 31.

(7) رمضان عبد التّواب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ص: 223 بتصرّف.



أسلته وهو طرفه حيث استدق». (1)

وقد أسقط المحدثون حافة اللسان، إذ رأوا أنه يكفي لأغراض الدراسة الصوتية أن يُقسّم اللسان إلى ثلاثة أقسام. (2)

أ- أقصى اللسان (القاف والكاف): إتفق القدماء والمحدثون على أنّ القاف تخرج من منطقة اللهاة (الحنك اللين)، قال "سيبويه": «ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف» (3)، ووصف المحدثين لم يخرج عمّا جاء به "سيبويه"، قال "أحمد مختار عمر": «ويُسمّى الصوت حينئذ لهويًا ويتمّ في هذه المنطقة إنتاج صوت واحد وهو القاف، ويتمّ إنتاجه عن طريق اتصال مؤخر اللسان بمنطقة اللهاة مع الطبقة اللين». (4)

أمّا الكاف فقد قال عنها "سيبويه": «ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف» (5)، أي أنّ "سيبويه" جعل الكاف مخرجاً مستقلاً عن مخرج القاف، أمّا المحدثون فنجد "إبراهيم أنيس" يجعل القاف والكاف من أقصى الحنك، أي أقصى اللسان (6)، وأغلبهم ضمّ الكاف إلى مخرج الغين والحاء وسمّوها بالطبقية؛ لأنّها تخرج من الطبقة اللين مع مؤخر اللسان. (7)

(1) ابن سيدة: المخصّص، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دط، دت، ص: 155.

(2) ينظر: محمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 138، 139.

(3) سيبويه: الكتاب، 4/433.

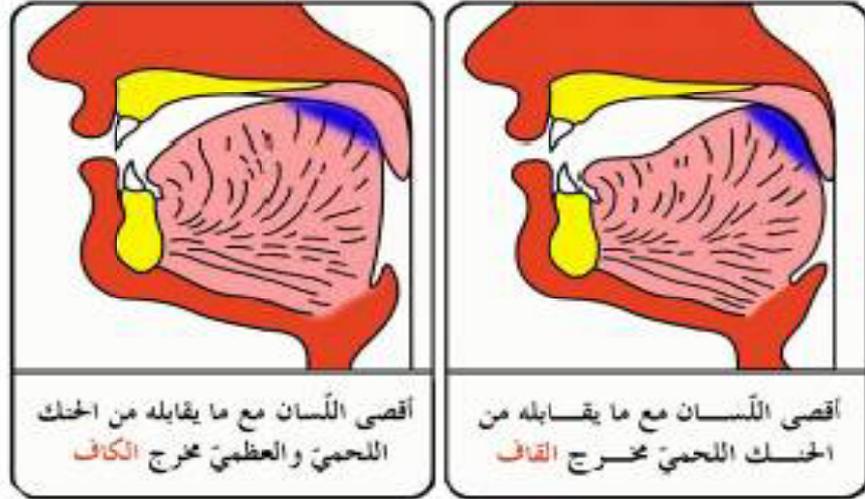
(4) أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 318.

(5) سيبويه: الكتاب، 4/433.

(6) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 81، 82.

(7) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 318، وتّمّام حسان: منهاج البحث في اللّغة، ص: 86، ورمضان عبد

التّواب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ص: 31.



ب- وسط اللسان (الجيم والشين والياء): قال "سيبويه": «ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء»<sup>(1)</sup>، ولم يختلف القدماء فيما بينهم في كون هذه الحروف تخرج من هذه المنطقة، إنما الاختلاف كان بينهم في ترتيب هذه الحروف.

اتَّفَق القدماء والمحدثون على أن مخرج (الجيم) كما نسمعه من القراء اليوم هو من وسط اللسان مع ما يُحاذيه من الحنك الأعلى<sup>(2)</sup>، إلا أن من المحدثين ما جعلها هي والشين من الأصوات اللثوية الحنكية، قال كمال بشر: «أصوات لثوية حنكية وهي الجيم الفصيحة والشين»<sup>(3)</sup>.

أما الشين فاختلف المحدثون في وصفها، فمنهم من يرى أنه صوت يُنسب إلى اللثة والحنك، قال "محمود السعمران": «اللثة ومقدم الحنك الأعلى، ويوصف الصوت بأنه لثوي حنكي (كالشين)<sup>(4)</sup>»، وعده "تمام حسان" صوتاً غارياً؛ إذ قال: «وهو صوت غاري... يتم النطق به بوضع طرف اللسان ضدّ الأسنان السفلى ومقدمة ضدّ الغار، مع خفض مؤخر اللسان، ورفع الطبق حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق»<sup>(5)</sup>، وهو حاصل كلام القدماء، لأنّ المعول عليه هو التقاء عضوي النطق، وهو هنا وسط وسط اللسان.

(1) سيبويه: الكتاب، 4/433.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص: 69، ورمضان عبد التّواب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ص: 51.

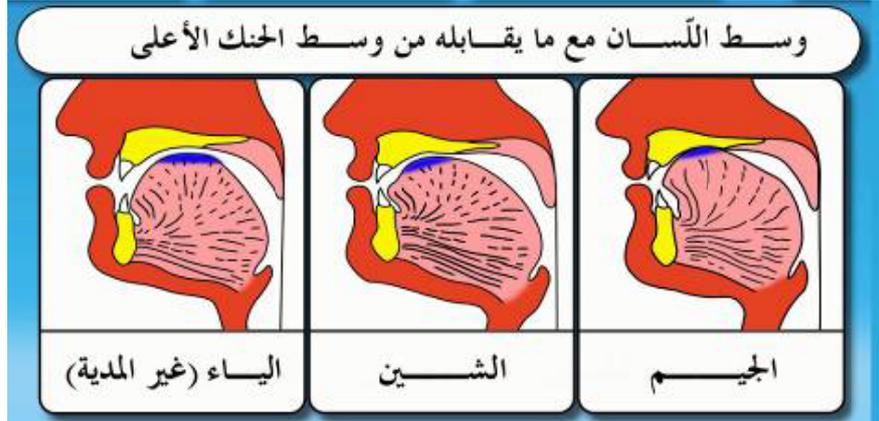
(3) كمال بشر: علم الأصوات، ص: 184.

(4) محمود السعمران: علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربي، ص: 182.

(5) تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 101.



أما الياء فشأنه شأن الشين، إذ من المحدثين من يصنّفه تصنيف القدماء ويجعله وسط الحنك أي اللسان<sup>(1)</sup>، ومنهم من يعتبر حرفاً غارياً مع مقدّم اللسان<sup>(2)</sup>.



### ج- حافة اللسان (الضاد واللام):

قال "أبو عمر الداني": «ولحافة اللسان مخرجان وحرفان، وهما الضاد واللام»<sup>(3)</sup>، وقد وصف "سيبويه" الضاد الفصيحة بقوله: «ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد»<sup>(4)</sup>، إذ أنّ حرف الضاد عند القدماء نشأ من ضغط حافة اللسان بما يليها من الأضراس العليا، قال "مكي": «فلا بدّ للقارئ المجوّد أن يلفظ بالضاد مفخّمة، مستعلية، منطبقة، مستطيلة، فيظهر صوت خروج الرّيح عن ضغط حافة اللسان بما يليه من الأضراس عند اللفظ بها، ومتى فرط في ذلك أتى بلفظ الظاء أو بلفظ الدال، فيكون مُبدّلاً ومُغيّراً»<sup>(5)</sup>.

أما المحدثون فقد وصفوا الضاد التي يسمعونها من القراء بأنّها تخرج من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، أي هي من مخرج الدال أو بالأصح دال مفخّمة.

قال "تمام حسان": «وهذا صوت أسنانيّ، لثويّ، شديد، مجهور مُفخّم، كما ينطق به قراء القرآن في مصر في وقتنا الحاضر، وهو بهذا القيد يُنطق بوضع طرف اللسان، بحيث يلتصق بالأسنان العليا،

(1) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص: 184.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 317.

(3) أبو عمر الداني: التّحديد في الإتيقان والتّجويد، ص: 103.

(4) سيبويه: الكتاب، 4/433.

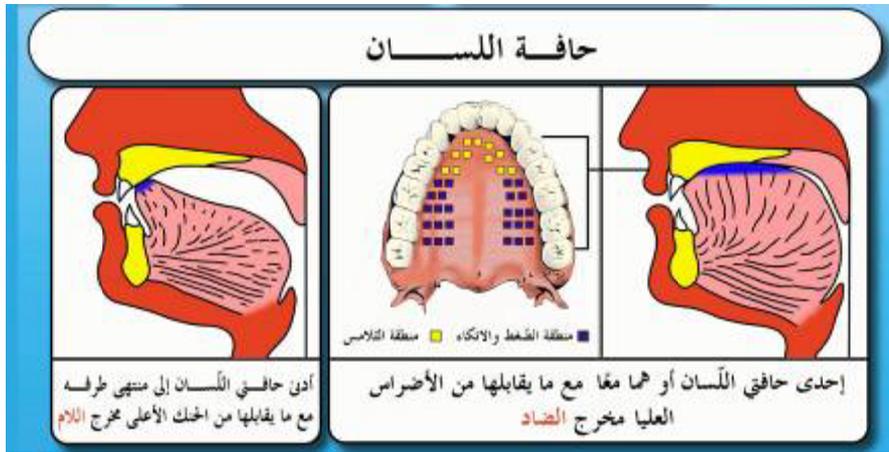
(5) مكي بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 184-185.



ومقدمه بحيث يتصل بأصول الثنايا التي تُسمى اللثة، ثم إصاق الطبق بالجدار الخلفي للحلق ليسد المجرى الأنفي»<sup>(1)</sup>، وعليه استنتجوا أنّ الضاد التي نسمعها من القراء اليوم مخالفة لوصف القدماء، وبذلك حكموا بتغيّر الضاد الفصيحة.

أمّا اللّام فهي عند "سيبويه" «من حافة اللسان من أَدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى»<sup>(2)</sup>. ومعنى هذا أنّ اللسان قد شغل مساحة من الحنك وهي طرف اللسان مع أسلته أي من لثة الضاحك إلى لثة الضاحك الآخر.

أمّا المحدثون فمخرج اللّام عندهم يتمّ بالتقاء طرف اللسان مع اللثة<sup>(3)</sup>.



#### د- طرف اللسان:

قال "الداني": «وطرف اللسان له خمسة مخارج، وأحد عشر حرفاً»، وهي: ر- ن- ط د ت- ص ز س- ظ ذ ث<sup>(4)</sup>. وقد سمى بعض المحدثين حروف طرف اللسان بالمجموعة الكبرى من الأصوات المتقاربة المخارج، وقال عنها "إبراهيم أنيس": «ووجه الشبه بين كل هذه الأصوات، هو أنّ مخارجها تكاد تنحصر بين أوّل اللسان، بما فيه طرفه، والثنايا العليا، بما فيها أصولها»<sup>(5)</sup>.

(1) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: 92.

(2) سيبويه: الكتاب، 4/433.

(3) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص: 56، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 317، تمام حسان: مناهج

البحث في اللغة، ص: 105، كمال بشر: علم الأصوات، ص: 183، ومحمود السعران: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، ص: 182.

(4) أبو عمر الداني: التّحديد في الإتيان والتّجويد، ص: 103.

(5) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص: 49.



\*الرّاء والتّون:

قال "سيبويه": «ومن طرف اللّسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج التّون»<sup>(1)</sup>، تابع القدماء "سيبويه" في هذا الوصف، أمّا المحدثون فما قيل عن مخرج اللّام هو نفسه ما قيل عن التّون.<sup>(2)</sup>

أمّا الرّاء فقد قال عنه "سيبويه": «ومن مخرج التّون غير أنّه أدخل في ظهر اللّسان قليلا لانحرافه إلى اللّام مخرج الرّاء»<sup>(3)</sup>، أمّا المحدثون فقد اتّفقوا جميعا على أنّ الرّاء تخرج بالتقاء اللّسان مع اللّثة.<sup>(4)</sup>

من كلام "سيبويه" نلاحظ أنّه اعتبر الرّاء أدخل إلى ظهر اللّسان من مخرج التّون، لكنّه عدّها بعد التّون، ومن هنا أثبتت قضيّة مخرجي هذين الحرفين وأيّهما قبل الآخر، حيث ناقش علماء التّجويد هذه القضيّة، وعلى رأسهم "محمّد المرعشي"، قال "غانم قدروي حمد" «حين حدّد مخرج التّون قال: ما بين رأس اللّسان و ما يحاذيه من اللّثة مخرج التّون و حين حدّد مخرج الرّاء قال: ما بين رأس اللّسان مع ظهره ممّا يلي رأسه وما يُحاذيهما من اللّثة مخرج الرّاء، ثمّ أضاف قائلا: أقول ظهر اللّسان أدخل من رأسه، وما يلامسه من اللّثة بعد مخرج التّون، فمن نظر إلى الأوّل يظهر له جعل مخرج الرّاء قبل التّون، ومن نظر إلى الثّاني أخّر الرّاء عن التّون والله أعلم».<sup>(5)</sup>

أي أنّ أمر تقدّم أحد الحرفين على الآخر يكون باعتبار العضو الذي ينظر إليهما من خلاله، فمن نظر إلى اللّسان قدّم الرّاء، ومن نظر إلى اللّثة قدّم التّون.

أمّا المحدثون من علماء الأصوات فيجعلون الرّاء قبل التّون.<sup>(6)</sup>

(1) سيبويه: الكتاب، 433/4.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغويّة، ص: 56، وأحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 317.

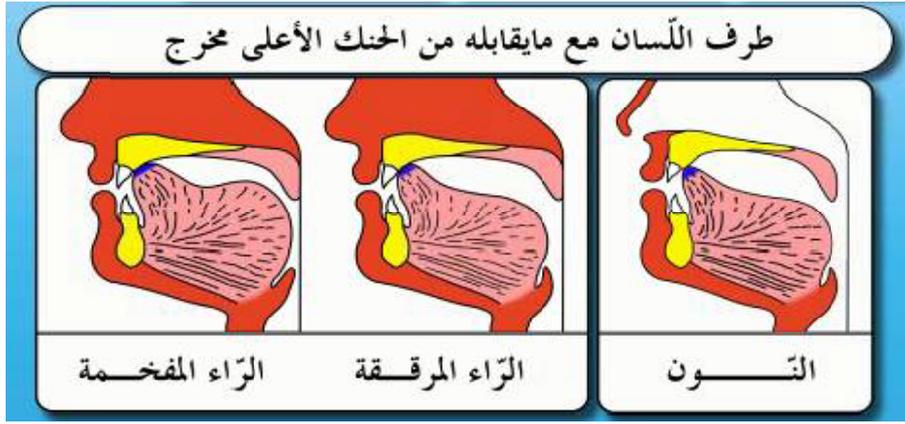
(3) سيبويه: الكتاب، 433/4.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 57، وأحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 317، وتمام حسان: مناهج

البحث في اللّغة، ص: 104.

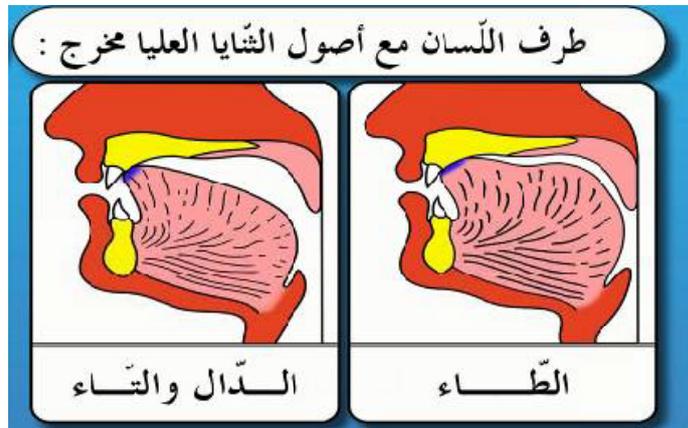
(5) غانم قدروي الحمد: الدّراسات الصّوتية عند علماء التّجويد، ص: 177.

(6) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 58، وكمال بشر: علم الأصوات، ص: 184.



### \* الطّاء والدّال والتّاء:

قال "سيبويه": «ومما بين طرف اللّسان وأصول الثنايا المخرج الطّاء والدّال والتّاء»<sup>(1)</sup>، تابع العلماء بعد "سيبويه" والمحدثون وصف "سيبويه"<sup>(2)</sup>، لكن بعض المحدثين اشترط اتّصال وسط اللّسان بالثّثة.<sup>(3)</sup> و كان "الخليل" قد وصف الحروف الثلاثة بأنّها نطعيّة.<sup>(4)</sup>



(1) سيبويه: الكتاب، 4/433.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 51، وتمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 94، 95، وكمال بشر: علم الأصوات، ص: 183.

(3) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 93-94، وكمال بشر: علم الأصوات، ص: 183، ومحمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 182.

(4) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، 1/41-42.

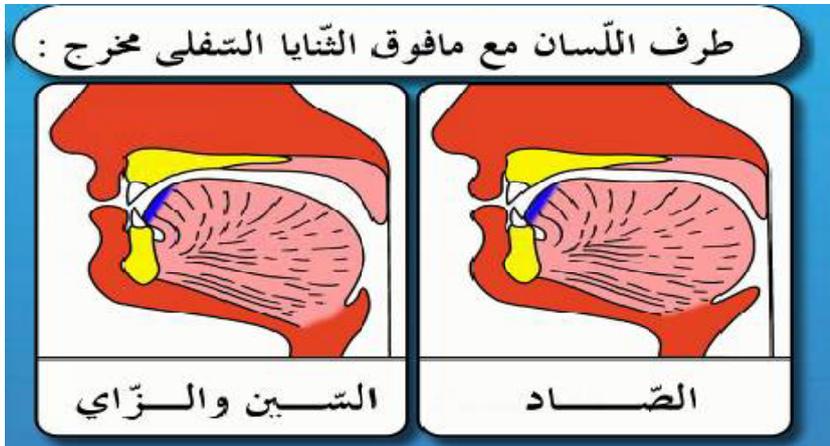


\* الصّاد والرّاي والسّين:

قال "سيبويه": «و ممّا بين طرف اللّسان و فويق الثّنايا مخرج الرّاي والسّين والصّاد»<sup>(1)</sup>، وجعلها "ابن جنّي" ممّا بين الثّنايا وطرف اللّسان فقال: «و ممّا بين الثّنايا وطرف اللّسان مخرج الصّاد والرّاي والسّين»<sup>(2)</sup>.

وقد لُقّب "الخليل" هذه الحروف بالأسليّة؛ لأنّ مبدأها من أسلة اللّسان، وهي مستدق طرف اللّسان<sup>(3)</sup>.

أمّا المحدثون فمنهم من يرى أنّها تخرج عند إلتقاء اللّسان بالثّنايا السّفلى أو العليا، بحيث يكون بين اللّسان والثّنايا مجرى ضيّق جدّا يندفع الهواء خلاله، فيحدث الصّفير<sup>(4)</sup>، ومنهم من عدّها تخرج نتيجة اعتماد طرف اللّسان على اللّثة مع رفع اللّسان، والفراغ بين طرف اللّسان واللّثة قليل جدّا<sup>(5)</sup>، ومنهم من فسّر خروجها بإلتقاء طرف اللّسان بالأسنان السّفلى مع إلتقاء وسطه باللّثة<sup>(6)</sup>، ونجد من رأى رأى اعتماد طرف اللّسان على الثّنايا العليا مع إلتقاء وسطه باللّثة<sup>(7)</sup>.



(1) سيبويه: الكتاب، 4/433.

(2) ابن جنّي: سّر صناعة الإعراب، 1/47.

(3) الخليل بن احمد الفراهيدي: العين، 1/58.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغويّة، ص: 66، 67.

(5) ينظر: محمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 175.

(6) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 100.

(7) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص: 184.

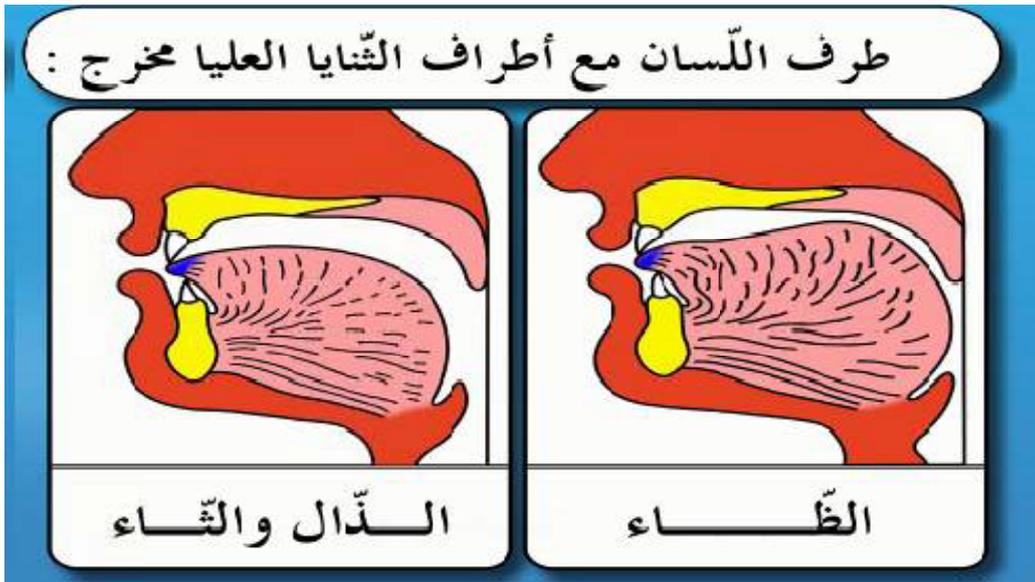


\* الظاء والذال والثاء:

حدّد "سيبويه" مخرج هذه الحروف، فقال: «ومّا بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا مخرج الظّاء والذّال والثّاء»<sup>(1)</sup>، ولقبّ "الخليل" هذه الحروف بالثّوية.<sup>(2)</sup>

وقد عمد أكثر علماء التّجويد إلى تخصيص الثّنايا بالعليا<sup>(3)</sup>، و قال "ابن الطّحان": «أطراف الثّنايا عُلياها وسُفلاها».<sup>(4)</sup>

ولم تخرج آراء المحدثين عمّن سبقهم من القدماء، فمنهم من اكتفى برأي "سيبويه"<sup>(5)</sup>، ومنهم من عمد إلى رأي علماء التّجويد<sup>(6)</sup>، أو إلى رأي "ابن الطّحان".<sup>(7)</sup>



(1) سيبويه: الكتاب/ 433/4.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، 1/58.

(3) ينظر: مكّي بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 220.

(4) ابن الطّحان: مخارج الحروف وصفاتها، تح: محمّد يعقوب تركساني، مركز الصّف الإلكتروني، السعودية، ط1، 1984، ص: 82.

(5) ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 173.

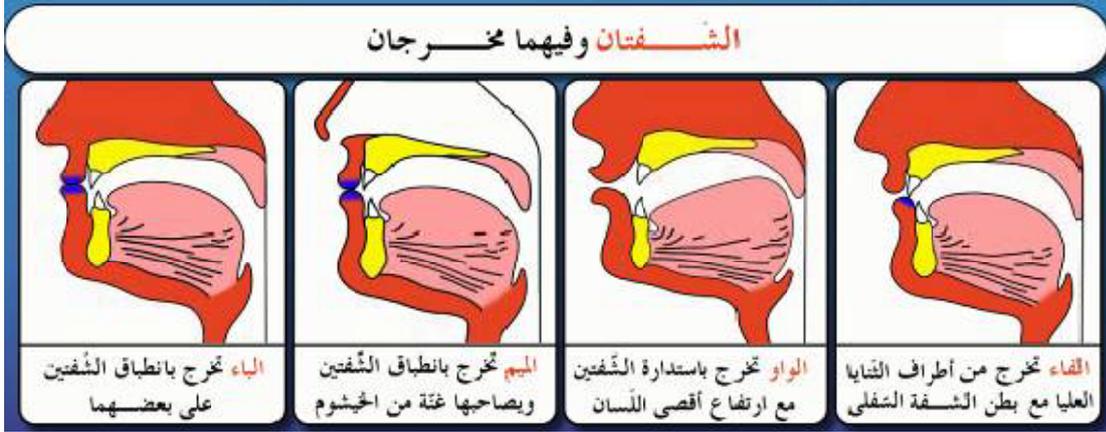
(6) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 49، 50، وتمّام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 98.

(7) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص: 183.



### ثالثا: مخارج الشفتين

قال "أبو عمرو الدّاني": «وللشّفة مخرجان وأربعة أحرف، وهي الفاء والباء والواو والميم»<sup>(1)</sup>.



#### أ- الفاء:

قال "سيبويه": «من باطن الشّفة السفلى وأطراف التّنايا العلى مخرج الفاء»<sup>(2)</sup>، تابع القدماء "سيبويه" في هذا الوصف، أمّا المحدثون؛ فبعضهم حافظ على كلام "سيبويه"<sup>(3)</sup>، وبعضهم جعل المخرج المخرج من إلتقاء الأسنان العليا مع الشّفة السفلى<sup>(4)</sup>.

#### ب- الباء والميم والواو:

قال "سيبويه": «ومما بين الشّفتين مُخرج الباء والميم والواو»<sup>(5)</sup>، وقال "ابن يعيش" (ت643هـ):  
يعيش" (ت643هـ): «مما بين الشّفتين مخرج الميم والباء إلاّ أنّ الميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من العنة»<sup>(6)</sup>.

(1) أبو عمرو الدّاني: التّحديد في الإلتقان والتّجويد، ص:104.

(2) سيبويه: الكتاب، 433/4.

(3) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغويّة، ص:48، وقام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص:97، وكمال بشر: علم الأصوات، ص:183.

(4) ينظر: محمود السّعران، ص:173، واحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص:315.

(5) سيبويه: الكتاب، 433/4.

(6) ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطّباعة المنيريّة، مصر، دط، دت، 125/10.



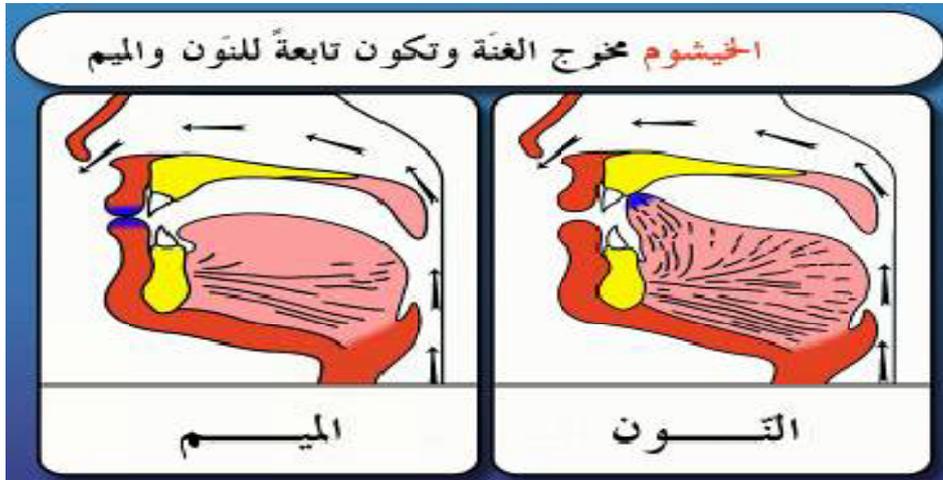
وقال "ملا عليّ القارئ" (ت1014هـ): «مخرج هذه الثلاثة خاصّ للثفتين، حيث تخرج من بين الشّفة العليا والسّفلى، إلّا أنّ الواو بانفتاح، والباء والميم بانطباق، إلّا أنّ انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم».<sup>(1)</sup>

ولم يزد المحدثون على كلام القدماء، إلّا إدراكهم لدور الحنك اللّين في قفل أو فتح ممرّ الهواء إلى التّجويف الأنفيّ، قال "أحمد مختار عمر": «ويسمّى الصّوت الذي يتم إنتاجه فيهما بالشّفوي، أو الشّفوي الثّنائي أو الشّقّاني، والأصوات التي يتم إنتاجها في هذا المخرج اثنان:

1. ففي حالة قفل الشّفتين ثمّ فتحها فتحة فحائيًا ينتج صوت الباء (انفجاريّ).

2. وفي حالة قفل الشّفتين مع إنزال الطّبّق اللّين (ليسمح بمرور الهواء من تجويف الأنف) ينتج صوت الميم (أنفيّ)».<sup>(2)</sup>

رابعاً: مخرج الخيشوم:



قال "سيبويه": «ومن الخياشيم مخرج النّون الخفيفة».<sup>(3)</sup>

أمّا المقصود بالنّون الخفيفة فقد قال "أبو سعيد السّيرافي" (ت368هـ): «يجب أن نكون الخفيّة

<sup>(1)</sup> ملا عليّ القارئ: المنح الفكرية في شرح المقدّمة الجزرية، تح: أسامة عطايا، دار الغوثانيّ للدراسات القرآنية، ط2، 2012، ص:93.

<sup>(2)</sup> أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص:315.

<sup>(3)</sup> سيبويه: الكتاب، 4/434.



لأنّ التفسير يدلّ عليه». (1)

وقال "الاسترابادي": «إنّ للنون مخرجين أحدهما في الفمّ والآخر في الخيشوم، إذ لا بُدّ فيها من الغنة» (2).

وتكون هذه النون من الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم: القاف والكاف والجيم والشين والضاد والصاد والسين والزاي والطاء والدال والتاء والظاء والدال والثاء والفاء، فهي متى سكنت وجاء بعدها حرف من هذه الحروف فمخرجها الخيشوم. (3)

وقال "كمال بشر" معلقاً على مخرج هذه النون المخففة: «وهذا مخرج إضافيّ ذكره "ابن جنّي" (وغيره) لنوع من النون، ويمكن الاستغناء عن هذا المخرج». (4)

وتُشارك النون الميم في الغنة، قال "الدّاني": «ويُسمّى الميم الحرف الرّاجع، لأنّها ترجع إلى الخيشوم لما فيها من الغنة، وهي أقوى من النون، لأنّ لفظها لا يزول، ولفظ النون قد يزول عنها...». (5)

#### رابعاً: مخارج الأصوات في كتاب الحجّة:

صنّف "أبو عليّ الفارسيّ" الأصوات في كتابه الحجّة ووفق أنواع المخارج التالية: الحلق، الفم، اللسان، الشّفة، ثمّ الخيشوم.

وجاءت كلمة مخرج في كتاب الحجّة بمعنى اسم المكان، ومن ذلك قول "أبو عليّ الفارسيّ": «الحجّة لمن قرأ (عليهم) بكسر الهاء، أنّ الهاء من مخرج الأنف...» (6)، وقوله: «...لأنّهما أوّل مخارج الفم». (7)

(1) أبو سعيد السّيرافي: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 2008، 387/5.

(2) رضي الدّين الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ص: 271/1.

(3) ينظر: الدّاني: التّحديد في الإتيقان والتّجويد، ص: 104.

(4) كمال بشر: علم الأصوات، ص: 188.

(5) الدّاني: التّحديد في الإتيقان والتّجويد، ص: 109.

(6) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 62/1.

(7) المصدر نفسه، 303/6.



## 1- أصوات الحلق عند أبي عليّ الفارسيّ:

حروف الحلق كما وردت في كتاب الحجّة سبعة وهي: الهمزة والهاء والألف، والعين والحاء والغين والحاء، إذ قال عن الهمزة والألف: «فإنّ الهمزة تشبه الألف، لأنّها من مخرجها وتُفَارِجُهَا، لأنّ كلّ واحدة منهما تنقلب إلى صاحبته في نحو: من يَصْرُبُهَا، وَ حُبْلًا، في وقف بعضهم، كما قلبت ألفا في الوقف عند أهل التّخفيف في: لم يقرأ و كما قُلبت هي أيضا في آدم، و راس»<sup>(1)</sup>.

وقال في موضع آخر: «الحجّة لمن قرأ (عليهم) بكسر الهاء أنّ الهاء من مخرج الألف»<sup>(2)</sup>.

فمن القول الأول نفهم أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" جعل الهمزة والألف من مخرج واحد، وفي القول الثّاني جعل الهاء من مخرج الهمزة ما يعني أنّ الهمزة والهاء والألف تنتسب إلى مخرج واحد.

و ممّا يؤكّد أنّ الحروف حلقية قوله: «وممّا يقوّي قوله في ذلك: أنّهم قالوا: قرأ يقرأ، وجأر يجأر، فأتبعوا الهمزة و أخواتها ما جانسها من الحركات، و ما كان من حيزها، وهي الفتحة، ولم يفعلوا ذلك مع الحروف المرتفعة عن الحلق، حيث لم يقربن من الفتحة قرب الحلقية منها»<sup>(3)</sup>.

وقوله: «الهمزة حرف من حروف الحلق»<sup>(4)</sup>.

وقوله أيضا: «ووجه التّشابه بين هذه الحروف، أنّ الهاء من الحلق والألف منه أيضا»<sup>(5)</sup>.

عن حرف العين قال: «ووجهه من القياس أن يقول: الهمزة حرف من حروف الحلق، كالعين وغيرها»<sup>(6)</sup>، وقال عن حرف الحاء: «ذلك أنّهم قالوا: رحمة الله، فكسروا الرّاء لكسرة حرف الحلق، ثمّ أسكنوا الحاء»<sup>(7)</sup>.

وأخر مخارج الحلق للحاء والغين قال "أبو عليّ الفارسيّ": «الحاء والغين لما كانتا آخر مخارج

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 4/171.

(2) المصدر نفسه، 1/62.

(3) المصدر نفسه، 1/96.

(4) المصدر نفسه، 4/176.

(5) المصدر نفسه، 1/209.

(6) المصدر نفسه، 4/176، وينظر: 2/397.

(7) المصدر نفسه، 1/386.



الحلق ولقربهما من الفم أجريا مجرى حروف الفم في أن لم تبيّن التّون معهما نحو: مُنْغِلٌ ومُنْجِلٌ». (1)

## 2- أصوات الفم عند أبي عليّ الفارسيّ:

عدّ "أبو عليّ الفارسيّ" : القاف والكاف من مخارج الفم، في ذلك يقول: «أمّا إدغام القاف في الكاف فحسن، وذلك نحو قولك: الحقّ كَلَدَه، فلمّا كان إدغام الكاف في القاف في قولك: انهك قَطَنًا كذلك، ولإدغام القاف في الكاف من المزيّة في الحسن أنّ القاف أدخل في الحلق، وهي أوّل مخارج الفم، والكاف أخرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن، ألا ترى أنّ الإدغام إنّها هو في حروف الفم». (2)

وقال في موضع آخر: «إدغام القاف في الكاف حسن، لأنّها من حروف الفم». (3)

فالقاف والكاف من حروف الفم، غير أنّ القاف أدخل في الحلق، أي أقرب إلى حروف الحلق، وهي أوّل مخارج الفم، بينما الكاف أخرج إلى الفم.

وكذلك الجيم حرف من حروف الفم، حيث قال "أبو عليّ الفارسيّ" : «التّون الثّانية من (ننجي) مخفّاة مع الجيم، وكذلك التّون مع سائر حروف الفم» (4)، فبما أنّ التّون مخفّاة مع الجيم، فإنّ الجيم حرف من حروف الفم؛ لأنّ التّون تُخفّى مع حروف الفم، وهكذا تكون حروف الفم عند "أبي عليّ الفارسيّ" ثلاثة وهي: القاف والكاف والجيم.

## 3- أصوات اللّسان عند أبي عليّ الفارسيّ:

استعمل "أبو عليّ الفارسيّ" مصطلح طرف اللّسان وأصول الثّنايا، حيث قال: «... فإنّ أبدلوا منها الصّاد مع الطّاء أجدر من حيث كانت الصّاد إلى الطّاء أقرب، ألا ترى أنّهما جميعا من حروف طرف اللّسان وأصول الثّنايا». (5)، أي أنّ مخرج الصّاد والطّاء هو طرف اللّسان.

وكان قد قال في نفس المقام: «السّين والصّاد والزّاي أخوات، والصّاد أشبههنّ بالطّاء،... والزّاي

(1) أبو عليّ الفارسيّ، الحجّة، 303/6.

(2) المصدر نفسه، 136/5.

(3) المصدر نفسه، 303/6.

(4) المصدر نفسه، 446/4.

(5) المصدر نفسه، 52/1 (بتصرّف).



أقرب أيضا إلى الطّاء من السّين»<sup>(1)</sup>، ما يعيّن أنه بالإضافة إلى الصّاد والطاء كذلك السّين والزّاي من مخرج طرف اللّسان كونهما أختي الصّاد.

كما ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" الطّاء مع التّاء والدّال، ثمّ ذكر بعدها: الطّاء والتّاء والدّال<sup>(2)</sup>، ما يدلّ على أنّ الحروف جميعا تخرج من طرف اللّسان.

إذ صرّح في أكثر من موضع أنّ التّاء والدّال متقاربان، حيث قال: «...فأدغم التّاء في الدّال لتقاربهما»<sup>(3)</sup>، وقوله: «فالجُميع ادغموا التّاء في الدّال لمقاربتها لها، ألا ترى أنّ التّاء والدّال والطاء من حيّز واحد»<sup>(4)</sup>، وعاد "أبو عليّ الفارسيّ" وذكر مصطلح طرف اللّسان وأصول الثّنايا، وهو يستحسن إدغام التّاء في الدّال، حيث قال: «لاتفاقهما في أنّهما من طرف اللّسان وأصول الثّنايا»<sup>(5)</sup>.

وعليه يكون مخرج الصّاد والسّين والزّاي والطاء والتّاء والدّال من طرف اللّسان وأصول الثّنايا، أمّا الحرف الذي عدّه "أبو عليّ الفارسيّ" من وسط اللّسان فهو حرف الصّاد، إذ قال: «الدّال والزّاي والصّاد من حروف طرف اللّسان وأصول الثّنايا، والصّاد أبعد منهنّ لأنّها من وسط اللّسان»<sup>(6)</sup>. وقد ألحق "أبو عليّ الفارسيّ" صوت الشّين بأصوات طرف اللّسان وأصول الثّنايا، إذ قال: «... فأدغم التّاء في الشّين لأنّ الصّوت بالشّين يلحق بمخارج هذه الحروف التي من طرف اللّسان، وأصول الثّنايا»<sup>(7)</sup>.

وعليه تكون الأصوات التي تخرج من اللّسان عند "أبي عليّ الفارسيّ" حسب ما ورد في كتابه "الحجّة" أحد عشر صوتاً وهي: الصّاد والسّين والزّاي، والطاء والتّاء والدّال والطاء والتّاء والدّال وكذا صوت الصّاد ويلحقها صوت الشّين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ما جعل "أبا عليّ الفارسيّ" يعدّ: الطّاء والدّال والتّاء، وكذا الصّاد والسّين

(1) أبو عليّ الفارسيّ، الحجّة، 51/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 54/1، 90.

(3) المصدر نفسه، 191/3.

(4) المصدر نفسه، 276/4.

(5) المصدر نفسه، 49/6.

(6) المصدر نفسه، 50-49/6.

(7) المصدر نفسه، 341/5.



والزّاي والظّاء والثّاء والدّال من طرف اللّسان هو التّفشي والاستطالة التي تحدث في الأصوات ما يجعلها متقاربة<sup>(1)</sup> ، ما يعني أنّ الأصوات السّابقة الذّكر لا تخرج من مخرج واحد، والدليل على ذلك تفرقه بين مخارج الأصوات في قوله: «ألا ترى أنّ الصّاد والسّين والزّاي لم يُدغمنّ في الطّاء والثّاء والدّال، ولا في الطّاء والثّاء والدّال»<sup>(2)</sup> ، وقوله: «الظّاء والدّال والثّاء من الحيز، والظّاء والثّاء والدّال من حيز»<sup>(3)</sup> ، وقوله: «أما حجّة من لم يُدغم أخذتم واتّخذتم، فلأنّ الدّال ليس من مخرج الثّاء والظّاء، والدّال إنّما من مخرج الطّاء والثّاء»<sup>(4)</sup>.

#### 4- صوت الشّفة السّفلى عند أبي عليّ الفارسيّ:

لم يجوز "أبو عليّ الفارسيّ" إدغام الكسائيّ الفاء في الباء من قوله تعالى: ﴿نَخَسِفُ بِهِمْ﴾<sup>(5)</sup> في حين جوّز إدغام الثّاء في الفاء و في ذلك قال: « إنّ إدغام الفاء في الباء لا يجوز، وإن جاز إدغام الثّاء في الفاء ، وذلك أنّ الفاء من باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العليا و انحدر الصّوت بها حتى إلى الفم حتى اتّصلت بمخرج الفاء»<sup>(6)</sup> ، و عليه يكون الصّوت الشّفويّ عند "أبي عليّ الفارسيّ" هو صوت الفاء ، والملاحظ على كلام "أبي عليّ الفارسيّ" أنّه استعمل نفس عبارة سيبويه في تحديده لمخرج الفاء.<sup>(7)</sup>

#### 5- صوت الخيشوم عند أبي عليّ الفارسيّ:

صرّح "أبو عليّ الفارسيّ" بمخرج الخيشوم، وخصّه للّتون وفي ذلك يقول: «روى حفص عن عاصم: (نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) بنونين خفيفة، الثّانية منها ساكنة، مثل حمزة، وكذلك قرأ الباقون عبيد عن أبي عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: (بُجِّي) مدغمّة كذلك قالوا، وهو وهم لا يجوز فيه الإدغام، لأنّ

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 50/6.

(2) المصدر نفسه، 90/1.

(3) المصدر نفسه، 368/2.

(4) المصدر نفسه، 75/2.

(5) سورة سبأ: الآية: 9.

(6) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 8/6.

(7) ينظر: سيبويه: الكتاب، 433/4، 434.



الأولى متحرّكة، والثانية ساكنة، والتّون لا تُدغم في الجيم، وإنّما خفيت لأنّها ساكنة تخرج من الخياشيم». (1)

وقال في موضع آخر: «... ألا ترى أنّ الفصل بالتّون التي هي من الخياشيم كالفصل بالصّاد في منع المثلين من الإدغام». (2)

وكذلك قال: «... ألا ترى أنّ الصّاد وإن شغلت في خروجها مواضع لتفشيها واستطالتها بمنزلة التّون التي تخرج من الخياشيم في الوزن». (3)

والتّون التي تخرج من الخياشيم هي التّون الخفيفة، وهي التي قصدها "أبو عليّ الفارسيّ" في كتابه.

## 6- القرب والبعد في المخارج:

لم ينسب "أبو عليّ الفارسيّ" في كتابه "الحجّة" بعض الأصوات إلى مخرج معيّن كما فعل مع الأصوات السّالفة الذّكر، بل اكتفى بذكر قُربها وبعدها عن بعض:

### أ- اللّام والرّاء:

اللّام والرّاء من الأصوات المذكورة في كتاب "أبو عليّ الفارسيّ" "الحجّة" على أنّها متقاربة في المخرج دون تسمية له؛ إذ قال "أبو عليّ الفارسيّ" عن إدغام اللّام في الرّاء: «إدغام اللّام في الرّاء حسن في (بَل رَانَ) لمقاربتهما وسكون اللّام» (4)، وفي نفس السّياق أشار إلى إدغام اللّام في الثّاء من قوله تعالى: ﴿هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارُ﴾ (5)، واعتبر الإدغام جائزاً: «وإن كان دون إدغام اللّام في الرّاء في الحسن لتقاربهما». (6)

ونجد "أبا عليّ الفارسيّ" في موضع آخر لا يعتبر اللّام والرّاء متقاربين فحسب، بل عدّها من

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 259/5.

(2) المصدر نفسه، 401/4.

(3) المصدر نفسه، 194/3.

(4) المصدر نفسه، 386/6.

(5) سورة المطفّفين: الآية: 36.

(6) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 389/6.



مخرج واحد حيث قال: «الرّاء إنّما هو حرف من مخرج اللّام فيه تكرير»<sup>(1)</sup>.

### ب- اللّام والتّاء:

حسن "أبو عليّ الفارسيّ" إدغام اللّام في التّاء باعتبار قريهما من بعض، فقال: «أمّا إدغام الكسائي اللّام في التّاء فحسن، ألا ترى أنّ أبا عمرو قد أدغمها في التّاء فيما حكى عنه سيويوه من قوله: ﴿هَنْوَبُ الْكُفَّارِ﴾<sup>(2)</sup>، والتّاء أقرب إليها من التّاء، والإدغام في المتقاربين إنّما يحسن بحسب قرب الحرف من الحرف»<sup>(3)</sup>.

### ج- الياء والألف:

سبق وأن ذكرنا أنّ الألف من مخارج الحلق، دون الإشارة إلى مخرج الياء في كتاب "الحجّة"، إلّا أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" ذكر أنّ الياء أقرب من مخرج الألف، حيث قال: «الهاء من الحلق، والألف منه أيضا، والياء قريبة من الألف وموافقة لها في اللين»<sup>(4)</sup>.

وكذلك صوت الهاء الحلقويّ قريب من الياء: «الهاء من جنس الياء؛ لأنّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء، فليس بمستقيم وذلك أنّ قوله: لأنّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء لا يخلو من أن يُريد به أنّه ينقطع إلى الجهة التي تخرج منها الياء، أو يُريد بذلك أنّ الصّوت بها يتصلّ بمخرج الياء»<sup>(5)</sup>، فاتّصال صوت الهاء بمخرج صوت الياء يعني أنّ الصّوتين متقاربين في المخرج.

### د- الباء والميم:

جوّز "أبو عليّ الفارسيّ" تقريب الهاء من الألف لتوافقهما في الخفاء والضعف واتّفاق المخرج، ومثّل لهذا التّقريب بتقريب الباء من الميم، حيث قال: «... أن يتّفقا في تقريب إحداهما من الأخرى، كما قرّبت الباء من الميم في قولهم (إصحب مطرًا)؛ لاتّفاقهما في المخرج»<sup>(6)</sup>، فالباء والميم عند "أبي

(1) أبو عليّ الفارسيّ، الحجّة، 118/3.

(2) سورة المطفّفين، الآية: 36.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 275/3.

(4) المصدر نفسه، 209/1.

(5) المصدر نفسه، 130/1.

(6) المصدر نفسه، 64/1.



عليّ الفارسيّ" من مخرج واحد، والدليل على ذلك قوله: اتّفاقهما في المخرج.

هـ- الياء والتّون:

عدّ "أبو عليّ الفارسيّ" كلّاً من صوت الياء وصوت التّون من المخارج المتباعدة، التي يمكن رغم البعد في مخرجهما إدغامهما، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «التّون أدغمت في الياء على بعدٍ بين مخرجهما»<sup>(1)</sup>، فلكلّ من الصّوتين مخرج مستقل بذاته حسب "أبي عليّ الفارسيّ"، إلّا أنّه لم يذكر اسم مخرج كلّ من الصّوتين في كتابه "الحجّة".

## 2- صفات الأصوات:

أولاً: عدد الصّفات:

ذكر علماء النّحو وعلماء القراءات صفات عديدة للحروف، ووصفوا كلّ صفة بما توصّلوا إليه من تعمّقهم الشّديد وملاحظاتهم الدّقيقة أثناء نطق هذا الحرف أو ذاك، فلولا صفات الحروف لما تميّزت الحروف عن بعضها البعض.

ويختلف عدد الصّفات عند علماء النّحو من عالم لآخر، غير أنّ الاختلاف اختلافاً جزئيّاً حسب نظرة كلّ عالم؛ وأوّل من عرف أنّ الحروف تختلف في صفاتها وخصائصها ما يجعلها تميّز عن بعضها البعض هو "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، إذ استعمل مصطلحات وصف بها هذه الحروف. وعدد هذه المصطلحات هو اثنا عشر مصطلحاً أيّ اثنتا عشرة صفة ويمكن تقسيم هذه الصّفات

عنده على النّحو التّالي:

1. الصّحاح والهوائية.<sup>(2)</sup>

2. الدّلق والصّتم (المصمتة).<sup>3</sup>

3. الجهور والمهموس.<sup>(4)</sup>

<sup>(1)</sup> أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 132/1.

<sup>(2)</sup> ينظر: الخليل: كتاب العين، 41/1.

<sup>(3)</sup> ينظر: المرجع نفسه، 37/1، 39.

<sup>(4)</sup> ينظر: السّيرافي: شرح كتاب سيويوه، 393/5.



4. الاستعلاء والاستفال.<sup>(1)</sup>

5. اللّين.<sup>(2)</sup>

6. الخفاء.<sup>(3)</sup>

7. المهتوت والمضغوط.<sup>(4)</sup>

أمّا "سيبويه" فكانت دراسته للصفات أكثر شمولاً، وأوضح تعبيراً، وعددها حسب ما جاء في

الكتاب سبع عشرة صفة موزّعة على النحو التالي:

1. المجهورة وعددها تسعة عشر حرفاً.

2. المهموسة وعددها عشرة أحرف.

3. الشديدة وهي ثمانية حروف تقسم على أربعة أقسام:

أ. ما يمنع الصّوت أن يجري فيه.

ب. المنحرف الذي جرى فيه الصّوت لانحراف اللسان مع الصّوت.

ج. الأنفي الذي يجري معه الصّوت، لأنّ ذلك الصّوت عنّة.

د. المكرّر ويجري فيه الصّوت لتكريره.

4. الرّخوة وهي ثلاثة عشر حرفاً.

5. ما بين الشّديد والرّخوة، واللينة والهاوية.

6. المطبّقة: وهي أربعة حروف.

7. المفتحة: وهي كلّ ما سوى ذلك.<sup>(5)</sup>

وكذا حروف الصّغير وحروف القلقلة والحروف المستعلية والاستطالة والتّفشي، وهذه الصفات أشار

(1) ينظر: الأزهرّي: تهذيب اللّغة، 51/1.

(2) ينظر: الخليل: كتاب العين، 41/1.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب، 532/3، 314/4.

(4) ينظر: الخليل: كتاب العين، 37/1.

(5) ينظر: سيبويه: الكتاب، 436-434/4.



إليها "سيبويه" في مواضع مختلفة من الكتاب.<sup>(1)</sup>

أما علماء التّجويد فقد كان لهم في تحديد عدد الصّفات اتّجاهان أرساهما كبار علماء التّجويد وهما "مكيّ بن أبي طالب"، و"أبو عمرو الدّاني"، أمّا "مكيّ" فقد وصل بصفات الحروف وألقابها إلى أربعة وأربعين لقباً، حيث قال: «لم أزل أتتبع ألقاب الحروف التسعة والعشرين وصفاتها وعللها حتّى وجدت من ذلك أربعة وأربعين لقباً صفات لها، وصفت بذلك على معان وعلل ظاهرة نذكرها مع كلّ قسم إن شاء الله تعالى، في أربعة وأربعين باباً»<sup>(2)</sup>، ولم يتابع مكيّاً في مذهبه السّابق في عدد صفات الحروف إلّا قليل من العلماء.<sup>(3)</sup>

أمّا "أبو عمرو الدّاني" فإنّه اقتصر من صفات الحروف على ستّ عشرة صفة، إذ قال: «اعلموا أنّ أصناف هذه الحروف التي تميّز بها بعد خروجها من مواضعها التي بيّناها ستّة عشر صنفاً، المهموسة والمجهورة والشّديدة والرّخوة والمطبّقة والمنفتحة والمستعلية والمستفلة وحروف المدّ واللّين، وحروف الصّفير والمتفشي والمستطيل والمتكرّر والمنحرف والهاوي وحرفا الغنة»<sup>(4)</sup>، وقد التزم معظم علماء التّجويد في بحث صفات الحروف بما قرّره "الدّاني"، ولم يخرجوا على ما ذكره إلّا في قضايا جزئية "كابن الجزري" الذي ذكر في مقدّمته سبع عشرة صفة.<sup>(5)</sup>

والمتصّح لكتب المحدثين يجد أنّ الصّفات عندهم ثمان عشرة صفة<sup>(6)</sup>، مقسّمة إلى قسمين:

#### أ- الصّفات المتضادّة:

— الجهر والهمس.

— الشّدة (الانفجار) والرّخاوة (الاحتكاك).

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب، 464/4 و174 و129 و446 و448 على التّوالي.

(2) مكيّ بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 115.

(3) ينظر: غانم قدوري الحمد: الدّراسات الصّوتية عند علماء التّجويد، ص: 196.

(4) أبو عمر الدّاني: التّحديد في الإتقان والتّجويد، ص: 105.

(5) ينظر: ابن الجزري: المقدّمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، تح: أيمن رشيد سويد، دار نور المكتبات، السّعودية، ط4،

2006، ص: 2، 3.

(6) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغويّة، ص: 20، 24، 30، 46، وكمال بشر: علم الأصوات، ص: 173، ومحمود

السّعرا: علم اللّغة، ص: 148.



— الإطباق والانفتاح.

— الاستعلاء والاستفال.

— التّفخيم والتّرقيق.

### ب- الصّفات المفردة:

القلقلة، الصّفير، اللّين، التّكرار، التّفشي، الانحراف، العنّة، والاستطالة، وتصنيف المحدثين للأصوات سبقه تصنيف علماء التّجويد؛ إذ أنّ الصّفات عند علماء التّجويد مصنّفة إلى صفات مميّزة، ما يقابل الصّفات المتضادة عند المحدثين وإلى صفات محسّنة تقابل الصّفات المفردة عند المحدثين.<sup>(1)</sup> وطريقة المحدثين في بحث وتصنيف الصّفات تعتبر محاكاة لطريقة الغربيين، لتلقي معظم الجيل الأوّل منهم مبادئ علم الأصوات وأصوله في جامعات غربيّة.<sup>(2)</sup>

وسنعمد تصنيف المحدثين في العنصر المواليّ محدّدين ماهية كلّ صفة مقارنة بين القدماء والمحدثين.

### ثانيا: تصنيف الصّفات:

#### أ- الصّفات المتضادة:

وتُسمّى أيضا بالصّفات المحسّنة عند علماء التّجويد، وهي التي لها أضداد وتنحصر في:

— الجهر والهمس.

— الشّدة والرّخاوة والتوسط بينهما.

— الإطباق والانفتاح.

— الاستعلاء والاستفال.

— التّفخيم والتّرقيق.

<sup>(1)</sup> ينظر: الحسن بن قاسم المرادي: المفيد في شرح عمدة الجعيد في التّظم والتّجويد: تح: جمال السيّد رفاعي، مكتبة أولاد الشّيخ، ط1، 2001، ص: 68 و ما يليها.

<sup>(2)</sup> ينظر: غانم قدوري حمد: المدخل إلى علم الأصوات العربيّة، ص: 100.



## 1- الجهر والهمس:

مصطلح الجهر في اللّغة مأخوذ من عُلوّ الصّوت وإعلانه جهراً، وفي ذلك يقول "الخليل": «جهر بكلامه وصلاته وقراءته يجهر جهرا و جاهرتم بالأمر أي عالنتهم... وكلام جهير و صوت جهير أي عالٍ». (1)

أمّا مصطلح الهمس فهو مأخوذ من ضعف الصّوت و خفائه، قال "ابن فارس": «الهاء والميم والسّين يدلّ على خفاء صوت وحسّ منه الهمس: الصّوت الخفي». (2)

وقد عرّف "سيبويه" الجمهور والمهموس قائلاً: «فالجمهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النّفس أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصّوت... وأمّا المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتّى جرى النّفس معه». (3)

وعُدّ هذا التعريف بمثابة القانون الذي صحّ عنده، ومن جاء بعده إمّا مردّد له أو شارح أو مضيف.

كما أنّ التعريف أُعتبر غامضاً، ما جعل الباحثين يحاولون إماطة هذا الغموض، وحدّدوا الأمور الغامضة في:

– إشباع الاعتماد وضعف الاعتماد.

– معنى: منع النّفس.

– معنى الموضع.

وقد شرح "إبراهيم أنيس" مواطن الغموض في تعريف "سيبويه"؛ ففسّر (إشباع الصّوت) بعملية إصدار الصّوت التي تُلازم النّفس منذ خروجه من الرّئتين إلى إنطلاقه في الهواء، أمّا (منع النّفس) فتعني إقتراب الوترين الصّوتيين، ومعنى (الموضع) هو المجرى أي طريق النّفس من الرّئتين حتّى الخارج. (4)

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، 388/3.

(2) ابن فارس: مقاييس اللّغة، 66/6.

(3) سيبويه: الكتاب، 434/4.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، 112، 124، 125.



أمّا تعريف المحدثين للمجهور والمهموس؛ فهو كالتالي: المجهور الصّوت الذي تتذبذب معه الأوتار الصّوتية والمهموس هو الصّوت الذي لا تتذبذب معه الأوتار الصّوتية.<sup>(1)</sup>

والأصوات المجهورة عند القدماء هي: (الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء والضّاد واللام والتّون والرّاء والطّاء والدّال والزّاي والطّاء والدّال والباء والميم والواو)، والمهموسة هي: (الهاء والحاء والياء والكاف والشّين والسّين، والتّاء والضّاد والثاء والفاء).<sup>(2)</sup>

أمّا المحدثون فالحروف المجهورة عندهم هي: (الباء والجيم والدّال والدّال والرّاء والزّاي والضّاد والطّاء والعين والغين واللام والميم)، ويُضاف إليها كل أصوات اللّين بما فيها الواو والياء، والمهموسة هي: (التّاء والثاء والحاء والياء والسّين والشّين والضّاد والطّاء والفاء والقاف والكاف والهاء)، والهمزة عندهم صوت لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس.<sup>(3)</sup>

والملاحظ أنّ المحدثين أسقطوا حرف الطّاء والقاف المجهورين عند القدماء، وصنّفوا الحرفين مع الحروف المهموسة، مع إسقاط الهمزة التي هي لا مجهورة ولا مهموسة عندهم.

## 2- الشدّة والرّخاوة والتّوسّط بينهما:

الشدّة في اللّغة: الصّلاية، وهي نقيض اللّين تكون في الحوائج والأعراض والجمع شدد... وشيء شديد: مُشدّد قويّ، أمّا الرّخاوة قال "ابن سيّدة": الرّخو، والرّخو الهشّ من كلّ شيء، غيره: وهو الشّيء الذي فيه رخاوة.<sup>(4)</sup>

ويرجع أقدم تعريف وصلنا للشدّة تعريف "سيبويه": «ومن الحروف الشّديد وهو الذي يُمنع الصّوت أن يجري فيه». <sup>(5)</sup>

ومن التعاريف التي جاءت عن علماء التّجويد قول "مكي": «ومعنى الحرف الشّديد: أنّه حرف

(1) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 21، وتّمّام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 114، ومحمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 142، وكمال بشر علم الأصوات، ص: 174.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب، 4/434.

(3) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 324، وكمال بشر: الأصوات، ص: 174.

(4) ابن منظور: لسان العرب، 14/214، و3/224، 232.

(5) سيبويه: الكتاب، 4/434.



إشْتَدَّ لَزُومُهُ لِمَوْضِعِهِ، وَقَوِيَ فِيهِ حَتَّى مُنِعَ الصَّوْتُ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهُ عِنْدَ اللَّفْظِ بِهِ»<sup>(1)</sup>.

والحروف الشديدة عند القدماء هي: «الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والذال والباء»<sup>(2)</sup>.

أما المحدثون فكلامهم لم يخرج عن كلام القدماء في تعريف الشدة، إذ قال "سعد مصلوح": «ويُسمى الصّامت احتباساً أو وقفياً إذا نتج عن التقاء العضوين الناطقين إلتقاء تاماً توقف تيار الهواء في الفم عند نقطة التداخل»<sup>(3)</sup>.

و تُعرّف أيضا: «بأنّها الصّوت الذي يحدثه الانفتاح المفاجئ لممرّ النّفس بعد إغلاقه»<sup>(4)</sup>، ويسمى المحدثون الصّوت الشّدِيد بالصّوت الانفجاري<sup>(5)</sup>. والأصوات الانفجارية هي نفسها الشديدة عند القدماء مع زيادة الضاد<sup>(6)</sup>.

وكما عرّف "سيبويه" الشدة تحدّث أيضا عن الرّخاوة فقال: «ومنها الرّخوة... وذلك إذا قلت: الطسّ وانقض، وأشباه ذلك أجريت فيه الصّوت إن شئت»<sup>(7)</sup>، وعدّد الحروف الرّخوة فقال: «وهي الهاء الهاء والحاء، والغين، والحاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والطاء والتاء والذال والفاء»<sup>(8)</sup>. والفاء»<sup>(8)</sup>.

وعرّف المحدثون الأصوات الرّخوة بأنّها أصوات عند النّطق بها لا ينجس الهواء انقباسا محكمًا، وإنّما يكتفي بأن يكون مجراه عند المخرج ضيقًا جدًّا، ويترتب على ضيق المجرى أنّ النّفس في أثناء مروره بمخرج الصّوت يُحدث نوعا من الصّفير أو الحفيف تختلف نسبته تبعاً لنسبة ضيق المخرج<sup>(9)</sup>، وتسمى عندهم

(1) مكّي بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 117.

(2) سيبويه: الكتاب، 4/434.

(3) سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام، ص: 202.

(4) محمّد علي الخولي: معجم علم اللّغة النظريّ، مكتبة لبنان، ط4، 1982، ص: 91.

(5) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص: 51.

(6) ينظر: محمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 153، 154.

(7) سيبويه: الكتاب، 4/435.

(8) المرجع نفسه، 4/434.

(9) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 49، 50.



بالأصوات الاحتكاكية.<sup>(1)</sup>

والحروف الاحتكاكية هي نفسها الحروف الرّخوة عند القدامى باستثناء صوت الضّاد.<sup>(2)</sup>

لاحظ علماء الأصوات وجود مجموعة من الأصوات لا تندرج في الأصوات الشّديدة، ولا في الرّخوة، وسمّوها بالأصوات المتوسّطة أو البيئية.

ولم يستخدم "سيبويه" مصطلح المتوسّطة، ولكنه بعد أن ذكر الأصوات الشّديدة والرّخوة، قال: «وأما العين فبين الشّديدة والرّخوة تصل إلى التّرديد فيها لشبهها بالحاء»، ثمّ ذكر أصنافاً أخرى من الأصوات وهي أصوات الغنة والمكرّر والمنحرف واللينة والهاوي<sup>(3)</sup>، وجاء "ابن جنّي" فنصّ على أنّ كلّ ما عدا الشّديدة والرّخوة فهو من الأصوات التي بين الشّديدة والرّخوة، وهي ثمانية جمعها في (لم يرو عناً)، وفي (لم يروّعنا)، وفي (لم يروّعونا).<sup>(4)</sup>

و من علماء التّجويد من وافق "ابن جنّي" في عدد الحروف المتوسّطة، و منهم من اخرج الألف و الواو و الياء منها.<sup>(5)</sup>

أما المحدثون فوافقوا القدماء في الحروف البيئية، لكن أسقطوا منها حرف العين.<sup>(6)</sup>

### 3- الإطباق والانفتاح:

تتميّز أصوات طرف اللسان بإمكانية تغيير ارتفاع أقصى اللسان، وموقعه عند وضع اللسان في موضعه من مخارج تلك الأصوات، ويؤدّي ذلك التغيير إلى تنوع جرس الصّوت، كما تؤدّي ظاهرة ارتفاع أقصى اللسان وتراجعها إلى الخلف إلى تفخيم الصّوت، وتنوّع بذلك الأصوات إلى أصوات مفخّمة وأخرى مرقّقة، والأصوات المفخّمة منها المحسّنة ومنها المميّزة<sup>(7)</sup>، وستحدث في هذه الفقرة عن الأصوات

(1) ينظر: محمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 172.

(2) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص: 253 وما يليها.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب، 4/435.

(4) ينظر: ابن جنّي: سر صناعة الإعراب، 1/69.

(5) ينظر: الدّاني: التّحديد في الإتنان والتّجويد، ص: 106.

(6) ينظر: تّمّام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 113.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ص: 89.



الأصوات المفخّمة المميّزة التي تحمل صفة الإطباق، وتُقابلها صفة الانفتاح.

ويرجع أساس هذا التّقسيم إلى ما ذكره "سيبويه"، حيث قال: «ومنها المطبقة والمنفتحة، فأما المطبقة فالصّاد والضّاد والطاء والظّاء، والمنفتحة كلّ ما سوى ذلك من الحروف»<sup>(1)</sup>، وعرّف "ابن جنّي" الإطباق قائلاً: «والإطباق أن ترفع ظهر لسانك، إلى الحنك الأعلى مطبقاً له»<sup>(2)</sup>، ويُشير علماء الأصوات المحدثون إلى أنّ اللّسان يأخذ شكلاً مقعراً في حالة الإطباق، فيرتفع من طرفه، ويتصدّد من أقصاه<sup>(3)</sup>، كما فرّق بعض الدّارسين المحدثين بين مصطلح الإطباق ومصطلح الطبقية، فالأوّل يشير إلى الصّفة التي تتحدّث عنها والثّاني يشير إلى المخرج، وهو الجزء اللّين من الحنك الأعلى<sup>(4)</sup>.  
أمّا الانفتاح فقد عرّفه "الاسترابادي" بقوله: «والمنفتحة هي بخلافها لأنّها يفتح ما بين اللّسان والحنك عند النّطق بها»<sup>(5)</sup>.

والإنفتاح عند المحدثين هو ضدّ الإطباق، وهو عدم رفع مؤخر اللّسان نحو الحنك الأقصى وتأخره نحو الجدار الخلفي للحلق عند النّطق بالصّوت<sup>(6)</sup>.  
وقد أجمع القدماء والمحدثون على أنّ الأصوات المطبقة هي: (ص، ض، ط، ظ)، وما عدا ذلك فهي أصوات منفتحة.

#### 4- الاستعلاء والاستفال:

قال "ابن جنّي" معرّفًا الاستعلاء: «ومعنى الاستعلاء أن تتصدّد في الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق وقد ذكرناها، وأمّا الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها»<sup>(7)</sup>، ويُفهم من كلام "ابن جنّي" أنّ الحروف المستعلية سبعة وهي الحروف المطبقة زائد الخاء والغين والقاف.

(1) سيبويه: الكتاب، 4/436.

(2) ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، 1/61.

(3) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص: 129.

(4) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 89، ورمضان عبد التّواب: المدخل إلى علم اللّغة، ص: 38.

(5) رضي الدّين الاسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 3/262.

(6) ينظر: كمال بشر: علم اللّغة العام، دار غريب، القاهرة، دط، 1986، ص: 102.

(7) ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، 1/62.



وقد جعل المحدثون مصطلح الاستعلاء تحت مصطلحين هما الإطباق ويشمل حروف الإطباق الأربعة، والطبقيّة ويشمل الغين والخاء والقاف.<sup>(1)</sup>

وقال "مكيّ بن أبي طالب" عن الاستفال: «إنّما سمّيت مستفلة لأنّ اللسان والصّوت لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك كما يستعلي عند النطق بالحروف المستعليّة»<sup>(2)</sup>، والأصوات المستفلة هي اثنان وعشرون حرفاً ما عدا الحروف المستعليّة.<sup>(3)</sup>

والمحدثون لم يُجاوزوا في كلامهم عن الاستفال ما فقاهه علماء التّجويد، سوى أنّهم جمعوا صنفين الانفتاح والاستفال ودجّوهما في صفة التّريق، وهذا ما نجده عند "تمام حسان" على سبيل المثال لا الحصر.<sup>(4)</sup>

## 5- التّفخيم والتّريق:

التّفخيم كما عرّفه "ابن جنّي": «عبارة عن سمن يدخل على جسم الحرف، وامتلأ الفم بصداه».<sup>(5)</sup>

والتّريق «هو تحوّل يدخل على جسم الحرف فلا يملأ صداه الفم، ولا يغلقه، وهو نوعان: تريق مفتوح، وتريق غير مفتوح، وهو الإمالة على نوعها\*، فكلّ فتح تريق، وليس كلّ تريق فتحاً\*\*، وكلّ إمالة تريق، وليس كلّ تريق إمالة»<sup>(6)</sup>، ومعنى على جسم الحرف أي على صوته، فهما أثران ينتجان عن اتّخاذ أعضاء النطق وضعاً معيّنًا.

وحروف التّفخيم عند القدماء أخذت إبتهايين في كون حروف الاستعلاء هي حروف التّفخيم، أو حروف الإطباق فقط.

(1) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 115.

(2) مكيّ بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 124.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص: 122، 123.

(4) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 119، 136.

(5) ابن الجزري: التّمهيد في علم التّجويد، ص: 58.

\* أي التّقليل وتسمّى إمالة صغرى، والإمالة تسمّى إمالة كبرى.

\*\* أي كلّ فتح مرقق تريق، وليس كلّ تريق فتحاً؛ لأنّه يشمل الإمالة.

(6) ابن الجزري: التّمهيد في علم التّجويد، ص: 58.



والرّاحح منهما هو جعل حروف الاستعلاء كلّها حروف التّفخيم، ومن الفريق الأوّل: "مكيّ بن أبي طالب"، وفي ذلك يقول: «حروف التّفخيم: وهي حروف الإطباق... يتفخّم اللفظ بما لانطباق الصّوت بما الرّيح من الحنك»<sup>(1)</sup>.

ولم يعدّ الغين والحاء والقاف منها، ولكنّه أعطى التّفخيم للغين والحاء حينما يكونان مفتوحين فقط<sup>(2)</sup>، والقاف حينما تكون مفتوحة ومفتوحة ومضمونة فقط: «وكذلك يبيّنها بيّناً خالصاً ويفخّمها إذا انفردت مفتوحة ومضمومة فقط»<sup>(3)</sup>، ولم يتحدّث عن حالة سُكون هذه الأصوات.

أمّا التّفخيم والتّريق عند المحدثين، فقد عرّف "تمام حسان" التّفخيم بأنّه: «ظاهرة أصواتيّة ناتجة عن حركات عضويّة تغيّر من شكل حجات الرّتين، بالقدر الذي يُعطي هذه القيمة الصّوتية المفخّمة»<sup>(4)</sup>، كما عرّفه بأنّه: «الأثر السّميّ الناشئ عن تراجع مؤخّر اللّسان بحيث يضيق فراغ البلعوم البلعوم الفمويّ عند نطق الصّوت، لذلك فإنّه يُعدّ من الحركات»<sup>(5)</sup>.

والأصوات المفخّمة عند المحدثين هي: (ص، ض، ط، ظ)، فهي نفس أصوات الإطباق، ولا فرق عندهم بين التّفخيم والإطباق، فمرّة يُطلقون مصطلح الإطباق على هذه الأصوات ويسمّونها (مطبقة)، ومرّة يُطلقون مصطلح التّفخيم على هذه الأصوات ويسمّونها (مفخّمة)<sup>(6)</sup>.

لكن هذا الحكم ليس محلّ إجماع، بل فرّق بعضهم بين الإطباق والتّفخيم قائلاً: «والفرق بين الإطباق والتّفخيم، أنّ الإطباق وصف عضويّ للّسان في شكله المقعر المطبق على سقف الحنك، أمّا التّفخيم فهو الأثر السّميّ الناشئ عن هذا الإطباق؛ فإذا سُمع الصّوت مرّقاً فإنّ معنى ذلك أنّ اللّسان في وضع منفتح يتّصل فيه بالحنك الأعلى من نقطة واحدة أماميّة»<sup>(7)</sup>.

وعليه تبّى المحدثون مصطلح التّفخيم للدّلالة على الأصوات المفخّمة بطبيعتها (وهي حروف

(1) مكيّ بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 128-129.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص: 168-169.

(3) المرجع نفسه، ص: 171.

(4) تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 116.

(5) سلمان العاني: التّشكيل الصّوتي، تر: ياسر الملا، النادي الأدبيّ الثّقافي، السّعودية، دط، 1983، ص: 71.

(6) ينظر: رمضان عبد التّواب: المدخل إلى علم اللّغة، ص: 38.

(7) مالبرج برتيل: علم الأصوات، تعريب: عبد الصّبور شاهين، مكتبة الشّباب، القاهرة، دط، 1985، ص: 117.



الإطباق الأربعة)، وعلى تلك التي اكتسبت هذه الصّفة بالسياق، وهي: القاف والخاء والغين، وكذا اللّام والرّاء في حالات معيّنة.<sup>(1)</sup>

أمّا التّريق عندهم فهو الأثر السّمعى الناشئ عن عدم تراجع مؤخّرة اللّسان، بحيث لا يضيق فراغ البلعوم الفمويّ عند النّطق بالصّوت.<sup>(2)</sup>

والأصوات المرقّعة هي الحالّيّة من التّفخيم أو الممنوعة عنه، وهي ما عدا أصوات الاستعلاء (ص، ض، ط، ظ، ق، غ، خ)، واللّام والرّاء في حالات خاصّة.<sup>(3)</sup>

## 6- الإذلاق والإصمات:

أضافت كتب العربيّة وكُتّب التّجويد إلى الصّفات المتضادّة صفتي الإذلاق والإصمات، وكان أوّل من ظهر عنده مصطلح الدّلقيّة "الخليل بن أحمد الفراهيدي"<sup>(4)</sup>، في معجمه العين.

وحروف الدّلاقة ستّة بجمعها قولك (فر من لب)، وعلّل "الخليل" تسميتها بقوله: «لأنّ الدّلاقة في المنطق، إنّما هي بطرف أسلة اللّسان والشّفنتين، وهما مدرجتا هذه الأحرف الستّة».<sup>(5)</sup>

أمّا الحروف المصمّمة فهي كما يقول "ابن يعيش" (ت 430هـ): «كأنّه صمّت عنها أن يبني منها كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الدّلاقة، كأنها أصمّت عن ذلك، أي أسكتت، وقيل: إنّما قيل مصمّمة لاعتياصها على اللّسان»<sup>(6)</sup>، وقال "ابن الجزري": «المصمّمة الممنوعة من أن تكون منفردة في كلمة طويلة».<sup>(7)</sup>

وهاتان الصّفنتان لم يذكرهما "سيبويه" في باب الإدغام، كما لم يذكرها جلّ المحدثين.

(1) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص: 398.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص: 147.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص: 400.

(4) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، 1/51-52.

(5) ينظر: المرجع نفسه، 1/51-52.

(6) ابن يعيش: شرح المفصل، 10/130.

(7) ابن الجزري: التمهيد في علم التّجويد، ص: 97.



## ت - الصّفات المفردة (المحسّنة):

### 1- الصّفير:

الصّفير: مصدرٌ للفعل صَفَرَ يَصْفِرُ: إذا صَوَّت بغمه وشفثيه، وصَفَرَ الطَّائِرُ صَوَّت، وصفِر بالِحِمَار: دعاه إلى الماء.<sup>(1)</sup>

واستخدمت هذه الكلمة في وصف ثلاثة من أصوات العربيّة وهي: السّين والصّاد والزّاي، ولعلّ "سيبويه" أوّل من استخدم هذا المصطلح، حيث قال: «وأما الصّاد والسّين والزّاي فلا تدغمنّ في الحروف التي أدغمت فيهم، لأنّهم حروف الصّفير، وهنّ أُنْدَى في السّمع».<sup>(2)</sup>

وسُمّيت هذه المجموعة بأصوات الصّفير تشبيهاً لصوتها بصوت الصّفير، فقال "مكي": «وإنّما سُمّيت بحروف الصّفير لصوت يخرج معها عند النّطق بها يُشبهُ الصّفير»<sup>(3)</sup>، وقال "ابن الصّحان": «والصّفير حدّة الصّوت، كالصّوت الخارج عن ضَعَطِ نُقْبٍ».<sup>(4)</sup>

وقد أدرك علماء الأصوات المحدثون هذه الصّفة، وحاولوا زيادتها إيضاحاً، فقال "أحمد مختار عمر": «وسُمّيت صفيريّة لقوّة الاحتكاك معها، والسّبب في قوّة الاحتكاك هو أنّ نفس المقدار من الهواء مع النّاء يجب أن يمرّ مع السّين من خلال منفذ أضيق».<sup>(5)</sup>

### 2- القلقلة:

قال "ابن منظور" (ت 711هـ): «قال اللّحياني: قلقل في الأرض قلقلة وقلقالا ضرب فيها، والاسم القلقال... وقلقل أي: صوت وهو حكاية... والقلقلة: شدّة الصّياح... والقلقلة والتقلقل: قلة الثّبوت في المكان».<sup>(6)</sup>

(1) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 6/130، 134.

(2) سيبويه: الكتاب، 4/464.

(3) مكي بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 100.

(4) ابن الطّحان: مخارج الحروف وصفاتها، ص: 94.

(5) أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 118.

(6) ابن منظور: لسان العرب، 11/566-567.



وقال "مكيّ بن أبي طالب" عن القلقلة: «القلقلة صوت يُشبه التّبرة عن الوقف على عدد من الأصوات وإرادة إتمام النّطق بهنّ»<sup>(1)</sup>، والقلقلة من مصطلحات "سيبويه"، ذكرها قائلاً: «إنّ من الحروف حروفا مشربة ضغطت من مواضعها، فإذا وقعت خرج معها من الفم صوت ونبا اللّسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة»<sup>(2)</sup>، وتوضّح التعريف أكثر مع "ابن جنّي" إذ قال: «القلقلة حفز الحرف في الوقف وضغطه عن موضعه»<sup>(3)</sup>.

وحروف القلقلة هي: القاف والطّاء والدّال والباء.<sup>(4)</sup>

وعرّف المحدثون القلقلة على أنّها: «صويت صغير يلحق آخر صوت مجهور بحيث يمنعه من الهمس»<sup>(5)</sup>، وسمّيت هذه الأصوات بأصوات القلقلة؛ لأنّه يجب قلقلتها أيّ تحريكها تحريكاً خفيفاً.<sup>(6)</sup> وعرّف "إبراهيم أنيس" القلقلة بإطالة الصّوت بصوت القلقلة المشكّل بالسّكون مع إضافة صوت لين قصير جدّاً يشبه الكسرة، وذكر أصوات القلقلة كما رواها القدماء وهي: القاف والطّاء والباء والجيم والدّال.<sup>(7)</sup>

### 3- الانحراف:

الانحراف لغة يعني حرف عن الشّيء يحرف حرفاً، أي عدل، وتحريف الكلم عن موضعه: تغييره.<sup>(8)</sup>

ووصف "سيبويه" اللّام بأنّه حرف منحرف؛ فقال وهو يتحدّث عن صفات الحروف: «ومنها المنحرف، وهو حرف شديد جرى فيه الصّوت لانحراف اللّسان مع الصّوت، ولم يعترض على الصّوت

(1) مكيّ بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 124.

(2) سيبويه: الكتاب، 174/4.

(3) ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، 61/1.

(4) ينظر: سيبويه: الكتاب، 174/4.

(5) خليل إبراهيم العطيّة: البحث الصّوتي عند العرب، درا الحافظ، بغداد، دط، 1983، ص: 59.

(6) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص: 378.

(7) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغويّة، ص: 83.

(8) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 43/9.



كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللّام». (1)

وكذلك وصف علماء التّجويد اللّام بأنّه منحرف، غير أنّ منهم من جعل الرّاء منحرفا أيضا كما فعل "مكيّ بن أبي طالب" حين قال: «حرفا الانحراف، وهما اللّام والرّاء، وإنّما سُمّيت بذلك لأنّهما انحرفا عن مخرجهما حتّى إتّصلا بمخرج غيرهما، وعن صفتيهما إلى صفة غيرهما». (2)

وخصّ المحدثون اللّام بهذه الصّفة، وحافظ بعضهم على مصطلح الانحراف (3)، لكنّ أكثرهم غيّرهُ إلى مصطلح الجانيّة. (4)

#### 4- التّكرير:

جاء في اللّسان: «الكُرُّ: الرُّجوع... وكُرِّ عنه: رجع، وكُرِّر الشّيء وكُرِّره: أعاده مرّة بعد أخرى، والكُرّة: المرّة». (5)

وكان "سيبويه" قد قرّر هذه الصّفة للرّاء فقال: «ومنها المكرّر، وهو حرف شديد يجري فيه الصّوت لتكريره وانحرافه إلى اللّام، ولو لم يكرّر لم يجر الصّوت فيه، وهو الرّاء». (6)

وعرّف "مكيّ بن أبي طالب" التّكرير قائلا: «وهو ارتعاد طرف اللّسان بالرّاء». (7)

وأعطى المحدثون هذه الصّفة للرّاء أيضا، فلم يخرج كلامهم عن كلام القدماء، قال "إبراهيم أنيس": «والرّاء صوت مكرّر، لأنّ التقاء طرف اللّسان بحافة الحنك ممّا يلي الثّنايا العليا يتكرّر في النّطق بها، كأنّها يطرق طرف اللّسان حافة الحنك طرقا ليّنا يسيرا مرّتين أو ثلاثا لتتكوّن الرّاء العربيّة». (8)

وقال "أحمد مختار عمر": «الرّاء المكرّرة يتمّ نطقها عن طريق ضرب طرف اللّسان في اللّثة

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب، 4/435.

(2) مكيّ بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 107-108.

(3) ينظر: محمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 169.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 56، ورمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ص: 47.

(5) ابن منظور: لسان العرب، 5/135.

(6) سيبويه: الكتاب، 4/435.

(7) مكيّ بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 170.

(8) إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 57-58.



## 5- التّفشي:

قال "ابن منظور": «فشا خبره يفشو وفشياً: انتشر وذاع، وفشا الشيء يفشو إذا ظهر، وهو عام في كلّ شيء ومنه إفشاء السرّ»<sup>(2)</sup>.

وقد استخدم "سيبويه" مصطلح التّفشي في وصف صوت الشّين<sup>(3)</sup>، وعرف "مكيّ بن أبي طالب" التّفشي فقال: «هو كثرة انتشار خروج الرّيح بين اللّسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النّطق بها»<sup>(4)</sup>.

وقد أهمل جلّ المحدثين من علماء الأصوات هذه الصّفة، وذكرها البعض، يقول "خليل العطيّة": «التّفشي: صفة خاصّة بصوت الشّين ومجهورها»<sup>(5)</sup>، وعرف "عبد الصّبور شاهين" التّفشي بأنّه: «أن يشغل الصّوت من عرض اللّسان مساحة ينتج بها هذا الوشيش»<sup>(6)</sup>.

## 6- الاستطالة:

وصف سيبويه الضّاد بهذه الصّفة<sup>(7)</sup>، وكذلك وصف الشّين بالاستطالة في بعض المواضع، فقال: «الضّاد استطالت لرخاوتها حتّى اتّصلت بمخرج اللّام، والشّين كذلك حتّى اتّصلت بمخرج الطّاء»<sup>(8)</sup>، وقد صرح "مكيّ بن أبي طالب" أنّ الاستطالة لا يوصف بها إلّا الضّاد، فقال: «والمستطيل حرف واحد وهو الضّاد»<sup>(9)</sup>.

والضّاد الموصوفة عند القدماء غير موجودة في النّطق اليوم؛ لأنّ صوت الضّاد عندهم رخوٌ بينما

(1) أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 317.

(2) ابن منظور: لسان العرب، 15/155.

(3) ينظر سيبويه: الكتاب، 4/448.

(4) مكيّ بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 135.

(5) خليل إبراهيم العطيّة: البحث الصّوتي عند العرب، ص: 56.

(6) عبد الصّبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والتّحو العربيّ أبو عمر بن العلاء، ص: 210.

(7) ينظر: سيبويه: الكتاب، 4/432، 446.

(8) ينظر: المرجع نفسه، 4/457، 466.

(9) مكيّ بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 109.



صوت الصّاد اليوم يعدّ شديداً (انفجارياً) <sup>(1)</sup>، و بالتّالي أهمل المحدثون هذه الصّفة لعدم وجود الموصوف بها.

## 7- الغنة:

الغنة صوت في الخيشوم، والأعُنُّ الذي يُخرج كلامه من خياشيمه وظبي أغن: يُخرج صوته من خيشومه. <sup>(2)</sup>

وعرّف "مكيّ بن أبي طالب" الغنة بأنّها صوت يخرج من الخيشوم وحرّفا الغنة التّون والميم. <sup>(3)</sup>  
ويُعبر عن الغنة في كتب علم الأصوات بالأنفيّة نسبة إلى الأنف، متأثرين بالمصطلح الغربي (Nasal) <sup>(4)</sup>، ويبدو أنّ تسمية علماء العربيّة تستند إلى الأثر السّمعي لهذه الصّفة، وتسميّة المحدثين تستند إلى موضع صدورها.

ومن المحدثين من استخدم مصطلح (الغناء) و(أغن) <sup>(5)</sup> للدّلالة على الغنة، وقد أشار علماء الأصوات المحدثين إلى حركة أعضاء آلة النطق المصاحبة لنطق الغنة، فقالوا: «وتتكوّن الأصوات الأنفيّة بأن يُحبس الهواء حبساً تامّاً في موضع الفم، ولكن يخفض الحنك اللّين فيتمكّن الهواء من النّفاذ عن طريق الأنف». <sup>(6)</sup>

## 8- اللّين:

اللّين ضد الخشونة <sup>(7)</sup>، وقد وصف "سيبويه" الواو والياء باللّينة؛ لأنّ مخرجهما يتسع لهواء الصّوت أشدّ من اتّساع غيرهما <sup>8</sup>، وقال "مكي": «وحرّفا اللّين هما الواو الساكنة التي قبلها فتحة، والياء الساكنة

<sup>(1)</sup> ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص: 253.

<sup>(2)</sup> ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 315/13.

<sup>(3)</sup> ينظر: مكيّ بن أبي طالب، الرّعاية، ص: 106.

<sup>(4)</sup> ينظر: سعد مصلوح: دراسة السّمع والكلام، ص: 206.

<sup>(5)</sup> ينظر: محمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 184.

<sup>(6)</sup> ينظر: المرجع نفسه، ص: 184.

<sup>(7)</sup> ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 294/13.

<sup>(8)</sup> ينظر: سيبويه: الكتاب، 435/4.



التي قبلها فتحة»<sup>(1)</sup>.

أما المحدثون فاللّين عندهم هو المصوّت، وأصوات اللّين هي الأصوات المصوّتة أو الحركات، و يكون المخرج متّسعا بحيث يمرّ الهواء دون حوائل تعترضه<sup>(2)</sup>، أمّا أصوات اللّين بمفهوم القدماء وهما (الواو والياء)، فهما عند المحدثين: أشباه أصوات اللّين<sup>(3)</sup>.

### ثالثا: صفات الأصوات في كتاب الحجّة:

أشار "أبو عليّ الفارسيّ" في كتابه الحجّة - وهو يحتجّ للقراءات السبع - إلى صفات الأصوات، ونجمل الصّفات المذكورة في الكتاب فيما يلي:

#### 1- الهمس:

الحروف المهموسة الواردة في كتاب الحجّة هي: السّين، الكاف، التّاء، الثّاء، الهاء، الشّين، الصّاد، قال في حرف السّين: «السّين حرف مهموس»<sup>(4)</sup>، وقال: «وهو أنّ السّين مهموسة»<sup>(5)</sup>، وقال: «أبدلت من السّين الثّانية التّاء لتقاربهما واجتماعهما في الهمس»<sup>(6)</sup>.

وعن حرف الكاف قال "أبو عليّ الفارسيّ": «إنّ أناسا من بكر بن وائل قالوا: بكم وفضل أحلامكم»<sup>(7)</sup>، فكسروا تشبيها لها بالهاء من حيث إجتماعهما في الهمس»<sup>(8)</sup>، فكسر الكاف إذن كان لشبهها بالهاء في الهمس.

وقال "أبو عليّ الفارسيّ" عن حرف التّاء: «التّاء مهموسة»<sup>(9)</sup>، وقال عن الثّاء والتّاء معا: «اتفقا»<sup>(10)</sup> في الهمس»<sup>(10)</sup>، وقال في موضع آخر: «وأما وجه إدغام الثّاء في التّاء في (لبثتم) فلتقارب

(1) مكّي بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 101.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 28.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص: 44.

(4) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 50/1.

(5) المصدر نفسه، 348/2.

(6) المصدر نفسه، 120/3. وينظر: المصدر نفسه، 170/5-171.

(7) قطعة من بيت للخطيب، ينظر ديوانه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص72.

(8) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 70/1.

(9) المصدر نفسه، 75/2، 164/5، 49/6.

(10) المصدر نفسه، 367/2.



مخرجي التاء والتاء واجتماعهما في الهمس»<sup>(1)</sup>.

وحسن "أبو عليّ الفارسيّ" الإدغام في قراءة ﴿تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(2)</sup>، مشدّدة الدال والكاف، حيث أدغمت تاء تفعيل في الدال، وذلك لأنّ التاء مهموسة والدال مجهورة.<sup>(3)</sup>

وعن همس حرف الهاء قال "أبو عليّ الفارسيّ": «الهاء مهموسة رخوة»<sup>(4)</sup>.

أمّا حرف الشين المهموس فقال فيه "أبو عليّ الفارسيّ": «الشين مُشبهة للصّاد والسّين في الهمس»<sup>(5)</sup>، وقال عن حرف الصّاد: «إدغام التاء في الصّاد حسن لمقاربة الحرفين، ألا ترى أنّهما من طرف اللسان وأصول الثنايا، ويجتمعان في الهمس؟»<sup>(6)</sup>.

وذكر "أبو عليّ الفارسيّ" في كتابه مسألة الوقف على الحروف المهموسة، حيث قال: «والحروف المهموسة إذا وقف عليها كان الوقف مع نَفْخ، لأنّها لما لم تعترض على النَّفس اعتراض المجهورة»<sup>(7)</sup>.

## 2- الجهر:

الصّوت المجهور أقوى من الصّوت المهموس، وفي ذلك قال "أبو عليّ الفارسيّ": «المجهور أزيد صوتاً وأقوى من المهموس»<sup>(8)</sup>.

والأصوات المجهورة المذكورة في كتاب الحجّة هي:

\* حرف الدال: حيث قال عنه "أبو عليّ الفارسيّ": «...ألا ترى أنّ الدال ألزمت الإدغام في مقاربتها، وإن اختلفا في الجهر والهمس، ولما ألزمت الدال الإدغام في مقاربتها فصارت الكلمة بذلك على صورة لا يكون في كلامهم مثلها، إلاّ أن يكون صوتاً، أبدلت من السّين التاء، وأدغمت الدال في التاء

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 307/5.

(2) سورة الأعراف، الآية: 03.

(3) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 5/4.

(4) المصدر نفسه، 131/1، وينظر المصدر نفسه، 70/1.

(5) المصدر نفسه، 55/1.

(6) المصدر نفسه، 49/6.

(7) المصدر نفسه، 131/1.

(8) المصدر نفسه، 5/4.



فصار سِتّاً»<sup>(1)</sup>، ومعنى ذلك أنه رغم إختلاف التّاء والدّال في الصّفة، إلّا أنّهما أدغما في بعضهما؛ فالتّاء سبق وأن ذكرنا أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" عدّها من حروف الهمس، فتبقى الدّال المقصودة بالجهر في كلام "أبي عليّ الفارسيّ".

\* حرف الدّال: صرّح "أبو عليّ الفارسيّ" في أكثر من موضع على أنّ الدّال حرف مجهور، ومن ذلك قوله: «إنّ الدّال مجهورة والتّاء مهموسة»<sup>(2)</sup>، وقوله في تحسينه إدغام تاء تفعل في الدّال: «إدغامهما حسن، لأنّ التّاء مهموسة والدّال مجهورة»<sup>(3)</sup>.

وأشار في موضع آخر إلى إدغام أبي عمرو للدّال في التّاء فقال: «الدّال أدغمها أبو عمرو في التّاء، وإن كانت مجهورة والتّاء مهموسة، لأنّ ما بينهما من الجهر والهمس لا يمنع من الإدغام لقلة ذلك»<sup>(4)</sup>.

واحتجّ "أبو عليّ الفارسيّ" في نفس المقام لمن لم يدغم الدّال في التّاء لاختلاف الحرفين في الجهر والهمس.<sup>(5)</sup>

\* حرف الزّاي: الزّاي حرف مجهور في ذلك قال "أبو عليّ الفارسيّ": «الزّاي حرف مجهور»<sup>(6)</sup>، وقال عن إشماع حمزة الصّاد زايا: «فصارح السّين حرفاً مجهوراً في موضع السّين، وهو الزّاي الزّاي ليوافق الطّاء أيضاً في الجهر»<sup>(7)</sup>.

وقال عن إدغام التّاء في الزّاي: «وإدغام التّاء في الزّاي في قوله: ﴿فَالزَّجْرَاتِ زَجْرًا﴾»<sup>(8)</sup> حسن، لأنّ التّاء مهموسة والزّاي مجهورة»<sup>(9)</sup>، وقال في تقريب الصّاد من الزّاي مكان الدّال في: يصدر

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 368/2.

(2) المصدر نفسه ، 75/2.

(3) المصدر نفسه ، 5/4.

(4) المصدر نفسه ، 164/5.

(5) ينظر: المصدر نفسه والصّفحة نفسها .

(6) المصدر نفسه ، 51/1، وينظر: 97/1.

(7) المصدر نفسه ، 348/2.

(8) سورة الصّافات، الآية: 02.

(9) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 49/6.



«فقرّب الصّاد من أشبه الحروف من موضعها بالدّال وهو الرّاي، ألا ترى أنّهما يجتمعان في الجهر  
؟». (1)

\* حرف الطّاء: ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" جهر الطّاء، وهو يوجّه إشماع حمزة الصّاد الرّاي، حيث  
قال: «فلأنّه آثر أن يوفّق بين الحرفين من وجه آخر غير ما ذكرنا، وهو أنّ السّين مهموسة، والطّاء  
مجهورة». (2)

هذه هي الحروف المجهورة والمهموسة المذكورة في كتاب الحجّة، وهذا لا يعني أنّ "أبا عليّ  
الفارسيّ" عدّ الحروف المذكورة فقط مجهورة ومهموسة، بل توجيهه للقراءات السّبع اقتضى ذكر ما ذكره  
من حروف مجهورة كانت أم مهموسة.

### 3- الشّدة والرّخاوة:

فرّق "أبو عليّ الفارسيّ" في كتابه بين الصّوت الرّخو والصّوت الشّديد بقوله: «الحروف الرّخوة  
يجوز أن يجري فيها الصّوت، وليست الشّديدة كذلك، لأنّك لو قلت: ألدّ والحجّ، لم يجر الصّوت فيها،  
إذا مددته كما يجري الصّوت في الرّخوة نحو: أنقص وأيسّ» (3)، ولم يذكر "أبو عليّ الفارسيّ" في كتابه  
الحروف الشّديدة غير ما يفهم من قوله السّابق؛ إذا الحرف الشّديد في ألدّ هو (الدّال) وفي الحجّ هو  
الجيم.

غير أنّنا نجد في أكثر من موضع يصف بعض الأصوات بأنّها رخوة، وفي ذلك يقول: «الهاء  
مهموسة رّخوة» (4)، وقوله: «الشّين مشبهة للصّاد والسّين في الهمس والرّخاوة». (5)

### 4- الإطباق:

وجّه "أبو عليّ الفارسيّ" قراءة قوله تعالى: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (6)، بالصّاد فقال: «ويقول

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 97/1.

(2) المصدر نفسه، 348/2.

(3) المصدر نفسه، 131/1.

(4) المصدر نفسه، 131/1.

(5) المصدر نفسه، 55/1.

(6) سورة الفاتحة، الآية: 06.



من يقرأ بالصاد: إنّها أخف على اللسان، لأنّ الصاد حرف مُطبق كالطاء فتقاربان وتحسانان في السّمع»<sup>(1)</sup>، وقال في نفس الموضوع: «السّين والطاء والزّاي أخوات، والصاد أشبههنّ بالطاء، لأنّها مثلها مطبقة»<sup>(2)</sup>.

ووجه إشماع حمزة الصاد الزّاي قائلاً: «فلأنّه أثر أن يوفّق بين الحرفين من وجه آخر غير ما ذكرنا، وهو أنّ السّين مهموسة، والطاء مجهورة، فضارع بالسّين حرفاً مجهوراً في موضع السّين، وهو الزّاي، ليوافق الطّاء أيضاً في الجهر كما وافقه الصاد في الإطباق»<sup>(3)</sup>.

وذكر في موضع آخر متحدثاً عن إدغام التّاء في الصاد أنّ الصاد يزيد على التّاء بجلّتين هما: الإطباق والصّفير<sup>(4)</sup>، فالحرفان المطبقان المذكوران في كتاب "الحجّة" هما: الصاد والطاء.

## 5- الاستعلاء:

القاف حرف مستعلٍ كما جاء في "الحجّة"، حيث احتج "أبو عليّ الفارسي" لقراءة الصاد من قوله تعالى: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(5)</sup>، قائلاً: «فإن كانوا قد أبدلوا من السّين الصاد مع القاف في صُفّت، وصُويق، ليجعلوها في استعلاء القاف مع بُعد القاف من السّين وقرب الطّاء منها، فإنّ يدلّوا منها الصاد مع الطّاء أجدر من حيث كانت الصاد إلى الطّاء أقرب»<sup>(6)</sup>.

والطاء هو الآخر حرف مستعلٍ، حيث وجّه "أبو عليّ الفارسي" إبدال السّين الصاد في: ﴿وَيَبْيَضُّ﴾<sup>(7)</sup>، و﴿بَسْطَةَ﴾<sup>(8)</sup>، قائلاً: «وجه قول من أبدل من السّين الصاد في هذه المواضع، أنّ الطّاء حرف مستعلٍ يتصعد من مخرجها إلى الحنك، ولم يتصعد السّين تصعداً فكّرهُ التّصعد من

(1) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 49/1-50.

(2) المصدر نفسه، 51/1.

(3) المصدر نفسه، 348/2-349.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 49/6.

(5) سورة الفاتحة، الآية: 06.

(6) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 51/1.

(7) سورة البقرة، الآية: 245.

(8) سورة البقرة، الآية: 247.



وعليه فإنّ الحرفين المستعلين الوحيدين المذكورين في كتاب "الحجّة" لأبي عليّ الفارسيّ هما:

## القاف والطاء.

### 6- الصّفير:

حروف الصّفير كما وردت في كتاب "الحجّة" ثلاثة، وهي: الصّاد والسّين والزّاي.

و تختصّ حروف الصّفير بأنّ حروف طرف اللّسان تُدغم فيها، ولا تدغم هي في حروف طرف اللّسان، لما فيها من زيادة الصّوت بالصّفير، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «ألا ترى أنّ الصّاد والسّين والزّاي لم يُدغمن في الطّاء والتّاء والدّال، ولا في الطّاء والتّاء والدّال، لما فيهنّ من زيادة الصّوت، والتي ليست في هذه السّتة، وهو الصّفير، وأدغمن فيهنّ»<sup>(2)</sup>.

وقال في موضع آخر: «الصّاد والسّين والزّاي تدغم بعضها في البعض، وتُدغم فيها الحروف السّتة، ولا يدغمن في السّتة لما يختل في إدغامها في مقاربتها من الصّفير»<sup>(3)</sup>.

وقال كذلك: «إدغام التّاء في الصّاد حسن لمقاربة الحرفين، ألا ترى أنّهما من طرف اللّسان، وأصول الثّنايا، ويجمعان في الهمس؟ والمدغم فيه يزيد على المدغم بختّين هما: الإطباق والصّفير، وحسن أن يُدغم الأنقص في الأزيد، ولا يجوز أن يُدغم الأزيد صوتا في الأنقص، ألا ترى أنّ الطّاء والدّال، والتّاء والطّاء، والدّال والتّاء يُدغمن في الصّاد والسّين والزّاي، ولا تُدغم الصّاد وأختها فيهنّ لزيادة الصّاد وأختها عليهنّ في الصّفير؟»<sup>(4)</sup>.

### 7- الاستطالة:

ورد لفظ الاستطالة في كتاب "الحجّة"، و ورد معه مصطلح التّفشي في أكثر من موضع، ما يعني أنّ كليهما بمعنى واحد، ومن ذلك قول "أبي عليّ الفارسيّ" في احتجاجه لقراءة أبي عمرو

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 347/2.

(2) المصدر نفسه، 90/1.

(3) المصدر نفسه، 163/5-164.

(4) المصدر نفسه، 49/6.



﴿وَالْعَدِيدَتِ ضَبْحًا﴾<sup>(1)</sup> بإدغام التاء في الضاد: «... لأنّ الصّاد نفّس الصّوت بها واتسع

واستطال، حتّى اتّصل صوتها بأصول الثّنايا وطرف اللّسان، فأدغم التّاء فيها وسائر حروف طرف اللّسان وأصول الثّنايا، إلّا حروف الصّفير، فإنّها لم تُدغم في الضّاد، ولم تدغم الضّاد في شيء من هذه الحروف، لما فيها من زيادة الصّوت، فكره إدغامها فيما أدغم فيها من هذه الحروف، لما فيها من التّفشي والاستطالة، حتّى اتّصلت بأصول الثّنايا، مع أنّها من وسط اللّسان».<sup>(2)</sup>

وقوله أيضا في أنّ الحروف وإن تفاوتت قوّة وضعف تستوي جميعا في الوزن: «ألا ترى أنّ الصّاد، وإن شغلت في خروجها مواضع لتفشيها واستطالتها، بمنزلة التّون التي تخرج من الخياشم في الوزن».<sup>(3)</sup>

وبالإضافة إلى صوت الضّاد عدّ "أبو عليّ الفارسيّ" صوت الشّين صوتا مستطيلا، فقال: «ومّا يقوّي مضارعة الصّاد في الصّراط بالزّاي أنّهم حيث وجدوا الشّين مشبهة للصّاد والسّين في الهمس والرّحاوة والاستطالة إلى أعلى الثّنتين ضارعا بها الزّاي».<sup>(4)</sup>

ورأى "أبو عليّ الفارسيّ" وهو يحنّج لقراءة ابن كثير ونافع وابن عمر وأبي جعفر ويعقوب لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ﴾<sup>(5)</sup>، بتشديد الشّين، أنّ الشّين والضّاد لحق الصّوت بهما حروف طرف اللّسان وأصول الثّنايا، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «وتقدير تشقّق: تشقّق، فأدغم التّاء في الشّين؛ لأنّ الصّوت بالشّين يلحق بمخارج هذه الحروف التي من طرف اللّسان وأصول الثّنايا، فأدغم فيها كما أدغم في الضّاد لما كانت كذلك، وكما يدغم بعضهنّ في بعض».<sup>(6)</sup>

والفاء صوت مستطيل هو الآخر، إذ يلحق الصّوت بها مخرج التّاء، قال "أبو عليّ الفارسيّ":

(1) سورة العاديات، الآية: 01.

(2) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 50/6.

(3) المصدر نفسه، 55/1.

(4) المصدر نفسه، 55/1.

(5) سورة الفرقان، الآية: 25.

(6) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 341/5.



«فأما إدغام الكسائي الفاء في الباء في ﴿نَخَسِفُ بِهِمْ﴾<sup>(1)</sup> فَإِنَّ إدغام الفاء في الباء لا يجوز، وإن جاز إدغام التاء في الفاء، وذلك أَنَّ الفاء من باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العليا، وانحدر الصّوت بها إلى الفم حتّى اتّصلت بمخرج الثّاء، حتّى جاء مثل: الحَدَث والحَدَفِ، والمغافير والمغاثير\* فتعاقبا على الحرف للمقاربة التي بينهما، فلما اتّصلت بمخرج الثّاء صارت بمنزلة حرف من تلك الحروف ؛ فلم يجز إدغامها في الباء؛ لأنّه لما اتّصل بما ذكرنا صار بمنزلة حرفٍ من ذلك الموضع، فكما أنّ ذلك الحرف الّذي اتّصل الفاء به لا يدغم في الباء، كذلك الفاء لا تُدغم في الباء».<sup>(2)</sup>

## 8- التّكرير:

الحرف المكرّر عند "أبي عليّ الفارسيّ" هو حرف الرّاء، حيث قال: «إمالة الكافرين في موضع التّصّب والخفض إنّما هي للزوم الكسرة الرّاء بعد الفاء المكسورة، والرّاء لما فيها من التّكرير تجري مجرى الحرفين المكسورين، وكلّما كثرت الكسرات غلبت الإمالة وحسنت»<sup>(3)</sup>، وقوله: «ووجه حُسن إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة، أنّ الرّاء حرف فيه تّكرير، وذلك يتبيّن فيها إذا وُقف عليها»<sup>(4)</sup>، وقوله كذلك: «ومن لم يُملّ التّوراة: فلأنّ الرّاء حرف يننع الإمالة، لما فيه من التّكرير»<sup>(5)</sup>، وقوله في موضع آخر: «والإمالة في (هار) حسنة لما في الرّاء من التّكرير، فكأنّك قد لفظت براءين مكسورتين، وبحسب كثرة الكسرات تحسن الإمالة».<sup>(6)</sup>

واستدلّ "أبو عليّ الفارسيّ" على التّكرير في الرّاء بأنّ اللّام لا تُدغم في الرّاء، «ولا تُدغم الرّاء في اللّام لزيادة التّكرير في الرّاء».<sup>(7)</sup>

(1) سورة سبأ، الآية: 09.

\* المغافير: جمع مغفار ومغفور، وهو صمغ يسيل من شجرة الرّمت والغرُفُط، وهو حلو يؤكل، غير أنّ رائحته ليست طيبة، ينظر: الرّاء: معاني القرآن، 41/1.

(2) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 8/6.

(3) المصدر نفسه، 389/1.

(4) المصدر نفسه، 399/1.

(5) المصدر نفسه، 15/3.

(6) المصدر نفسه، 224/4.

(7) المصدر نفسه، 49/6.



## 9- اللّين:

صفة اللّين كما وردت في كتاب الحجّة خاصّةً بحرفين هما: الواو والياء، حيث قال "أبو عليّ الفارسيّ": «ألا ترى أنّ الواو والياء قد جرتا مجرى المثلين في جواز إدغام كلّ واحدة منهما في الأخرى، لما اجتمعا فيه من اللّين، وأنّ التّون أدغمت في الياء على بعدٍ بين مخرجهما»<sup>(1)</sup>. واستنبط "أبو عليّ الفارسيّ" مشابهة الهاء لحروف اللّين، من لغة من كسر الهاء في: منه ومنهما ومنهمي، حيث قال إنّ أبا زيد حكاه: «أنّ رجلاً من بني بكر بن وائل قال: أخذت هذا منه ومنهما ومنهمي، قال أبو زيد: فكسر الاسم المضمر في الإدراج والوقف، قال أبو زيد: وقال يعني هذا الرّجل: عليكم، فضمّ الكاف، ومّا يؤكّد كسر الهاء أنّ أناساً من بكر بن وائل قالوا: بكم و(فضل أحلامكم) فكسروا تشبيهاً لها بالهاء من حيث اجتمعا في الهمس وعلامة الضّمير، فإذا أجروا هذا مجرى الهاء لقيام شبيهين من الهاء فيه، فإتباع الهاء الكسرة للمشابهات التي فيها من حروف اللّين وكثرتها أولى، إستحازة غيره أولى»<sup>(2)</sup>.

## 10- الخفاء:

خصّ "أبو عليّ الفارسيّ" هذه الصّفة لحرف المدّ الألف، وكذا حرف الهاء، وكان "أبو عليّ الفارسيّ" أوضح وجه الخفاء في الألف عند احتجاجة لقراءة الكسائي بإمالة الألف المتطرّفة من ﴿تَرَءَا﴾<sup>(3)</sup>، وفقاً بقوله: «وفي الألف خفاء شديد من حيث لم تعتمد في إخراجها على موضع، فصارت لذلك بمنزلة النّفس من أنّه لا يُعتمد له على موضع، فيبينها بأن نحا بها نحو الياء وقرّبها منها، ويدلك على حسن هذا أنّ قوماً يبدلون منها الياء المحضّة في الوقف، فيقولون: أفعي وحبلي، وآخرون يبدلون منها الهمزة، فيقولون: هذه حبلاً، ورأيت رجلاً، فكذلك نحا بالألف بإمالتها نحو الياء ليكون أبين لها»<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 132/1.

<sup>(2)</sup> المصدر نفسه، 70/1.

<sup>(3)</sup> سورة الشعراء، الآية: 61.

<sup>(4)</sup> أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 364/5-365، وينظر: المصدر نفسه، 112/5.



ويدلّ على خفاء الهاء:

✓ أنّ هاء الكناية لما كانت إسما على حرف واحد، قُوّوها بزيادة واو، فقالوا: ضربوه زيد، لتخرجها هذه الواو من الخفاء إلى الإبانة<sup>(1)</sup>.

✓ وأنّهم لم يعتدّوا بها حاجزا حصينا في مواضع منها:

أ. أنّها إذا جاءت بعد كسرة أو ياء، قلبت الواو بعدها ياءً، نحو: بهِ وعليه، كرهوا الخروج من كسر إلى ضمّ، ولم يعتدّوا بالهاء لخفائها<sup>(2)</sup>.

ب. وأنّ أكثر القرّاء على حذف صلة الهاء إذا جاءت بعد ساكن، نحو: منه وفيه، كرهوا الجمع بين ساكنين ليس بينهما حاجز إلاّ الهاء، وهي حرف خفي لا يعتدّ به<sup>(3)</sup>.

ج. وأنّهم أمالوا الألف للكسرة قبلها، وقد حال بينهما حرفان أحدهما الهاء، نحو: يريد أن ينزعها، ويريد أن يضربها، فكأنّهم قالوا: ينزعا، ويضربا، ولم يعتدوا بالهاء لخفائها<sup>(4)</sup>.

د. وأنّ من أتبع الحركة في (رُدّ) فقال: رُدُّ يا هذا لم يقل إلاّ: رُدّها بالفتح، كأنّه قال: رُدّا، ولم يُعتدّ بالهاء لخفائها<sup>(5)</sup>.

✓ وأنّ من العرب من يقول في الوقف: مِنْهُ وَعَنْهُ، نقلوا حركة الهاء إلى الحرف الذي قبلها ليبيّنوها بذلك في الوقف، فإذا وصلوا تحرّكت الهاء فزال بعض الفاء الذي فيها<sup>(6)</sup>.

### 3- وصف الأصوات:

تعتمد دراسة الكلام المنطوق على أساسين، أحدهما: حركيّ مُدرك بحاسّة النّظر، ويمثّل حركات الجهاز النّطقي التي تتحدّد بموجبها مخارج الأصوات، والثّاني: سمعيّ مدرك بحاسّة السّمع، ويتمثّل بالآثار

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 203/1-204.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 61/1، 207.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 76/1، 209، 60/4، 293.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 76-75/1، 293/5.

(5) المصدر نفسه: 76/1، 209، 60/4-61، 293، 343/5.

(6) المصدر نفسه، 64/1-65.



السَّمْعِيَّة التي تُصاحب تلك الحركات، والتي تتحدّد بموجبها صفات الأصوات<sup>(1)</sup>، ولا يكفيّ تحديد مخرج الصّوت وحده في توضيح حقيقته، لاشتراك عدد من الأصوات في المخرج الواحد، ولوجود جوانب أخرى تُسهم في تمييز الصّوت، وهي صفاته.

ولابدّ من وصف الصّوت اللّغوي وصفا كاملا في موضع واحد، ودكرنا للمخارج والصفّات من قبل جعلت الحرف مصنّفا إلى مجموعات حسب الموضوع الذي دُرس في إطاره، وسنقف في هذا العنصر على جهود علماء الأصوات قديما وحديثا في جعل لكلّ صوت لغويّ عناصره المكوّنة له، والتي تجعله مميّزا عن غيره.

### أولا: وصف أصوات العربيّة عند علماء العربيّة والتّجويد:

أول من اعتنى بوصف الأصوات في موضع واحد هو "ابن جنّي"؛ إذ أنّه كان يذكر بعض صفات الحروف حين درسها في كتابه: سرّ صناعة الإعراب، مع أنّ أكثر اهتمامه كان بصفتي الجهر والهمس، إضافة إلى صفة أخرى تميّز الصّوت عن غيره، فمثلا قال:

- الرّاء حرف مجهور مكرّر.
- الغين حرف مجهور مستعل.
- النّون حرف مجهور أغنّ.<sup>(2)</sup>

ولم نجد عالما لغويّا ونحويّا آخر اعتنى بهذا الجانب من الدّرس الصّوتيّ.

وكانت العناية الأكثر بهذا الموضوع مع علماء التّجويد بداية من القرن الخامس، فنجد "الدّاني"

يذكر صفتين أو ثلاثا للصّوت مثل قوله:

- الظّاء: حرف مجهور، مستعل، مطبّق.
- الصّاد: حرف صفيّر، مهموس، مطبّق، مستعل.
- الرّاء: حرف مجهور، شديد، مكرّر.

(1) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 46-48.

(2) ينظر: ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، 1/191، و 2/435، 243.



– الواو: حرف مدّ، مجهور، يخرج من الشّفة.<sup>(1)</sup>

والملاحظ على وصف "الدّاني" أنّه يكتفي بذكر الصّفات دون الإشارة إلى المخرج الصّوتي للحرف، في حين كان "مكيّ بن أبي طالب" يحرص على توضيح مخرج الحرف أولاً، إذ قال "مكيّ" مثلاً:

الطاء تخرج من المخرج الثامن من مخارج الفم، تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا، والطاء من أقوى الحروف، لأنّه حرف مجهور، شديد، مطبّق، مستعل.<sup>(2)</sup>

تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى يُلاحظ فيها إضافة صفات جديدة للصّوت مع إغفال الإشارة إلى المخرج، فنجد "ابن الجزري" يقول في وصف الطاء:

الطاء "حرف مجهور شديد مطبّق مقلقل<sup>(3)</sup>، والصّفة الجديدة هنا هي القلقلة.

ونجد في المؤلّفات المتأخّرة لدى علماء التّجويد إفراطاً في وصف الأصوات، على نحو ما يتّضح من قول "القسطلاني" في وصف الطاء: «والطاء مجهور، مُستعل – بالعين – مُنطبق، شديد، مُفخم، مُقلقل، مُبدل، مُصمت، نطعي».<sup>(4)</sup>

والمبالغ في كلام "القسطلاني" أنّه أتى بصفات لا ضرر في حذفها لأنّها لا تُوضح الخصائص الصّوتية للطاء، فمثلاً: قوله: (مستعل، منطبق، مفخم)، يمكن اختصارها بصفة واحدة و هي: منطبق التي من لوازمها الاستعلاء والتّفخيم، وقوله (مبدل ومُصمت) لا تدلان على خاصيّة صوتيّة، إنّما تُشيران إلى ظواهر صرفيّة.

وقد علّق "غانم قدوري الحمد" على وصف علماء التّجويد للأصوات بقوله: «...وضعوا الأصوات من غير أن يُنصّوا على أساس محدّد لعملهم».<sup>(5)</sup>

<sup>(1)</sup> ينظر: الدّاني: التّحديد في الإتقان والتّجويد، ص: 141، 151، 167.

<sup>(2)</sup> ينظر: مكي بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 172.

<sup>(3)</sup> ينظر: ابن الجزري: التّمهيد في علم التّجويد، ص: 44.

<sup>(4)</sup> القسطلاني: لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح: مركز الدّراسات القرآنيّة، وزارة الشؤون الإسلاميّة والدّعوة والإرشاد، السّعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، دط، 1434، 419/2.

<sup>(5)</sup> ينظر: غانم قدوري الحمد: الدّراسات الصّوتية عند علماء التّجويد، ص: 287.



ثانيا: وصف الأصوات عند المحدثين:

اهتمّ المحدثون بوصف الأصوات أيضا، لكنّ الملاحظ على كلامهم أنّهم لم يسلكوا طريقا واحدا في ذلك، ويتّضح ذلك من خلال وصفهم لكلّ حرف، فمثلا في وصف الطّاء قالوا:

1. الطّاء الآن صوت شديد مهموس.<sup>(1)</sup>
2. الطّاء صوت صامت مهموس سنيّ مطبق انفجاريّ.<sup>(2)</sup>
3. الطّاء أسنانيّ لثويّ شديد مهموس مفتّح.<sup>(3)</sup>
4. الطّاء صوت أسنانيّ لثويّ انفجاريّ مهموس مفتّح (مطبق).<sup>(4)</sup>

وقالوا عن الدّال:

1. الدّال: صوت شديد مجهور.<sup>(5)</sup>
2. الدّال: صوت أسنانيّ لثويّ، شديد، مجهور، مرّقق.<sup>(6)</sup>
3. الدّال: صوت صامت، مجهور، سنيّ، انفجاريّ.<sup>(7)</sup>
4. الدّال: صوت أسنانيّ، لثويّ، انفجاريّ، مجهور.<sup>(8)</sup>

علق "غانم قدوري الحمد" على هذا الوصف ذاكر جملة من الملاحظات أهمّها:

1. لم يتفق المحدثون على طريقة واحدة في ذكر الصّفات وترتيبها.
2. اختلاف المصطلحات المستخدمة للتعبير عن بعض الصّفات.

(1) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص: 53.

(2) ينظر: محمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 168.

(3) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 94.

(4) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص: 250.

(5) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص: 51.

(6) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص: 93.

(7) ينظر: محمود السّعران: علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 168.

(8) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص: 250.



3. قلة عدد الصفات مقارنة مع عدد الصفات عند القدماء خاصة المتأخرين منهم.<sup>(1)</sup>

واقترح "غانم قدوري الحمد" خطة في وصف الأصوات تستند إلى الأسس التالية:

1. تعيين مخرج الصوت: شفوي، أسناني.

2. تحديد طريقة مرور النفس في المخرج: شديد (انفجاري)، رخو (احتكاكي)...

3. تحديد حالة الوترين الصوتيين: مجهور، مهموس.

4. تحديد شكل أقصى اللسان: مطبق، منفتح.

5. إضافة الصفة المحسنة للصوت مثل: صفيري...

فمثلا تقول:

الظاء: صوت أسناني، رخو (احتكاكي)، مجهور، مطبق، وهكذا مع بقية الحروف.<sup>(2)</sup>

ثالثا: وصف الأصوات في كتاب الحجّة:

سبق وأن أشرنا إلى أننا لم نجد عالما لغويًا اعتنى بجانب وصف الأصوات غير "ابن جنّي" في كتابه "سر صناعة الإعراب"، غير أننا ونحن نتبع المباحث الصوتية في كتاب "الحجّة" لأبي عليّ الفارسيّ طالعنا وصفه لبعض الأصوات، و الملاحظ أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" لم يقصد إلى وصف الأصوات قصداً، و إنّما جاء وصفه لها خدمة لتوجيه قراءة معيّنة، و لعلّ أبرز الأصوات التي خصّها "أبو عليّ الفارسيّ" بالوصف في كتابه "الحجّة" ما يلي :

- الهاء حرف حلقيّ خفيّ، و كذلك الألف:

أشار "أبو عليّ الفارسيّ" إلى اشتراك كلّ من الألف و الهاء في المخرج و كذا الصفة، و هو

يحتجّ لمن قرأ قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ﴾<sup>(3)</sup> بكسر الهاء حيث قال: «الهاء من مخرج الألف،

<sup>(1)</sup> ينظر: غانم قدوري الحمد: الدّراسات الصوتية عند علماء التّجويد، ص: 288.

<sup>(2)</sup> ينظر: المرجع نفسه، ص: 288-289-290.

<sup>(3)</sup> سورة الفاتحة، الآية: 07.



وهي في الخفاء نحوها»<sup>(1)</sup>.

- التاء من طرف اللسان، وأصول الثنايا، و حرف مهموس، وكذلك الصاد:

جمع "أبو عليّ الفارسيّ" بين مخرج و صفة كلّ من حرف التاء و الصاد، و هو يوجّه قراءة قوله تعالى: ﴿وَالصَّافَتِ صَفًا﴾<sup>(2)</sup> بإدغام التاء في الصاد حيث قال: «إدغام التاء في الصاد حسن لمقاربة الحرفين، ألا ترى أنّهما من طرف اللسان، وأصول الثنايا، ويجمعان في الهمس»<sup>(3)</sup>.

- التاء من طرف اللسان، وأصول الثنايا، و حرف مهموس، وكذلك السين:

ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" مخرج و صفة كلّ من حرف التاء و السين، وهو في مقام الاحتجاج لمن ثقل قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾<sup>(4)</sup> حيث قال: «من ثقل تساءلون أراد تساءلون فأدغم التاء في السين، وإدغامها في السين حسن لاجتماعهما في أنّهما من حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا، واجتماعهما في الهمس»<sup>(5)</sup>.  
و تجدر الإشارة إلى أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" تناول في كتابه مسائل لها علاقة بالمباحث النطقية ومنها مسألة العلاقة بين حروف المدّ والحركات، حروف المدّ التي هي: الألف والواو والياء، وذكر "الفارسيّ" أنّها تنشأ عن إشباع الحركات، وفي ذلك قال: «ألا ترى أنّ الضمة والكسرة إذا ثبتتا قد يشبعان فيلحقهما الواو والياء... وقد جرت الفتحة في ذلك مجرى أختيها»<sup>(6)</sup>.

ونبه "أبو عليّ الفارسيّ" على أنّ المدّ في الألف أكثر منه في الواو والياء، واستدلّ على ذلك بجواز وقوع الساكن بعدها أو شبهه وهو همزة بين بين، وبامتناعها عن الإدغام مع جوازه فيهما، قال: «ومما

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 62/1.

(2) سورة الصافات، الآية، 1.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 49/6.

(4) سورة النساء، الآية: 1.

(5) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 119/3.

(6) المصدر نفسه، 80/1-81، بتصرف.



يدلّك على زيادة المدّ في الألف استجازتهم تخفيف الهمزة بعدها في: هبَاءة والمسائل وجزاء أمّه، ولم يفعلوا ذلك بها مع الواو و الياء، و لكن قلبوه إلى لفظها في: مقروّ والنّسيّ<sup>(1)</sup>، ومن ثمّ استجاز يونس إيقاع الخفيفة بعدها في فعل الاثنين وجماعة النّساء، وقرأ بعضهم فيما روي لنا: ﴿وَمَخْيَاي وَمَمَاتِي﴾<sup>(2)</sup>، وأمّا امتناعها من الإدغام وجوازه فيهما، فإنّ إدغامهما لم يجز في واحدة منهما لما فيا من زيادة المدّ<sup>(3)</sup>.

وفي مسألة مكان الحركات من الحروف، ذهب "أبو عليّ الفارسيّ" إلى: «أنّ الحركة في التقدير كأثما تلي الحرف المتحرّك بها والحرف قبلها، يدلّك على ذلك أنّها لا تخلو من أن تكون قبله أو بعده<sup>(4)</sup>، بعده<sup>(4)</sup>، فلا يجوز أن تكون قبله، لأنّها لو كانت كذلك لكانت الياء من اليسار لا تنقلب واوًا، والواو من الوجد لا تنقلب ياءً في: (ميعاد)، أو (موسر)، ألا ترى أنّ الميم لا تُقلب هذين الحرفين؟ فلما انقلبا علمت أنّ الموجب لقلبهما ملازمتها الياء أو الواو»<sup>(5)</sup>.

أراد "أبو عليّ الفارسيّ" ممّا ذكر أنّ قلب الواو ياءً في نحو: (ميعاد) يدلّ على أنّ الكسرة بعد الميم لا قبلها، لأنّه لو كانت قبلها لم تل الواو، وإذا لم تلها لم يجب قلبها لحجز الميم بينهما، وكذلك قلب الياء واوا في نحو (موسر).<sup>(6)</sup>

و خلاصة القول في هذا الفصل فإنّ "أبا عليّ الفارسيّ" ضمّن كتابه الحجّة مباحث نطقية عبّر من خلالها عن معرفته الدّقيقة بالخصائص النّطقية الخاصّة بكلّ صوت، تلك الخصائص التي استند عليها في احتجاجه للقراءات القرآنية، و التي أكّد من خلالها أنّ المستوى الصّوتي للغة هو المستوى الأوّل الممهّد للدّخول في أيّ مستوى آخر.

و في الفصل الموالي سنحاول استقراء المباحث التّشكيلية التي أوردها "أبو عليّ الفارسيّ" في كتابه "الحجّة".

(1) تخفيف: مقروءة، والنّسيء.

(2) سورة الأنعام، الآية: 162.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 89/1-90، وينظر: المصدر نفسه، 413/4.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 423/2، وبقي احتمال ثالث، وهو أن تكون معه، وإليه مال ابن جيّ في المحتسب: 149/2.

(5) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 393/1، وينظر: المصدر نفسه، 398/1.

(6) ينظر: ابن جيّ: الخصائص، 322/2.

الفصل الثاني: المباحث التشكيلية وتجلياتها في كتاب الحجّة

تمهيد:

1- التّغيرات الصّوتية في الصّوامت.

أ- التّغيرات العامّة:

- الإدغام.

- الإبدال.

- القلب المكاني.

- الحذف.

ب- التّغيرات الخاصّة: - الهاء - الهمزة - التاءات - التّون السّاكنة.

2- التّغيرات الصّوتية في الصّوامت:

- الإعلال.

- الإمالة.

- الإخفاء



## تمهيد:

تتأثّر الأصوات اللّغويّة بعضها ببعض أثناء الأداء، نتيجة ميل الإنسان بطبيعته إلى التّسيير والتّسهيل، فيلجأ إلى تغيير بعض الأصوات بأصوات أخرى أكثر تآلفاً، ليحصل الانسجام الصّوتي في الأداء، وإذا كانت التّغيّرات الصّوتية هي كلّ ما يعتري التّركيب الأدائي من تبدّل واختلاف في الأصوات، فإنّ ذلك نتيجة تأثير عوامل من داخل الكلمة ناجمة عن تفاعل الأصوات مع بعضها، وأخرى من خارجها ناتجة عن تجاوز الكلمات، وتأثيرات العوامل النّحويّة والصّرفيّة والصّوتيّة ضمن الجملة، ممّا ينعكس على الأصوات حذفاً أو إبدالاً أو إعلالاً أو إدغاماً أو إمالة.<sup>(1)</sup>

والتّغيير الصّوتي إمّا أن يكون في الصّوامت، أو في الصّوائت، والأوّل إمّا أن يكون تغييرات عامّة كالإدغام والإبدال والقلب والحذف، وإمّا أن يكون تغييرات خاصّة بصامت دون غيره، كالتي تصيب الهمزة والتّاءات والنّون الساكنة.<sup>(2)</sup>

## ✓ التّغيّرات الصّوتية في الصّوامت:

### ● التّغيّرات العامّة:

#### 1- الإدغام:

#### أوّلاً: تعريف الإدغام:

في اللغة: إدخال شيء في شيء، يقال: أدغمت اللّجام في فم الفرس، أيّ، أدخلته فيه.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> نظر سامي عوض: وصلاح الدّين سعيد حسين: التّغيّرات الصّوتية وقوانينها، المفهوم والمصطلح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلميّة، سورية، اللادقيّة، مجلّد 31، العدد 1-2009، ص: 131، 132.

<sup>(2)</sup> ينظر: عبد البديع النّيرباني: الجوانب الصّوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدراسات الإسلاميّة، سورية، دمشق، ط1، 2006، ص: 101.

<sup>(3)</sup> ينظر: أبو بكر الرّازي: مختار الصّحاح، تح: مصطفى ديب البغا، دار العلوم الإنسانيّة، دمشق، سورية، ط3، 1989، ص: 139.



و العرب تُسمّي الدِّيَزَجَ من الخيل الأدغم، وهو أن يكون لون وجهه أكدر من لون سائر جسده. (1)

وفي الاصطلاح: «خلط الحرفين المتماثلين أو المتقاربين، أو المتجانسين، فيصيران حرفا واحدا مشددا، ينبو\* اللسان لهما نبوة واحدة». (2)

والمثلان ما اتفقا مخرجا وصفة كالياء والباء، والمتجانسان ما اتفقا مخرجا واختلفا صفة كالدال والطاء، والمتقاربان ما تقاربا في المخرج أو الصفة كالدال والسين... (3)

ثانيا: أنواع الإدغام:

الإدغام نوعان صغير وكبير.

أ. الإدغام الكبير:

وهو إدخال حرف متحرك في حرف متحرك، نحو قوله تعالى: ﴿الرَّحِيمِ مَلِكٍ﴾ (4)، فتدغم الميم في مثلها لتقرأ: ﴿الرَّحِيمَلِكِ﴾، مع إشباع المد لأجل الساكنين، وقد انفرد به أبو عمرو البصري من القراء. (5)

ويُعرّف أيضا بأنه: ما كان الأوّل من المثليين أو المتجانسين أو المتقاربين متحركًا، بمعنى آخر أن يكون الحرف الأوّل منهما متحركًا. (6)

(1) قد ذكر ابن منظور في اللسان: أنّ الديزج ليست عربية وهي من كلام العجم، ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 4/243، مادة: (د غ م).  
\* أي يرتفع.

(2) إبراهيم محمد الجرمي: معجم علوم القرآن: التفسير، التّجويد، القراءات، دمشق، سورية، دار القلم، ط1، 2001، ص:20.

(3) ينظر: ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، 1/278.

(4) سورة الفاتحة من آخر الآية رقم (3) إلى بداية الآية (4).

(5) ينظر: الشاطبي: حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السّبع، ضبط وتصحيح: محمّد تميم الزّعي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سورية، ط4، 2004، ص:10.

(6) ينظر: أبو عمرو بن العلاء المازني: الإدغام الكبير في القرآن الكريم، تحقيق: عبد الكريم محمّد حسين، منشورات مركز المخطوطات والتّراث والوثائق، الكويت، دط، دت، ص:22.



وقال "ابن الجزري": «وسمي كبيرا لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل لما فيه من الصعوبة».<sup>(1)</sup>

## ب. الإدغام الصغير:

التقاء حرف ساكن بحرف متحرك، بحيث يصير الحرفان حرفا واحدا مشددا، يرتفع اللسان لهما ارتفاعا واحدة<sup>(2)</sup>، أو هو ما كان أول المثلين أو المتجانسين أو المتقاربن ساكنا.<sup>(3)</sup>

وفائدة الإدغام تخفيف اللفظ لثقل النطق بالحرفين المتفقين في المخرج أو المتقاربن، حتى شبهه النحويون النطق بهما بمشي المقيّد يرفع رجلا ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه<sup>(4)</sup>؛ لأنّ اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه ليلفظ بحرف آخر مثله وجد صعوبة في النطق، لذا فهو يعود ويرتفع في اللحظة ذاتها ليرتفع مرة ثانية، بغية تحقيق إنتاجية الصوتين.<sup>(5)</sup>

ويكون الإدغام واجبا وجائزا وممتنعا، وأشهر الأمثلة في هذا الباب:

## أ. الإدغام الواجب:

### 1- الإدغام الكبير الواجب:

إذا تحركا الحرفان المتماثلان معا وهما في كلمة واحدة، فإنه يجب الإدغام بأن يسكن المتحرك الأول، لتزول الحركة الحاجزة، فيرتفع اللسان بهما ارتفاعا واحدة نحو: رَدَّ وشَدَّ، و الأصل: رَدَدَ وشَدَدَ.<sup>(6)</sup>

<sup>(1)</sup> ابن الجزري: التشر في القراءات العشر، 274/1، 275.

<sup>(2)</sup> ينظر: عبد الفتاح المرصفي: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، دار النصر للطباعة الإسلامية شبرا، مصر، ط1، 1982، ص:163.

<sup>(3)</sup> ينظر: أبو عمرو بن العلاء: الإدغام الكبير في القرآن الكريم، ص33.

<sup>(4)</sup> ينظر: أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النهان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1995، 390/2، وعبد الرحيم بن أحمد العباسي: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1947، 35/1.

<sup>(5)</sup> عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، دار أزمنا، غمدان، دط، 1998، ص:56.

<sup>(6)</sup> ينظر: غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم الأصوات العربية، ص:225.



## 2- الإدغام الصّغير الواجب:

الإدغام الصّغير واجب الحدوث سواء كان في الكلمة الواحدة مثل: العَدُدُ: العَدُّ، أو في كلمتين مثل: إْحْبَسْ سَعِيدًا: إْحْبَسَ سَعِيدًا، وسبب وجوبه الدائم هو أنّ الإنسان ينساق إليه انسياقا لا خيار له فيه، فهو آليّة نطقية حتمية<sup>(1)</sup>.

### ب. الإدغام الجائز :

إذا تحرّك الحرفان المتماثلان في كلمتين منفصلتين، يجوز الإدغام أو تركه نحو: قال الله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾<sup>(2)</sup> حيث يجوز إدغام اللام الأولى في الثانية بعد إسكان الأولى، وإن ترك الإدغام ليس خطأ<sup>(3)</sup>.

### ت. الإدغام الممتنع:

يُمتنع الإدغام في المتماثلين في كلمة أو كلمتين في ثلاثة أضرب:

- أ- أن يكون الحرف الثاني من المثليين للإلحاق مثل: جَلَبَبَ ، كَرَّرَ الباء ليلحق ببناء دحرج.
- ب- الأسماء على وزن فَعَلٍ: طَلَّلَ ، وفُعُلٍ: سُرُرٌ، وفُعَلٍ: جُدَدٌ؛ لأنّ الإدغام يؤدي إلى نُبْسٍ.
- ث- التقاء المثليين في كلمتين، وقبل المثل الأول حرف ساكن صحيح غير ممدّ مثل: قَرُمٌ مَالِكٌ؛ فَيُمتنع الإدغام لاتقاء الساكنين<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، دط، 1426هـ، 267/1.

(2) سورة البقرة، الآية: 22.

(3) ينظر: غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم الأصوات العربيّة، ص: 225.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص: 225، 226.



### ثالثا: الإدغام في كتاب الحجّة:

يعدّ "أبو عليّ الفارسيّ" من أبرز اللّغويين الذين حلّلوا ظاهرة الإدغام تحليلا دقيقا متميّزا، والمتصفّح لكتاب "الحجّة" يجد أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" قد عرّف الإدغام عرضا، وهو في معرض الاحتجاج لقراءة المضارعة أو الإشمام بين الصّاد والرّاي في قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(1)</sup>، ومن بين الحجج التي ساقها، قوله: بأنّ المضارعة تشبه الإدغام في أنّه تقرب الحرف الأوّل من الثّاني<sup>(2)</sup>، والتّصّ واضح في أنّ هذا التّشبيه ليس تعريفا في الحقيقة للإدغام، وإنّما هو بيان لوظيفة الإدغام وكذا المضارعة النّاتجة عن تقرب الحرفين وتناسب أحدهما إلى الآخر.

ومن أهمّ النّماذج التي ساقها "أبو عليّ الفارسيّ" في كتابه "الحجّة" حول الادغام نجد:

#### 1- إدغام الهاء في الهاء:

ليس للهاء ما يدغم فيها من مخرجها أو تدغم فيه، إنّما هي تدغم في مقارها من المخرج الثّالي، وفي حرف الحاء فقط بلا خلاف<sup>(3)</sup> إلا أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" نقل عن أبي عمر ونافع، إدغام الهاء في الهاء، حيث وجّه أبو عليّ قراءة "نافع" لقوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾<sup>(4)</sup>، يضمّ الهاء الأولى، وقراءة أبي عمرو بكسرها مع إدغام الهاءين إنطلاقا من قول أبي حاتم: «يُروى عن نافع أنّه كان يُدغم ويشمّها شيئا من الضّم»، قال: «وإدغامه وإدغام أبي عمرو يدلّ على أنّهما لم يكونا يزيدان على ضمّة الهاء، بلا واو، وعلى كسرها بلا ياء كقراءة العوّام»، وقال: «والضمّ لغة مشهورة، وليس بعد الضّم واو في اللفظ»<sup>(5)</sup>.

وهذا دليل على أنّهم لم يُدخلوا الواو في حال الضّم والياء في حال الكسر بين الهاءين؛ فقبل: فيه وفيه، ولو كان ذلك لما جاز الإدغام لفصل الياء أو الواو بين المدغمين، وإن كان هذا الإدغام

(1) سورة الفاتحة، الآية: 06.

(2) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 56/1.

(3) ينظر: عبد الله بوخلخال: الإدغام عند علماء العربيّة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص: 64.

(4) سورة البقرة، الآية: 02.

(5) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 178/1.



كما نقل "أبو علي الفارسي" عن أبي بكر ثقبلا في اللفظ إلا أنه جائز في القياس، لأن الحرفين من مخرج واحد، إلا أنه يثقل في اللفظ؛ لأنّ حروف الحلق ليست بأصل في الإدغام، والحرفان من كلمتين. (1)

## 2- إدغام الياء في الياء:

الياء لكونها حرف علّة، فهي لا تُدغم في حرف صحيح ولا يُدغم فيها حرف صحيح، فلا تُدغم الياء في الشين ولا في الجيم ويُدغمان فيها على الرّغم من أنّهما من مخرج واحد، وتدغم فيها الواو سواء تقدّمت أم تأخّرت، ولكن بعد أن تُقلب ياءً؛ لأنّ الياء أخفّ عليها من الواو، والتّخفيف غرض الإدغام، واشتثنى النّحاة من ذلك النّون، فإنّها تُدغم في الياء بغنة وبلا غنة. (2)

ومن الأمثلة التي عرضها "أبو علي الفارسي" قراءة الجمهور: ﴿إِنَّ وَلِيَ اللَّهِ﴾ (3) بياء مشدّدة؛ وهي ياء فعيل أدغمت في لام الكلمة وبياء المتكلم بعدها مفتوحة، وقرأ أبو عمرو بياء واحدة مشدّدة مفتوحة، قال "أبو علي الفارسي": «لا يخلوا من أن يدغم الياء التي هي لام الفعل في ياء الإضافة، أو يحذف الياء التي لام الفعل، فإذا حذفها أدغم ياء فعيل في الياء التي هي ياء الإضافة فلا يجوز أن يدغم الياء التي هي لام في ياء الإضافة؛ لأنّه إذا فعل ذلك انفكّ الإدغام». (4)

وذكر "الفارسي" أيضا اختلافهم في الإدغام والإظهار من قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَىٰ عَنُ بَيِّنَةٍ﴾ (5)، حيث قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة والكسائي بياء، وحفص عن عاصم عاصم بياء واحدة مشدّدة، وروي عن ابن كثير في رواية أخرى بياءين (بالإظهار)، قال: أبو علي الفارسي: «من أدغم فلاّنّ الياء قد لزمتهما الحركة، وصارت بلزوم الحركة لها مشابهة للصّحيح ألا ترى أنّ من حذف الياء من قوله: جوارٍ وعذارٍ في الجرّ والرّفع، ولم يحذفها إذا تحرّكت بالفتح لمشابتها بالحركة

(1) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجّة ، 179-178/1.

(2) ينظر: عبد الله بوخلخال: الإدغام عند علماء العربيّة، ص: 75.

(3) سورة الأعراف، الآية: 196.

(4) أبو علي الفارسي: الحجّة، 117/4.

(5) سورة الأنفال، الآية: 42.



سائر الحروف الصّحيحة، وقال في الوقف: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾<sup>(1)</sup>، فلم تحذف كما حُذفت الياء من نحو قوله: ﴿الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾<sup>(2)</sup>، فأما قول من قال (حيي)، فبيّن ولم يُدغم أخبرنا بهذه اللّغة يونس قال: وسمعنا بعض العرب يقول أحياء وأحييّة، ومّن يقوي البيان فيه أنّ أمثال الماضي قد أجري حركته مجرى حركة الإعراب فلم تلحقه الهاء في الوقف كما لم يلحق المعربة، ويقوي ذلك قولهم أعياء فبينوا أنّ الحركة غير مفارقة<sup>(3)</sup>.

وذكر "الفارسي" كذلك إختلافهم في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾<sup>(4)</sup>، فحرّك حمزة ياءها الثانية إلى الكسر، وحرّكها الباقون إلى الفتح، قال "أبو علي الفارسي": «قال الفرّاء في كتابه في التصريف: هو قراءة الأعمش ويحي بن وثّاب، وزعم القاسم بن معن أنّه صواب، قال و كان ثقة بصيرا، و زعم قطرب أنّه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء»<sup>(5)</sup>.  
و زعم أبو الحسن أنّها لغة، وكما حذفت الزيادة من الكاف، فقال: أعطيتكه و أعطيتكه، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء، كما حُذفت من أختيها، وأقرّت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة<sup>(6)</sup>.

### 3- إدغام الياء في الواو

أشار "أبو علي الفارسي" إلى إختلافهم في قوله تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ﴾<sup>(7)</sup>، في التّشديد والتّخفيف، فقرأ عاصم وابن كثير وأبو عمر وابن

(1) سورة القيامة، الآية: 26.

(2) سورة الرعد، الآية: 09.

(3) أبو علي الفارسي: الحجّة، 4/140-141-142. 143 بتصرّف.

(4) سورة إبراهيم: الآية 22.

(5) أبو علي الفارسي: الحجّة: 29/5.

(6) المصدر نفسه، 29/5، 30.

(7) سورة آل عمران، الآية: 27.



عامر بالتشديد في قوله: ﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾<sup>(1)</sup>، و﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا﴾<sup>(2)</sup>، و﴿الْأَرْضَ الْمَيِّتَةَ﴾<sup>(3)</sup>، و﴿وَإِن يَكُن مَّيِّتَةً﴾<sup>(4)</sup>، بالتخفيف، وروي حفص عن عاصم (مِنَ المَيِّتِ) مشددة مثل حمزة، وقرأ نافع وحمزة والكسائي بالتشديد، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «فأما المَيِّتُ فهو الأصل، والواو التي هي عين انقلبت ياءً لإدغام الياء فيها، والأصل التثقيل، ومَيِّتٌ محذوف منه والمحذوف العين أُعْلِتْ عينه بالحذف، كما أُعْلِتْ بالقلب، فالحذف حسن والإتمام حسن، وما كان من هذا النحو العين فيه واو، فالحذف فيه أحسن لاعتلال العين بالقلب»<sup>(5)</sup>.

وعليه فقد ردّ "أبو عليّ الفارسيّ" قراءة التشديد إلى الإدغام الحاصل بين الياء والواو، الواو التي هي عين الكلمة (موت)، والتي انقلبت ياءً بعد صياغة الصفة المشبهة من الكلمة التي أصلها (مَيِّوتٌ)، على وزن (فَيْعِلٌ)، فصارت (مَيِّيتٌ)، ثم أدغمت الياء في الياء التي كانت واوًا.

#### 4- إدغام الهمزة في الياء:

تُدغم الهمزة في الياء بعد قلبها ياءً، وذكر "أبو عليّ الفارسيّ" مثالا عن ذلك، وهو قراءة ابن عامر ونافع لقوله تعالى: ﴿أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِئًا﴾<sup>(6)</sup> بغير همز، وكذلك روي عن أهل المدينة، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «من حَقَّف الهمزة من رِئًا لزم أن يُبدل منها الياء لانكسار ما قبلها كما تُبدل من ذيب وبير، فإذا أبدل منها الياء وقعت ساكنة قبل حرف مثله فلا بد من الإدغام، وليس يجوز الإظهار في هذا كما جاز الإظهار للواو في نحو: رُؤيا وروية، ونُوي، إذا خففت الهمزة فيها، لأنّ الياء في رِئًا قَبْلَ مِثْلٍ، ووقت في رُؤيًا قبل ما يجري مجرى المقارب، فإن حَقَّف الهمزة على ما روي عن عاصم من قوله

(1) سورة الأعراف، الآية: 57.

(2) سورة الأنعام، الآية: 122.

(3) سورة يس، الآية: 33.

(4) سورة الأنعام، الآية: 139.

(5) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة: 26/3.

(6) سورة مريم، الآية: 74.



(ريثاً) حذفها وألقت حركتها على الياء التي قبلها فقلت: ريثاً<sup>(1)</sup>.

## 5- إدغام الكاف في الكاف

ومن نماذج ذلك ما نقله "أبو عليّ الفارسيّ" من قراءة خارجة عن نافع لقوله تعالى: ﴿رَكَّبَكَ

كَلًّا﴾<sup>(2)</sup> بالإدغام، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «الإدغام في ذلك حسن لاجتماع المثلين وتوالي الحركات»<sup>(3)</sup>.

## 6- إدغام القاف في الكاف:

تُدغم القاف في الكاف لقربها مخرجا وصفة ولا يُدغمان في غيرهما، ولا غيرهما فيهما، وذلك لقربهما من حروف الحلق، وتُبعدهما عن حروف طرف اللسان، التي هي أصل الإدغام، وضعف إدغام الكاف في القاف بينما حسن إدغام القاف في الكاف باتّفاق النحاة<sup>(4)</sup>.

ومن هذا ما رواه روح أحمد بن موسى عن أبي عمرو قراءته لقوله تعالى: ﴿بِوَرَقِكُمْ﴾<sup>(5)</sup>،

مدغمة، قال: وكان يشمّها شيئا من التثقيب، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «وأما إدغام القاف في الكاف فحسن، و ذلك نحو قولك: إنّهك قطنا كذلك، ولإدغام القاف في الكاف من المزيّة في الحسن أنّ القاف أدخل في الحلق، وهي أوّل مخرج الفم، والكاف أخرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن، ألا ترى أنّ الإدغام إنّما هو في حروف الفم، وأنّ حروف الطّرفين ليست بأصول في الإدغام»<sup>(6)</sup>.

وكذلك روي عبّاس عن أبي عمرو قراءته لقوله تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾<sup>(7)</sup> مدغمة، والباقون

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 210/5.

(2) سورة الإنفطار، الآية: 08-09.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 384/6.

(4) ينظر: سيبويه: الكتاب، 452/4.

(5) سورة الكهف، الآية: 19.

(6) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 136/5.

(7) سورة التّحریم، الآية: 05.



يظهرون، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «إدغام القاف في الكاف حسن لأنّها من حروف الفمّ، وأصل الإدغام أن تكون فيها دون حروف الطّرفين: الحلق والشّفة، وإن تُرك الإدغام فيهما لأنّهما من أوّل مخارج الفمّ فإذا كان من أوّل مخارجه أشبه حروف الحلق لقرّبها منها، كما أنّ الحاء والغين لما كانتا آخر مخارج الحلق وأقربهما إلى الفمّ، أجريا مجرى حروف الفمّ في أن لم تبيّن النّون معهما في نحو: مُنْغِلٌ ومُنْجِلٌ، وكذلك القاف والكاف يكونان لقرّبهما من الحلق في حكم حروفه، والإدغام في حروف الحلق ليس بالكثير فكذلك فيما أشبههنّ»<sup>(1)</sup>.

### 7- إدغام اللّام في الرّاء:

تُدغم اللّام في ثلاثة عشر حرفا وهي: النّون والرّاء والتّاء والدّال، والصّاد والظّاء، والرّاي، والسّين، والظّاء، والدّال والتّاء، والضّاد، والشّين، ولا يُدغم فيها إلّا حرف النّون لمقاربتها في المخرج بغنة وبلا غنة<sup>(2)</sup>، ويحسن إدغام اللّام في الرّاء؛ لأنّها أقرب الحروف إليها، فيكثر إخراجها لاما إذا صعب عليهم إخراجها راء، حيث ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" أنّ حمزة و الكسائيّ أدغما اللّام وكسرا الرّاء في قوله تعالى: ﴿بَلَّ رَانَ﴾<sup>(3)</sup>، في حين روى حفص عن عاصم: (بَلْ)، يقف ثمّ يبتدئ (رَانَ) بفتح الرّاء بقطع، وهو في ذلك يصل<sup>(4)</sup>، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «إدغام اللّام في الرّاء حسن في «بَلَّ رَانَ» لمقاربتها وسكون اللّام، وما في الرّاء من التّكرير وإدغام الأنقص صوتا في الأزيد حسن، ومّا يُحسن إدغام اللّام في الرّاء أنّها ساكنة، وهي أقرب الحروف إلى اللّام وأشدّها بها شبها، فأشبهها الشّبهيّين»، وأضاف "أبو عليّ الفارسيّ": «قال سيّويه ومن لم يدغم فهي لغة أهل الحجاز وهي عربيّة»<sup>(5)</sup>.

### 8- إدغام اللّام في التّاء:

يُحسن أيضا إدغام اللّام في التّاء، ومن ذلك قراءة الكسائيّ وحده لقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ

(1) أبو عليّ الفارسيّ، الحجّة، 303/6.

(2) ينظر: عبد الله بوخلخال: الإدغام عند علماء العربيّة، ص: 81.

(3) سورة المطفّفين، الآية: 14.

(4) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 385/6.

(5) المصدر نفسه، 386/6.



رَبُّكَ<sup>(1)</sup> بالتاء، والتي وجهها "أبو علي الفارسي" على أنّ المراد هو:

هل تستطيع سؤال ربك<sup>(2)</sup>.

كما حسن إدغام الكسائي اللّام في التّاء، ذلك أنّ التّاء أقرب إلى اللّام من التّاء، والإدغام في المتقاربين يحسن بحسب قرب الحرف من الحرف.<sup>(3)</sup>

## 9- إدغام اللّام في التّاء:

وهنا ذكر "الفارسي" قول "سيبويه" قرأ أبو عمرو: ﴿هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارُ﴾<sup>(4)</sup>، وإدغامها فيها حسن، وإن كان دون إدغام اللّام في الرّاء في الحسن لتقاربهما، وجاز إدغامها فيها لأنّه قد أدغم في الشّين فيما أنشده من قوله:

هَشِيءٌ بِكَفِّكَ لَائِقٌ.<sup>(5)</sup>

يريد: هل شيء، والشّين أشدّ تراخيا عنها من التّاء، وإنّما أدغمت فيها، لأنّها تتصلّ بمخارجها لتفشيها، وتُرك الإدغام لتفاوت المخرجين.<sup>(6)</sup>

## 10- إدغام التّاء في الدّال:

تُدغم التّاء في عشرة أحرف وهي: التّاء، والدّال، والرّاي، والسّين والشّين، والصّاد والضّاد، والطّاء والظّاء، يقول "سيبويه": «والتّاء والدّال سواء، كلّ واحدة منهما تدغم في صاحبتهما، تصير التّاء دالا، والدّال تاء؛ لأنّهما من موضع واحد وهما شديدتان ليس بينهما شيء إلاّ الجهر والهمس»<sup>(7)</sup>، أي لولا الهمس الدّي في التّاء لكانت دالا، ولولا الجهر في الدّال لكانت تاء.

(1) سورة المائدة، الآية: 112

(2) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجّة، 273/3.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 275/3.

(4) سورة المطففين، الآية: 36.

(5) جزء من بيت لطريف بن تميم العنبري، ينظر: سيبويه: الكتاب، 417/2.

(6) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجّة، 389/6.

(7) سيبويه: الكتاب، 461/4.



ومن نماذج إدغام التاء في الدال ما ذكره "أبو علي الفارسي" من قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿لَا تَعْدُوا فِي أَلْسِنَتِ﴾<sup>(1)</sup>، إذ قرأ: (تَعْدُوا) بتسكين العين وتشديد الدال في الدال لتقاربهما؛ ولأنّ الدال تزيد على التاء بالجره.<sup>(2)</sup>

وكذلك وجه إدغام الفراء لقوله عزّ وجلّ: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾<sup>(3)</sup>، فقال: «فأما يَهْدِي وَيَهْدِي وَيَهْدِي وَتَهْدِي، فمعانيها كلّها: يَفْتَعِلُ، وإن اختلفت ألفاظها، فالجميع أدغموا التاء في الدال لمقاربتها لها، ألا ترى أنّ التاء والدال والطاء من حيّز واحد».<sup>(4)</sup>

وعلى هذا المنوال وجه "أبو علي الفارسي" قراءة الإدغام في قوله تعالى: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ﴾<sup>(5)</sup>، حيث قال: «أما من قال: (أَدْرَاكَ) فإنّه أراد: تدارك، فأدغم التاء في الدال لمقاربتها لها، ولكونها من حيّزها، فلمّا سكنت التاء للإدغام اجْتُلبت لها همزة الوصل كما اجْتُلبت في نحو إِدَان، وفي التنزيل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَاكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾<sup>(6)</sup>، كأنّ معناه تلاحقوا».<sup>(7)</sup>

## 11- إدغام التاء في الدال:

أدغمت التاء في الدال في كثير من آيات القرآن الكريم، وذلك للمقاربة بينهما.

ومن ذلك<sup>(8)</sup> قوله عزّ وجلّ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(9)</sup>، وقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(10)</sup>، فقرأ

(1) سورة النساء، الآية: 154.

(2) أبو علي الفارسي: الحجّة، 191/3.

(3) سورة يونس، الآية: 35.

(4) أبو علي الفارسي: الحجّة، 276/4.

(5) سورة النمل، الآية: 66.

(6) سورة الأعراف، الآية: 38.

(7) أبو علي الفارسي: الحجّة، 401/5.

(8) ينظر: المصدر نفسه، 424/3.

(9) سورة الأنعام، الآية: 152.

(10) سورة الأعراف، الآية: 03.



فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، ونافع وعاصم في رواية أبي بكر مشددة الذال والكاف، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص خفيفة الذال شديدة الكاف، قال "أبو عليّ الفارسي": «من قرأها (تذكرون)، أراد: تتذكرون، فأدغم تاء تفعل في الذال، وإدغامها فيه حسن، لأنّ التاء مهموسة، والذال مجهورة والمجهور أزيد صوتاً، وأقوى من المهموس، فحسن إدغام الأنقص في الأزيد ولا يسوغ إدغام الأزيد في الأنقص، ألا ترى أن الصاد وأختيها لم يدغمن في مقاربهن لما فيهنّ من زيادة الصّفير»<sup>(1)</sup>.

كما استحسّن "أبو عليّ الفارسي" إدغام التاء في الذال في قوله تعالى: ﴿فَالْتَلَيْتَ ذِكْرًا﴾<sup>(2)</sup>،

<sup>(2)</sup>، و﴿وَالذَّرِيَّتَ ذُرْوًا﴾<sup>(3)</sup>، لاتفاقهما في أنّهما من طرف اللسان وأصول الثنايا.<sup>(4)</sup>

## 12- إدغام التاء في الزاي:

تُدغم التاء في الزاي، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾<sup>(5)</sup>، قرأ ابن كثير ونافع

ونافع وأبو عمرو بتشديد الزاي، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بتخفيفها، قال "أبو عليّ الفارسي": «تزاور، وتزاور، ومن قال: تزاور حذف التاء الثانية، وحقق الكلمة بالحذف، كما تخفف بالإدغام»<sup>(6)</sup>. بالإدغام»<sup>(6)</sup>.

كما استحسّن "أبو عليّ الفارسي" إدغام التاء في الزاي في قوله تعالى: ﴿فَالزَّجْرَاتِ

زَجْرًا﴾<sup>(7)</sup>؛ لأنّ التاء مهموسة، والزاي مجهورة وفيها زيادة صغيرة.<sup>(8)</sup>

## 13- إدغام التاء في السين:

(1) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 4/05-06.

(2) سورة الصافات، الآية: 03.

(3) سورة الذاريات، الآية: 01.

(4) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 6/49.

(5) سورة الكهف، الآية: 17.

(6) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 5/132.

(7) سورة الصافات، الآية: 02.

(8) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 6/49.



تُدغم التاء في السّين؛ لأتّهما من حروف طرف اللّسان، وأصول الثّنايا، بالإضافة إلى أنّ كلاً منهما مهموس، ومن ذلك إدغام ابن كثير، ونافع، وابن عامر لقوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾<sup>(1)</sup>، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «من ثقل (تساءلون) أراد تساءلون فأدغم التاء في السّين، وإدغامها في السّين حسن لاجتماعهما في أتّهما من حروف طرف اللّسان وأصول الثّنايا واجتماعهما في الهمس»<sup>(2)</sup>.  
كما استحسن "أبو عليّ الفارسيّ" الإدغام في قوله تعالى: ﴿وَالسَّبِّحَتِ سَبْحًا فَالْسَّبِّحَتِ سَبْقًا﴾<sup>(3)</sup>، لمقاربة الحروف، ومن قرأ بالإظهار فذلك لاختلاف المخارج<sup>(4)</sup>.

#### 14- إدغام التاء في الشّين:

تدغم التاء في الشّين إذا اجتمعا في كلمة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ﴾<sup>(5)</sup>، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «وتقدير تشقّق: تتشقّق فأدغم التاء في الشّين؛ لأنّ الصّوت بالشّين يلحق بمخارج هذه الحروف التي من طرف اللّسان وأصول الثّنايا فأدغم فيها كما أدغم في الضّاد لما كانت كذلك، وكما يدغم بعضهن في بعض»<sup>(6)</sup>.

#### 15- إدغام التاء في الصّاد:

تُدغم التاء في الصّاد لقرب المخرجين، فهما من الثّنايا ومن طرف اللّسان، وحروف اللّسان والفم هي الأصل في الإدغام<sup>(7)</sup>، ومن ذلك قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة والكسائي لقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾<sup>(8)</sup>، مشدّدة العين، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «يَصْعَدُ أراد

(1) سورة النّساء، الآية: 01.

(2) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 119/3.

(3) سورة التّازعات، الآية: 03-04.

(4) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 50/6.

(5) سورة الفرقان، الآية: 25.

(6) أبو عليّ الفارسيّ، الحجّة، 341/5.

(7) ينظر: سيبويه: الكتاب، 462/4.

(8) سورة الأنعام، الآية: 125.



يتصعّد فأدغم، ومعنى يتصعّد كأنّه يتكلّف ما يثقل عليه، وكأنّه يتكلّف شيئاً بعد شيء، كقولهم: يتفوّق، ويتجرّع، ونحو ذلك ممّا يتعاطى فيه الفعل شيئاً بعد شيء، ويصّاعد مثل: يتصعّد في المعنى مثل: ضاعف وضعّف وناعم ونعم». (1)

وكذلك استحسن "أبو علي الفارسي" إدغام أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ (2)،  
(2) فقال: «إدغام التاء في الصّاد حسن لمقاربة الحرفين، ألا ترى أنّهما من طرف اللسان وأصول الثنايا ويجمعان في الهمس؟ والمدغم فيه يزيد على المدغم بخلتين هما: الإطباق والصّفير». (3)

## 16- إدغام التاء في الظاء:

تُدغم التاء في الظاء فهما من حيّز واحد ولا يمتنع بعضهنّ من بعض في الإدغام (4)، وجّه "أبو علي الفارسي" قراءة من أدغم في الآيات الكريمة التالية: قال الله تعالى: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم﴾ (5)،  
وقوله: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ (6)، و﴿الَّذِينَ يُظَاهَرُونَ﴾ (7)، فقال: «فمن قال تَظَاهَرُونَ أدغم التاء في الظاء لمقاربتها لها ومن قال: (تظاهرون)، حذف التاء التي أدغمها الآخرون من اللفظ، فكل واحد من الفريقين كره اجتماع الأمثال والمقاربة، فمن قال: (تظَاهرون) خفّ بالإدغام، ومن قال: (تَظَاهرون) خفّ بالحذف». (8)

## 17- إدغام الميم في الميم:

في هذا الباب وجّه "أبو علي الفارسي" قراءة: ﴿فَنِعِمَّا﴾ (9)، فذهب إلى أنّها يمكن أن تكون

(1) أبو علي الفارسي، الحجّة، 402/3.

(2) سورة الصّافات، الآية: 01.

(3) أبو علي الفارسي، الحجّة، 49/6.

(4) ينظر: سيبويه: الكتاب، 464/4.

(5) سورة البقرة، الآية: 85.

(6) سورة الأحزاب، الآية: 04.

(7) سورة المجادلة، الآية: 02.

(8) أبو علي الفارسي: الحجّة، 134/2-135.

(9) سورة البقرة، الآية: 271.



على لغتين، لغة من قال: (نَعِمَ مَا)، فأسكن العين، أو على لغة من قال: (نِعِمَ مَا) فحرّكها، وكلاهما من (نَعِمَ)، ثم كُسرَت النون لأجل حرف الحلق؛ فأما الأولى فلا يجوز فيها الإدغام لعدم وجود علة الإدغام، أما الثانية فيجوز إدغامها لانتفاء السبب. (1)

## 2- الإبدال:

### أولاً: تعريف الإبدال:

في اللغة: أصل التبديل مطلق التغيير، تقول: أَبَدَلْتُ الشَّيْءَ بغيره، وتبديل الشَّيْءَ تغييره، وبدّله الله من الخوف أمناً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِيَبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ (2)، والإبدال: جعل شيء مكان شيء آخر كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ (3)، وكإبدال الواو تاءً في تالله. (4)

وفي الاصطلاح: إبدال حرف بآخر، وهو من المختلف فيه، فيحصر في أصل مطّرد، وكلمات مخصوصة. (5)

وعرّفه "ابن جنّي" بقوله هو: «إزالة حرف من الكلمة ووضع آخر مكانه» (6)، والإبدال يُشبه الإعلال من حيث أنّ كلاّ منهما تغيير في الموضع، إلّا أنّ الإعلال خاصّ بأحرف العلة، فيقلب أحدها إلى الآخر، أمّا الإبدال فيكون في الحروف الصّحيحة وحروف العلة معا.

(1) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجّة، 398/2.

(2) سورة التّور، الآية: 55.

(3) سورة إبراهيم، الآية: 48.

(4) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 48/11.

(5) ابن الجزري: التّشر في القراءات العشر، 129/2.

(6) ابن جنّي: التّصريف الملوكي، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب الثّقافية العلميّة، لبنان، ط1، 2005، ص:28.



ثانيا: صور الإبدال:

أ. إبدال الحروف المعتلة من الصحيحة:

### 1- إبدال الحروف المعتلة من الهمزة:

الهمزة إمّا أن تكون ساكنة، وإمّا أن تكون متحرّكة، وقد يكون ما قبلها إمّا مفتوحا أو مضموما أو مكسورا، وعلى هذا فإنّها تبدّل تخفيفا حسب حركة ما قبلها.

أولا: تُبدل الهمزة السّاكنة حرفا من جنس حركة ما قبلها وذلك في حالتين:

\* الحالة الأولى: إذا كانت مفردة وكانت فاءً (يَأْمَنُ) أو عينا (كَأْس) أو لامًا (اقْرَأُ) فتُبدل ألفا لفتحة ما قبلها، وفي نحو (يُؤْمِنُ) و(بُؤْس) و(لَمْ يَرُدُّ) تُبدّل واوا لضمّة ما قبلها، وفي نحو (بُئِرُ) (بُرِئْتُ) تُبدل باءً لكسرة ما قبلها.

وفي ذلك قال "سيبويه": «وإذا كانت الهمزة السّاكنة وقبلها فتحة فأردت أن تُخفف أبدلت مكانها ألفا... وإذا كان ما قبلها مضموما فأردت أن تُخفف أبدلت مكانها واوا... وإنّ كان ما قبلها مكسورا أبدلت مكانها ياء»<sup>(1)</sup>.

\* الحالة الثانية: إذا التقت همزتان في كلمة تُخفف الثانية إذا كانت ساكنة من جنس حركة الهمزة الأولى: نحو: آدم أصلها: أَدَم، وأؤمن أصلها: أُؤْمِن، وإيمان أصلها: إِيْمَان.<sup>(2)</sup>

ويلاحظ أنّ الهمزة السّاكنة (الثانية) هي فاء الكلمة والأولى زائدة.

ثانيا: تُبدل الهمزة المتحرّكة من جنس حركة ما قبلها وذلك في نحو: (مِنْسَأة) في (مِنْسَأة)، قال

<sup>(1)</sup> سيبويه: الكتاب، 543/3.

<sup>(2)</sup> ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب في لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، مطبعة النّشر الذهبي، دط، 1984،



"سيبويه": «... تُبدّل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورا، والواو إذا كان ما قبلها مضموما.»<sup>(1)</sup>، هذا إذا كانت الهمزة مفردة في الكلمة، وإذا التقت الهمزتان المتحرّكتان في نحو (أئمة) تُبدّل الثانية ياءً إن كُسِرَتْ مطلقًا.<sup>(2)</sup>

## 2- إبدال الياء من بعض الحروف الصّحيحة:

ذكر معظم الصّرفيين إبدال الياء من حروف كثيرة بلغت ثمانية عشر حرفا<sup>(3)</sup>، منها الألف والواو التي سنفصل فيها في الحديث عن الإعلال - ومنها الهمزة التي سبق ذكرها، وهذا إبدال مطّرد، وتُبدل أيضا من الهاء والسّين، والباء، والرّاء، والنّون، واللام، والصّاد والضّاد، والميم، والدّال، والعين، والكاف، والتّاء، والثّاء، والجيم<sup>(4)</sup>، هذا إبدال مسموع.

وسبب إبدال الياء من هذه الأحرف هو لما تتمتع به من الخفّة، فالذين أبدلوا الياء مالوا إلى تيسير النّطق بإبدال تلك الحروف ياءً.<sup>(5)</sup>

### أ- إبدال الحروف الصّحيحة من الحروف الصّحيحة:

#### 1- إبدال تاء الافتعال طاءً أو دالاً:

أولاً: إبدال تاء الافتعال طاءً:

إذا كانت فاء الكلمة التي على وزن افتعل من حروف الأطباق الأربعة (ص، ض، ط، ظ) فإنّ التّاء التي بعد الفاء تُبدّل طاءً ليكون الحرفان المتجاوران مطبقين، فيحصل التّجانس الصّوتيّ في الكلمة الواحدة<sup>(6)</sup>، ومن أمثلة ذلك: (اصطبر، اضطرب، اطلع، اظلم) وأصل ذلك: اصتبر، اضطرب،

<sup>(1)</sup> سيبويه: الكتاب: 554/3.

<sup>(2)</sup> ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في الصّرف، تحقيق: فخر الدّين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1979، 36/1، 380، 404.

<sup>(3)</sup> ينظر: المرجع نفسه، 368/1.

<sup>(4)</sup> ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1، وينظر: الفراء: معاني القرآن 267/3.

<sup>(5)</sup> ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغويّة، ص211.

<sup>(6)</sup> ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، 152/1، سيبويه: الكتاب 467/4.



اطنلع، اظنلم).

والعلّة في ذلك ما ذكره ابن جنّي: «أثمّ أرادوا تجنيس الصّوت، وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف». (1)

ثانيا: إبدال تاء الافتعال دالا:

إذا كانت فاء افتعل دالاً، أو ذالاً، أو زايّاً، فإنّ التاء تبدل دالاً، وذلك لأنّ التاء صوت مهموس، وهذه الأصوات مجهورة، فتتأثر التاء بهذه الأصوات، وهذا التأثير يؤدّي إلى إبدال التاء إلى صورة أخرى تحقيقاً للانسجام بين الأصوات (2)، ومن أمثلة ذلك: مزدان أصلها مزتان، واذدكر أصلها: اذتكر واذان أصلها: اذتان.

وهذا الإبدال إبدال واجب ولم يُنطق بالأصل أبداً.

2- إبدال الحروف الصّحيحة من الصّحيحة على غير القياس:

الإبدال غير القياسي كثير لا يمكن حصره لذا سنكتفي بأشهر الأمثلة:

أولاً: الإبدال بين الحروف المتجانسة:

ومن ذلك:

- الزّاي والسّين والصاد: حروف أسنانيّة لثويّة (3)، ومّا أبدلت فيه السّين زاي السّراط في قوله تعالى:

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (4).

- الجيم والشّين والياء: حروف شجريّة (5)، تبدل الجيم شينا في لهجة تميم، ومن ذلك قولهم: شرّ ما

(1) ابن جنّي: المنصف شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني البصري، تح وتعليق: محمّد عبد القادر، أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999، 324/2، 325.

(2) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 1/152، وسيبويه: الكتاب: 4/467.

(3) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 269.

(4) سورة الفاتحة، الآية 06.

(5) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 271.



أشياءك أي شرّ ما أجاؤك. (1)

### ثانيا: الإبدال بين الحروف المتجاورة:

- اللّام والنون متجاوران في المخرج وتجمع بينهما صفة الجهر، ومن أمثلة إبدال اللّام نونا قولهم في حلك الغراب حنك الغراب. (2)

- الرّاء واللام متجاوران في المخرج وتجمع بينهما صفة الجهر، وذكرت كتب الإبدال كلمات وردت باللام والرّاء ومنها: هدل الحمام يهدل هديلا، وهدر الحمام يهدر هديرا (3)، ولم تذكر الكتب أنّ الرّاء أصل واللام بدل منها أو العكس.

### ثالثا: الإبدال بين الحروف المتقاربة:

- الكاف والشين: ورد إبدال الكاف المؤنثة شينا عند بعض العرب، ومنها قول مجنون ليلى:

وَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا، وَجِيدَشِ جِيدَهَا      سَوَى أَنْ عَظْمَ السَّاقِ مَنْشٍ دَقِيقٍ. (4)

أراد: فعيناك، وجيدك، منك.

- الدال والدال: ورد إبدال الدال من الدال في غير صيغة (افتعل)، ومن ذلك قولهم: (الدكر) في (الدكر) ومن ذلك قول ابن مقبل:

يا ليت لي سلوة يُشْفَى الفؤادُ بِهَا      مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قلبي من الدكر. (5)

إذ أبدل الشاعر الدكر بالدكر كما تُبدل تاء الافعال من إدكر ومدكر. (6)

(1) ينظر: أنجب غلام: الإعلال والإبدال والإدغام، في ضوء القراءات القرآنية واللّهجات العربية، رسالة دكتوراه، المملكة السّعوديّة، دط، 1989، ص: 413.

(2) ينظر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 542/1.

(3) ينظر: أنجب غلام: الإعلال، والإبدال والإدغام، ص: 445.

(4) ينظر: ابن جني: الخصائص، 460/2، وسر صناعة الإعراب، 206/1.

(5) ينظر: المرجع نفسه، 188/1، المنصف: 140/3.

(6) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، 188/1.



## ثالثاً: الإبدال في كتاب الحجّة:

### 1- إبدال الهمزة الساكنة حرفاً من جنس حركة ما قبلها:

وردت في كتاب "الحجّة" قراءات قرآنيّة في هذا الإبدال، ومن هذه القراءات نجد، قراءة أبي عمرو وعاصم في رواية<sup>(1)</sup> لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾<sup>(2)</sup>، بإبدال الهمزة واوا لضمّة ما قبلها، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «إنّ من تركها إنّما يقلبها واوا ساكنة وما قبلها متحرّك بالضمّ».<sup>(3)</sup>

### 2- إبدال الياء من بعض الحروف الصّحيحة:

تبدل الياء من الهاء والسين، والباء، والرّاء، والنّون، واللام، والصّاد، والضّاد، والميم، والدّال، والعين، والكاف، والتّاء، والثّاء، والجّيم.<sup>(4)</sup>

وسبق وأن ذكرنا أنّ السّبب وراء إبدال الياء هو الميل إلى تسيير النّطق.

ومّا ورد في كتاب "الحجّة" حول إبدال الياء، ما ذكره "أبو عليّ الفارسيّ" في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾<sup>(5)</sup>، إذ قال: «(لم يتسنّه) يحتمل أن يكون من السنّة، فيمن قال: أسنتوا، وسنوت، أو يكون من المسنون الذي يراد به التّعير كأنّه لم يتسنن، ثمّ قلب على حدّ القلب في لم يتظنن».<sup>(6)</sup>

ويقصد "أبو عليّ الفارسيّ" بالقلب إبدال النّون الأخيرة ياءً كراهية اجتماع ثلاث نونات فصارت (يتسنّى)، ثمّ قلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثمّ حذفت الألف للجزم، فصار: (يتسنّ) وأدخلت عليه هاء السّكت لبيان حركة النّون في الوقف.<sup>(7)</sup>

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 214/1.

(2) سورة البقرة، الآية: 03.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 239/1.

(4) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضّرب، 151/1.

(5) سورة البقرة، الآية: 259.

(6) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 347/2.

(7) ينظر: المصدر نفسه، 374/2.



### 3- إبدال الهاء من الياء:

أبدلت الهاء من الياء في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾<sup>(1)</sup>، قال "أبو علي الفارسي":  
«ومن ذلك أنّهم أبدلوها من الياء، كما أبدلوا منها الألف في (طائي) ونحوه، وذلك قولهم: ذه أمة الله،  
في (ذي) تسكن في الوصل كما أسكنت ميم عليهم وعليكم فيه من حيث لزم ما قبلها ضرب واحد من  
الحركة، وتلحق هذه الهاء التي هي بدل من الياء في الوصل الياء، وذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ  
سَبِيلِي﴾، فإذا قلت هذه تحذفها كما حذفها في عليه وبه في الوقف، وهذا على لغة أهل الحجاز، فأما  
بنو تميم فإنهم يقولون في الوقف: هذه فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة، ومن ذلك أنّهم أبدلوها الياء منها  
في التضعيف كما أبدلوا الألف من الياء في حاحيت، وذلك قولهم: دهدهت، دهديت».<sup>(2)</sup>

### 4- إبدال الهاء من الهمزة:

ذكر "أبو علي الفارسي" إبدال الهاء من الهمزة في توجيهه لاختلاف القراء في تشديد الميم والتّون  
من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا﴾<sup>(3)</sup>، قرأ ابن كثير ونافع بتخفيفها، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر  
ونافع بتخفيف الميم وتشديد التّون، وقرأ حمزة والكسائي بتشديد التّون، واختلفا في الميم فشدها  
حمزة، وخففها الكسائي، وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي، وحفص عن عاصم (وإنّ) مشدّدة  
التّون، و(لما) مشدّدة أيضاً، وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة.

قال "أبو علي الفارسي": «قال سيّويه هذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كلّ  
العرب يتكلم بها تقول: لهنك لرجل صدق، يريدون: إنّ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف لقولهم:

(1) سورة يوسف، الآية: 108.

(2) أبو علي الفارسي: الحجّة، 68/1.

(3) سورة هود، الآية: 111.



هرقت، ولحقت هذه اللام (إنّ) كما لحقت (ما) حين قلت: إنّ زیداً لما لينطلقنّ<sup>(1)</sup>.

## 5- إبدال الصّاد من السّين:

الصّاد أحد الحروف المستعلية، يبدل من السّين إذا كان بعدها قاف أو عين أو خاء أو طاء، وتبدل السّين صاداً لتوافقهما في صفتي الهمس والصّفير، ولموافقة الصّاد لحروف الاستعلاء بإطباقها، فتحدث المجانسة بين الأصوات بعد القلب.<sup>(2)</sup>

قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(3)</sup>، بالصّاد، وهو الأفتح، وهي لغة

قريش، يقول "أبو علي الفارسي" حسن إبدال الصّاد من السّين في (سراط) كراهة أنّ يُصعدوا بالمستعلي بعد التسقل، ومن قال إنّ السّين الأصل بدلالة قولهم: سَرَطَمٌ وَسَرَطْرَاطٌ، والأخذ سَرِيطٌ، قيل: الألف أيضاً أصلها الأثمال، ولكن لما وقعت مع الكسرة والياء فأريد مجانسة الصّوتين وملاءمتها أمليت، وترك الأصل الذي هو التّفخيم والتّحقيق لها، وكذلك في باب صراط، وصويق وصالح وصالغ لما أريد فيه ذلك ترك الأصل إلى تشاكل الصّوتين وتجانسهما.<sup>(4)</sup>

وفي نفس الآية من سورة الفاتحة، ضعّف "أبو علي الفارسي" قراءة من أبدل الصّاد زائياً، وذلك لحجز بين الصّوتين حاجز، كما لا يتمّ البديل نحو: (أصدرت) إذا تحوّكت الصّاد نحو: (صدّر).

وفي ذلك قال: «فأما القراءة بالزّاي فليس بالوجه، وذلك أن من قال في (أصدرت) أزدرت، وفي القصد: القزد، فأبدل من الصّاد الزّاي، فإنّه إذا تحوّكت الصّاد في نحو: صدرت وقصدت، لم يبدل، فإذا لم يُبدلوا الصّاد زائياً إذا تحوّكت مع الدّال، وكانت الطّاء في (الصّراط) مثل الدّال في (القصد) في حكم الجهر؛ فكذلك ينبغي ألاّ تبدل من السّين الزّاي في (سراط) من أجل الطّاء؛ لأنّها قد تحوّكت كما تحوّكت في (صدقت)، مع أنّها في (سراط) حاجزين، وقد قال سيويوه: إذ قال: مصادر، فعجل بينهما حرفاً، ازداد التّحقيق حسناً وكثرة يريد: يزداد التّحقيق للصّاد كثرة إذا وقع الفصل بالحرف على التّحقيق إذا وقع

(1) أبو علي الفارسي: الحجّة، 381/4.

(2) ينظر: وفاء كامل فايد: الباب الصّرفي وصفات الأصوات، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2001، ص: 44.

(3) سورة الفاتحة، الآية: 06.

(4) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجّة، 52/1، 53.



الفصل بحركة نحو: صدق، وإنما لم تُبدل في الموضعين لما فصلت الحركة أو الحرف، لأنّ التبيين وتصحيح الصّاد في (قصد) و(أصدرت) قد كان يجوز ولا حاجز بينهما، فلما وقع الفصل وحجزت الحركة أو الحرف إمتنع ما كان يجوز من قبل، ألا ترى أنّ المتقاربن إذا وقعا في كلمة واحدة ففصل بينهما الحركة بُيّن وذلك نحو: وتَد، ومن أدغم قدّر فيه الإسكان، مثل: فخذ، فأدغم على ذلك؛ فكما لم يَفوَ الإدغام، ولم يكثر مع حجز الحركة، كذلك لا يقوى البدل مع حجز الحركة، لاجتماع الموضعين في أنّ القصد فيهما تقريب حرف من حرف»<sup>(1)</sup>.

كما ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" أيضا اختلاف القراء في السّين والصّاد من قوله تعالى: ﴿وَيَبْصُطُ﴾<sup>(2)</sup> و﴿بَسْطَةَ﴾<sup>(3)</sup>، و﴿الْمُصَيِّطُونَ﴾<sup>(4)</sup>، و﴿بِمُصَيِّطٍ﴾<sup>(5)</sup>، ووجه إبدال الصّاد من السّين في هذه المواضع أنّ الطّاء حرف مستعلٍ يتصعّد من مخرجها إلى الحنك، ولم يتصعّد السّين تصعدها، فكره التّصعّد من التّسفل، فأبدل من السّين حرفا من مخرجها في تصعّد الطّاء، فتلاءم الحرفان وصار كلّ واحد منهما وفق صاحبه في التّصعّد، فزال بالإبدال ما يكره من التّصعّد على التّسفل، ولو كان اجتماع الحرفين على عكس ما ذكرنا، وهو أن يكون التّصعّد قبل التّسفل لم يُكره ولم يُبدلوا، ألا ترى أنّهم قالوا: طَمَسَ الطّريقَ وطَسَمَ، وقَسَوَتَ وقِسَتْ، فلم يكرهوا التّسفل عن تصعّد، كما كرهوا: بَسَطَ، حتّى قالوا: بَصَطَ فأبدلوا.<sup>(6)</sup>

فالإبدال بين الصّوتين لا يُغير المعنى، وإنما مطلبه التّحقيق وسببه أنّ الأقوى يؤثّر في الأضعف، لذلك تحوّلت السّين إلى الصّاد في الأمثلة السّابقة ليكون الإنسجام بين الأصوات، ولتجمع صفة الإطباق بين الطّاء والصّاد.

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 53/1، 54.

(2) سورة البقرة، الآية: 245.

(3) سورة البقرة، الآية: 247.

(4) سورة الطّور، الآية: 37.

(5) سورة الغاشية، الآية: 22.

(6) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 347/2.



### 3- القلب المكاني:

أولاً: تعريف القلب:

القلب في اللغة: التحويل.<sup>(1)</sup>

**القلب اصطلاحاً:** للقلب تعريفات متعدّدة تختلف باختلاف مباحثه بين مصنّفات الصّرفيين واللّغويين والبلاغيين، فالقلب الصّرفي يحدث على مستوى بنية الكلمة، ويُطلق على القلب المكاني، والإعلال بالقلب<sup>(2)</sup>، والتّحويّ يحدث في بنية الجملة، ويُطلق على التّقديم والتّأخير<sup>(3)</sup>، وقلب الإعراب<sup>(4)</sup>.

أمّا القلب البلاغي فعلى عدّة معان: على الكلام المقلوب المستوي الذي يقرأ بعكس حروفه من الآخر إلى الأوّل، كما يُقرأ من الأوّل إلى الآخر<sup>(5)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾<sup>(6)</sup>، وعلى نوع نوع من الجناس سمّوه: جناس القلب<sup>(7)</sup>، وعلى نوع من القصر سمّوه: قصر القلب<sup>(8)</sup>، و على نوع من التّشبيه سمّوه: التّشبيه المقلوب<sup>(9)</sup>.

(1) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 1/130.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب: 3/465، وينظر: الاسترابادي: شرح شافية بن الحاجب، 1/21، 3/67.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب: 2/52، 3/83، 135، 137.

(4) ينظر: ابن هشام: معنى اللّيب في كتب الأعراب، تح: مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط5،

1979، ص911، وينظر: ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 2/118

(5) ينظر: السّكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1348هـ، ص18، وينظر: السيوطي: شرح عقود الجمان،

مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1939م، ص:155.

(6) سورة يس الآية: 40.

(7) ينظر: السّكاكي: مفتاح العلوم، ص:182. و السيوطي: شرح عقود الجمان، ص:43.

(8) ينظر: السّكاكي: مفتاح العلوم، ص:125.

(9) ينظر: الجرجاني: أسرار البلاغة، تح: ريتز، مطبعة وزارة المعارف، اسطنبول، دط، 1954، ص:197.



## ثانيا: تعريف القلب المكاني:

ولما كان القلب الصّري أي القلب المكاني يحدث على مستوى بنية الكلمة، أي على مستوى أصواتها سنفصل فيه القول فيما يلي:

لكلّ إنسان تصوّر في النّفس لحركات الكلمة قبل نطقها على اللّسان مُرتبة حسب الأصوات في تلك الكلمة، لكن قد يتعثّر اللّسان في إلتزام هذا التّرتيب، لاضطرابات عضويّة أو نفسيّة، فيقدّم بعض الأصوات على بعض، وهذا ما يُعرف عند اللّغويين بالقلب المكاني، وهو شائع في لغة الأطفال<sup>(1)</sup>، على أنّ من هذا القلب ما تتقبّله الجماعة اللّغويّة، وتقويّه القراءة المتواترة، فيتجاوز الخطأ الفردي، ليُسمى تعبيراً شائعاً يُضاف إلى متن اللّغة.<sup>(2)</sup>

ويعرّف القلب المكاني أيضا بأنه عبارة عن تقديم بعض الحروف على بعض: وذلك لصعوبة تتابعها الأصلي على الذّوق اللّغوي.<sup>(3)</sup>

وأكثر ما يتفقّ القلب في المعتلّ والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلا<sup>(4)</sup>، معنى ذلك أنّ القلب المكاني يحدث فيه تغيير الوضع الأصلي لبعض صوامت الكلمة الواحدة، فيتقدّم صامت على غيره من صوامت الكلمة أو يتأخّر، فإنّ تصوّرنا مادّة الميزان الصّري (فَعَل) قد حدث فيها قلب مكاني بتقديم اللّام على العين فإنّ وزن الكلمة يُصبح (فَلَع)، وإن تقدّمت العين على الفاء فإنّ الوزن الصّري يصبح (عَقَل).

ويمكن تقسيم القلب المكاني حسب الصّامت المتقدّم في الكلمة:

1- تقديم العين على الفاء: مثال (جاه) أصل الكلمة (وَجْه) على وزن فَعَل تقدّمت العين على الفاء

<sup>(1)</sup> ينظر: مالمبرج برتيل: علم الأصوات، ص: 89.

<sup>(2)</sup> ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 390.

<sup>(3)</sup> ينظر: أمين عبد الغني: الصرف الكافي، مراجعة عبده الرّاجحي، رشدي طعيمة، محمّد علي سحلون إبراهيم بركات، دار الكتب العلميّة، دار ابن خلدون، لبنان، 1429هـ، 2008م، ط2، ص: 21.

<sup>(4)</sup> ينظر: فدوى محمّد حسان: أثر الانسجام الصّوتي في البنية اللّغويّة في القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011، ص: 241.



فأصبحت جَوْه، ثمّ فتحت الفاء فأصبحت جَوْه، ثمّ قلبت الواو ألفا لانفتاحها وانفتاح ما قبلها فأصبحت جَاهُ على وزن عَقْل. (1)

2- تقديم اللّام على الفاء: عند تقديم الفاء تصبح الكلمة على وزن (لَفَع) ومنه كلمة أشياء جمع شيء. (2) يقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُونَ عَنْ أَسْيَاءِ إِنْ تَبَدَّ لَكُمْ تَسْوُكُمْ﴾ (3)، يرى "سيبويه" أنّ أصل أشياء هو شيء، على وزن فعلاء (4)، ثمّ تقدمت الهمزة التي هي لام الكلمة على الفاء كراهية اجتماع همزتين لا يفصل بينهما حاجز غير حصين، وهو الألف فصارت الكلمة أشياء على وزن (لَفَعَاء)، وتعدّ هذه الكلمة ممنوعة من الصّرف. (5)

3- تقديم اللّام على العين: تصبح الكلمة على وزن فَاعٍ ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَقَّ بِنَجَائِهِ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يُكُوسًا﴾ (6)، ناء أصلها نأي على وزن فَعْلٍ تقدمت الياء على الهمزة، ثمّ قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فأصبحت (نَاء) على وزن فَاعٍ. (7)

4- تقديم العين على اللّام والفاء: عند تقديم العين على اللّام والفاء تصبح الكلمة على وزن عَلف، ومثال ذلك كلمة الحادي، فإنّ أصلها هو الواحد (8)، على وزن فاعِل، تأخّرت فاء الكلمة (الواو) وإلى موضع (اللّام)، فصارت (احدوا) على وزن اعلف ثمّ قدمت الحاء على الألف، فصارت (حادوا)، ثمّ قلبت الكسرة التي تلي الحاء فتحة لمناسبة الألف، فأصبحت (حادوا) على وزن (عالف)، ثمّ قلبت الواو ياءً لتطرّفها فأصبحت حادِي، ثمّ قلبت الضمة التي تلي الدال كسرة لمناسبة الياء فأصبحت (حادِي). (9)

(1) ينظر: فدوى محمد حسان: أثر الانسجام الصّوتي في البنية اللّغوية في القرآن الكريم، ص: 241.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص: 242.

(3) سورة المائدة، الآية 101

(4) ينظر: سيبويه: الكتاب، 380/4.

(5) ينظر: رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب 1/246، 28.

(6) سورة الإسراء، الآية 83.

(7) ينظر: فدوى محمد حسان: أثر الانسجام الصّوتي في البنية اللّغوية في القرآن الكريم، ص: 246.

(8) ينظر: رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 1/23.



(حَادِي).<sup>(1)</sup>

ثالثا: القلب المكاني في كتاب الحجّة:

### 1- القلب في الأفعال:

أ- سَاءَ ← سَأَى، ومنه مَسَائِيَةٌ : (فَعَلَ ← فَلَغَ):

ساق "أبو عليّ الفارسيّ" هذا المثال في القلب، وهو يوجّه قراءة "أبي عمرو" بتسكين الهاء في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ﴾، ﴿وَهِيَ﴾، فقال: «أما تسكين أبي عمرو هذه الهاء مع الواو، والفاء، واللام، فلأنّ هذه الكلم لما كُنَّ على حرف واحد أشبهت في حال دخولها ما كان من نفسها، وذلك لأنّها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد...، ولم يستقم عنده أن يجعل (ثم) بمنزلة الفاء، لأنّه قد يجوز أن تنفصل منها وتنفرد عنها، وقد جعلوه في غير هذا ما كان من الحروف على حرف واحد إذا اتّصل بكلمة بمنزلة ما هو منها، فاستجازوا في ذلك ما استجازوا في الحرف الذي هو منها، وذلك قولهم: لعمرى، ورَعْمَلِي، فقلّبوه كما قلّبوا مسائية وقسيّا».<sup>(2)</sup>

فمسائيّة جمع لكلمة (مساءة) وأصلها (مساوئة)، «فمسائية إنّما كان حدّها مساوئة».<sup>(3)</sup>

فحدث القلب المكانيّ على التّحوّ التّالي: (مساوئة)، صارت (مساءوة)؛ فانتقل الوزن من مفاعلة

إلى مفاعلة، ثمّ كرهت الواو مع الهمزة بسبب التّقل، فقلبت الواو ياءً، فصارت الكلمة (مسائيّة).

ب- وَاخَذَ ← خَاوَذَ : (فاعل ← عافل):

أشار "أبو عليّ الفارسيّ" إلى القلب في الفعل، وهو يتحدّث عن اختلاف القراء في قوله تعالى:

﴿أَخَذْتُمْ﴾<sup>(4)</sup>، و﴿وَأَخَذْتُمْ﴾<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: فدوى محمّد حسان، أثر الانسجام الصّوتي في البنية اللّغوية في القرآن الكريم، ص: 247.

(2) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 407/1-408 (بتصرّف).

(3) سيبويه: الكتاب، 380/4.

(4) سورة البقرة، الآية: 51.

(5) سورة آل عمران، الآية: 81.



و﴿لَتَّخَذَتْ﴾<sup>(1)</sup>، بين إظهار الدّال وإدغامها، حيث ذكر لنا كلام "أبي زيد" الذي قال: إنّ الحُمّي لَتَّخَاوِدُ فلاناً، إذا كانت تأخذه في أيام، وبسط "أبو عليّ الفارسيّ" القول في ذلك قائلاً: «إنّه ليس من الأخذ على القلب، ولو كان منه لكان يُخَائِدُ، إذا حَقَّقْتَ، وإذا حَقَّقْتَ قلت: يُخَائِدُ»<sup>(2)</sup>، وأضاف: «إلاّ أنّ أخذ قد جاء فيه لغتان في الفاء: الواو والهمزة، كما جاء آكَدْتُ ووَكَّدْتُ، فكذلك يكون يُخَاوِدُ كأنّه قلبه من وَخَدَ، فثبتت الواو التي هي فاء في القلب»<sup>(3)</sup>.  
وعليه تكون يُخَاوِدُ على وزن يُعَافِلُ في القلب.

ج- حجا ← حاج : (فعل ← فلع):

أورد "أبو عليّ الفارسيّ" كلمة (الحِجَا)، وهو يشرح كلمة (العقل) من قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾<sup>(4)</sup>، فاستطرد بشرح تحجّي وصولاً إلى الحُجَيَا لِلْعَزْ، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «قال أبو زيد حُجَّ حُجَيَاك، فالحُجَيَا جاءت مصعّرة كالثُرَيَا ويُشبهه أن يكون ما حكاها أبو زيد من قولهم: حُجَّ حُجَيَاك، على القلب، تقديره: فُجَّ، وحذف اللّام المقلوبة إلى موضع العين، وهذا يدلّ على أنّ الكلمة لامها وَاوٌ»<sup>(5)</sup>.

فالفعل (حُجَّ) على وزن (فُجَّ)، وأصله (حاج) على وزن (فلع)، ثمّ حذف اللّام المقلوبة عن (حجا) على وزن (فعل)، كما حذف العين من الفعل الأجوف في الأمر، ف(قُلْ) على وزن (قُلْ)، وما جعل "أبا عليّ الفارسيّ" يقول إنّ لام الكلمة واو، هو الضّمّة في الفاء، فكما ضُمّت فاء (قال) في الأمر للإشارة إلى العين المحذوفة (الواو)، وكما كُسرت فاء (باع) في الأمر للإشارة إلى العين المحذوفة (الياء)، كذلك ضُمّت الحاء من (حُجَّ)، للإشارة إلى اللّام المقلوبة المحذوفة.

(1) سورة الكهف، الآية: 77.

(2) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 73/2.

(3) المصدر نفسه، 74/2.

(4) سورة يس، الآية: 68.

(5) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 296/3-297.



د- یئس ← أیس، ومنه استأیس (فعل ← عفل):

وضّح "أبو عليّ الفارسيّ" هذا القلب في الفعل، وهو يتحدّث عن قوله تعالى: ﴿أَسْتَيْسُ

الرُّسُلُ﴾<sup>(1)</sup>، حيث قال: «ومن قال: (استأيسَ الرُّسُل) قلب العين إلى موضع الفاء فصارت: استعفل،

ولفظه: استأيس، ثمّ حَقَّفَ الهمزة وأبدلها ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها...، وقد قلب هذا الحرف في غير

هذا الموضع، قالوا: أيسَ يَأيسُ وهذا مقلوب من يئس بيأس، وهو الأصل، ويدلّك على ذلك أنّ المصدر

لا نعلمه جاء إلا على تقدّم الياء»<sup>(2)</sup>.

فكلمة (أيس) على وزن (عفل) وهي مقلوبة من (يئس) على وزن (فعل)، والذي يدلّ على أنّ

(يئس) هي الأصل هو المصدر، كما قال "أبو عليّ الفارسيّ"، فالمصدر هو: اليأس وفيه تتقدّم الياء

على الهمزة، والملاحظ لكلمة (أيس)، يجد أنّ فيها حرف علة يستحق الإعلال، ومع ذلك بقي الحرف

صحيحاً، أي دون إعلال، فيكون ذلك دليلاً على حدوث قلب في الكلمة.

هـ- نأى ← ناء: (فعل ← فلع):

ذكر "أبي عليّ الفارسيّ" إختلاف القرّاء في قوله تعالى: ﴿وَنَأَىٰ بُجَانِبِهِ﴾<sup>(3)</sup>، بين من قرأها:

(وناءً)، وبين من قرأ: (ونأى)، فقرأه "ابن عامر" بـ (وناءً) فيها قلب كما أشار إلى ذلك "أبي عليّ

الفارسيّ" فقال: «قرأه ابن عامر: (وناء) مقلوب من نأى، لأنّه من نأيت، فقدّم اللام إلى موضع

العين، فصار وزنه فلع، ونأى على غير القلب»<sup>(4)</sup>.

فَنَاءٌ مقلوب نأى الأولى على وزن (فعل)، والثانية على وزن (فلع)، حتى بالرجوع إلى المصدر

(1) سورة يوسف، الآية: 110.

(2) أبو علي الفارسي: الحجّة، 433/4، 434 (بتصرّف).

(3) سورة الإسراء، الآية: 83، وسورة فصلت، الآية: 51.

(4) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 124/6، وينظر: نفس المصدر، 117/5.



نجد: (النّاي).

## 2- القلب في الأسماء:

أ- العائد ← العادي: (فاعل ← فاعل):

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾<sup>(1)</sup>، واحتجّ "أبو عليّ الفارسيّ" لقراءة (لَا تَعْدُوا) بسياقة قوله عزّ وجلّ: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾<sup>(2)</sup>، وذكر رواية عن الحسن أنّه قال: «ولا عادٍ، ولا عائدٍ فقلب، من عاد إلى الشّيء»<sup>(3)</sup>.

فحسب الرواية التي نقلها "أبو عليّ الفارسيّ"، فإنّ عادٍ بمعنى عائدٍ، غير أنّ في الكلمة قلب، فأصل الكلمة (عائد) على وزن (فاعل)، وبعد القلب بين عين الكلمة ولامها، صارت الكلمة (عاديّ) على وزن (فاعل)، وتبعاً لقواعد الإبدال، أبدلت الهمزة ياءً من جنس حركة ما قبلها (الكسرة)، فأصبحت الكلمة (عادي)، وبما أنّ الكلمة نكرة وهي اسم منقوص حذف الياء وصارت (عادٍ)، على وزن (فَالٍ).

ب- الهائر ← الهاري، والنّاع ← النّاعي: (فاعل ← فاعل):

اختلف القراء في الإمالة والفتح من قوله عزّ وجلّ: ﴿هَارٍ فَانْهَارٍ﴾<sup>(4)</sup>، وفي هذا السياق أشار "أبو عليّ الفارسيّ" إلى كلمة هارٍ المنقلبة عن هائر، فصارت على وزن فاعل<sup>(5)</sup>، و احتجّ لذلك بقول الشاعر:

خَفَضُوا أَسِنَّهُمْ فَكُلُّ نَاعِي

حيث أنّ كلمة ناعٍ مقلوبة من النّاع<sup>(6)</sup>.

(1) سورة النّساء، الآية: 154.

(2) سورة البقرة، الآية: 173، وسورة التّحل، الآية: 115، وسورة الأنعام، الآية: 145.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 190/3.

(4) سورة التّوبة، الآية: 109.

(5) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 225/4.

(6) ينظر: المصدر نفسه، 226/4.



و عليه فإنّ كلّاً من كلمة (هاري) و(ناع) على وزن: (فال)، ولو عرّفنا الاسمين نقول: الهاري والناعي على وزن (فالع)، وكلا الكلمتين فيهما قلب، والأصل فيهما: الهائل والنائع على وزن (فاعل)، وبعد القلب تحوّلتا إلى الهاريّ والناعيّ، ثمّ أبدلت الهمزة ياءً تبعاً لقواعد الإبدال، لتصير الكلمتين: الهاري والناعي.

### ج- قُووس ← قِسيّ: (فعل ← فلوع):

بينما كان "أبو عليّ الفارسيّ" يوجّه قراءة "أبي عمرو" بتسكين الهاء في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ﴾، ﴿وَهُي﴾، ذكر كلمة القلب في: قِسيّ، حيث قال: «أمّا تسكين أبي عمرو هذه الهاء مع الواو، والفاء واللّام، فلاّنّ هذه الكلم لما كنّ على حرف واحد أشبهت في حال دخولها ما كان من نفسها، وذلك لأنّها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد أشبت في حال دخولها ما كان من نفسها، وذلك لأنّها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد... ولم يستقم عنده أن يجعل (ثمّ) بمنزلة الفاء، لأنّه قد يجوز أن تنفصل منها وتنفرد عنها، وقد جعلوه في غير هذا ما كان من الحروف على حرف واحد إذا اتّصل بكلمة بمنزلة ما هو منها، فاستجازوا في ذلك ما استجازوا في الحرف الذي هو منها، وذلك قولهم: لعمرى ورَعَملي، فقلبه كما قلبوا مسائية وقِسيّاً»<sup>(1)</sup>، ذلك أنّ جمع كلمة (قوس) هو (قُووس)، على وزن (فُعول)، فقدّمت اللّام مكان العين لتصير: قُسُوو على وزن (فلوع)، ثمّ قلبت الواو الأخيرة ياءً تبعاً لقواعد الإعلال لتصير (قُسوي)، وقلب الواو الأولى ياءً تبعاً لقواعد الإعلال و أدغمت في الثانية لتصير: (قُسيّ)، وقلب ضمّة السّين كسرة لتناسب الياء لتصير: (قُسيّ)، ثمّ قلب ضمّة القاف كسرة لعسر الانتقال من ضمّ إلى كسر لتصير: (قِسيّ)، وعليه فكلمة: قِسيّ مقلوبة من قووس، وهذا الأصل غير مستعمل.

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 407/1، 408 (بتصرّف).



#### 4- الحذف:

##### أولاً- تعريف الحذف:

في اللّغة: الحذف قطف الشّيء من الطّرف كما يُحذف طَرفُ ذنبِ الشّاةِ، والحذفُ: الرّمي عن جانب والضّرب عن جانب. (1)

وفي الاصطلاح: إسقاط جزء من الكلام أو الكلمة، لغرض من الأغراض، أو لعامل من العوامل، أو لعلّة صرفيّة، أو للتّخفيف والتّسهيل، لذا قال ابن جيّ: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلّا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب عن معرفته» (2)، والدليل المقصود، قد يكون دليلاً معنويّاً أو مقالياً كالعوامل أو الاستثقال وغيره.

وقد تحدّث النّحاة عن الحذف في مؤلّفاتهم وعنوا به إعتناءً شديداً لأهمّيّته في تكملة معنى الجملة أو الكلمة، وقد ذهب "سيبويه" إلى أنّ الحذف: «في الكلام لكثرة استعمالهم كثير» (3)، وقد يكون إستثقالاً (4)، ويعتبره ابن هشام من المهمّات. (5)

والغرض من الحذف التّخفيف تلجأ إليه اللّغة العربيّة حتى تُخفّف النّطق على أصحابها. (6)

والحذف أو الإسقاط الذي يعيننا في هذا المقام هو حذف حرف من حروف الكلمة، والذي يكون على ضربين: «أحدهما حَرف زائد على الكلمة ممّا يجيئ لمعنى، والآخر حرف من نفس

(1) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، 202/3.

(2) ابن جيّ: الخصائص، 362/3.

(3) سيبويه، الكتاب، 130/2.

(4) ينظر: ابن قُتيبة، أدب الكاتب، تح: محمّد الدّالي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1982، ص: 229.

(5) ينظر: ابن هشام، معني اللّيب في كتب الأعراب، 692/2.

(6) ينظر: أحمد عفيفي: ظاهرة التّخفيف في النّحو العربيّ، الدار المصرية اللّبنانية، القاهرة، ط1، 1996، ص: 217، وينظر: طاهر

حمودة: ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، الدّار الجامعة، الإسكندرية، دط، 1998، ص: 138.



الكلمة». (1)

### ثانياً - شروط الحذف:

أسباب الحذف كثيرة في اللغة العربية، وموضوعه أكثر، لذا وضع اللغويون بعض الشروط التي تضبط عملية الحذف، ومن هذه الشروط:

- وجود دليل على المحذوف: وقد نبّه "ابن جنّي" إلى أهمية الدليل عند الحذف بقوله: «قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه». (2)
- عدم اللبس: أي أن يبقى الكلام بعد الحذف على ما كان عليه من سلامة المبنى، ووضوح المعنى وسهولة الفهم، فإذا أدّى إلى غير ذلك إمتنع الحذف. (3)
- عدم نقض الغرض: فإذا كان الغرض من الحذف التخفيف، فلا يحسن الحذف مع التوكيد، لأنّ المؤكّد مُريدٌ للطول. (4)

### ثالثاً: الحذف في كتاب الحجّة:

أكثر ما جاء فيه الحذف في كتاب الحجّة "الأبيّ عليّ الفارسيّ: المضعّف - وإحدى التّاءين المبدوء بهما المضارع - التّنوين.

### 1- المضعّف:

نحو قوله تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ (5)، قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر وشعبة (الميت) بالتخفيف في موضعين، وقرأ الباقر (الميت) بالتضعيف.

(1) ابن جنّي: الخصائص، 383/3.

(2) المرجع نفسه، 362/3.

(3) ينظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، 77/2.

(4) ينظر: طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص: 138.

(5) سورة آل عمران، الآية: 27.



ومن شدّد فهو على أصل الكلمة، فهي عند البصرين (مَيُوت) على وزن (فَيْعِل)، وعند الكوفيين (مَوِيَت) على وزن (فَعِيل)، فُدمت الياء الساكنة على الواو فصارت (مَيُوت)، فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن، قلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، فالتشديد من أجل ذلك. (1)

ومن خفّف استثقل تشديد الياء مع كسرها، فحذف إحدى الياءين، وهي الثانية، إذ كان حذفها لا يخلّ بلفظ الكلمة ولا يحيل معناها. (2)

ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتُحْجُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي﴾ (3) قرأ نافع وابن ذكوان وهشام بخلف عنه وأبو جعفر (أُتْحَاجُونِي) بالتخفيف، وقرأ الباقون (أُتْحَاجُونِي) بالتشديد.

الأصل عند من خفّف النون أو شدّدها: (أُتْحَاجُونِي) بنونين، فمن شدّد فإنه أدغم إحدى النونين في الأخرى، ومن خفّف حذف إحدى النونين، وهي الثانية، ولا يجوز أن تكون الأولى؛ لأنها دلالة الإعراب، و لأنّ الاستثقال إنما يقع بالتكرار في الأمر الأعمّ، وحذفت النون استثقالا للجمع بينهما وكراهة التضعيف، ومثله قوله تعالى: ﴿فِيمَ تُبَشِّرُونَ﴾ (4)، ﴿تُشْتَقُونَ فِيهِمْ﴾ (5)، و﴿تَأْمُرُونِي﴾ (6)، وهما لغتان أجودهما تشديد النون، والتخفيف لغة لغطفان. (7)

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهُ﴾ (8)، قرأ السّوسي بثلاثة أوجه:

– الأوّل: (وَلِيََّ اللَّهُ) بالتخفيف والفتح.

– الثاني: (وَلِيََّ اللَّهُ) بالتخفيف والكسر.

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب، 468/3، وينظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1982، المسألة (115)، 795/2.

(2) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 26/3، 398-399، 338/5، 339، 212/6.

(3) سورة الأنعام، الآية: 80.

(4) سورة الحجر، الآية: 54.

(5) سورة التّحل، الآية: 27.

(6) سورة الزّمر، الآية: 64.

(7) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 335-333/3، 46-45/5، 100-99/6.

(8) سورة الأعراف، الآية: 196.



– الثالث: (وَلِيِّ اللَّهِ) بالتثقيل كقراءة الباقيين.

والأصل: (وَلِيِّ اللَّهِ) بثلاثة ياءات، الأولى ياء فعيل، والثانية أصلية، وهي لام الكلمة، والثالثة ياء الإضافة إلى النفس.

ومن قرأ: (وَلِيَّ اللَّهِ) حذف الياء الوسطى، كما يحذف من (عُطِيَّ) تصغير (عطاء)، شبه المنفصل بالمتصل، وفي ذلك قال "سيبويه": «واعلم أنه كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال: فُعَيْل، ويجري على وجوه العريّة، وذلك قولك في عطاء: عُطِيَّ، وقضاء: قُضِيَّ». (1)

ومن قرأ: (وَلِيَّ اللَّهِ) أسقط ياء الإضافة؛ لأنه أسكنها ولقيت ساكناً آخر، والكسرة دالة عليها. (2) ونحو قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (3)، قرأ نافع وعاصم وجعفر: (وَقَرْنَ) بفتح القاف، وقرأ وقرأ الباقون: (وَقَرْنَ) بكسرها.

من قرأ بالفتح بالأصل: (اِقْرَرْنَ) بفتح الرّاء الأولى، من (قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ)، وهي لغة في: (قَرَرْتُ يَقَرُّ)، حكاها الكسائي والأخفش، وأنكرها المازني، فاستثقل التّضعيف في الكلمة، فحذفت الرّاء الأولى ونقلت فتحها إلى القاف، فاستغني عن ألف الوصل، فبقي: (قَرَرْنَ)، كما قيل: ظَلْتُ وَمَسْتُ، والأصل ظَلَلْتُ وَمَسَسْتُ. (4)

ومن قرأ بالكسر احتمال وجهين: الأول: أن أصله (اِقْرَرْنَ) بكسر الرّاء الأولى، من (قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ)، وهي اللّغة المشهورة، فاستثقل التّضعيف في الكلمة، فحذفت الرّاء الأولى، ونقلت كسرتها إلى القاف، فاستغني عن ألف الوصل، فبقي: (قَرَرْنَ)، والآخر: أنه من (وَقَرَّ يَقَرُّ قَرَرْنَ) من الوقار، مثل: (وَعَدَّ يَعِدُّ عِدَدًا). (5)

(1) سيبويه: الكتاب، 471/3.

(2) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 120-116/4.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 33.

(4) ينظر: سيبويه: الكتاب، 422/4.

(5) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 476-475/5.



## 2- إحدى التاءين المبدوء بهما المضارع:

نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(1)</sup>، قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف: (تَذَكَّرُونَ)

بالتخفيف، وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وشعبة، وأبو جعفر، ويعقوب: (تَذَكَّرُونَ) بالتشديد.

الأصل في التخفيف والتشديد: (تتذكرون) تاءين، فمن شدد الدال فإنه أدغم التاء الثانية في الدال للمقاربة، ومن خفف فإنه حذف إحدى التاءين إستقلا للجمع بينهما في أقرب الدال منهما، وكراهة الإدغام وثقله، واعتبر "أبو عليّ الفارسيّ" الحذف حسن لاجتماع ثلاثة أحرف متقاربة.<sup>(2)</sup>

ومثله قوله تعالى: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمُ﴾<sup>(3)</sup>، و﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾<sup>(4)</sup>، ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ

السَّمَاءُ﴾<sup>(5)</sup>.

واختلف في التاء المحذوفة إن كانت الأولى أم الثانية، وفي هذا السياق استشهد "أبو عليّ الفارسيّ" بكلام "سيبويه" الذي قال فيه: «الثانية أولى بالحذف، لأنها هي التي تُسَكَّنُ وتُدْعَمُ في نحو: ﴿فَادَّارَتْهُمَ فِيهَا﴾<sup>(6)</sup>، ﴿وَأَزَيَّنْتَ﴾<sup>(7)</sup>، ومما يقوي ذلك أنّ الأولى لمعنى، فإذا حُذفت لم يبق شيء يدلّ على المعنى، والثانية من جملة كلمة إذا حُذفت دلّ ما بقي من الكلمة عليها».<sup>(8)</sup>

والعلة من الحذف هي الخفّة، والحذف أخفّ من الإدغام، ولما كانت الدلالة على المعنى قائمة،

(1) سورة الأعراف، الآية: 03.

(2) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 6/4.

(3) سورة البقرة، الآية: 85، وينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 134/2-135.

(4) سورة النساء، الآية: 01، وينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 119/3.

(5) سورة الفرقان، الآية: 25، وينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 341/5.

(6) سورة البقرة، الآية: 72.

(7) سورة يونس: الآية: 24.

(8) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 135/2.



كان الحذف في مثل هذه الكلمة أكثر من الإدغام. (1)

### 3- التّنوين:

نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ (2)، قرأ عاصم والكسائي: (عزير) بالتّنوين، وقرأ الباقون بحذف التّنوين.

من قرأ بالتّنوين جعل (عزير) مبتدأ، و(ابن) خبره، أمّا من حذف التّنوين، فإنّ حذفه على وجهين أحدهما: أن يكون (ابن) نعتاً لـ (عزير)، وهو مبتدأ أو خبر، أي: صاحبنا عزيز بن الله، أو عزيز بن الله صاحبنا.

والوجه الآخر أن يكون (عزير) مبتدأ، و(ابن) خبر، كالقراءة الأولى، وحذف التّنوين لالتقاء الساكنين، تشبيهاً له بحروف المد. (3)

ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (4)، روي عن أبي عمرو وغيره: (أحد الله) بحذف التّنوين، قال "أبو عليّ الفارسي": «فأمّا من قال: (أحد الله) فحذف التّون، فإنّ التّون قد شابحت حروف اللّين في أنّها تزداد كما يُزْدَن، وفي أنّها تُدغم كما يُدغم كلّ واحد من الياء والواو في الأخرى، وفي أنّها قد أبدلت منها الألف في الأسماء المنصوبة، وفي الخفيفة، وأبدلت من الواو في صنعائي\*، فلما شابحت حروف اللّين ضربوا من هذه المشابهات، أجريت مجراها في أن حذفت ساكنة لالتقاء الساكنين، كما حذفت الألف والواو والياء لذلك في نحو: رمى القوم، ويغزو القوم، ويرمي القوم.

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 3/430.

(2) سورة التّوبة، الآية: 30.

(3) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 4/183-184.

(4) سورة الإخلاص، الآية: 1-2.

\* نسبة إلى صنعاء، ينظر: سيويه: الكتاب، 3/336.



ومن ثمّ حذفت ساكنة في الفعل كما حذفت من نحو: ﴿لَمْ يَكُ﴾<sup>(1)</sup>، ﴿فَلَا تَكُ فِي مَرِيَّةٍ﴾<sup>(2)</sup>، فحذفت في (أحدُ الله) لالتقاء الساكنين كما حذفت هذه الحروف»<sup>(3)</sup>.

### • التّغيّرات الخاصّة:

#### 1- الهمزة:

الهمز في اللّغة: الدّفع بسرعة، تقول: همزت الدّابة إذا دفعتها<sup>(4)</sup>.

وسُمّي الحرف المعروف همزة؛ لأنّ الصوت يُدفع عند النّطق به لكلفته على اللّسان، ولما كانت الهمزة حرفاً جليداً على اللّسان في النّطق بها؛ لأنّها بعيدة المخرج فنُطقها يُشبه التّهوّع أو التّقيؤ، أو السّعال، لكونها نابعة من الصّدر، توصلوا إلى تخفيف الهمز فسَهّل النّطق به كما تُسهّل الطّرق الشّاقة، والعقبة المتكلّف صعودها.<sup>(5)</sup>

قال ابن بري:

وَالْهَمْزُ فِي النُّطْقِ بِهِ تَكْلُفٌ  
وَأَبْدَلُوهُ حَرْفَ مَدٍّ مَحْضًا  
فَنَقَلُوهُ تَارَةً وَحَدَفُوا  
وَنَقَلُوهُ لِلسُّكُونِ رَفْضًا.<sup>(6)</sup>

هذا ما يؤكّد أنّ الهمزة تلحقها جملة من التّغيّرات اختصّت بها دون غيرها من الحروف وتُجملها في حالتين هما: التّحقيق والتّخفيف.

#### أولاً- تحقيق الهمز:

التّحقيق لغة: هو الإشباع، يقال: صبغت الثّوب صبغاً تحقيقاً: أي مُشبّعاً، وثوب محقّق إذا كان

(1) سورة الأنفال، الآية: 53.

(2) سورة هود، الآية: 109.

(3) أبو علي الفارسي: الحجّة، 455/6-456.

(4) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 425/5.

(5) ينظر: أبو شامة: إبراز المعاني في حرز الأمان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، دط، 1349هـ، 127/1.

(6) ينظر: إبراهيم المارغيني: التّجوم الطّوابع على الدرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، دار الفكر، لبنان، دط، 2004، ص: 52.



مُحکم التّسیح. (1)

**التّحقیق اصطلاحاً:** عرّفه "الدّاني" (ت444هـ) بقوله: «والتّحقیق مصدر حققت الشّیء، أي عرفته یقینا والعرب تقول بلغت حقيقة هذا الأمر، أي بلغت یقین شأنه، والإسم منه الحقّ، أن یؤتی بالشّیء علی حقّه من غیر زیادة فیهِ ولا نُقصان فیهِ». (2)

كما عرّفه ابن الجزري (ت833هـ) فقال: «وأما التّحقیق فهو مصدر من حقّق تحقیقا، إذا أتى بالشّیء علی حقّه وجانب الباطل فیهِ» (3)، ونجده یعرّفه فی النّشر قائلا: «هو المبالغة فی الإتیان بالشّیء علی حقّه من غیر زیادة فیهِ ولا نقصان منه؛ فهو بلوغ حقيقة الشّیء والوقوف علی كنهه، والوصول إلى نهاية شأنه، وهو عندهم إعطاء كلّ حرف حقّه من إشباع المد، وتحقیق الهمزة وإتمام الحركات...». (4)

ومن هنا فتحقیق الهمزة هو إعطاؤها حقّها فی النّطق وهو الأصل.

**ثانياً- تخفيف الهمز:**

**التّخفيف فی اللّغة:** ضدّ التّثقیل، واسخفّه خلاف استثقله. (5)

**والتّخفيف اصطلاحاً:** هو بمعنى التّسهیل، ولا یخفی أنّ تخفيف الهمزة أعمّ من تسهیلها؛ لأنّه یشمل الإبدال، والحذف، والتّقل، والتّسهیل. (6)

والإبدال فی هذا النوع من التّغیر الصّوتي: «هو جعل الهمزة حرف مد خالصا، لا تبقى معه شائبة من لفظ الهمزة، فتصیر الهمزة ألفا أو ياءً أو واوا ساکتین أو متحرکتین». والحذف أي إعدام الهمزة دون

(1) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 66/10.

(2) الدّاني: التّخديد فی الإتقان والتّجوید، ص: 52.

(3) ابن الجزري: التّمهید فی علم التّجوید، ص: 59، 60.

(4) ابن الجزري، النّشر فی القراءات العشر، 205/1.

(5) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 98/9.

(6) ينظر: الحموي: القواعد والإشارات فی أصول القراءات، تح: عبد الكرم بن محمّد الحسن بكار، دار القلم، دمشق،



خلف لها. (1)

و التّقل عبارة عن تحويل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها الصّحيح أو العلة؛ لكن ليس ألفا ولا زائداً، مع حذفها. (2)

وإذا كانت بعد واو أو ياء ساكنتين أصليتين، جاز في تخفيفهما وجهان: أحدهما: الإبدال، وقد تقدّم شرحه والآخر حذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها. (3)

والتّسهيل المراد به هنا هو: التّسهيل بَيْنَ بَيْنٍ، ومعناه أن يُنطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فيُنطق بالمفتوحة بينها وبين الألف، وبالكسرة بينها وبين الياء، وبالمضمومة بينها وبين الواو. (4)

ثالثاً: الهمزة في كتاب الحجّة:

للهمزة حالتين: التّحقيق والتّخفيف.

### 1- تحقيق الهمز:

ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" جملة من الأمثلة حول تحقيق الهمز في كتاب "الحجّة" نذكرها فيما يلي:

قوله تعالى: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾<sup>(5)</sup>، يقول "أبو عليّ الفارسيّ": «ويدلّ على تقدّم التّحريك بالضمّ في هذه الواو لالتقاء الساكنين، أنّ قوماً أبدلوا منها الهمزة، فقالوا: (اشترئوا الضّلالَةَ) كما يبدلون من الواو المضمومة، فلو كان تحريكها بالكسر متعارفاً لكان جديراً ألاّ يهمزوا، لأنّها كانت تشبه حركة الإعراب، لتعاقب الحركتين عليها، كما تتعاقب حركة الإعراب على المعرب، ألا ترى أنّ حركة غير الإعراب لما تعاقبت على ما كان مضاعفاً، أدغم في قوله عامّة العرب غير أهل الحجاز، كما أنّ حركات

(1) إبراهيم محمّد الجرمي: معجم علوم القرآن، ص: 10.

(2) ينظر: أبو شامة: إبراز المعاني، 42/1.

(3) ينظر: عبد البديع النيرباني: الجوانب الصّوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، ص: 153.

(4) ينظر: القاضي عبد الفتاح عبد العتيّ: الواوي في شرح الشّاطبية، دار السّلام، مصر، ط7، 2011، ص: 84.

(5) سورة البقرة، الآية: 16.



الإعراب لما تعاقبت على المعرب أدغم، فتحريك من حرّكها بالضّم دلالة على أنّه جعلها بمنزلة سائر الواوات المضمومة التي تبدل الهمزة منها، ولا يدخلها غير الضّم، نحو التي في الغوّور، والنّؤور وأسؤوق، وأنؤور، وهمز أنؤور»<sup>(1)</sup>.

وهمز الواو في إشتروا ممّا أجازته الكسائي، ونسبها ابن جنّي إلى لغة قيس.<sup>(2)</sup>

وكذلك ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" قراءة ابن كثير ونافع وحفص، وعاصم لقوله تعالى: ﴿لِرءُوفٍ﴾<sup>(3)</sup>، على وزن (لرعوف) في كلّ القراءات، وكذلك ابن عامر، فقال: «زعموا أنّ ذلك الغائب على أهل الحجاز».<sup>(4)</sup>

واحتجّ "أبو عليّ الفارسيّ" في هذا الباب لقراءة نافع: لقوله تعالى: ﴿النَّيِّعِينَ﴾<sup>(5)</sup> بالهمز، فقال: «إنّ أناساً من أهل الحجاز قد حقّقوا الهمزة في الكلام»<sup>(6)</sup>، مشيراً إلى أنّ ما جاء في الحديث من من أنّ بعضهم قال: «يا نبيّ الله فقال: لست بنبيّ الله، ولكيّن نبيّ الله».<sup>(7)</sup> لا يمنع ما سبق، «لأنّ أناساً من أهل النّقل قد ضعّفوا إنشاء الحديث»<sup>(8)</sup>، فهذا ما يبقى الأولويّة الأولويّة للهمز على حساب الإبدال.

ووجه قراءة ابن كثير لقوله تعالى: ﴿ضِيَاءٌ وَالْقَمَرُ نُورًا﴾<sup>(9)</sup> بـهمزتين في كلّ القراءات، الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، يقول "أبو عليّ الفارسيّ": «فأمّا الهمزة في موضع العين من ضياء فيكون على القلب، كأنّه قدّم اللّام التي هي همزة إلى موضع العين، وأخرت العين التي هي واو إلى موضع

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 1/370، 371.

(2) ينظر: ابن جنّي: المحتسب، 1/55.

(3) سورة البقرة، الآية: 143.

(4) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 2/230.

(5) سورة البقرة، الآية: 61.

(6) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 2/91.

(7) المصدر نفسه، 2/92.

(8) المصدر نفسه، 2/92.

(9) سورة يونس، الآية: 05.



اللام، فلما وقعت طرفا بعد ألف زائدة، إنقلبت همزة كما إنقلبت في شتاء وعلاء، وهذا إذا قدرته جميعا كان أسوغ، ألا ترى أنهم قالوا: قوس وقسيّ فصحّحوا الواحد وقلبوا في الجمع»<sup>(1)</sup>.

أمّا الهمزة في: ﴿وَلَا أَدْرَأُكُمْ بِهِ﴾<sup>(2)</sup>، على ما يروى عن الحسن، فيرى "أبو عليّ الفارسيّ" الفارسيّ "أنّه لا وجه له، لأنّ الدرء الدّفع"<sup>(3)</sup> على ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأَدْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(4)</sup>، وقوله: ﴿فَادْرَأْتُمْ فِيهَا﴾<sup>(5)</sup>، وزعم "أبو الفتح" إنّما هي هي أدريتكم فقلبت الياء ألفا لانفتاح ما قبلها، وهي لغة لعقيل، حكاها قطرب يقولون في أعطيتك: أعطاتك، وقال "أبو حاتم": قلب الحسن الياء ألفا كما في لغة نبي الحرث بني كعب يقولون: السّلام حلاك، قيل: ثمّ همز على لغة من قال في العالم: العالم، وفي الحاتم، الحاتم<sup>(6)</sup>.

كما أنّه صرّح في كثير من الأحيان أنّ أهل الحجار يهمزون عندما تعرّض لقضيّة الهمز، وتركه في قوله تعالى: ﴿الذّئب﴾<sup>(7)</sup> قال "أبو عليّ الفارسيّ": «الذّئب مهموز في الأصل، وقالوا: تذاءبت الرّيح، الرّيح، إذا جاءت من كلّ جهة كأنّ المعنى أنّها أتت كما يأتي الذّئب»<sup>(8)</sup>، وكذلك أشار لذلك في تحقيق الهمز في قوله تعالى: ﴿وَبِعْرِ مُعْطَلَةً﴾<sup>(9)</sup>.

كما ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" قراءة ابن كثير ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾<sup>(10)</sup> مهموز، وقرأ الباقون بغير

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 258-259.

(2) سورة يونس، الآية: 16.

(3) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 264/4.

(4) سورة آل عمران، الآية: 168.

(5) سورة البقرة، الآية: 72.

(6) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 264/4، ينظر: ابن جيّ: المحتسب، 310-309/1.

(7) سورة يوسف، الآية: 13.

(8) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 408/4.

(9) سورة الحج، الآية: 45، وينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 282/5.

(10) سورة الفتح، الآية: 29.



همز قال: «وهمز سؤفه يجوز»<sup>(1)</sup>.

## 2- تخفيف الهمز:

سلك العرب عدّة وسائل لتسهيل الهمز وهي: النّقل، الإبدال، والتّسهيل والحذف، ومن أبرز التّماذج التي ذكرها "أبو علي الفارسي" في كتابه "الحجّة" ما يلي:

أولاً: الهمزة بين بين:

أشار إليها "أبو علي الفارسي" عندما تطرق إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَا الْجَمْعَانِ﴾<sup>(2)</sup>، حيث قرأ حمزة بكسر الرّاء، ويمدّ ثمّ يهمز، يقول "أبو علي الفارسي": «وكذلك لو حذف الهمزة من (تراء) كما حذفها من شربة مايا هذا للزمه أن يقول: (تراء)، ولا يمدّ كما لا يمدّ (ما) إذا وقف عليه على هذه اللّغة، وليس الرواية عن حمزة (ترا)، إنّما الرواية عنه أنه يمدّ مدّة بعد الرّاء من (تراء)، فينبغي أن تكون المدّة ألفا وهمزة، أمّا الألف فألف تفاعل، وأمّا ما بعد الألف فهو الهمزة التي هي عين الفعل، إمّا بين بين، وإمّا مخففة، وعلى أيّ الأمرين كان وجب أن يُسكّن في الوقف، كما تُسكّن سائر الحروف الموقوف عليها، وعلى هذا جاء في الشّعر»<sup>(3)</sup>.

كما ذكر أيضا التّخفيف في قوله تعالى: ﴿إِنهَا لِإِحْدَى الْكُبْرَى﴾<sup>(4)</sup>، وهي قراءة ابن كثير، حيث قال "أبو علي الفارسي": «التّخفيف في (إحدى الكبر) أن تجعل الهمزة بين بين، نحو: سيم، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>(5)</sup>، فأما حذف الهمزة فليس بقياس، ووجه ذلك أن الهمزة حذفت حذفاً كما حذفت في قوله:

(1) أبو علي الفارسي: الحجّة، 205/6.

(2) سورة الشعراء، الآية: 61.

(3) أبو علي الفارسي: الحجّة، 364-363/5.

(4) سورة المدثر، الآية: 35.

(5) سورة الأنعام، الآية: 74.



## وَيُلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ.<sup>(1)</sup>

ويُشبهه أن يكون الذي حَسَّنَ ذلك لقائله، أنه وجد الهمزة تُحذف حذفاً في بعض المواضع في التّخفيف، وليس هذا منها ولكنّه مثل: ويل أمّها، كان القياس أن تجعل بين الهمزة والواو، فحذفت حذفاً، وقد جاء ذلك في غير موضع في الشّعر»<sup>(2)</sup>.

### ثانياً- حذف الهمزة ونقل حركتها:

أشار "أبو علي الفارسي" إلى اختلاف القرّاء في إسقاط الواو وإثباتها، وضَمَّ اللّام وإسكانها في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ﴾<sup>(3)</sup>، حيث قرأ حمزة وابن عامر (تلوا) بواو واحدة واللّام مضمونة، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وعاصم والكسائي (تلوا) بواوين؛ الأولى مضمومة واللّام ساكنة<sup>(4)</sup>. يقول "أبو علي الفارسي": «وقد قيل: إن (تلوا) يجوز أن تكون تَلُوُوا؛ وإنّ الواو التي هي عينٌ هُمَزَتْ لانضمامها كما همزت في أدور، وألقت حركة الهمزة على اللّام التي هي فاء»<sup>(5)</sup>.

وكذلك قرأ نافع قوله تعالى: ﴿رَدَّاءٌ﴾<sup>(6)</sup>، غير مهموز منون، وهمزوا كلهم غير نافع فإنّه لم يهمز، يهمز، وفتح الدال وأسكنها الباقون، قال "أبو علي الفارسي": «أما قول نافع فإنّه خَفَّفَ الهمزة، وكذلك حكم الهمزة إذا خففت، وكان قبلها ساكن أن تحذف وتلقى حركتها على الساكن الذي قبلها، وهكذا قرأ أهل التّخفيف: ﴿الَّذِي تُخْرِجُ الْخَبْ فِي السَّمَوَاتِ﴾<sup>(7)</sup>، فمن آثر منهم التّخفيف قال كما قال نافع، وقد جاء في بعض القوافي في الردء: الرَّدُّ، ذلك على أنّه خفف الهمزة، وألقى حركتها على ساكن قبلها، ثمّ وقف بعد التّخفيف على الحرف، فثقل كما يتقل: هذا فرجٌ وهذا خالدٌ، فيضعف

(1) البيت من البسيط، وهو لامرئ القيس، ينظر: البغدادي عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1997، 90/4.

(2) أبو علي الفارسي: الحجّة، 339/6-340.

(3) سورة النساء، الآية: 135.

(4) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجّة، 185/3.

(5) المصدر نفسه، 186/3.

(6) سورة القصص، الآية: 34.

(7) سورة التمل، الآية: 25.



الحرف للوقف»<sup>(1)</sup>.

ووجه "أبو عليّ الفارسي" قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿جُزْءًا﴾<sup>(2)</sup> بتخفيف الهمزة قائلاً: «فتكلّم به مسكّن العين، وخفّف الهمزة على هذا؛ فإنّ تخفيف الهمزة في قوله أن بحذفها ويلقي حركتها إلى الساكن قبلها»<sup>(3)</sup>، إذ أنّ الهمزة إذا سبقت بساكن وأريد كان ذلك بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، ومثل ومثل ذلك فيما ذكره "أبو عليّ الفارسي" قراءة أبيّ وعيسى: ﴿الَّذِي تُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾<sup>(4)</sup>، إذ حذفت الهمزة تخفيفاً ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها.

ثالثاً: حذف الهمزة من غير نقل:

تُحذف الهمزة مطلق التّخفيف ومن ذلك:

إختلاف القراء في الهمز من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾<sup>(5)</sup>، حيث كان حمزة يستحب ترك الهمز في كلّ القرآن إذا أراد أن يقف، وروى ورش عن نافع ترك الهمز الساكن في مثل: (يؤمنون)، وما أشبهه، وكذلك المتحرّك مثل: (يؤده)، و﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ﴾<sup>(6)</sup>، و﴿لَا يُؤَاخِذُكُمْ﴾<sup>(7)</sup>، وما كان مثله، أمّا أبو عمرو، فكان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصّلاة لم يهمز كلّ همزة ساكنة مثل (يؤمنون)، و(يؤمن)، و(يأخذون) وما أشبه ذلك.

وحلّل ذلك "أبو عليّ الفارسي" فقال: «وحجّة من لم يهمز أن يقول أنّ هذه الهمزة قد لزمها البدل في مثالين من الفعل الماضي والمضارع، فالماضي نحو: آمن وأومن، والمضارع نحو: أومن، ولم يجر تحقيقهما في هذه المواضع، وهذا القلب الذي لزمها في المثليين إعلال لها، والإعلال إذا لزم مثلاً أتبع

(1) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 420/5-421.

(2) سورة البقرة، الآية: 260.

(3) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 107/2.

(4) سورة التّمل، الآية: 25، وقراءة الجمهور ﴿الَّذِي تُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾.

(5) سورة البقرة، الآية: 03.

(6) سورة نوح، الآية: 04.

(7) سورة البقرة، الآية: 225.



سائر الأمثلة العارية من الإعلال»<sup>(1)</sup>.

وكذلك اختلفوا في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾<sup>(2)</sup>، فقرأ نافع وابن عامر (سال)

غير مهموز؛ قال "أبو عليّ الفارسيّ": «من قال سال جعل الألف منقلبة عن الواو التي هي عين، مثل قال وخاف، و حكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: هما يتساولان فمن قال: سال كان على هذه اللّغة»<sup>(3)</sup>.

ولغة سلت تسال حكاها "سيبويه".<sup>(4)</sup>

رابعاً: إبدال الهمزة:

\* إبدال الهمزة ألفاً:

وجه "أبو عليّ الفارسيّ" قراءة نافع وأبي عمرو قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾<sup>(5)</sup>، بغير همز

همز (مِنْسَأَتُهُ)، حيث أبدلوا الهمزة ألفاً بدلاً غير قياسي، فقال: «والأصل في همز منسأة إذا خففت الهمزة منها أن تجعل بين بين إلا أنّهم خففوا همزتها على غير القياس، وكثر التّخفيف فيها»<sup>(6)</sup>.

و كذلك في قوله تعالى: ﴿شَطَّهْهُ﴾<sup>(7)</sup> من قرأ (شَطَّاهُ) بألف أبدل الهمزة، كما قالوا: الكمأه

والمرأة<sup>(8)</sup>، وهو تخفيف مقيس عند الكوفيين، شاذ عند البصريين لا يُقاس عليه.

\* إبدال الهمزة ياءً:

في هذا الباب عالج "أبو عليّ الفارسيّ" إحدى المسائل الخلافية بين "سيبويه" و"الأخفش"؛ إذ

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 240/1.

(2) سورة المعارج، الآية: 01.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 317/3.

(4) ينظر: سيبويه: الكتاب، 555/3.

(5) سورة سبأ، الآية: 14.

(6) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 12/6.

(7) سورة الفتح، الآية: 29.

(8) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 204/6.



اعتبر الأوّل تخفيف الهمزة في مثل الآية من سورة البقرة ﴿مُسْتَهزِئُونَ﴾<sup>(1)</sup> يكون يجعلها بين بين، فيقول: «يستهبزون» زاعماً أنّ جعلها بين بين قول العرب، و"الخليل" على حدّ تعبير "أبي عليّ الفارسي"<sup>(2)</sup>، الفارسي"<sup>(2)</sup>، أمّا الثاني أي "الأخفش" فذهب إلى أنّ تخفيف الهمزة في مثل الآية السابقة يكون بقلبها ياءً قلباً صحيحاً.<sup>(3)</sup>

وبعد حديث طويل في مناقشة الرأيين يذهب "أبو عليّ الفارسي" مذهب "الأخفش" فيقول: «فإن قلت: أقرّ بها منه فأقلو: (يستهبزون) لم يستقم؛ لأنك تقرّ بها من واو ساكنة لا تكون قلبها كسرة، فلا يجوز إذا أن تقرّ بها من الواو الساكنة فتجعلها بين بين، ولزمك قلبها ياء حسب الحركة التي قبلها... إذ لم يجوز أن تكون بين بين لتقريبك إيّاها بالتخفيف من الواو الساكنة والواو الساكنة لا تكون قلبها كسرة».<sup>(4)</sup>

وكذلك قرأ الجمهور ﴿أُنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾<sup>(5)</sup> بالهمز وهو الأصل، وقرئ: (أنبئهم) بإبدال الهمزة ياءً، وكسر الهاء؛ يقول "أبو عليّ الفارسي": «ولو ترك تارك الهمز في (أنبئهم) فقال (أنبئهم) لكان لكسر الهاء وجهان؛ أحدهما: أنّه لما خفّف الهمزة لسكونها وانكسار ما قبلها، فقلبها ياءً كذبيّب وميّرّة أشبهت الياء التي هي غير منقلبة عن الهمزة، فكسر الهاء بعدها... والوجه الآخر أن تقلب الهمزة إلى الياء قبلها، وهذا وإن كان سببويه لا يُجيزه إلّا في الشعر، فإنّ أبا زيد يرويّه عن قوم من العرب، وإذا إتّجهت له هذه الوجوه لم ينبغ أن يُخطأ، وإن أمكن أن يقال إنّ غيره أبين وجهاً منه وأظهر».<sup>(6)</sup>

وذكر "أبو عليّ الفارسي" أيضاً اختلاف القراء في ﴿وَالصَّبِئِينَ﴾<sup>(7)</sup> و﴿وَالصَّبِئُونَ﴾<sup>(8)</sup>

(1) سورة البقرة: الآية: 14.

(2) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجّة، 353/1.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 354/1.

(4) المصدر نفسه، 360/1.

(5) سورة البقرة، الآية: 33.

(6) أبو علي الفارسي: الحجّة، 12/2-13.

(7) سورة البقرة، الآية: 62.

(8) سورة المائدة، الآية: 69.



في الهمز وتركه، فقرأ نافع وخلف بغير همز في كلّ القرآن، وهمز الباقون.

قال "أبو عليّ الفارسيّ" موجّهاً ذلك: «من حقّق الهمزة فقال: (الصّابئون) مثل: الصّابعون، ومن خفّفها جعلها في قول سيبويه والخليل بين بين، وزعم سيبويه أنّه قول العرب، والخليل، وفي قول أبي الحسن يقلبها ياءً قلباً»<sup>(1)</sup>.

فالصّابئون: أصلها (الصّابئون) حال الرّفْع، ثمّ قلبت الهمزة ياءً (الصّايون)، ثمّ نقلت حركة الياء إلى ما قبلها (الصّايون)، ومن ثمّ حذفت الياء لالتقاء الساكنين (الصّابون).

كما ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" اختلاف القراء في همز ﴿الذَّبُّ﴾<sup>(2)</sup> وتركه، واحتجّ "الفارسيّ"

لقراءة الكسائي بغير همز، قائلاً: «الذَّبُّ مهموز في الأصل، فإذا خفّفت الهمز منه قلبت ياءً، وكذلك البير ولوقعت في ردف لقلبها قلباً إلى الياء»<sup>(3)</sup>، وعلى هذا المنوال وجّه اختلافهم في همز البئر وترك همزها في قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾<sup>(4)</sup>، حيث قال: «تحقيق الهمز حسن وتخفيفه حسن، وتخفيفه أن تقلب ياءً بحسب الحركة التي قبلها، وكذلك الذيب وما أشبه ذلك من همزة ساكنة قبلها كسرة»<sup>(5)</sup>.

#### \* إبدال الهمزة واواً:

قارن "أبو عليّ الفارسيّ" بين قراءة من قرأ: ﴿هَزُوءًا﴾<sup>(6)</sup> بالهمز في الواو، ومن قرأ بدونها، فقال: «قراءة من قرأ بالضّم وتخفيف الهمز في الجواز والحسن كقراءة من قرأ بالإسكان، وقلب الهمزة واواً، لأنّه تخفيف قياسيّ، ويجوز أن يأخذ الآخذ باللّغتين جميعاً كما روي أبو زيد عن أبي عمرو أنّه خير بين التّخفيف والتّثقيب»<sup>(7)</sup>.

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 96/2-97.

(2) سورة يوسف، الآية: 13.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 408/4.

(4) سورة الحجّ، الآية: 45.

(5) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 289/5.

(6) سورة المائدة، الآية: 57.

(7) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 107/2-108.



وفي الآية نفسها وجه "أبو عليّ الفارسيّ" قراءة (هُزُواً) بإسكان الزّاي وتخفيف الهمزة على أنّ الهمز قد عُير في الوقف كثير ساكناً كان أم متحرّكاً: «فإذا كانت ساكنة لزمها بدل الألف إذا انفتح ما قبلها، وبدل الياء إذا انكسر ما قبلها، وبدل الواو إذا انظّم ما قبلها في لغة أهل الحجاز، وذلك لقولهم: لم أقرأ، تبدلها ألفاً، ولم أهنيّ تبدلها ياءً، وهذه أكمّو تبدلها واوا»<sup>(1)</sup>، ما يعني أنّ تخفيف الهمزة في الوقف واقع على كلّ حال.

لا يكون الهمز منفرداً فقط بل يكون كذلك مزدوجاً، ويُقصد به اجتماع همزتين في كلمة أو كلمتين سواء أكانتا متفتحتين في الحركة أم مختلفتين فيها، واختلف القراء فيهما بين التّحقيق وزيادة ألف، أو تسهيل إحداهما، أو إبدالها أو حذفها كما فعلوا مع الهمز المفرد.<sup>(2)</sup>

ولقد ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" اختلاف القراء في الهمز المزدوج، وأوّل اختلاف كان في قوله تعالى: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(3)</sup>، والاختلاف كان في تخفيف الثانية منها، وتحقيقها، وإدخال الألف بينهما، فسهّلها بين الهمزة والألف ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وقرأ الكوفيون بتحقيقها، وفصل بين الهمزتين بألف أبو عمرو، وأبو جعفر؛ ويرى "أبو عليّ الفارسيّ" أنّ حجّة من حقّقها أن يقول: إنّ الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المثل مع مثله مع سائر حروف الحلق نحو: فَهَ وَفَهَيْتَ وَكَعَّ وَكَعَعْتَ، كذلك حكم الهمزة، ومما يصوّغ ويجوّز ذلك أنّ سيبويه زعم أنّ ابن أبي إسحاق كان يُحقّق الهمزتين وأناس معه، قال سيبويه: وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديّ.<sup>(4)</sup>

ونصّ عبارة سيبويه: «وقد بلغنا أنّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التّحقيق يُحقّقون نبيء، وبريئه، وذلك قليل رديء».<sup>(5)</sup>

ومّا يقوّي ذلك من استعمالهم له قولهم: رأس، وسال، وتذأيت الرّيح، ورأيت الرّجل، فكما جمع

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 108/2.

(2) ينظر: عبده الرّاجحي: اللّهجّات العربيّة في القراءات القرآنيّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، مصر، دط، 1996، ص: 102، 103، 104.

(3) سورة البقرة، الآية: 06.

(4) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 274/1.

(5) سيبويه: الكتاب، 170/2.



الجميع بينهما إذا كانتا عيين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غير هذا الموضع. (1)

والحجّة لمن قال: (أَأَنْذَرْتَهُمْ)، فلم يجمع بين الهمزتين وخفّف الثانية أن يقول: إنّ العرب قد رفضت جمعهما في مواضع من كلامهم، من ذلك أنّهم لما اجتمعنا في آدم وآدر وآخر، أزموا جميعاً الثانية البدل، ولم يُحقّقوا الثانية. (2)

أمّا حجّة من فصل بين الهمزتين بألف وحقّق الهمزة الثانية مع الفصل بينهما بالألف؛ لأنّ "سيبويه" زعم أنّ ذلك هو الذي يختاره أبو عمرو، وقد قال أحمد بن موسى: أنّ خلفاً روي عن أبي زيد ذلك في اختلاف الهمزتين نحو (آيَنكُمْ)، و(آنزل)، أنّه بألف بين الهمزتين وتلين الثانية، ولم يفصل سيبويه في حكايته عن أبي عمرو بين المتفتحتين والمختلفتين؛ ألا ترى أنّه قال: وأمّا أهل الحجاز فمنهم من يقول (آئلك)، و﴿آنت﴾ من قوله تعالى: ﴿آنت﴾ (3)، ثم قال: وهي التي يختار أبو عمرو؛ فلم يفصل بينهما، وسيبويه وأبو زيد أضبط بمثل هذا من غيرهما. (4)

وكذلك اختلف القرّاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمْنُكُمْ﴾ (5)، فقرأ نافع وأبو عمرو، وابن وابن عامر (أمّنتم) بهمزة ومدّ على الاستفهام، وروي عن ابن كثير أنّه قرأ (وامنتم) بواو بعد النون بغير همزة، واحتجّ له "أبو عليّ الفارسيّ" أنّه أبدل من همزة الاستفهام اللّاحقة لأفعلتم واوا لانضمام ما قبلها، وهي التّون المضمومة في قوله: (فرعون)؛ وهذا في المنفصل كالمّتصل في تُودّة، فقوله: ... نُ وَا... مثل: تؤذ من تُودّة، وقوله: بغير همزة يريد بغير همزة بعد الواو المنقلبة عن همزة الإستفهام، يريد أنّه خفّف همزة أفعلتم، من أمّنتم فجعلها بين الهمزة والألف، وهذا على قول أهل الحجاز؛ لأنّهم يُخفّفون الهمزتين إذا اجتمعتا، كما يخفّفون الواحدة. (6)

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 275/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 275/1، 276.

(3) سورة المائدة، الآية: 116.

(4) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 284/1، 285.

(5) سورة الأعراف، الآية: 123.

(6) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 69/4.



و

لَمُخْرَجُونَ ﴿١﴾ ، وكذلك: ﴿إِن ذُكِّرْتُمَّ﴾<sup>(٢)</sup> ، وأيضاً قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
وقوله: ﴿ءَأَعْجَمِي﴾<sup>(٤)</sup>

واختلفوا أيضاً في قوله: ﴿أَيِّمَّة﴾<sup>(٥)</sup> فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي  
(أئمة) بهمزتين، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «قال أبو عمارة بن يعقوب بن جعفر، وإسحاق المسيبيّ عن  
أهل المدينة (أئمة) همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام»<sup>(٦)</sup>، فإنّه يفهم منهم أنّهم أثبتوا (أئمة) بهمزة مفتوحة  
مفتوحة كفتحة همزة الاستفهام.

أمّا همزة الثانية فأبدلت ياءً لانكاسرها.<sup>(٧)</sup>

أمّا حجّة من جمع بين الهمزتين في (أئمة) أنّ "سيبويه" زعم أنّ ابن أبي إسحاق كان يُحقّق  
الهمزتين، وناس معه قال سيبويه: وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء.<sup>(٨)</sup>

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِحْرِيًّا﴾<sup>(٩)</sup> ، قرأها أبو عمرو وحمزة، والكسائي بهمزة  
الوصل صفة للنكرة، فأما وجه قول من فتح الهمزة، فقال (أَتَّخَذْنَاهُمْ سِحْرِيًّا)، فإنّه يكون على التّقرير  
وعودلت بأمّ لأتّما على لفظ الاستفهام.<sup>(١٠)</sup>

(١) سورة النمل، الآية: 67، وينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 398/5.

(٢) سورة يس، الآية: 19

(٣) سورة النمل، الآية: 55، ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 39/6.

(٤) سورة فصلت، الآية: 44، ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 122/6.

(٥) سورة التوبة، الآية: 12.

(٦) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 167/4.

(٧) ينظر: المصدر نفسه، 174/4، 172.

(٨) ينظر: المصدر نفسه، 176/4.

(٩) سورة ص، الآية: 63.

(١٠) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 83/6.



أما قوله تعالى: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾<sup>(1)</sup>، فقرأها الجمهور بـهمزة الاستفهام، وروي عن ابن كثير، وأهل مكة: (بيدي استكبرت) كأنها موصولة، وهي على الاستفهام، يقول أبو عليّ الفارسي: «يعني بقوله وهي على الاستفهام، أنّ الهمزة مخففة بين بين»<sup>(2)</sup>، وكذلك في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَاتِكُمْ﴾<sup>(3)</sup>، فقرأها ابن كثير بـهمزة مطوّلة، وقرأ ابن عامر بـهمزتين، وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي (أذهبتم) على الخبر.

## 2- الهاء:

### أولاً: تعريف صوت الهاء:

الهاء هو الحرف السادس والعشرون من حروف الهجاء، وهو حرف مهموس رخو، ومخرجه من أقصى الحلق، ويلحق هذا الحرف تغير صوتي، بحيث يُسكّن في الضمير (هُو)، والذي أصل حركة هائه الضم، كما يُسكّن مع الضمير (هي)، والذي أصل حركة هائه الكسر، إذا وقع الضميران بعد واو العطف أو فائه، أو لام الإبتداء أم تُمّ، وفي ذلك قال "سيبويه": «هو وهي فإنّ الهاء تُسكّن إذا كان قبلها واو أو فاء، أو لام، وذلك قولك، وهو ذاهب، وهو خير منك، فهو قائم، وكذلك هي لما كثرتا في الكلام، وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا بعد ما صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فأسكّنوا كما قالوا في فخذ فخذ... فعلوا ذلك حيث كثرت في كلامهم، وصارت تُستعمل كثيراً»<sup>(4)</sup>.

ثانياً: التغيّرات الصوتية الخاصة بصوت الهاء الواردة في كتاب الحجّة:

وفي هذا الباب وجه "أو عليّ الفارسي" إختلاف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿فَهُوَ﴾، ﴿وَهِيَ﴾

بين من سكّن الهاء وبين من ثقلها.

(1) سورة ص، الآية: 75.

(2) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 85/6، 86.

(3) سورة الأحقاف، الآية: 20.

(4) ينظر: سيبويه: الكتاب، 274/2.



فقال عن تسكين أبي عمرو للهاء: «وأما تسكين أبي عمرو هذه الهاء مع الواو، والفاء، واللام، فلأنّ هذه الكلم لما كنّ على حرف واحد أشبهت في حال دخولها الكلمة ما كان من نفسها؛ وذلك لأنّها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد كما لم تنفصل الباء من سُبُع وغيره، و من خَفَّف الهاء منها كما خَفَّفَت العينات من سُبُع و عَضُد و نحوهما، ولم يستقم عنده أن يجعل ثمّ بمنزلة الفاء وما كان على حرف؛ لأنّه قد يجوز أن تنفصل منها وتنفرد عنها وليست الواو، والفاء ونحوهما، فمن ثمّ قال: ثمّ هو»<sup>(1)</sup>. فكان تسكين الهاء في الضمير عند أبي عمرو لمشابقتها ما جاء على بابه "سبع"، إذ اعتبر الضمير مقرونا بإحدى الأدوات السابقة الذكر بمنزلة الكلمة الواحدة لا تنفصل، ولم يجوز التسكين مع (ثمّ) لجواز انفصالها عن الضمير.

ولم يفصل الكسائي الأدوات كما فصل أبو عمرو، بل خفّف الهاء مع جميع الأدوات بما فيها (ثمّ)، واعتبرها بمنزلة الواو.<sup>(2)</sup>

ولا يلحق التسكين هاء الضمير المنفصل فقط، بل أشار "أبو عليّ الفارسي" إلى لغة قوم تقول: "لَهْ أَرْقَان"، حيث تُسكن هاء الضمير المتصل، وقد ساق "أبو عليّ الفارسي" هذا المثال، وهو يناقش حركة هاء الضمير في قوله: ﴿فِيهِ هَدَى﴾<sup>(3)</sup>، فطرح السؤال التالي: ما حكم الهاء أن تكون، أمتحرّكة أم ساكنة؟

فقال مجيبا عن السؤال: «إنّها ينبغي أن تكون متحرّكة، على قياس الكاف، والياء في (لك)، و(لي) فاعلم، والذين قالوا:

### لَهْ أَرْقَانْ

هي لغة قوم فيما زعم أبو الحسن وغيره، شبّهوه بالألف في التشنية، وبالياء في غلامي، فأسكنوه لذلك، وهو أيضا على قياس إسكانهم الميم من عليكم، وعليهم بعد حذف الواو منه»<sup>(4)</sup>، فالأصل في

(1) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 407/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 408/1.

(3) سورة البقرة، الآية: 02.

(4) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 204/1، 205.



الآية إذا هو تحريك الهاء، وحذف حرف المدّ الزائد.

كما أشار "أبو علي الفارسي" إلى أنّ من العرب من يقول في الوقف: مِنْهُ وَعَنْهُ، بنقل حركة الهاء إلى الحرف الذي قبلها لتبيينها بذلك في الوقف، فإذا وصلوا تحركت الهاء، وزال الإسكان عنها. وفي ذلك يقول: «ومّا يدلّ على خفاء الهاء ومشابقتها الألف والياء أنّها إذا كانت إضمار مذكّر بعد حرف ساكن أو مجزوم، حرّكوا السّاكن، أو المجزوم بالضمّ، وذلك في قولهم في الوقف: لم يضرُّهُ، وقدّهُ، ومِنُّهُ، وقد كسروا أيضا قبله التاء التي للتأنيث، وذلك قولهم: ضَرَبْتَهُ، ومثل هذا في قول أبي الحسن قول بعضهم: ادْعِهِ، فكسروا العين للسّاكن الثاني الذي هو هاء الوقف، فإذا وصلت أسكنت كلّ ذلك، لأنّك تحرك هاء الضمير فتبيّن الحركة»<sup>(1)</sup>.

### 3- التّاءات و تغيّراتها الصّوتية الواردة في كتاب الحجّة:

أشار "أبو علي الفارسي" في هذا الكتاب إلى اختلاف القراء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾<sup>(2)</sup>، حيث قرأ الجميع بتشديد القاف إلّا عاصما، قرأها ساكنة اللّام خفيفة القاف. كما اختلفوا في قوله تعالى: ﴿تَلْقَفُ﴾<sup>(3)</sup>، حيث قرأ ابن عامر وحده برفع الفاء وتشديد القاف، في حين حَقَّفَ عاصم القاف، بينما قرأ الباقون بتشديد القاف وحزم الفاء. وروى ابن أبي بزة وعبد الوهاب بن فليح، بإسنادهما عن ابن كثير ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾<sup>(4)</sup>، مشدّدة التّاء، مثلها مثل ﴿تَلْقَفُ﴾ من سورة طه.<sup>(5)</sup>

فوجّه "أبو علي الفارسي" قراءة من شدّد التّاء فقال: «من شدّد فقال: (ما في يمينك تَلْقَفُ)، فإنّما أراد تتلقف، وهذا يكون على تتلقف أنت أيّها المخاطب، وعلى تتلقّف في الآية أنّه أدغم التّاء في التّاء، والإدغام في هذا ينبغي أن يجوز، لأنّ المدغم يُسكن وإذا سكن لزم أن يُجلب له همزة الوصل كما

(1) أبو علي الفارسي: الحجّة، 64/1، 65.

(2) سورة الأعراف، الآية: 117.

(3) سورة طه، الآية: 69.

(4) سورة الأعراف، الآية 117.

(5) ينظر: أبو علي الفارسي: 714، 236/5، 237.



جُلبت في أمثلة الماضي نحو: ادْرَأْ، وازَيْنْت، واطَيَّرُوا، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع»<sup>(1)</sup>.  
وعليه فإنّ "أبا عليّ الفارسيّ" أبعده قراءة ابن كثير، لأنّه أسكن التاء التي أدغمها وهي في أوّل الكلمة، والعرب لا تبتدئ بساكن.

كذلك أشار "أبو عليّ" إلى قراءة ابن كثير، وما روي عن أبي عمرو لقوله تعالى ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾<sup>(2)</sup>، مشددة التاء مدغمة الدّال، وفي ذلك يقول: «ابن كثير قد يدغم أحد المثليين في الآخر في الابتداء، كما قال (تَلَقَّفُ) من سورة الأعراف، ويريد: تتلقف، ولا يجوز أن يدغم ههنا: (إذ تتلقونه)، كما أدغم في قوله (تَلَقَّفُ)، لأنّ الدّال من (إذ) ساكنة فإذا أدغمها التقى ساكنان على وجه لا يستحسن»<sup>(3)</sup>، فهنا أيضا لم يُجوّز "أبو عليّ الفارسيّ" قراءة تشديد التاء، واعتبرها غير حسنة.

في حين حسّن "أبو عليّ الفارسيّ" قراءة ابن كثير لقوله تعالى: ﴿نَارًا تَلْظِي﴾<sup>(4)</sup> بتشديد التاء حيث قال: «وهذا من الحسن دون قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾»<sup>(5)</sup>، وذلك أن قبل التاء ساكن، والتاء المدغمة ساكنة، وليس حرف لين»<sup>(6)</sup>.

فتحسين "أبي عليّ الفارسيّ" للقراءة كان لوجود ساكن قبل التاء المدغمة، والساكن ليس بحرف لين.

#### 4- التّون الساكنة والتّونين:

التّونين هو التّون الساكنة، وإنّما فُرّق بينهما؛ لأنّ التّون الساكنة أصلية، والتّونين زائد للإعراب.<sup>(7)</sup>

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 237/5.

(2) سورة التور، الآية: 15.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 317/5.

(4) سورة الليل، الآية: 14.

(5) سورة الأعراف، الآية: 117.

(6) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 421/6.

(7) ينظر: أبو العباس المهدوي: شرح الهداية، تح: حازم حيدر، مكتبة الرشد، السّعودية، ط1، 1995، ص: 89.



ولهما أربع حالات:

### أولاً - الإظهار:

الإظهار لغة: الظاهر: خلاف الباطن: ظهر يظهر ظهوراً فهو ظاهر وظهير.<sup>(1)</sup>

والإظهار اصطلاحاً أشار إليه أولاً "سيبويه" (ت180هـ) أثناء دراسته لأحكام النون الساكنة والتّنوين إذ قال: «... تكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين، والحاء بيّنة موضعها مع الفم، وذلك أنّ هذه السنّة تباعدت عن مخرج النون... وهو قولك: مِنْ أَجْلِ زَيْدٍ، وَمِنْ هُنَا وَمِنْ خَلْفٍ، وَمِنْ حَاتِمٍ، وَمِنْ عَلَيْكَ، وَ مِنْ غَلْبِكَ، وَمُنْخُلٌ هذا الأجود الأكثر».<sup>(2)</sup>

نجد "سيبويه" استخدم لفظ (بيّنة) للدلالة على الإظهار، كما استخدم في موضع آخر لفظ (البيان) للدلالة على الإظهار أيضاً، وذلك أثناء حديثه عن التقاء النون الساكنة مع الميم ومع الواو والياء، فقال: «وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيّنة، والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق، وذلك قولك: شَاهُ زَمَاءٌ، وَعَنْمٌ زَمٌّ، وَقَنَوَاءٌ وَقُنْيَةٌ، وَكُنْيَةٌ وَمُنْيَةٌ، وَإِنَّمَا حملهم على البيان كراهية الالتباس فيصير كأنّه من المضاعف».<sup>(3)</sup>

واستعمل "ابن السراج" نفس العبارات والمصطلحات التي استعملها "سيبويه" للدلالة على الإظهار.<sup>(4)</sup>

وأما علماء التّجويد فقد استخدموا مصطلح الإظهار للدلالة على النون الساكنة والتّنوين إذا وقعت قبل أصوات الحلق (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء)<sup>(5)</sup>، والعلّة في الإظهار عند هذه

(1) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 602/4.

(2) ينظر سيبويه: الكتاب، 454/4.

(3) المرجع نفسه، 455/4.

(4) ينظر: ابن السراج: الأصول في التّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996، 418/3، 419، 420.

(5) مكي بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 262.



الحروف أنّ التّون والعُنة بَعْدَ مخرجهما عن مخارج حروف الحلق، وإمّا يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار والذي هو الأصل.<sup>(1)</sup>

### ثانياً- الإدغام:<sup>(2)</sup>

إدغام التّون الساكنة أو التّنين على ضربين:

#### أ- إدغام بعنة\*:

وهو على ضربين أيضاً:

ضرب مُجمَع عليه: وذلك في التّون والميم، فأما إدغام التّون في التّون، فهو من باب إدغام أحد المثليين في صاحبه إذا سكن الأوّل، وذلك واجب في التّون وغيرها من سائر الحروف.<sup>(3)</sup>

وأما إدغام التّون في الميم، فالميم وإن كانت من بين الشّفتين، فقد ضارعت التّون في العُنة؛ فلمّا اشتراكا في العُنة، وتقاربتا في المخرج بعض التّقارب وجب الإدغام.<sup>(4)</sup>

وتبقى العُنة غير مدغمة خارجة من الخياشيم\*\*، فينقص حينئذ التّشديد<sup>(5)</sup>، ووجه إظهار العُنة في

في التّون والميم أنّ في كلّ واحد منها عُنة، فلا يجوز الإدغام إلّا مع بقاء العُنة<sup>(6)</sup>، وهذا كلّه إجماع من

(1) ينظر: ابن الجزري: التّمهيد، ص: 165-166.

(2) ينظر: تعريف الإدغام من المذكرة، ص: 108-109.

\* العُنة: صوت لذيذ مرّكب في جسم التّون والميم وتخرج من الخيشوم.

(3) ينظر: مكّي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، تح: محي الدّين رمضان، مؤسّسة الرّسالة،

بيوت، ط4، 1987، 163/1، وينظر أبو عباس المهدي: شرح الهداية، تح: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرّشد، الرياض، ط1،

1995، 90/1.

(4) ينظر: مكّي بن أبي طالب: الكشف، 163/1، وينظر: أبو عباس المهدي: شرح الهداية، 89/1.

\*\* الخياشيم: الخيشوم هو خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم المرّكب فوق غار الحنك الأعلى.

(5) ينظر: مكّي بن أبي طالب: الكشف، 162/1.

(6) ينظر: أبو عباس المهدي: شرح الهداية، 90/1، و مكّي بن أبي طالب: الكشف، 163-162/1.



القرّاء<sup>(1)</sup> والعرب<sup>(2)</sup>.

**وضرب مُختلف فيه:** وذلك في الواو والياء، وعلة إدغام التّون السّاكنة والتّوين والواو والياء، ما بينهنّ من التّشابه، وذلك أنّ العنّة في التّون تُشبه المدّ واللين في الواو والياء، وأيضا الواو من مخرج الميم، فأدغمت التّون فيها كما تُدغم في الميم، ولما كانت الواو تُدغم في الياء، نحو (طيّاً) و(ليّاً) جاز إدغام التّون السّاكنة في الياء، كما جاز في الواو.<sup>(3)</sup>

ويُسمّى الإدغام بغنة إدغاما ناقصا؛ لأنّ بقاء العنّة ظاهرة فيه تُنقص من التّشديد، وعلى هذا جماعة القرّاء غير خلف عن حمزة؛ فإنّه أدغم في الواو والياء بغير عنّة على أصل الإدغام.<sup>(4)</sup>

ويُشترط في إدغام التّون أن تكون في كلمة، والمدغم فيه في كلمة أخرى، لأمن اللبس في الصّيغ، فإذا كانا في كلمة واحدة نحو: ﴿الْدُنْيَا﴾<sup>(5)</sup>، ﴿صِنَوَان﴾<sup>(6)</sup>، إمتنع الإدغام، ألا ترى أنّ وزن ﴿صِنَوَان﴾: فِعْلَان، فلو أدغم لالتبس هذا الوزن بغيره، ولو وقع في القرآن مالا يقع فيه الالتباس في الأبنية لجاز الإدغام نحو: قولك: إحمى الرّسم وما شابهه.<sup>(7)</sup>

### ب- إدغام بغير عنّة:

وذلك في اللّام والرّاء، وعلة الإدغام هو قرب مخرج اللّام والرّاء من مخرج التّون، لأنّهن من حروف طرف اللّسان. ولما كان حق الإدغام دخول الحرف الأوّل في لفظ الثاني بكلّيته، أدغمت العنّة التي في

(1) ينظر: مكّي بن أبي طالب: الكشف، 163/1.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب، 453-452/4.

(3) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجّة، 132/1.

(4) ينظر: سيبويه: الكتاب، 453/4.

(5) سورة البقرة الآية: 85.

(6) سورة الرّعد الآية: 04.

(7) ينظر: سيبويه: الكتاب، 456/4، وابن جنيّ: الخصائص، 169/2.



التّون والتّونين معهما في الرّاء واللام، ولم يبق للّعنة لفظ، وكمل بذلك التّشديد.<sup>(1)</sup>

ثالثا: الإقلاب:

الإقلاب لغة: التّحويل.<sup>(2)</sup>

الإقلاب اصطلاحا: أطلق بعض القدماء مصطلح الإقلاب على ظاهرة تأثر صوت التّون بصوت الباء، وقد ورد هذا المصطلح عند "سيبويه" (ت 180هـ) حيث قال: «وثقلب التّون مع الباء ميمًا، لأنّها من موضع تعتل فيه التّون، فأرادوا أنّ تُدغم هنا إذا كانت الباء من موضع الميم، كما ادغموها فيما قرب من الرّاء في الموضع... وذلك قولهم: ممبك يريدون من بك، وشمباء، وعمبر يريدون: شنباء وعنبراً».<sup>(3)</sup>

ووافق كلّ من "المبرد" و "ابن السّراج" كلام "سيبويه" السابق<sup>(4)</sup>، واستعمل علماء التّجويد والقراءات هذا المصطلح كمن سبقهم من علماء اللّغة، قال "مكي بن أبي طالب": «والعلة في إبدال التّون السّاكنة والتّونين ميمًا عند الباء أنّ الميم مؤاخية للباء، لأنّها من مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشّدة، وهي أيضا مؤاخية للتّون في العنة والجهر، فلما وقعت التّون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها لبعده المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها ميمًا لمؤاخاتها التّون والباء»<sup>(5)</sup>، نلاحظ أنّ "مكيًا" قد استخدم لفظ الإبدال بمعنى الإقلاب للدلالة على ظاهرة قلب التّون مع الباء ميمًا.

<sup>(1)</sup> ينظر: سيبويه: الكتاب، 4/452، وذكر أنّ التّون تُدغم في اللّام والرّاء بغنة وبلا غنة، ورجح الاسترابادي تلك الغنة، ينظر: شرح شافية ابن حاجب، 3/273.

<sup>(2)</sup> ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 1/130.

<sup>(3)</sup> ينظر: سيبويه: الكتاب، 4/453.

<sup>(4)</sup> ينظر: المبرد: المقتضب، 3/416 و ابن السّراج: الأصول في التّحو، 3/416.

<sup>(5)</sup> مكي بن أبي طالب: الرّعاية، ص: 266.



## رابعاً- الإخفاء:

الإخفاء لغة: أخفيت الشيء: سترته وكتمته، وشيء خفيّ، خافٍ، ويجمع على حفايا، وخفيّ عليه الأمر يخفى خفاءً.<sup>(1)</sup>

الإخفاء اصطلاحاً: ورد هذا المصطلح عند "سيبويه" (ت 180) حيث قال: «وتكون التّون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم»<sup>(2)</sup>، وقال "ابن السّراج" (ت 316): «وإنّما أخفيت التّون في حروف الفم»<sup>(3)</sup>، وذكر في موضع آخر: «وتكون التّون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً».<sup>(4)</sup>

وتابع علماء التّجويد والقراءات علماء العربيّة في استخدام مصطلح الإخفاء للدّلالة عن إخفاء التّون الساكنة عند أصوات الفم، كما أطلقه بعضهم للدّلالة على إخفاء الميم الساكنة عند صوت الباء.<sup>(5)</sup>

وعلّة الإخفاء ذكرها "المهدوي" بقوله: «وأما الإخفاء عند بقية حروف المعجم، فلأنّ الحروف الباقية سوى ما ذكرناه لم تبعد من التّون ببعده حروف الحلق فيجب الإظهار، ولم تقرب قرب حروف (يرمول)<sup>(6)</sup>، فيجب الإظهار، فأعطيت حكماً متوسطاً بين الإظهار والإدغام وهو الإخفاء».<sup>(7)</sup>

(1) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 290/14.

(2) سيبويه: الكتاب، 454/4.

(3) ابن السّراج: الأصول في النّحو، 418/3.

(4) المرجع نفسه، 417/3.

(5) ينظر: غانم قدوري: الحمد، الدّراسات الصّوتية عند علماء التّجويد، ص: 462-463.

(6) لم يذكر التّون، لأنّه أراد إدغام التّون في غير مثلها، ينظر: أبو عباس المهدوي، شرح الهداية، 89/1، حاشية المحقق (4).

(7) أبو عباس المهدوي: شرح الهداية، 91/1، وينظر: سيبويه: الكتاب، 454/4، 456.



### خامسا: النّون الساكنة والتّنين و تغيّراتها الصّوتية الواردة في كتاب الحجّة:

ولقد عالج "أبو عليّ الفارسي" في كتابه "الحجّة" التّغيرات الخاصّة بالنّون الساكنة، والتّنين، وتطرّق للحالات الأربع التي تطرأ عليهما، ونجملها في الآتي ذكره:

#### أ- إظهار النّون الساكنة و التّنين في كتاب الحجّة:

ذكر "أبو عليّ الفارسي" أنّ من حالات النّون الإظهار، ولم يطلق إسم الإظهار بل ذكر مصطلحا آخر وهو البيان، وقال إنّ البيان فيها مع حروف الحلق<sup>(1)</sup>، وفي موضع آخر استعمل مصطلح الإظهار بحيث قال: «النّون لا تُظهر على اللّسان إلّا مع حروف الحلق». <sup>(2)</sup>

ورغم أنّ حرف الخاء وحرف الغين من حروف الحلق، إلّا أنّ "أبا عليّ الفارسي"، رأى أنّ النّون قد تُخفي عند الخاء والغين؛ لأنّهما آخر مخارج الحلق وأقربها إلى الفم، وفي ذلك قال: «إنّ الخاء لو الغين لما كانتا آخر مخارج الحلق وأقربها إلى الفم، أجريا مجرى حروف الفم في أن لم تبيّن النّون معهما في نحو: مُنْغِلٍ، ومُنْخِلٍ». <sup>(3)</sup>

#### ب- إدغام النّون الساكنة و التّنين في كتاب الحجّة:

أورد أبو عليّ الفارسيّ في كتابه الحجّة تعريفا لإدغام النّون فقال: «فإنّما تدغم إذا كانت مع مقاربتها، كما تدغم سائر المقاربة فيما قاربه». <sup>(4)</sup>

#### 1- إدغام بغنة:

#### \* إدغام النّون في النّون:

في هذا الباب ذكر "أبو عليّ الفارسي" قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وحمزة والكسائي لقوله

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 4/446، 1/418.

(2) المصدر نفسه: 6/240.

(3) المصدر نفسه، 6/303.

(4) المصدر نفسه، 4/446.



تعالى ﴿أَتَحْتَجُونَ فِي اللَّهِ﴾<sup>(1)</sup>، و﴿تَأْمُرُونِي﴾<sup>(2)</sup>، مشدّتين.

وقرأ نافع وابن عامر مخفّتين<sup>(3)</sup>، فمن شدّد أدغم التّون الأولى بعد سكنها في الثانية، وكان إدغامهم للتّون هروبا من التّقل.

ومن المختلف فيه بين الإدغام والإخفاء قوله تعالى ﴿فَنَجِيّ مَن نَّشَاءُ﴾<sup>(4)</sup>، حيث روي عن أبي عمرو الإدغام، لكنّ "أبا عليّ الفارسي" ردّ هذا التّحليل، ورأى أنّ التّون الثانية من (نجي) مخفّاة مع الجيم، وكذلك التّون مع سائر حروف الفم، إذ لا يجوز إدغام المتحرّك في الساكن، لأنّ التّون الثانية ساكنة، والساكن لا يُدغم فيه متحرّك، وكذلك التّون لا تُدغم في الجيم.<sup>(5)</sup>

ومن أمثلة الإدغام التي اختلف فيها أيضا قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(6)</sup>، حيث قرأ الجمهور من السّبعة ما عدا ابن عامر بتشديد التّون بغير ألف في الوصل، وبألف في الوقف، وذهب "أبو عليّ الفارسي" إلى أنّ أصله، (لكن أنا) فخفّف الهمزة، وألقى حركتها على التّون فصار لکننا، فاجتمع مثلان فأدغم المثل الأول في الثاني بعد أن أسكنها.<sup>(7)</sup>

كما أنّهم اختلفوا في الإدغام والإظهار، من قوله تعالى: ﴿مَكِّيّ فِيهِ﴾<sup>(8)</sup>، وكذلك في مصاحف المدينة، ووجه "أبو عليّ الفارسي" قراءة الإظهار بأنّ الثاني منهما غير لازم؛ لأنّك قد تقول مكنك وممكنه فلا تلزم التّون، فكما لو تلزم لم يعتدّ بها كما أنّ التّاء في اقتتلوا، وأمّا من أدغم لم ينزله منزلة ما لا يلزم فأدغم.<sup>(9)</sup>

(1) سورة الأنعام، الآية: 80.

(2) سورة الزّمر، الآية: 64.

(3) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 334/3، 335.

(4) سورة يوسف، الآية: 110.

(5) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 446/4.

(6) سورة الكهف، الآية: 38.

(7) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 145/5.

(8) سورة الكهف، الآية: 95.

(9) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 177/5.



\* إدغام التّون في الواو والياء:

أشار "أبو علي الفارسي" إلى هذا النوع من الإدغام عرضاً، وهو يحتج لمن قرأ قوله تعالى ﴿عَلَيْهِمْ﴾<sup>(1)</sup> بكسر الهاء، فقال: الذي حمل هذا القائل على ما قاله كون الهاء مهموسة رخوة، والحروف المهموسة إذا وقف عليها كان الوقف مع نَفْخ، فشابهت الهاء والياء، وقربت منها بأن أبدلت من حركتها الكسرة، وهذه المناسبات التي تكون الحروف توفيق بينها، كما يوفق تقارب المخارج، ألا ترى أن الواو والياء قد جرتا مجرى المثليين في جواز المثليين في جواز إدغام كل واحدة منهما في الأخرى، لما اجتمعتا فيه من اللين، وأنّ التّون أدغمت في الياء على بُعدٍ بين مخرجهما.<sup>(2)</sup> ومن هذا يفهم أنه لما كانت الواو تُدغم في الياء، جاز إدغام التّون السّاكنة في الياء كما جاز في الواو.

2- إدغام بغير غنة:

ذكر "أبو عليّ الفارسي" أنّ المازني عاب قراءة أبي عمرو لقوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾<sup>(3)</sup>، بإدغام التّون مع الوصل<sup>(4)</sup>، فقال: «قال أبو عثمان: أساء عندي أبو عمرو في قراءته (وأنه أهلك عادًا لولي)، لأنه أدغم التّون في لام المعرفة، واللام إنّما تحركت بحركة الهمزة، وليست بحركة لازمة، والدليل على ذلك أنك تقول: الحَمْرُ، فإذا طرحت حركة الهمزة على اللام لم تُحذف ألف الوصل لأنها ليست بحركة لازمة».<sup>(5)</sup>

وفي أنّ "أبا علي الفارسي" وجّه قراءة أبي عمرو فقال: «إنّه لما خفف الهمزة التي هي منقلبة عن الفاء لاجتماع الواوين أولاً ألقى حركتها على اللام السّاكنة، فإذا ألقى حركتها على اللام السّاكنة،

(1) سورة الفاتحة، الآية: 07.

(2) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجّة، 1/132.

(3) سورة التّجم، الآية: 50.

(4) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجّة، 6/237.

(5) المصدر نفسه، 6/237، 238.



تحرّكت وقبلها نون ساكنة، فأدغمها في اللّام كما يدغمها في الرّاء في نحو: من راشدٍ، وذلك بعد أن يقلبها لاماً أو راءً، فإذا أدغمها فيها صار: (عَادَ لُولِي)، وخرج من الإساءة التي نسبها إليه أبو عثمان<sup>(1)</sup>.

وعليه فإنّ التّون تُدغم في اللّام كما تُدغم في الرّاء.

و أضاف "أبو عليّ الفارسيّ" أنّ قوله: (إِنَّا إِذَا لَمْنَا الْآثَمِينَ) في قياس (عادا لولي)، يجوز فيها ما جاز فيه؛<sup>(2)</sup> أي كما تُدغم النّون السّاكنة في اللّام والرّاء يُدغم التّونين أيضا فيهما.

### ج- إقلاب النّون السّاكنة و التّونين في كتاب الحجّة:

بينما كان "أبو عليّ الفارسيّ" يُحسّن إبدال الصّاد من السّين في قوله تعالى ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(3)</sup>، أشار إلى ترك العرب للأصل في كلامهم طلبا للمشاكلّة كما تُركت النّون ولم تبيّن مع الباء، حيث قال في ذلك: «فكذلك في باب صراط وصويق وصالح، وصالح لما أريد فيه ذلك تاركا الأصل إلى تشاكل الصّوتين وتجانسهما، وقد تركوا في غير هذا لما ذكرت لك ما هو أصل في كلامهم إلى ما ليس بأصل، طلبا لاتفاق الصّوتين؛ ألا تراهم قالوا: شمباء، وممّ بك، فلم يُبيّنوا النّون التي هي الأصل في الشّنب، ومّن عامر؟ لما أرادوا أن يوقّوا بين الصّوتين، ولم يستجيزوا إدغام النّون في الباء من حيث كان متشابهما ما لم يدغم في الباء وهو الميم»<sup>(4)</sup>، فمن كلام "أبي عليّ الفارسيّ" نستنتج أنّ النّون مع الباء لا تُبيّن ولا تُدغم، بل تُقلب ميماً، طلبا للمشاكلّة.

### د- إخفاء النّون السّاكنة و التّونين في كتاب الحجّة:

من حالات النّون كما ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" الإخفاء، ويكون الإخفاء فيها مع سائر حروف الفم التي لا تقاربا، والإخفاء لا يُبيّن فيه الحرف المخفي<sup>(5)</sup>.

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 239/6.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 240/6.

(3) سورة الفاتحة، الآية: 06.

(4) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 53/1.

(5) ينظر: المصدر نفسه، 418/1، 446/4.



ردّ "أبو عليّ الفارسيّ" ما روي عن أبي عمرو من إدغامه لقوله تعالى: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ﴾<sup>(1)</sup> و رأى أنّ النّون الثّانية من (ننجي) مخفاة مع الجيم، وكذلك النّون مع سائر حروف الفم، لا تكون إلاّ مخفاة. كما لا يجوز إدغام المتحرّك في الساكن؛ لأنّ النّون الثّانية ساكنة، والساكن لا يُدغم فيه المتحرّك، وكذلك النّون لا تُدغم في الجيم.

### ✓ التّغيرات الصّوتية في الصّوائت:

الصّوائت في العربيّة على نوعين:

- صوائت أصول: وهي الفتحة والضّمة والكسرة والألف والواو والياء المديتان.<sup>(2)</sup>

وحروف المد (الألف، الواو والياء) تنشأ عن إشباع الحركات (الفتحة والضّمة والكسرة)<sup>(3)</sup>، ويلحق الصّوائت الأصول تغيير صوتي يُسمّى الإعلال، ويكون على ثلاثة اضرب:

- إعلال بالقلب.

- إعلال بالحذف.

- إعلال بالتسكين.

- صوائت فروع: وهي تنوعات نظميّة للصّوائت الأصول أو تشكيلات صوتيّة خاصّة<sup>(4)</sup>، لدى

بعض اللّهجات، وقد وردت هذه التّغيرات في القراءات القرآنيّة.

والصّوائت الفروع إمّا أن تكون مركبة أو بسيطة، فالمركبة: الإشمام، والبسيطة إمّا أن تكون إمالة أو

<sup>(1)</sup> سورة يوسف، الآية: 110.

<sup>(2)</sup> ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، ص: 184-185.

<sup>(3)</sup> ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 80/1-81.

<sup>(4)</sup> ينظر: كانتينو جان، دروس في علم أصوات العربيّة، ص: 131.



إخفاءً، والذي يشمل الاختلاس والرّوم.<sup>(1)</sup>

## 1- الإعلال:

### أولاً- تعريف الإعلال:

الإعلال في اللّغة: مصدر: أُعلِّ: أي أصيب بالعلّة<sup>(2)</sup>، وفي المصباح المنير: «واعتلّ: إذا مرض، وأعلّه: جعله ذا علّة، ومنه: إعلالات الفقهاء واعتلاّلاتهم».<sup>(3)</sup>

وفي اصطلاح الصّرفيين: «تغير حرف العلّة بالقلب أو الإسكان أو الحذف للتّخفيف»<sup>(4)</sup>، ولفظ الإعلال في اصطلاح بعضهم مختصّ بتغيير حرف العلّة؛ أي الألف والواو والياء<sup>(5)</sup>، ويسمّى تعليلاً واعتلاّلاً أيضاً.<sup>(6)</sup>

وحروف العلّة هي: الألف، والواو، والياء، إلّا أنّ الألف لا يكون أصلاً في المتمكّن، لأنّ الألف في المتمكّن يكون منقلبا إمّا من واو، أو ياء<sup>(7)</sup>، لذا يرى بعض الباحثين المحدثين أنّ حروف العلّة هي: الواو، والياء فقط.<sup>(8)</sup>

### ثانياً- صور الإعلال:

ينحصر هذا التّغيير فيما يلي:

(1) ينظر: عبد البديع النيرباني: الجوانب الصّوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، ص: 178.

(2) ينظر: مصطفى إبراهيم وآخرون معجم الوسيط، تحقيق مجمع اللّغة العربيّة، 665/7.

(3) ينظر: الرّازي: مختار الصّحاح، ص: 426، 451.

(4) ينظر: رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 66/3.

(5) ينظر، المرجع نفسه، 66/3.

(6) ينظر: محمّد علي التهانوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، ص: 234.

(7) ينظر: رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 66/3.

(8) ينظر: تمام حسّان: اللّغة العربيّة مبناها ومعناها، دار الثّقافة، طبعة التّجّاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، دط، ص: 276.



أ. الإعلال بالقلب:

1- قلب الواو والياء همزة: لقلب الواو والياء همزة أحكام ثلاثة، فقد تُقلبان وجوبا، أو جوازا، أو شذوذاً.<sup>(1)</sup>

أولاً- مواضع قلب الواو والياء همزة وجابا:

\* الحالة الأولى: وقوع الواو والياء طرفين بعد ألف زائدة سواء أكانتا أصليتين نحو: (كساء، رداء)، أو زائدتين نحو: (عُلباء، ورداء في ترخيم رداويي).<sup>(2)</sup>

ويجب أن تكون الألف الزائدة ثلاثة فصاعداً<sup>(3)</sup>، ففي كساء، رداء وقعت الألف ثلاثة، والواو والياء والياء طرفين وأصلهما: (كساو، رداي)، وهما لامي الكلمتين، وعُلباء همزة فيها منقلبة عن ياء زائدة للإلحاق بقرطاس<sup>(4)</sup>، وكذلك رداء مرخّم رداويي، بحذف الياء فبقيت الواو متطرّفة وقبلها ألف زائدة، فقلبت همزة.

\* الحالة الثانية: وقوع كل من الواو والياء عينا لاسم على وزن (فاعل) أو (فاعله) أُعلّت عين فعله، وذلك نحو: (قائل) و(بائع)، وأصلهما: "قاوِل"، "بايِع"، فحُملا على الفعل في الإعلال فقلبتا همزة<sup>(5)</sup>، كما قلبتا ألفا في الفعل الماضي: (قال)، (باع).

أمّا إذا لم تُعل عين فعله نحو: عَوِرَ، صَيِدَ، فلا تُقلبان همزة في إسم الفاعل، بل تصحان.

\* الحالة الثالثة: وقوع كل من الواو والياء والألف بعد ألف "مفاعِل" وما شَبِهه في عدد من الحروف وحركاتها: كَفَعَائِل وفَوَاعِل: نحو (رسائل)، (عجائز)، (صحائف)، فإنّ المفرد هو: (رسالة)، (عجوز)،

(1) ينظر: رضي الدّين الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، 174/3.

(2) ينظر: ابن جيّي: المنصف، 137/2.

(3) ينظر: المرجع نفسه، 137/2.

(4) ينظر: خالد بن عبد الله الأزهرى: شرح التصريح على التّوضيح، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان،

ط1، 2000، 693/2.

(5) ينظر: ابن جيّي: المنصف، 180/1، رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 127/3.



(صحيفة) <sup>(1)</sup>، فالألف والواو والياء فيها زائدة، أي لسن من بنية الكلمة، لأنّهن من (رسل)، و(عجز)، و(صحف)، لذا قلبن في الجميع همزة.

ولما تحرّكت كلّ من الواو والياء بالكسرة في: (عجّاوز) و(صحايّف) كرهه النطق بها عند العرب، فلذا قلبتا همزة، أمّا رسائل التي أصلها (رسال) حيث وقعت الألف (ألف الجمع) ثلاثة قبل ألف رسالة فالتقى ألفان، ولو حُذفت أوّلاهما لبطلت دلالة الجمع، ولو حُذفت الثانية لتغير بناء الجمع، فلما بطل الحذف بقي التّحريك، ولم تُحرّك الأولى لأنّهم لو حرّكوها لقلبت همزة، وزالت دلالة الجمع، ولم يبق إلاّ تحريك الألف الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل، فلما حرّكت إنقلبت همزة فصارت رسائل. <sup>(2)</sup>

\* **الحالة الرابعة:** وقوع الواو أو الياء (أي أحدهما) ثاني حرفي علّة بينهما ألف: مفاعل، سواء أكان الحرفان ياءين نحو: نيائف جمع: (نيّف)، أم كانا واوين نحو: أوائل جمع (أول)، أم كانا مختلفتين نحو: سيّائد جمع: (سيّد)، وأصلها في الأول: نيّايّف؛ وفي الثاني أوّول، وفي الثالث: سيّاود <sup>(3)</sup>، فقلب حرف العلّة المتأخّر؛ أي الواقع بعد الألف الزائدة همزة.

\* **الحالة الخامسة:** اجتماع واوين في أوّل الكلمة والثانية منها إمّا متحرّكة، وإمّا ساكنة أصليّة، فتقلب الأولى منها همزة وجوباً <sup>(4)</sup>، نحو: وواثق، وواصيل، جمع لواثق، وواصلة؛ لأنّ أفعالهما الماضية واوية الفاء، ثمّ تقلب الواو الأولى همزة فيصير الجمع: (واثق)، (واصيل). <sup>(5)</sup>

وذلك في أوّلى وهي مؤنث أوّل، أصلها (وؤلى) بواوين الأولى مضمومة والثانية الساكنة أصلية، قلبت الأولى همزة وجوبا، فصارت: (أولى). <sup>(6)</sup>

<sup>(1)</sup> ينظر: سيبويه: الكتاب، 356/4، وينظر: ابن جيّي: المنصف، 262/2.

<sup>(2)</sup> ينظر: ابن جيّي: المنصف، 326/1.

<sup>(3)</sup> ينظر: المرجع نفسه، 261/2.

<sup>(4)</sup> ينظر: سيبويه: الكتاب، 333/4، ورضي الدّين الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، 76/3، وينظر: ابن جيّي: المنصف،

218، 214/1.

<sup>(5)</sup> ينظر: المبرد: المقتضب، 233-232/1.

<sup>(6)</sup> ينظر: ابن جيّي، المنصف، 219/1.



## ثانيا- موضع قلب الواو والياء همزة جوازاً:

\* الحالة الأولى: ما اجتمع في أوله واوان، وكانت الثانية مدة منقلبة عن حرف أصلي أو زائد<sup>(1)</sup>، وفي ذلك صورتان:

الأولى: إذا كانت الواو الثانية (مدة) منقلبة عن حرف أصلي نحو: (أوى): فُعل من (وَأَيْتُ) وأصلها (وُؤَى)، ثمّ خُففت الهمزة فاجتمعت واوان؛ فقلبت الأولى منها همزة جوازاً عند معظم النحاة، ووجوباً عند الكوفيين والخليل وسيبويه<sup>(2)</sup>.

الثانية: إذا كانت الواو الثانية (مدة) منقلبة عن حرف زائد نحو: (وؤوي، وؤوري) جاز قلب الأولى منهما همزة فنقول (أوفي - أوري) لأنّ الواو الثانية مدة منقلبة عن ألف فاعل<sup>(3)</sup>، وأصلهما: (وَافِي، وَارِي) ولذا جاز همز الواو الأولى.

\* الحالة الثانية: ما كان فيه واو أو ياء، والواو والياء إمّا أن يكونا مضمومتين أو مكسورتين أو مفتوحتين أو ساكنتين.

1- الواو المضمومة: نحو: وُقَّت قلب الواو همزة فتصبح أُقَّت<sup>(4)</sup>. والقلب جائز هنا؛ لأنّ الضمّة لازمة في الواو.

## 2- الواو المكسورة والياء المكسورة:

أ- الواو المكسورة: إذا صُدرت الكلمة بواو مكسورة جاز قلبها همزة كراهية الكسرة فيها، نحو: (إعاء) وأصلها (وِعاء)، وذكر "أبو حيان" أنّ ذلك مطّرد في لغة هذيل<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 79-78/3.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب، 333/4.

(3) ينظر: ابن جيّ: المنصف، 219-218/1.

(4) ينظر: أبو حيان النحوي الأندلسي: تفسير البحر المحيط، تح ودراسة وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1993، 405/8.

(5) ينظر: أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، 332/5.



ب- الياء المكسورة: تُقلب الياء المكسورة همزة إذا وقعت بين ألف وياء مشدّدة نحو: رائِي، وغائِي في النّسب إلى راية وغاية<sup>(1)</sup>، والأصل (رائِي وغائِي).

### 3- الواو المفتوحة والياء المفتوحة:

اتّفق معظم النّحاة على جواز قلب الواو المفتوحة همزة سماعا نحو: (أناة) أصلها (وناة)<sup>(2)</sup>، وكذلك إذا كانت الياء مفتوحة الواقعة أوّلا سُمع همزها وذلك نحو: (ألل) وأصلها (يلل)<sup>(3)</sup>.

### 4- الواو السّاكنة والياء السّاكنة:

تُقلب الواو السّاكنة المسبوقة بضمّة همزة؛ لأنّ السّاكن إذا جاور المتحرّك صارت حركته كأثما فيه<sup>(4)</sup>، نحو: (السّوق) أصلها (السّوق)، وكذلك تُقلب الياء السّاكنة إذا كان مكسور ما قبلها نحو: (رئبال) أصلها (ريبال)<sup>(5)</sup>.

## 2- قلب الألف همزة:

المراد بالألف هنا ألف المدّ، وتُعدّ مدة زائدة، إذ ورد عن بعض العرب قلب الألف همزة على غير قياس، وتقسّم الكلمات التي ورد فيها همز الألف إلى ثلاثة أقسام:

أوّلا- قلب الألف همزة إذا كان بعد الألف ساكن.

ثانيا- قلب الألف همزة إذا كان بعدها حرف متحرّك.

ثالثا- قلب الألف همزة عند الوقف<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 51/2.

(2) ينظر: المرجع نفسه، 79/3.

(3) الليل: قصرُ الأسنان العليا، ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 740/11.

(4) ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: المتع في التصريف، 341/1.

(5) ينظر: ابن جيّ: الخصائص، 145/3.

(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي، إرتشاق الضرب، 30/1، وابن جيّ: الخصائص، 147/3.



### 3- قلب الواو والياء ألفا:

يُدفع ثقل حروف العلة بتغييرها إلى حرف آخر يكون أخفّ وأنسب في موضعه، وتعتبر الواو والياء أثقل حروف العلة، وتحركها يزيد من ثقلها، وانفتاح ما قبلها لا يدفع الثقل، وإنما يُخفّفه؛ لذا تيسّر زيادة تخفيفها بقلبها ألفا لانفتاح ما قبلها، ولكون الفتحة مناسبة للألف.<sup>(1)</sup>

ولقلب الواو والياء ألفا شروط نوجزها فيما يلي:

- 1- أن يتحرّك، لذلك لم تُقلبا في (البَيْع) و(القَوْل) لسكونهما.
- 2- أن تكون حركتهما أصليّة، ولذلك صحّتا في (جَيْل، تَوْم)، مخففي (جِيَال، وتوأم) بعد نقل حركة الهمزة إلى الياء والواو.
- 3- أن يفتح ما قبلهما، ولو عَرَضًا، ولذلك صحّتا في العَوْض والحَيْل والسُّور.
- 4- أن تكون الفتحة متّصلة (في كلمة واحدة)، ولذلك صحّتا في (ضَرَبَ وَاحِدًا، وَضَرَبَ يَاسِرًا).
- 5- أن يتحرّك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألّا يليهما ألف أو ياء مشدّدة إن كانتا لامين، ولذلك صحّتا العين في (بَيَان، طَوِيل)، واللام في (رَمِيًا، عَزَوًا، علويّ، فَتَوِيّ).<sup>(2)</sup>
- 6- ألّا تكون إحداهما عينًا لفعل الذي الوصف منه على أفعل نحو: (هَيْفَ فهو أهيف، عَوَرَ فهو أعور).
- 7- ألّا تكون عينًا لمصدر الفعل: كالهيف.
- 8- ألّا تكون الواو عينًا لافتعل الدال على معنى التفاعل، نحو (اجْتَوَزُوا، اِسْتَوَزُوا) فإنّه في معنى (التجاور والتشاور)، وهذا الشرط خاصّ بالواو، وأمّا الياء فلا يُشترط فيها ذلك، لقرّبها من الألف لهذا أُعلت في استافوا مع أنّ معناه تسايفوا والأصل: اِسْتَيْفُوا.

<sup>(1)</sup> ينظر: رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 95/3.

<sup>(2)</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 144/1، ورضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 157-95/3.



9- ألا تكون عينًا لما آخره زيادة تختص بالأسماء، فلذلك صحّتا في نحو الجولان، إلا ما ورد شاذًا نحو: هامان فهو اسم علم من هام يهيم.<sup>(1)</sup>

#### 4- قلب الألف واوا أو ياء:

ذكر الصّرفيون مواضع قلب الألف ياءً في موضعين.<sup>(2)</sup>

1- أن يكسر ما قبل الألف في مثل: مصايح جمع مصباح، وكذلك تصغيره على مُصَيِّح.

2- أن تقع ياء التصغير قبل الألف: في مثل: عُليّم تصغير غلام، وعُزَيْل تصغير غزال، وكُتَيْب تصغير كتاب. أي ما كان مكبره على فُعال، أو فَعَال أو فِعال، ويرى "عبد الصّبور شاهين": «أنّ الألف في مصباح هي فتحة طويلة، لم تقلب ياءً في مصايح، ولكنها قُلبت كسرة طويلة في الجمع والتّصغير فالتّبادل واقع بين الحركات فقط».<sup>(3)</sup>

أمّا مواضع قلب الألف واوًا، فهي الأخرى تُقلب في موضعين:

1- مسبوقه بضمّ، وذلك في الفعل الذي على زنة فاعل حين يُبنى للمجهول كضارب فنقول: ضُورب، وصالح نقول صُولح، وكذلك الاسم الذي على زنة فاعل كحامد يُقال في تصغيره: حُوَيْمد وفي عامر عُوَيْمر.<sup>(4)</sup>

2- في جمع فاعلة على صيغة منتهى الجموع مثل: شاعرة شواعر، و قافلة قوافل.<sup>(5)</sup>

(1) ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التّصريف، 492/2.

(2) ينظر: رضي الدّين الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، 210/3.

(3) ينظر: عبد الصّبور شاهين المنهج الصّوتي للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصّرف العربيّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت لبنان، دط،

1980، ص: 186، 190.

(4) ينظر: رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 213/3.

(5) ينظر: المرجع نفسه، 271 / 2.



## 5- قلب الواو ياءً:

تُقلب الواو ياءً في عدّة مواضع، لأنّ الياء أخفّ من الواو<sup>(1)</sup>، ونوجز المواضع فيما يلي:

1- أن تقع متطرفة بعد كسرة، وذلك في الفعل الماضي المبني للمعلوم نحو: (رَضِيَ) من الرضوان، أو المبني للمجهول نحو: (عُفِيَ عنه) من العفو، كما يكون في اسم الفاعل التاقص نحو: (الغازي والدّاعي) من (الغزو، الدّعوة)، وإن كانت كذلك ثمّ أتبعته بتاء التّأنيث فإنّها تُقلب أيضاً ك: (غازية) من الغزو، وكذلك إذا أتبعته بألف ونون زائدتين نحو: (غزيان).

2- أن تقع عيناً لمصدر فعل أجوف وقبلها كسرة وبعدها ألف، سواء أكان ثلاثياً أو غير ثلاثيّ، (كصِيَام)، (وإنقياد)، أمّا إذا كانت العين غير معلّة فإنّها تبقى وأوّاً كما في (جَاوَرَ جَوَارًا)، وكذلك في (جَوْلًا) لعدم وجود الألف، وفي (رَوَاحًا) لعدم وجود الكسرة.

3- أن تكون عيناً لجمع صحيح اللّام مثل: دار، وديار وحوض وحيّاض وتكون قبلها كسرة وبعدها ألف.

4- أن تقع طرفاً رابعة فصاعداً نحو: (أَعْطَيْتَ وزَكَيْتَ)، وكذلك في اسم مفعول (مُعْطِيَان ومُزَكِّيَان).

5- أن تقع متوسطة ساكنة منفردة - أي غير متكرّرة - بعد كسرة كما في (مِيزَان - ومِيقَات) من (وَزَنَ، وَقَتَ).

6- أن تكون لاما لِفُعَلِي بضمّ الفاء (مؤنث أفعل للتفضيل) كقولهم: (العُلَيَا، الدّنيا) من العلوّ والدّنو.

7- أن تجتمع الواو بالياء في كلمة وتسبق إحداها بالسكون كما في المصدر من (لوى) وبعد أن تُقلب الواو ياءً تُدغم في الياء الأخرى فنقول: (لِيٌّ)، وكذلك ما كان على (فيعِل) من سَادَ مات فتقول: (سَيِّد مِيَّت).

8- أن تكون الواو لام (فُعُول) بضمّ الفاء جمعاً نحو: عِصِيّ ودليّ، والأصل: عُصُوو، فُعُصُوِي: بقلب

(1) ينظر: ابن جنيّ: سر صناعة الإعراب، 585/2.



الواو ياءً ثمّ إدغام الياء في الياء، ثمّ كسر أوّل الكلمة وثانيها لمناسبة الياء المشدّدة.

9- أن تكون الواو في الأصل لام مفعول الذي ماضيه على (فَعَلَ) بكسر العين، كما نقول من رَضِيَ، قويّ: مرضيّ، مقويّ عليه.

10- أن تكون الواو عينا للجمع الذي على وزن (فُعَل) بضمّ الفاء وتشديد العين مثل: (صِيَم) من صوم و(نِيَم) من نوم، ويجوز (صُوَم ونُوَم).<sup>(1)</sup>

## 6- قلب الياء واوًا:

تُقلب الياء واوًا في أربعة مواضع<sup>(2)</sup>، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع نحو: موقن وموسر.

2- أن تقع بعد ضمّة وهي لام فعل ك: (نَهَوَ الرَّجُلَ وَقَضُو)، بمعنى ما أنماه! أي أعقله، وما أقضاه!

3- إذا كانت الياء لاما لفعلي بفتح الفاء إسمًا لا صفة مثل: تَقْوَى وفتوى، وسُمع "رِيًّا" إسمًا للرائحة.

4- إذا كانت الياء عينا لفعلي بضمّ الفاء إسمًا مثل: طُوبَى لهم من طَيَّب.<sup>(3)</sup>

## ب. الإعلال بالتقل:

تُنقل الحركة من حرف علة متحرّك إلى حرف صحيح ساكن قبله، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته مع تجرّده من الحركة.<sup>(4)</sup>

وهذا النوع من الإعلال خاص بالواو والياء دون الألف؛ لأنّهما يتحرّكان، وهي لا تتحرّك مطلقًا.

<sup>(1)</sup> ينظر: رضي الدّين الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، 188/83، وينظر: أبو حيّان الأندلسيّ: التّكت الحسان في شرح

غاية الإحسان، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط 1405هـ/1985م، ص: 263.

<sup>(2)</sup> ينظر: سيبويه الكتاب: 375/4، 489.

<sup>(3)</sup> ينظر: رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 3/85، 86، 188.

<sup>(4)</sup> ينظر: عباس حسن: التّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 1974، 794/4.



أما الضّابط لهذا الإعلال فهو: «أنّ حرف العلة إن كان في أصله متحرّكاً بحركة تجانسه وجب بقاء صورته ساكنة بعد نقل حركته إلى الساكن قبله كما في نحو: يَصُوم، يَفُوم ويبيع ويهيّم...»<sup>(1)</sup>، وأصلها: يَصُوم، يَفُوم، يَبيع، يَهيم.

وهذا يعني أنّ العرب نطقوا بـ (يَصُوم أو يَبيع) مدّة من الزّمن ثمّ أضربوا عن ذلك فيما بعد، ولكن ليعلم أنّ هذا لو نُطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيّل: (يَصُوم، يَبيع)؛ لأنّهما على زنة (يَفُعَل، وَيَفْعَل).<sup>(2)</sup>

أي أنّ الإعلال بالتّقل يتناول الحركة فقط، وبعبارة أخرى أنّ الحروف الأصول في الكلمة تبقى كما هي، غاية ما هناك، أنّنا نغيّر في حركات بعض حروفها المعتلّة، وننقل الحركة من الحرف المعتل إلى ما قبله في مواضع معيّنة تبعاً لشروط معيّنة<sup>(3)</sup>، ويبقى الحرف المعتلّ ساكناً، ولذا يسمّى هذا الإعلال إعلال التّسكين أيضاً.

ومواضع الإعلال بالتّقل أربعة<sup>(4)</sup> يمكن تلخيصها في الآتي:

1- أن يكون حرف العلة (الواو أو الياء) عيناً متحرّكة لفعل نحو: يقول أصلها يَفُوقل، نُقلت حركة العين إلى الساكن قبلها مع بقاء الحرف على صورته.

ويشترط لإجراء التّقل في هذا الموضع:

- أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحاً.

- أن يكون الفعل غير مضعّف اللّام، ولا معتلاً، ولا مَصُوعاً للتّعجّب ولا اسم تفضيل.

2- أن يكون حرف العلة عيناً متحرّكة في إسم يشبه المضارع في وزنه فقط دون زيادته، أو في زيادته

<sup>(1)</sup> ينظر: عباس حسن: التّحو الوافي، 795/4، ورضي الدّين الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، 144/3.

<sup>(2)</sup> ينظر: ابن جيّ المنصف: 190/1.

<sup>(3)</sup> ينظر: عبد الله درويش: دراسات في علم الصّرف، مكتبة الطّالب الجامعي، مكتبة المكرّمة، ط3، 1987، ص: 119.

<sup>(4)</sup> ينظر: رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 143/3، وعباس حسن: التّحو والوافي، 794/4، وعبد الله

درويش، دراسات في علم الصّرف، ص: 119 - 120 - 121.



دون وزنه، بشرط أن يكون في الإسم ما يمتاز به عن الفعل في الحالتين.

فالأول نحو: مَقَام - بفتح الميم - فإنَّ أصله مَقُوم وهو على وزن المضارع: يَعْلَم نقلت حركة الواو إلى الساكن الصَّحيح قبلها، ثمَّ قلبت ألفا، طبقا لقواعد الإعلال بالقلب.

والثاني إفتراضي، نحو: (تَقِيل، وتَبِيع)<sup>(1)</sup> أصلهما (تَقُول تَبِيع) نُقلت حركة الساكن إلى الصَّحيح قبلها وقلبت الواو ياءً للمجانسة فقيل في الأول: (تَقِيل) يجعل الفتحة كسرة، أمَّا في (تَبِيع) فنقلت الكسرة إلى الصَّحيح الساكن قبلها الياء، فقيل: (تَبِيع) الإعلال بالتَّقل فقط.

3- المصدر بوزن (إفعال) و (استفعال) مثل: "إِقْوَام" و"إِسْتَقْوَام" نُقلت فتحة الواو إلى الساكن الصَّحيح قبلها فقيل: (إِقْوَام وإِسْتَقْوَام)، ثمَّ قلبت الواو ألفًا لفتحة ما قبلها، فقيل (إِقَام، إسْتِقَام) اجتمعت ألفان فحذفت إحداهما وعُوِّضت عنها بتاء في آخر الكلمة فقيل (إِقَامَة، إسْتِقَامَة).

واختلف البصريون في المحذوف أهو عين الكلمة أي الحرف المعلن بالتَّقل أم هو ألف إفعال؟! فعلى الأول فوزن الكلمة: "إِفَالَة" وعلى الثانية: إِفْعَلَة.<sup>(2)</sup>

4- صيغة مفعول، ويجب بعد التَّقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين ، وفي ذات الياء حذف الواو على الأرجح.<sup>(3)</sup>

وذلك نحو: (مَقُول) في (مَقُود) ومَبِيع في (مَبِيع) وسنفضِّل في هذه النَّقطة عند حديثنا عن الإعلال بالحذف إن شاء الله.

### ث. الإعلال بالحذف:

ينقسم الإعلال بالحذف إلى قسمين: قياسي وغير قياسي (شاذ)، فالأول ما كان الحذف فيه عن

<sup>(1)</sup> هاتان الكلمتان خياليتان على وزن (تجلىء) من قال وباع، ينظر: رضي الدِّين شرح شافية ابن الحاجب، 145/3، وعبد الله درويش دراسات في علم الصَّرف، ص125.

<sup>(2)</sup> ينظر: عبد الله درويش: دراسات في علم الصَّرف، ص122.

<sup>(3)</sup> ينظر: ابن جنِّي: المنصف: 287/1، وينظر: رضي الدِّين الإسترابادي، 151/3.



سبب، والآخر ما حُذِف استخفافاً فلا يسوغ قياسه.<sup>(1)</sup>

## 1- مواضع الحذف القياسي: تتلّخص المواضع كما ذكرها معظم النحاة<sup>(2)</sup> كالآتي:

### أولاً: حذف همزة أفعال:

وذلك إذا كان الفعل على وزن "أفعل" فإنّ الهمزة تُحذف من أمثلة مضارعه ومثالي وصفه أي اسما الفاعل والمفعول وذلك نحو: (أُكْرِم - نُكْرِم، مُكْرِم، مُكْرِم)، الأصل في ذلك: (أُكْرِم، نُكْرِم، مُكْرِم، مُكْرِم)، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلاّ ضرورة.<sup>(3)</sup>

وعلّة حذف الهمزة هنا هي أنّ القياس في تخفيف هذه الهمزة قلبها واوا، وتخفيف الهمزة هنا واجب لاجتماع الهمزتين، فكرهوا قلب الهمزة واوا، لأنّ حرف المضارعة قبله عارض قد يزول فتقع الواو أولاً، وذلك ممّا يكرهونه، لذا ألزموا الحذف هنا ثمّ حملوا سائر الباب عليه، ليجري على منهاج واحد في التّخفيف ولا يختلف.<sup>(4)</sup>

### ثانياً: فاء المثال:

إذا كان الفعل ثلاثياً واوي الفاء مفتوح العين؛ فإنّ الفاء تُحذف في أمثلة المضارع، وفي الأمر وفي المصدر المبني على فعله - بكسر الفاء - ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف، وذلك نحو: (يُوعِد وتُوعِد، وتُوعِد وأُوعِد)، في المضارع.

وفي حذف الواو من المصدر ذكر "سيبويه": «فأما فعلة إذا كانت مصدرًا فإنّهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها؛ لأنّ الكسر يُسْتَنْقَل في الواو، فاطّرد ذلك في المصدر، وشُبّه بالفعل، إذا كان

<sup>(1)</sup> ابن يعش: شرح الملوكي في التصريف، تح: فخر الدّين قباوة، مطابع المكتبة العربيّة، حلب، سوريا، ط1973، ص:333.

<sup>(2)</sup> ينظر: رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 87/3، 185، عباس حسن: النّحو الوافي، 800/3، عبد الله

درويش، دراسات في علم الصّرف، ص123-124-125.

<sup>(3)</sup> ينظر: أبو حيّان الأندلسي: ارتشاف الصّرب، 118/1.

<sup>(4)</sup> ينظر: ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص342، 343.



الفاعل نذهب الواو منه»<sup>(1)</sup>.

إذاً فحذف الواو من المصدر لسببين:

- كون الواو مكسورة ؛ لأنّ أصله (وعدة) والكسرة ثقيلة على الواو.

- كون فعله معتلاً، والمصدر يعتل لاعتلال الفعل، ويصحّ لصحته؛ ولأنّ الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد، وإضافة إلى ذلك فإنّ الإعلال في المصدر إنّما هو بنقل كسرة الفاء التي هي الواو إلى العين، فلما سكنت الواو، ولم يمكن الابتداء بالسّاكن ألزموها الحذف.<sup>(2)</sup>

**ثالثاً: عين الأجوف ولام الناقص:**

تُحذف عين الأجوف في المضارع المجزوم والأمر مثل: قُلْ وبعْ، لم يقل، لم يبع، وكذلك تُحذف عين الماضي الأجوف إذا سَكَنتْ لامه، أي عند اتّصاله بضمير رفع متحرّك مثل: (قُلْتُ وبعْتُ)<sup>(3)</sup>، وكذلك تُحذف لام الفعل الناقص في المضارع المجزوم والأمر مثل: أَعَزُّ، أَرَم، لم يعزُّ، لم يرم.<sup>(4)</sup>

**رابعاً: حذف عين أو واو مفعول:**

وذلك أن يكون حرف العلة عيناً في إسم المفعول، وفي هذا النوع يجب إحداث تغييرين: إعلال بالنقل وإعلال بالحذف وهو حذف الواو من: مفعول إذا كان الفعل واوي العين وحذفها مع كسر ما قبلها إذا كان يأتي العين.<sup>(5)</sup>

فمثال الفعل الواوي العين: "قال يقول" واسم المفعول منه "مَقُول" تُنقل الضمّة - وهي حركة الواو - إلى السّاكن الصّحيح قبلها فيجتمع ساكنان هما<sup>(6)</sup>: الواوان - فيجب حذف أحدهما والأرجح

<sup>(1)</sup> ينظر: سيبويه: الكتاب، 336/4، 337.

<sup>(2)</sup> ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص: 339، 340.

<sup>(3)</sup> ينظر: عبد الله درويش: دراسات في علم الصّرف، ص: 125.

<sup>(4)</sup> ينظر: ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص: 345، 347، 349.

<sup>(5)</sup> ينظر: سيبويه: الكتاب، 348/4.

<sup>(6)</sup> ينظر: ابن جني: المنصف، 282/1، وسيبويه، الكتاب، 348/4.



أنّه الثّاني لزيادته وقربه من الطّرف فيصير اسم المفعول (مُقول)، وعلى هذا وزنه (مُفعل) بعد الإعلال<sup>(1)</sup>، أمّا الأخفش فيحذف العين ويقول (مُقول) على وزن (مُقول).

ومثال ذوات الياء نحو: (مبيوع) تُنقل الضّمّة إلى ما قبلها ثمّ تُقلب الضّمّة كسرة لتصحّ الياء، فيلتقي الساكنان (الياء واوا المفعول) ثمّ تحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتُقلب الواو ياءً فتقول (مبيع) على وزن (مفيل) عند "الأخفش"<sup>(2)</sup>، و(مفعل) عند "سيبويه" بحذف واو المفعول.<sup>(3)</sup>

ثالثاً: الإعلال في كتاب الحجّة:

### 1- الإعلال بالقلب في كتاب الحجّة:

أ- قلب الواو والياء همزة:

وجه "أبو عليّ الفارسي" قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ رَهِلَكُمْ عَادًا أَلَّوِي﴾<sup>(4)</sup>، بإدغام يادغام التّون مع الوصل، فقال: «إنّه لما خفّف الهمزة التي هي منقلبة عن الفاء لاجتماع الواوين أوّلاً ألقى حركتها على اللّام الساكنة، فإذا ألقى حركتها على اللّام الساكنة، تحرّكت وقبلها نون ساكنة، فأدغمها في اللّام».<sup>(5)</sup>

فالهمزة التي خفّفها أبو عمر في كلمة (الأولى) منقلبة عن واو وأصلها (وولي).

كما غلّط "أبو عليّ الفارسي" قلب الياء همزة من قوله تعالى: ﴿مَعَيْشٍ﴾<sup>(6)</sup>، و هي القراءة التي روي أنّها خارجة عن نافع.<sup>(7)</sup>

ووجه الغلط في القراءة كما يقول "أبو عليّ الفارسي" هو أنّ معايش مفرد معيشة وتوهمها من قرأ

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب، 348/4 وما بعدها.

(2) ينظر: ابن جني: المنصف، 287/1.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب، 348/4 وما بعدها.

(4) سورة التّحيم، الآية: 50.

(5) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 239/6.

(6) سورة الأعراف، الآية: 10.

(7) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 7/4.



أثّما على وزن فعيلة، فهمز كما يهزم مصايب ومثل ذلك: ممّا يُجمل على الغلط. (1)

وأضاف أنّ معيشة موافقة للفعل في البناء، وتكسيها يُزِيل مشابته في البناء، وبذلك يزول المعنى

الموجب للإعلال في الواحد في الجمع، فلزم التصحيح في التّكسير لزوال المشابهة في اللفظ. (2)

وكذلك بالنّسبة لمن همز (مداين) لم يجعله: مفعلة، بل جعله فعيلة (3)، فالأصح فيها عدم الهمز

كما فعل الجمهور حيث جعلت من (دان) ومفردها (مدينة)، والياء الثالثة أصلية، وليست زائدة،

فتجمع على "مفاعل" بلا همز.

وتجدر الإشارة إلى أنّ "أبا عليّ الفارسي" يستعمل مصطلح الإبدال للتعبير عن القلب، ذلك أنّ

الإبدال والقلب يتداخلان كلّ واحد منهما في الآخر، وإن كانت كلمة الإبدال أعم من القلب، فنجد

"أبا عليّ الفارسي" يوجّه قراءة ﴿أَقْتَت﴾ (4) بالألف، وقراءة أبي عمرو بالواو، فيقول: «وقول أبي

عمرو: (وُقتت) لأنّ أصل الكلمة في الوقت، ومن أبدل منها الهمزة فلانضمام الواو والواو إذا

انضمّت... تُبدل على الإطراد همزة». (5)

فقراءة أبي عمرو كانت على الأصل، أمّا من قرأ بالهمز استثقل الضّمة على الواو، فقلبها همزة

على الاطراد، أي على القياس.

ومن ذلك تحقيق الهمزة في: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ (6)، حيث أبدلوا الواو همزة فقالوا: (اشترؤوا

الضّلالة)، كما يُبدّلون من الواو المضمومة. (7)

ومن الآيات التي هُزمت فيها الواو قوله تعالى: ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ (8)، وهي قراءة ابن كثير،

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 8/4.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 7/4.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 9/4.

(4) سورة المرسلات، الآية: 11.

(5) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 364/6 (بتصرّف).

(6) سورة البقرة، الآية: 16.

(7) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 370/1.

(8) سورة ص، الآية: 33.



وفي ذلك قال "أبو علي الفارسي": «الهمز في السّوق وفي غيره أحسن وأكثر، وللهمز فيه وجه في القياس والسّماع، فأما السّماع، فإنّ أبا عثمان زعم أنّ أبا الحسن كان يقول: إنّ أبا حيّة النّميري يهمز الواو التي قبلها ضمّة وبنشد:

لَحَبَّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى. (1)

وعلى هذا يجوز همز: سؤق.

فأما وجه القياس، فإنّ هذه الهمزة لما لم يكن بينها وبين الضّمّة حاجز صارت كأنّها عليها، فهمزها كما يهمزها إذا تحوّكت بالضمّ». (2)

كما روى أبو عمرو عن ابن كثير قراءته: بالسّؤوق، ووجه ذلك "أبو عليّ الفارسيّ" بقوله: «وأما ما رواه أبو عمرو عن ابن كثير: بالسّؤوق فجائز كثير، وذلك أنّ الواو إذا كانت عينا مضمومة جاز فيها الهمز، كما جاز في الفاء نحو: أجوه، وأقتت، ومن تمكّن الهمز في ذلك أتهم همزوا: أدور، ثمّ قلبوا فقالوا: أدور فلم يُعيدوا الواو التي هي عين، وجعلوه بمنزلة: قائل، وقويّل». (3)

ف "أبو عليّ الفارسيّ" جوّز قلب الواو همزة في السّوق، أستنادا إلى السّماع والقياس، فمثل السّماع سمع قول (الموقدان)، و(مؤسى)، وقلبت قياسا لعدم وجود حاجز بينها وبين الضّمّة، لذا صارت وكأنّها عليها فهمزت الواو، كما تُهمز والضّمّة عليها.

وهذا القلب كما يرى "أبو عليّ الفارسيّ" جاء في كلام العرب غير أنّه لم يكن بالفاشي. (4)

## ب- قلب الألف همزة:

مما ذكره "أبو عليّ الفارسيّ" في هذا الباب قراءة ابن كثير وحده، لقوله تعالى: ﴿وَكَشَفْتَ عَن

سَاقِيهَا﴾ (5) بالهمز، في حين لم يهمز الباقون، ووجه "أبو عليّ الفارسيّ" قراءة ابن كثير على أنّه: «لما

(1) شطر بيت لجرير وعجزه: ... و جعدة إذا أضاءها الوقود.

(2) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 68/6، 69، وينظر، 393/5.

(3) المصدر نفسه، 70/6.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 392/5.

(5) سورة التّمّل، الآية: 44.



«لما رأى الهمز في الجمع في هذه المواضع، أجرى الواحد على قياس الجمع»<sup>(1)</sup>، ومعنى هذا أنّ ابن كثير همز الكلمة المفردة (ساق) كما همز في (سؤوق) لتحركها بالضّم وهي جمع، أي قلب ألف همزة في المفرد، كما قبلها واوا في الجمع.

ولا وجه لهذا القلب حسب رأي "أبي عليّ الفارسي"<sup>(2)</sup>، أي أنّ القلب ضعيف لعدم جواز ذلك في أمثاله.

### ج- قلب الواو والياء ألفا:

شرح "أبو عليّ الفارسي" هذا النوع من القلب وهو يوجّه قراءة ﴿عَلَيْهِمْ﴾<sup>(3)</sup>، بضّم الهاء وهي قراءة حمزة، ورأى أنّ حمزة لما وجد الياء غير لازمة، وما كان غير لازم من الحروف فقد لا يقع الاعتداد به في الحكم، وإن ثبت في اللفظ، وكانت الياء بمنزلة الألف في قرب المخرج والاجتماع في اللين وإبدال إحداها من الأخرى، فحمزة أجرى الياء مجرى الألف، فضّم الهاء بعد الياء كما يضمّها بعد الألف، وقوى ما رآه من ذلك عندنا أنّ "سيبويه" حكى عن "الخليل": "أنّ قوما يجرونها مع المضمر مجراها مع المظهر، فيقولون: علاك، إلاك، فهذا يقوي أنّ الياء لما لم تلزم لم يكن لها حكم اللازم كما أنّ الواو في ضوء إذا خُفّفت الهمزة فلم تلزم لم يلزمه القلب، والياء لما كانت أقرب مخرجا إلى الألف من الواو إليها أبدلت هي من الألف، كما أبدلت الألف منها."<sup>(4)</sup>

وبعد هذا التوجيه المفصّل للقراءة، أورد بعض الأمثلة على قلب الياء الساكنة ألفا، حيث قال: «ألا ترى أنّهم قالوا: في التّسب إلى طيئ: طائيّ، وفي الحيرة: حاريّ، و في زينة: زبائيّ، و ذهب سيبويه في آية وغاية إلى أنّ الألف بدل من الياء الساكنة التي كانت في آية».<sup>(5)</sup>

وفي نفس السّياق ذكر أنّه لم يعلم أنّ الواو تقلب ألفا كما تقلب الياء إلاّ قليلا كياجل في بعض

(1) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 393/5.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 391/5، 392.

(3) سورة الفاتحة، الآية: 07.

(4) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 83/1، 84.

(5) ينظر: المصدر نفسه، 85/1.



اللغات<sup>(1)</sup>، حيث أنّ في (ياجل) قلبت الواو ألفاً، أصلها (يوجل)، والملاحظ على الأمثلة التي ساقها "أبو عليّ الفارسيّ" أنّها وردت عند العرب على غير قياس، ذلك أنّنا قلنا من قبل أنّ من شرط قلب الواو أو الياء ألفاً أن يتحرّكا، بينما ورد عند العرب قلب الواو والياء الساكنتين ألفاً، ومردّ القلب عندهم إلى طلب التّخفيف، أو كما يقول المحدثون لتحقيق الانسجام الصّوتي.

#### د- قلب الألف واوا أو ياء:

اختلف القرّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبَشِّرِي هَذَا عُلْمٌ﴾<sup>(2)</sup>، بين من قرأ (بشرى) بالياء مع إثبات الألف سواء ساكنة أم متحرّكة، وبين من قرأ (يا بشرى) بألف بغير ياء، والأخيرة قراءة كلّ من عاصم وحمزة والكسائي، قال "أبو عليّ الفارسيّ"، وهو يوجّه القراءات: «وقد قرأ ناسٌ من غير القرّاء السبعة هذا النّحو بقلب الألف ياءً، وإدغامها في ياء الإضافة فقالوا: (هُدَيٌّ)<sup>(3)</sup>، و(بُشْرِيٌّ)، والقول في ذلك أن ما يضاف إلى الياء يحرك بالكسر إذا كان الحرف صحيحاً، نحو: غلامي وداري، فلما لم تحتل الألف الكسرة؛ قرّبت الألف من الياء بقلبها إليها، كما كان الحرف يكون مكسوراً والألف قريبة من الياء؛ فكذلك أبدل كلّ واحد منهما من الآخر في حاري وضاري»<sup>(4)</sup>.

فبُشْرِيٌّ قلبت فيها الألف ياءً؛ لأنّ هذه الياء يكسر ما قبلها، فلما لم يجز كسر الألف كان قبلها عوضاً.

وذكر "أبو عليّ الفارسيّ" قلب الألف ياءً في توجيهه لقراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ﴾<sup>(5)</sup>، بضّم الهاء، حيث قال "أبو عليّ الفارسيّ": «ومن الدّلالة على صحّة ما اعتبره حمزة في ذلك أنّ الياء في الأواخر في غير هذا الموضع، وقعت موضع الألف في الوصل والوقف، وذلك لغة: طيئ فيما حكاه عن أبي الخطّاب وغيره من العرب، وذلك قولهم في أفعا: أفعي، فكما جرت الياء مجرى الألف، معها،

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 85/1.

(2) سورة يوسف، الآية: 19.

(3) من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعْ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. سورة البقرة الآية: 38.

(4) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 414/4.

(5) سورة الفاتحة، الآية: 07.



كما ضمّها مع الألف، إذ كانت الياء في حكمها، وإن لم تكن من لفظها، وتوافق هذه اللّغة في إبدال الياء من الألف قول ناس في الإضافة إلى الياء: (يا بشرّي)).<sup>(1)</sup>

واعتبر "أبو علي الفارسي" هذه اللغة أنّها على القياس، قياساً على ما اجتمع عليه أهل الحجاز وغيرهم من قيس، وذلك أن بني تميم يبدلون الياء الهاء في الوقف في هذه إذا وصلوا.<sup>(2)</sup>

وعليه فإنّ الياء في (عليهم) منقلبة عن الألف، وجُعِلت الياء بمنزلة الألف فضمّت معها الهاء.

وقد ضعّف "أبو علي الفارسي" قلب الألف واوا في: (أفعا) فقالوا (أفعو) كما قلبوا الألف ياءً وقالوا (أفعي)، فقال: «القول أنّ إبدال الواو منها ليس بقويّ من جهة القياس قوّة إبدال الياء، وليس هو أيضاً من طريق السّماع في كثرة إبدال الياء منها، لأنّ الياء يبدلها من الألف في الوقف». <sup>(3)</sup>

#### هـ - قلب الواو ياءً:

وجّه "أبو علي الفارسي" إختلاف القراء في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿قِيَمًا﴾<sup>(4)</sup>

فقال: «قال أبو عبيدة (التي جعل الله لكم قياماً) مصدر يُقِيمُكُمْ، ويجيء في معناها قِوَام، وإنّما هو الذي يُقِيمُكُمْ، فإنّما أذهبوا الواو لكسرة القاف، كما قالوا: ضياءً وتركها بعضهم... وقال أبو الحسن جعل الله لكم قياماً، وفي الكلام قِوَاماً وقِيَمًا، وهو القِوَام الذي يُقِيمُ شَأْنَهُمْ، وقال أبو الحسن: في قيام ثلاث لغات: قِيَمًا، وقِيَامًا وقِوَمًا قال: وبنو ضيئة يقولون: طويل وطِيَال، والعامّة على طِوَال». <sup>(5)</sup>

وأثبت "أبو علي الفارسي" أنّ (قِيَمًا) مصدر بمعنى القيام في قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾<sup>(6)</sup>، وأنّه

أعل؛ لأنّه أتبع فعله الإعلال يَدُلُّك على أنّه مصدر وأنّه مثل: عَوْض، حكاية أبي الحسن قوماً، وقِيَمًا، وكان القياس الصّحيح الواو كما حكاها أبو الحسن، وكما قالوا جميعاً: جواد وجِيَاد، وكان حكم جواد أن

<sup>(1)</sup> أبو علي الفارسي: الحجّة، 86/1، 87.

<sup>(2)</sup> ينظر: المصدر نفسه، 87/1.

<sup>(3)</sup> المصدر نفسه، 88/1.

<sup>(4)</sup> سورة النساء، الآية: 05.

<sup>(5)</sup> أبو علي الفارسي: الحجّة، 129/3، 130.

<sup>(6)</sup> سورة الأنعام، الآية: 161.



تصبح عينه في الجمع على قياس قولهم: طويل وطوال، وعدم التصحيح شاذ في القياس.<sup>(1)</sup>  
ومّا سبق يتّضح أن قراءة (قياماً) على القياس بقلب الواو ياءً لكسرة القاف، وقراءة (قيما) وإذا  
عدّ أنّه مصدر كان ينبغي التصحيح (تصحيح العين)، كما في العوض، لذا فالاعتلال شاذ.  
و- قلب الياء واوا:

عالج "أبو عليّ الفارسي" هذا القلب وهو يوجّه قراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ  
ضِيزَى﴾<sup>(2)</sup> بغير همز، فرأى أنّ التحوين يحملون (ضيزى) على الأصل: فعلى وإن كان اللفظ على  
فعلّى كما أنّ البُيوت والعصيّ في الأصل على فعول؛ لأنهم لم يجدوا في الصّفات شيئاً على (فعلّى)، في  
حين توجد على: (فعلّى)، و(فعلّى).<sup>(3)</sup>  
وفي هذا السياق تحدّث على عين فعلى، التي جعلت واواً في حكاية (ضوزى)، حيث قلبت فيها  
الياء واوا، وهذا القلب مكروه على غير قياس لكونها صفة.<sup>(4)</sup>

## 2- الإعلال بالنقل في كتاب الحجّة:

شرح "أبو عليّ الفارسي" قراءة من قرأ ﴿الصّابون﴾ من قوله تعالى: ﴿وَالصّابِئِينَ﴾<sup>(5)</sup>،  
فقال: «ومن قلب الهمزة التي هي لام ياءً، فقال: الصّابون، نقل الضمّة التي كانت تلزم أن تكون على  
اللام إلى العين فسكنت الياء فحذفها لالتقاء الساكنين هي وواو الجماعة، وحذف كسرة عين فاعل،  
فحرّكها بالضمة المنقولة إليها».<sup>(6)</sup>

فأصل الكلمة (الصّابون)، وبعد قلب الهمزة ياء أصبحت: (الصّابون)، ثمّ نقلت الضمة من الياء  
إلى الباء، أي من لام الكلمة إلى عينها؛ فصارت الكلمة: (الصّابون)، ثمّ حذفت الياء لالتقاء ساكنين

(1) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 132، 439/3، 440.

(2) سورة التّجم، الآية: 22.

(3) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 232/6، 233.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 233/6.

(5) سورة البقرة، الآية: 62.

(6) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 97/2.



فصارت (الصَّابُونَ)، وبالنسبة للكسرة التي كانت على عين فاعل حُذفت لما حُرِّكت بالضمة التي نُقلت إليها.

والملاحظة أنّ الكلمة لم يلحقها إعلال بالنقل فقط، فقبل ذلك قلبت الهمزة ياء، ثمّ أعلنت بالنقل ثمّ أعلنت بالحذف.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾<sup>(1)</sup>، حيث قال "أبو عليّ الفارسي": «نقلت حركة الياء في نحو قولك (فأولئك هم العادون)»<sup>(2)</sup>، فأصل كلمة العادون (العادي+ون) ولالتقاء الساكنين حذفت الياء، ونقلت حركة الضمة في الياء إلى الدال أي من لام الكلمة إلى عينها فصارت الكلمة (العادون).

وما ذكرناه سابقاً من أنّ هذا النوع من الإعلال خاص بالواو والياء دون الألف؛ لأنهما يتحرّكان، وهي لا تتحرّك مطلقاً، أشار إليه "أبو عليّ الفارسي" في كتابه، فما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾<sup>(3)</sup> مفتوحاً قبل الواو دون نقل الحركة، ذلك أنّ المحذوف لالتقاء الساكنين في حكم الثابت في اللفظ، لذا لا يصحّ نقل الحركة، كما أنّ الياء قد تنفصل عن الحركة، وتحرّك بالضمة والكسرة على عكس الألف<sup>(4)</sup>.

فكلمة (الأعلون) أصلها (الأعلى+ون)، ولما التفت الألف الساكنة مع واو الجماعة الساكنة حذفت الألف، دون نقل الحركة؛ لأنّ الألف لم تُحرّك بالواو ذلك أنّها لا تقبل التحريك مطلقاً.

### 3- الإعلال بالحذف في كتاب الحجّة:

مما ورد في كتاب "الحجّة" في باب الإعلال بالحذف هو احتجاج "أبي عليّ الفارسي" لقراءة

(1) سورة المعارج، الآية: 31.

(2) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 98/2.

(3) سورة آل عمران، الآية: 139.

(4) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 98/2، وينظر: المصدر نفسه، 325/1.



قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَمِعَ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾<sup>(1)</sup>، بحذف الياء في كلٍّ من (يناد)، و(المناد) في الوقف والوصل، حيث قال: «ووقف نافع وأبو عمرو وبغير ياء لأنّ الوقف موضع تغيير؛ ألا ترى أنّه يبدل من التاء فيه الهاء في نحو: تَمْرَةٌ، ويُبدل من التّنوين الألف، ويُضعّف فيه الحرف نحو: هذا فرجٌ، ويحذف فيه الحرف في القوافي فغيراه بالحذف، كما غيرت هذه الأشياء، أمّا من حذف في الوصل فقد قيل: إنّهُ في الكتاب لا ياء فيه»<sup>(2)</sup>.

فكان الحذف إتباعاً للرّسم العثمانيّ وصلاً، أمّا وقفاً فتشبيهاً بالفواصل.

وقد ذكر "سيبويه" سبب حذف الياءات ممّا سبق ذكره وردّه إلى أنّ الياء مع الكسرة تستثقل كما تستثقل الياءات، وأضاف أنّ العرب كرهوا التّحريك لاستثقال ياء فيها كسرة بعد كسرة.<sup>(3)</sup>

## 2- الإمالة:

أولاً: تعريف الإمالة:

الإمالة في اللغة تعني التّعويج، يقال أملت الرّمح إذا عوجته عن استقامته<sup>(4)</sup>، ومال يميل ميلاً ومُمالاً ومُميلاً وميلاً وميلاً، وميولة عدل إليه، وعن الطّريق تركه وحاد عنه ومالت الشّمس ميولاً زالت عن كبد السّماء.<sup>(5)</sup>

في الاصطلاح الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة<sup>(6)</sup>، والألف نحو الياء<sup>(7)</sup>، ويقال له: الاضطجاع، ويقال له: البطح، ويقال له أيضاً: التّقليل والتّلطيف وبين بين.<sup>(8)</sup>

(1) سورة ق، الآية: 41.

(2) أبو علي الفارسي: الحجّة، 214/6، 215.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب، 183/4.

(4) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 638/1.

(5) ينظر: عبد الله البستاني: البستان، معجم لغويّ مطوّل، جزءان في جزء واحد، مكتبة لبنان، ط1، 1992، ص: 106.

(6) ينظر: رضي الدّين الإسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 4/3.

(7) ينظر: ابن الجزري: التّشريح في القراءات العشر، 42/2.

(8) ينظر: المرجع نفسه، 42/2.



ومعنى الاضطجاع: هو الميل، ففي اللسان: ضجعت الشمس وخفت مالت للمغيب.<sup>(1)</sup>

ومعنى البطح، جاء في أساس البلاغة: "بطحه على وجهه فانطبح، أي ألقاه على وجهه...، وبطّاحُ بطّح واسعاً عريضة، وتبطّح السيل، اتسع مجراه.<sup>(2)</sup>

أو هي - الإمالة - نُطق الفتحة نطقاً أمامياً<sup>(3)</sup>، والإمالة عند "ابن جنّي": «إنّما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها الياء لضرب من تجانس الصّوت».<sup>(4)</sup>

فالإمالة عند "ابن جنّي" نوع من أنواع الانسجام الصّوتي يؤدّي إلى تغيير في الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً.<sup>(5)</sup>

وقد صرّح بذلك "ابن يعيش" قائلاً: «هي تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التّشاكل».<sup>(6)</sup>

### ثانياً: أقسام الإمالة:

تنقسم الإمالة عند علماء القراءات إلى قسمين هما:

أ- الإمالة الشديدة: ويُطلق عليها الكبرى، وهي «تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص، ولا إشباع مفرط».<sup>(7)</sup>

ب- الإمالة المتوسطة: وتُسمّى الصّغرى، وهي ما بين الفتح والإمالة الكبرى، وهي أصعب في النطق

(1) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 220/8.

(2) ينظر: الرّخشري، أساس البلاغة، طبعة أفندي مصطفى الأزهر، القاهرة، دط، 1327هـ، ص: 68.

(3) جان كاتينيو: دروس في علم الأصوات العربيّة، ص: 165.

(4) ابن جنّي: سر صناعة الإعراب، 58/1.

(5) ينظر: حسام الدّين التّعيمي: الدّراسات اللّهجية الصّوتية عند ابن جنّي، دار الطليعة للتّشر، بيروت، دط، 1980، ص: 201.

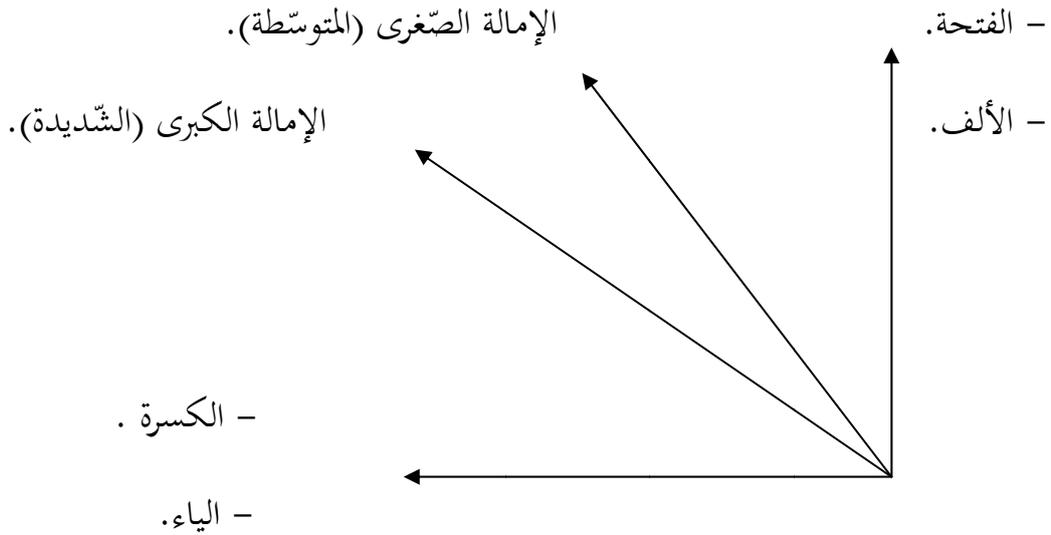
(6) ابن يعيش: شرح المفصل، 54/9.

(7) ابن الجزري: التّشر في القراءات العشر، 30/2.



من الإمالة الكبرى؛ لأنها مرتبة وسطى بين الفتح والإمالة المحضة لذلك قلّ إتقانها عند قُرأة القرآن. (1)

### مخطط توضيحي يبيّن الفرق بين الإمالة الكبرى والصغرى :



### ثالثا: الغرض من الإمالة:

الغرض الأصلي للإمالة هو تناسب الأصوات وتقاربها ؛ لأنّ التّطق بالياء والكسرة مُستغل، وبالفتحة والألف متصعدّ مستعل، وبالإمالة تصير الأصوات من نمط واحد في التّسفل والإنحدار، وقد ترد الإمالة للتّنبية على أصل الألف. (2)

(1) ينظر: أبو شامة: إبراز المعاني في حزر الأماني، مطبعة ، ص:221.

(2) ينظر: إبراهيم المارغيني: التّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع، في أصل مقرأ الإمام نافع، دار الفكر، بيروت، دط، 2004، ص:90.



### رابعاً: الإمالة في كتاب الحجّة:

عرّف "أبو عليّ الفارسي" الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء<sup>(1)</sup>، وقد عبّر عنها بمصطلح الاضطجاع<sup>(2)</sup>، والكسر<sup>(3)</sup>، وعبر عن الفتح بالتّفخيم<sup>(4)</sup>.

ويعتبر "أبو عليّ الفارسي" الفتح أصل، والإمالة فرع، وفي ذلك قال: «قال مكّي: أعلم أنّ أصل الكلام كلّ الفتح، والإمالة تدخل في بعضه في بعض اللّغات لعلّة، والدليل على ذلك أنّ جميع الكلام الفتح فيه سائغ جائز، وليست الإمالة بداخلة إلّا في بعضه في بعض اللّغات لعلّة، فالأصل ما عمّ، وهو الفتح»<sup>(5)</sup>.

ومن بين أسباب الإمالة كثرة الاستعمال، وقد ذكر "أبو عليّ الفارسي" في كتابه وهو يحتجّ لما روي عن الكسائي إمالته للتّون من قوله تعالى: ﴿النّاس﴾ في موضع الخفض.

قال "أبو عليّ الفارسي": «هذا الحرف قد أميل في الموضع الذي لا يوجب القياس إمالته فيه، كما أميل: الحجاج، إذا كان علماً، لأثهما كثراً في الكلام و استجيز ذلك فيهما للكثرة»<sup>(6)</sup>.

وأورد "أبو عليّ الفارسي" في كتابه علّة صوتيّة للإمالة، وهي: "علّة تبيين الألف وإزالة خفائها"، وهو يحتجّ لقراءة الكسائي بإمالة الألف المتطرّفة من ﴿تَرَءَا﴾<sup>(7)</sup> وقفاً، فقال: «وفي الألف حفاء شديد من حيث لم تعتمد في إخراجها على موضع فصارت لذلك بمنزلة النّفس مع أنّه لا يُعتمد له على موضع، فبيّنها بأن نحا بها نحو الياء وقربها منها، وبدلّك على حسن هذا أنّ قوماً يدلّون منها الياء المحضة في الوقف فيقولون، أفعي، وحُبلي، وآخرون يُدلّون منها الهمزة، فيقولون: هذه حُبلاً، ورأيت رجلاً،

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 343/5.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 320/1، 321، 399.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 383/1، 327/3، 328، 423/6.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 229/6.

(5) المصدر نفسه، 52/1، 53.

(6) المصدر نفسه، 467/6.

(7) سورة الشعراء، الآية: 61.



فكذلك نحا بالألف بإمالتها نحو الياء ليكون أبين لها»<sup>(1)</sup>.

و حَسَّنَ "أبو علي الفارسي" الإمالة في رؤوس الآي، وهو يحتج لقراءة أبي عمرو رؤوس الآي بين الكسر والفتح مثل آيات سورة طه، والنجم، وعبس وتولّى، والضحى والليل، والشمس وضحاها، ودحاها، وطحاها، واعتبر "أبو علي الفارسي" هذا النوع من الإمالة للألفات في رؤوس الآي بمنزلة القوافي في أنّها مواضع وقوف، كما أنّ أواخر البيوت كذلك<sup>(2)</sup>.

وذكر "أبو علي الفارسي" أنّ العرب قد تميل ما لا وجه له في القياس، وأنّه لا ينبغي للقراء أن تميل كلّما كانت الإمالة جائزة في العربيّة، فالقراءة سنّة متّبعة، قال في إمالة الألف من قوله تعالى: ﴿تُقَنَّةٌ﴾<sup>(3)</sup>، مع سبق حرف الإستعلاء: «وحجّة من أمال أنّ سيبويه زعم أنّ قوما قد أمالوا من هذا مع وجود المستعلي مالا ينبغي أن يُمال في القياس، قال: وهو قليل، وذلك قول بعضهم: رأيت عرقًا وضيّقًا»<sup>(4)</sup>.

وقال أيضا: «والإمالة في ﴿مَلِكٌ﴾<sup>(5)</sup>، في القياس لا تمتنع؛ لأنّه ليس في هذا الاسم ممّا يمنع الإمالة شيء، وليس كلّ ما جاز في قياس العربيّة تسوغ التلاوة به حتّى ينضمّ إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له وأخذهم به، لأنّ القراءة سنّة»<sup>(6)</sup>.

كما ذكر "أبو علي الفارسي" أنّ الضمّة تمال نحو الكسرة، لتشاكل ما بعدها وتتشبه به و هو يوجه اختلاف القراء في قوله تعالى: ﴿قِيلَ﴾<sup>(7)</sup>، فقال: «مما يقوي قول من قال (قِيلَ): أنّ هذه الضمّة المنحوّ بها نحو الكسرة قد جاءت في نحو قولهم: شربت من المنقّر، وهذا ابن عوّر، وابن بؤر،

<sup>(1)</sup> أبو علي الفارسي: الحجّة، 364/5-365، وينظر: المصدر نفسه، 112/5.

<sup>(2)</sup> ينظر: المصدر نفسه، 381/1-382، 405.

<sup>(3)</sup> سورة آل عمران، الآية: 28.

<sup>(4)</sup> أبو علي الفارسي: الحجّة، 30/3.

<sup>(5)</sup> سورة الفاتحة، الآية: 04.

<sup>(6)</sup> أبو علي الفارسي: الحجّة، 40/1، وينظر: المصدر نفسه، 388/1.

<sup>(7)</sup> سورة البقرة، الآية: 11.



فأمالوا هذه الضّمات نحو الكسرة لتكون أشدّ مشاكلة لما بعدها وأشبهه به، وهو كسر الرّاء»<sup>(1)</sup>.  
وكذلك قوّى "أبو عليّ الفارسيّ" الإمالة فيما اجتمع فيه أمران كلّ واحد منهما يوجب الإمالة، وهو يحتاج لقراءة حمزة لقوله تعالى ﴿فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾<sup>(2)</sup> بكسر الزّاي، وكذلك شاء، وجاء، وطاب وخاف، وضاق، وضافت، وفتح الزّاي من ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾<sup>(3)</sup>، وكسر الزّاي من قوله ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾<sup>(4)</sup>، وفتح الزّاي في ﴿أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾<sup>(5)</sup>، وكسر الرّاء من ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾<sup>(6)</sup>، وفتح الجيم من ﴿فَأَجَاءَهَا﴾<sup>(7)</sup>، وكان ابن عامر يكسر من ذلك كلّ ثلاثة أحرف: (فزادهم، وشاء، وجاء)، وكان عاصم لا يميل شيئاً من ذلك إلّا قوله: (بل ران على قلوبهم)، وكان الكسائي يقول في ذلك كقول عاصم ويميل: (بل ران)، وكان ابن كثير وأبو عمرو يفتحان ذلك كلّهم.<sup>(8)</sup>

يقول "أبو عليّ الفارسيّ": «مما يقوّي الإمالة في زاد ونحوه، أنّه اجتمع فيه أمران كلّ واحد منهما يوجب الإمالة، وهو إلحاق الكسرة أوّل فعلت، والآخر أن تمال الألف ليعلم أنّها من الياء فإذا كانت كلّ واحدة من هتين الخلتين على الإنفراد توجب الإمالة في هذا النحو، فإذا اجتمعتا كان أجدر أن توجباها وتجلباها»<sup>(9)</sup>.

كما حسّن "أبو عليّ الفارسيّ" ما روي عن أبي عمرو أنّه كان يميل الواو من قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ﴾

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة: 347/1-348.

(2) سورة البقرة، الآية: 10.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 10.

(4) سورة الصّف، الآية: 05.

(5) سورة الصّف، الآية: 05.

(6) سورة المطفّفين: الآية: 14.

(7) سورة مريم، الآية: 23.

(8) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 320/1-321.

(9) المصدر نفسه، 328/1.



إِذَا أَتَوْا عَلَيَّ وَادِ النَّمْلِ ﴿١﴾، في حين فحّم الباقون.

قال "أبو عليّ الفارسيّ": «الإمالة في (واد) حسنة من أجل الكسرة والألف اللّازمة بعدها، فهما يجلبان الإمالة إذا كان كلّ واحد منهما منفردا، فإذا اجتمعا كان أجدر لهما، ومن لم يُمل فلأنّ ترك الإمالة شائع ولغة كثيرة من العرب»<sup>(2)</sup>.

كما تعرّض "أبو عليّ الفارسيّ" إلى إمالة صوت الرّاء من قوله ﴿الرّ﴾<sup>(3)</sup>، في قراءة أبي عمرو والكسائي، والهاء في ﴿طه﴾<sup>(4)</sup>، في قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، قال "أبو عليّ الفارسيّ" في (الر) من (الر) فلم يمل فتحة الرّاء؛ فلأنّ الكثير من العرب لا يميل ما يجوز فيه الإمالة غيرهم، فأما من أمال فقال: راياء، جازت الإمالة فيها من حيث كانت أسماء ولم تكن كالحروف التي تمتنع فيها الإمالة نحو: ما، ولا، وما أشبههما من الحروف<sup>(5)</sup>.

وقال في ﴿كهيعص﴾<sup>(6)</sup>: «القول في إمالة هذه الحروف أنّ إمالتها لا تمتنع؛ لأنّها ليست بحروف معنى وإنما هي أسماء لهذه الأصوات»<sup>(7)</sup>.  
ومن لم يمل فعلى قول أهل الحجاز<sup>(8)</sup>.

وعلى هذا المنوال وجّه قراءة الإمالة في ﴿يس﴾<sup>(9)</sup>، قال "أبو عليّ الفارسيّ" في (طه): «قد قلنا في الإمالة في نحو: (طه) والتّفخيم فيما تقدّم، والتّفخيم لغة أهل الحجاز، ولغة النّبي صلّى الله عليه

<sup>(1)</sup> سورة النمل، الآية: 18.

<sup>(2)</sup> أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 378/5.

<sup>(3)</sup> سورة يونس، يوسف، هود، إبراهيم، الحجر، الآية: 01.

<sup>(4)</sup> سورة طه، الآية: 01.

<sup>(5)</sup> ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 244/4.

<sup>(6)</sup> سورة مريم، الآية: 01.

<sup>(7)</sup> أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 185/5.

<sup>(8)</sup> ينظر: المصدر نفسه، 185/5، 186.

<sup>(9)</sup> سورة يس، الآية: 01.



وسلم». (1)

### 3- الإخفاء:

الإخفاء ثلاثة ثلاثة أضرب: إختلاسٌ ورومٌ وإشمامٌ.

أولاً: الإختلاس:

الإختلاس في اللغة: الأخذُ في نُهْزَةٍ ومُخَاتَلَةٍ، والإختلاس كالحلّس، وقيل الإختلاس أَوْحَى مِنْ الحُلْسِ وَأَخَصَّ (2)، وهو عند القُرّاء عَدَمُ تَكْمِيلِ الحِركَةِ كما شرح الشّاطبي. (3)

وإصطلاحاً: إخفاء الحركات بنقص تمطيطها بما قد خصّه النص منها، والنقل المتواتر الصّحيح، فالإختلاس في حقيقته الإتيان بثلاثي حركة الحرف، بحيث يكون المنطوق به من الحركة أكثر من المحذوف منها. (4)

وبين "عبد الصّبور شاهين" أنّ الحركة في الإختلاس تكون أقصر زمناً، وتكاد تفقد الجهر مثلما يحدث في الإسرار أو الوشوشة. (5)

ثانياً: الروم:

الرم لغة: «رام الشيء يرومه زوما ومراماً: طلبه»، ومنه روم الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور، وروم الحركة هو حركة مُختلِسة مُختفأة لضرب من التّخفيف، وهي أكثر من الإشمام؛ لأنّها تُسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مُختلِسة مثل: همزة بين بين» (6)، وهو أن تأتي الحركة الخفيفة؛ بحيث لا يشعر به

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 218/5.

(2) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 78/6.

(3) ينظر: محمّد عليّ التّهانوي: موسوعة كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم، 116/1.

(4) ينظر: إبراهيم محمّد الجرمي: معجم علوم القرآن، ص: 15.

(5) ينظر: عبد الصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والتّحو العريّ، ص: 370.

(6) ابن منظور: لسان العرب، 300/12.



الأصمّ. (1)

الرّوم اصطلاحاً: عرّفه ابن الجزري (ت 833 هـ) بقوله: «هو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم هو تضعيف الصّوت بالحركة حتّى يذهب معظمها، وكلا القولين واحد، وهو عند النّحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفيّ». (2)

وبيّن عبد الصّبور شاهين أنّ الحركة في الرّوم كما هي في الإختلاس، تكون أقصر زمناً وتكاد تفقد الجهر، مثلما يحدث في الإسرار أو الوشوشة. (3)

ثالثاً: الإشمام:

الإشمام في اللّغة: روم الحرف الساكن بحركة خفيفة يُعتدُّ بها ولا تُكسر وزناً، والإشمام أن يُشَمَّ الحرف الساكن حرفاً كقولك في الضمّة (هذا العمل) وتسكت، فتجد فيه إشماماً للّام لم يبلغ أن يكون واوًا، ولا تحريكاً يُعتدُّ به. (4)

الإشمام اصطلاحاً: وصفه "سيبويه" قائلاً: «وأما الإشمام فليس إليه سبيل، وإمّا كان في الرّفع؛ لأنّ الضمّة من الواو، فأنت تُقدّر أن تضع لسانك في أيّ موضع من الحروف شئت ثمّ تضمّ شفّتيك، لأنّ ضمّك شفّتيك كتحرّيك بعض جسدك، وإشمامك في الرّفع للرّؤية وليس بصوت للأذن». (5)

وهو ضمّ الشفّتين بلا صوت عند النطق بالحركة ويدركه البصير، ولا يُدركه الأعمى، لكنّه يسمع أثر الإشمام على المخرج. (6)

(1) ينظر: علي بن محمّد الجرجاني، التعريفات، ص: 151.

(2) ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، 121/1، والتّمهيد في علم التّجويد، ص: 73.

(3) ينظر: عبد الصّبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ، ص: 370.

(4) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 379/12.

(5) سيبويه: الكتاب، 171/4.

(6) ينظر: عبد اللّطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدّين، دمشق، سوريا، ط1، 2002، 43/1، 44.



يقول "الداني":<sup>(1)</sup>

فَالرَّوْمُ قَدْ يَعْرِفُهُ الضَّرِيرُ وَيَقْضِي إِشْمَامُهُ البَصِيرُ

رابعاً: الإخفاء في كتاب الحجّة:

### 1- الإختلاس:

الاختلاس عند "أبي عليّ الفارسيّ" إخفاء الحركة، وإضعاف الصّوت بها، وليس سلبها، إذ الحرف المختلس حركته بزنة المتحرّك.<sup>(2)</sup>

وأكثر ما يكون الاختلاس في الضّم والكسر، ويكون في الفتح على قلّة، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «واعلم أنّ الحركات التي تكون للبناء والإعراب يستعملون في الضّمة والكسرة منهما ضربين، أحدهما: الإشباع والتّمطيط، والآخر: الاختلاس والتّخفيف، وهذا الاختلاس والتّخفيف إنّما يكون في الضّمة والكسرة، أمّا الفتحة فليس فيها إلّا الإشباع ولم تخفّف الفتحة بالاختلاس».<sup>(3)</sup>

غير أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" ذكر أنّ أبا عمرو اختلس الفتح في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ لَّا يَهْدِي﴾<sup>(4)</sup>، فقال: (يَهْدِي) بسكون الهاء مع إمامها شيئاً من الفتح، ورأى "أبو عليّ الفارسيّ" أنّ الإشمام في حكم التّحريك.<sup>(5)</sup>

فكما جعل "أبو عليّ الفارسيّ" الاختلاس في الفتح من القراءة، كذلك جوّز وسمّى الاختلاس إشماماً.

وفي بعض المواضع لم نجدّه يصرّح بمصطلح الاختلاس، إنّما ذكر بدله مصطلح الإخفاء، غير أنّ

(1) ينظر: ابن الجزري: التّشر في القراءات العشر، 123/1.

(2) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة: 83/2، 174/4، 402.

(3) المصدر نفسه، 83/2.

(4) سورة يونس، الآية: 35.

(5) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 274/4، 278.



السياق الذي جاء به يفيد أنّه يريد؛ إذ يذكر بعد إغراق طويل في الحديث عن الخلف في حرف: ﴿أَيْمَةً﴾<sup>(1)</sup> : (أيمة) ، والاستشهاد له قائلا: «... أو يعني به إخفاء الحركة، ولم يجز واحد من الوجهين الأولين، ثبت أنّه إخفاء الحركة، والإخفاء تضعيف الصّوت بالحركة، فهو يضارع السّكون من جهة الإخفاء، وإن كان المخفيّ في وزن المتحرّك». <sup>(2)</sup>

## 2- الرّوم:

أشار "أبو عليّ الفارسيّ" إلى الرّوم في معرض الفرق بينه وبين الإشمام، أثناء تعرّضه لقراءة الجمهور ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾<sup>(3)</sup>، قائلا: «ولو رام الحركة فيها لم يجز مع الإدغام، كما جاز الإشمام مع الإدغام، لأنّ روم الحركة حركة، وإن كان الصّوت قد أضعف بها، ألا ترى أنّهم قالوا: إنّ روم الحركة يُفصل به بين المذكّر والمؤنّث نحو: رأيتك، ورأيتك». <sup>(4)</sup>

وذكر بعد ذلك وجه الرّوم في قراءة ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾<sup>(5)</sup>، وعبر عنه بالإخفاء والاختلاس واعتبره وجهاً سائغاً في العربيّة، قائلا: «وقد يجوز في ذلك وجه آخر في العربيّة، وهو أن تُبيّن ولا تدغم، ولكنّك تخفي الحركة، وإخفاؤها هو أن لا تشبّهه بالتمطيط ولكنّك تختلسها اختلاسا». <sup>(6)</sup>

فالروم إذن غير الإشمام، وهو صوت ضعيف تذهب فيه معظم الحركة، أو على حدّ تعبير "أبي عليّ الفارسيّ": «ولو كان مكان الإشمام روم الحركة لامتنع الرّوم مع الإدغام، لأنّه صوت بحجز». <sup>(7)</sup>

## 3- الإشمام:

عرّف "أبو عليّ الفارسيّ" الإشمام بقوله: «الإشمام عند النّحويين ليس صوتاً... وإنما هو تهيئة

(1) سورة التّوبة، الآية: 12.

(2) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 174/4.

(3) سورة يوسف، الآية: 11.

(4) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 401/4.

(5) سورة يوسف، الآية: 11.

(6) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 401/4-402.

(7) ينظر: المصدر نفسه، 213/1.



العضو لإخراج الصّوت الذي هو الضّم ليدلّ عليه، وليس بخارج إلى اللفظ»<sup>(1)</sup>.  
ويكون الإشمام في المدغم كما يكون في الموقوف عليه نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾<sup>(2)</sup>، وذلك:  
«أنّ الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعهما السكون، فمن حيث أشموا الحرف  
الموقوف عليه إذا كان مرفوعاً في الإدراج أشموا النّون المدغمة في (تأمنّا)»<sup>(3)</sup>.  
و العرض من الإشمام والروم إبانة الحركة، وقد يؤتّى بالإشمام والروم لغرض دلاليّ، قال "أبو عليّ  
الفارسيّ": «ألا ترى أنّهم قالوا: إنّ روم الحركة يفصل فيه بين المذكر والمؤنث، نحو: رأيتك ورأيتك»<sup>(4)</sup>.  
ثمّ تبه "أبو عليّ الفارسيّ" إلى قضيّة مهمّة قائلاً: «ولعلّ أبا بكر ظنّ أنّ القراء ليس يعنون  
بالإشمام ما يعنى به التّحويتون في أنّه تهيئة العضو للصّوت وهمّ به، وليس بخروج إلى اللفظ»<sup>(5)</sup>.  
ثمّ بيّن «والإشمام إنّما يكون عند التّحويين في الضّم، فأما الكسر فلا إشمام فيه، وذلك أنّ الإشمام  
إنّما هو تحريك الشّفتين يراه البصير دون الأعمى، فيستدلّ لذلك على إرادة الفاعل لذلك الضّم، وليس  
هذا في الكسر؛ لأنّه لا فائدة لبصير ولا لأعمى من حيث لا يظهر للرّائي»<sup>(6)</sup>.  
وكان "أبو عليّ الفارسيّ" في كلّ مرّة يتعرّض فيها إلى الإشمام يعرّفه ويزيد في توضيحه، ومن ذلك  
ما ذكره في بعض المواضع في سياق الحديث عن الخلف في: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾<sup>(7)</sup> قائلاً: «فمن حيث أشموا  
الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعاً في الإدراج أشموا النّون المدغمة في (تأمنّا) وليس ذلك بصوت خارج  
إلى اللفظ، إنّما تهيئة العضو لإخراج ذلك الصّوت به، ليُعلم بالتهيئة أنّه يريد ذلك المتهيئاً له»<sup>(8)</sup>.  
وفي آخر قائلاً: «وروى خلف بن هشام وأبو هشام الرّفاعي عن سُلَيْم بن عيسى الحنفي عن حمزة

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 1 / 212. وينظر: المصدر نفسه: 401/4.

(2) سورة يوسف، الآية: 11.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 400/4-401.

(4) المصدر نفسه ، 401/4.

(5) المصدر نفسه ، 213/1.

(6) المصدر نفسه ، 213/1-214.

(7) سورة يوسف، الآية: 11.

(8) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 400/1-401.



أنّه كان يشمّ الرّاء الأولى من قوله: ذاتٍ قرارٍ، والأشرار، وما كان مثل ذلك الكسر من غير إشباع»<sup>(1)</sup>.  
وفي محلّ آخر يسمّيه بتسمية جديدة، وهي الإشارة حيث قال: «فهذا وجه الإدغام، والإشارة  
بالضمّ إلى الحرف المدغم»<sup>(2)</sup>.

ما قدّمناه من مادّة في هذا الفصل يبيّن لنا أنّ كتاب "الحجّة" لأبي عليّ الفارسيّ كتابٌ حاوٍ  
لمادّة صوتيّة غزيرة، خاصّة المتعلّقة بالجانب التشكيلي مقارنةً بالجانب النّطقي، وهي حتميّة فرضها  
موضوع الكتاب، ذلك أنّ دراسة "أبي عليّ الفارسيّ" كانت موجّهة نحو الاحتجاج للقراءات القرآنيّة،  
الأمر الذي يوجب توظيف مباحث صوتيّة تشكيلية موصلة إلى الغاية المرجوّة من تأليف الكتاب.  
و الدّراسة الصّوتيّة لم تكن لا غايةً و لا مقصدًا "أبي عليّ الفارسيّ"، بل كانت وسيلة استثمرها  
وأتت أكلها. و بيّنت عن ثقافته اللّغويّة التي اتّكأ عليها و هو يوجّه القراءات القرآنيّة .  
و في الفصل الموالي سنستقرئ القوانين الصّوتيّة التي استثمرها "أبو عليّ الفارسيّ" و هو يحتجّ  
للقراءات القرآنيّة.

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 117/3-118.

(2) المصدر نفسه: 401/4.

الفصل الثالث: القوانين الصوتية وتجلياتها في كتاب الحجّة.

تمهيد:

1- المماثلة.

2- المخالفة.

3- السهولة والتيسير.

4- كثرة الاستعمال.

5- أمن اللبس.



### تمهيد:

تُشكّل الأصوات مجتمعة كلمات اللّغة وتراكيبها وتُصيب هذه الأصوات جملة من التّغيّرات، هذه الأخيرة تؤثر على دلالة تلك الأصوات، وعلى سياقاتها والتّغيرات التي تصبّ في هذا الباب من بحثنا هي: الأصوات بالنّظر إلى الصّلات التي تربط بعضها ببعض في الكلمة الواحدة، وقد سمّى العرب القدامى هذه التّغيرات بالأصول المطّردة بينما سمّاها المحدثون القوانين الصّوتية.<sup>(1)</sup>

وتُطلق كلمة القوانين في العرف العلميّ على الأصول العامّة التي تُبيّن إرتباط الأسباب بمسبّباتها، والمقدّمات بنتائجها اللّازمة، أو بعبارة أخرى التي تُنبئ بحدوث نتائج معيّنة لازمة إذا حدثت أسباب خاصّة وتُرجع النتائج إلى أسبابها،<sup>(2)</sup> و قد ذكر "أحمد مختار عمر" أنّ من الأوائل الذي استعملوا مصطلح "القوانين الصّوتية" هو: "أكسال كوك" (Axel Kock)<sup>(3)</sup>؛ حيث نشر عام 1896م دراسة جذب فيها الانتباه إلى سلسلة من العوامل التي تُقلّل من فاعليّة القوانين الصّوتية، مثل اختلاف نسبة تردّد الكلمات أو الأصوات في اللّغة.<sup>(4)</sup>

والمتصّحح لكتب المحدثين لا يكاد يجد تعريفا دقيقا للقوانين الصّوتية، إلّا ما يُمكن استخلاصه أثناء حديثهم عنها، فقد أشار اللّغويّ الفرنسيّ: "أنطوان ميه" (Antoine Meillet)<sup>(5)</sup> إلى

<sup>(1)</sup> ينظر: رمضان عبد التّواب: التطوّر النّحويّ للّغة العربيّة، محاضرات المستشرق الألمانيّ برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دط، 1982، ص: 26.

<sup>(2)</sup> ينظر: عليّ عبد الواحد وافي: علم اللّغة، نهضة مصر، القاهرة، دط، 2000، ص: 17.

<sup>(3)</sup> هو أكسال كوك، لغويّ سويسري، ولد عام 1851م بتيبورغ، ترأس جامعة لوندما بين: 1911 و 1916م، اهتمّ بالدراسة التّاريخيّة للّغة السويسريّة القديمة و أصواتها، توفي سنة 1935م.

<sup>(4)</sup> ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 370.

<sup>(5)</sup> هو جون بول أنطوان ميه، ولد عام 1866 م في مولان، لغويّ الفرنسيّة الرّائدة من العقود الأولى من القرن العشرين، أحد خريجيّ كليّة الأدب في باريس، تتلمذ آنذاك على كبار اللّغويين أمثال: دي سوسور، وميشال بريال، ألف الكثير من الكتب أهمّها: اللّسانيات التّاريخيّة واللّسانيات العامّة، توفيّ سنة 1936م.



مفهومها؛ فذكر أنّها تلك التي تعبّر عن: «علاقة بين جانبيين متتابعين للغة الواحدة».<sup>(1)</sup>

من خلال المفهوم نرى أنّ "أنطوان ميه" يركّز على مسألة التّعالق والتّرابط الموجود بين جانبيين، دون أن يشير إلى طبيعة هذه العلاقة.

وبالعودة إلى المعجم المفصّل في مصطلحات فقه اللغة المقارن لصاحبه "مشتاق عباس معن" نجد التعريف الآتي: «القوانين الصوتية هي الأنظمة والبنود التي يسير في ضوئها الدّرس الصّوتي، وبخاصّة الموازنات النّطقية لبعض الأصوات في أكثر اللّغات، وذلك لرصد الظّواهر وتسجيلها ليتسنى للّغويين إجراء جرد شبه كامل للغة الواحدة، أو موازنة باللّغات الأخرى»<sup>(2)</sup>.

ومن التعريفين يمكن إستخلاص التعريف التّالي: القوانين الصوتية هي تلك القواعد والأصول التي تضبط العلاقة من جانبيين متتابعين من المكوّنات الصوتية للغة الواحدة.

وفي نظر كثير من علماء اللغة فإنّ مصطلح القوانين الصوتية تحديد يوحى بحتمية وإطراد تفتقدتهما التّعيرات الصوتية عامّة، هذا ما جعل "مالبرج" يرى أنّ أكثر اللّغويين يؤثّرون اليوم استعمال كلمة ميول أو إجتاهات بدلا من القوانين،<sup>(3)</sup> غير أنّه ممّا يشفع لاستعمال كلمة (قوانين) بهذا المعنى مجيئها عند بعض القدماء بنحو منه.<sup>(4)</sup>

وبعد تتبّع القوانين الصوتية في كتاب الحجّة "الأبي علي الفارسي" سنقف على خمسة منها وهي:

<sup>(1)</sup> حسام البهنساوي: علم الأصوات، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص:184، نقلا عن: علم اللّسان لأنطوان ميه.

<sup>(2)</sup> مشتاق عباس معن: المعجم المفصّل في مصطلحات فقه اللغة المقارن، سلسلة الخزانة اللّغوية، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2000م، ص:94.

<sup>(3)</sup> ينظر: مالبرج: الصّوتيات، ص:134، وينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص:370.

<sup>(4)</sup> ينظر: ابن جيّ: الخصائص، ص:210/1، 238، 42/2، 273/3، 309.



1- المماثلة.

2- المخالفة.

3- السّهولة.

4- كثرة الاستعمال.

5- أمن اللبس.

### 1- المماثلة: (Assimilation):

أولاً: مصطلح المماثلة:

يُعدّ مصطلح المماثلة مصطلحاً حديثاً، إلا أنّنا نجد الظاهرة في الدراسات القديمة، وذلك بشكل غير مباشر ضمن فروع لغوية مختلفة، ومن العلماء الذين نبّهوا للمماثلة كظاهرة صوتية نجد "الخليل بن أحمد الفراهيدي" حيث لاحظها، وأدرك سببها، وأشار إليها بقوله: ليكون عمل اللسان من وجه واحد، و تعليل هذه الظاهرة عند "الخليل" هو: تحقيق الاقتصاد في الجهد العضلي و تحقيق الانسجام الموسيقي في أصوات الكلام<sup>(1)</sup>.

كذلك ظهرت الظاهرة عند "سيبويه" بمعنى المضارعة وتتضمّن عنده عملين هما: التّقريب والإبدال، و كذا معنى الإدغام، والإتباع والإمالة، ففي حديثه عن المضارعة خصّص باباً سماه بهذا المصطلح بقوله: هذا باب الحرف الذي يُضارع به حرف من موضعه، والحرف الذي يُضارع به ذلك الحرف، وليس من موضعه.<sup>(2)</sup>

و يقصد بقوله: "الحرف الذي من موضعه" الصّاد الساكنة إذا تلاها حرف الدّال في : مُضدَر، أصدَر، و التّصدِير؛ فإذا يقول "سيبويه" إنّه لا يمكن إدغام الصّاد و الدّال، و لا يمكن إبدال الدّال حرفاً

(1) ينظر: مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله، ومنهجه، ص 139.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب، 4/477.



آخر، بل بمضارعة الصّاد بالزّاي ( أي بتقريبها) و ذلك عن طريق تقريب الصّاد المهموسة بالدّالّ المجهورة، و هذا بإشراب الصّاد شيئاً من جهر الزّاي، ذلك أنّ الصّاد و الزّاي يشتركان في المخرج و الرّخاوة و الصّفير، و الصّاد و الدّالّ يشتركان في الجهر: « فلما كانتا من نفس الحرف أُجريت مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب مَدَدت، فجعلوا الأوّل تابعا لآخر فصارعا به أشبه الحروف بالدّالّ من موضعه و هي الزّاي؛ لأنّها مجهورة و غير مطبقة، و لم يُبدلها زايًا خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق.»<sup>(1)</sup>

و بعد حديث "سيبويه" عن الحرف الذي يُضارع به حرف من موضعه توجّه إلى الحديث عن الجزء الآخر من هذا الباب ألا و هو الحرف الذي يُضارع ذلك الحرف و ليس من موضعه، و يقصد بقوله: " ليس من موضعه"، أنّه ليس من مخرج الصّاد و السّين و الزّاي و هو حرف الشّين، ذلك أنّ صوت الشّين يحدث عند ارتفاع مقدمة اللّسان تجاه الحنك الصّلب أو ما يُسمّى بالغار في حين نجد أنّ الصّاد و السّين و الزّاي التي هي من أصوات الصّفير تحدث عند اتّصال طرف اللّسان أو مقدّمه باللثة و الأسنان العليا.

و نجد في كلمة "أشْدَق" أنّ الدّالّ فيها مجهورة، و بالتّالي تأثرت الشّين بالدّالّ و السّين في الهمس و الرّخاوة، و لهذا صارت الشّين مجهورة لأنّها ماثلت الدّالّ في الجهر، و لذلك ضارعوها بالزّاي: « و أمّا الحرف الذي ليس من موضعه فالشّين؛ لأنّها استطالت حتى خالطت أعلى الشّيتين و هي في الهمس و الرّخاوة كالصّاد و السّين و ذلك قولك: أشْدَق، فتضارع بها الزّاي.»<sup>(2)</sup>

أمّا "ابن يعيش" فكانت نظرتة إلى ظاهرة المماثلة شاملة، و مستغرقة لكلّ أنواع التّقريب التي يمكن أن يحدث بين صوتين، و لم يستقرّ "ابن يعيش" على مصطلح واحد، بل استعمل طائفة من المصطلحات للدّلالة على تلك التّغيرات الصّوتية التي تنحو في مسارها التّوافقي نحو التّمائل ومنها: المشاكلة، المضارعة، و الإدغام، و التّقريب، و التّجانس الصّوتي.<sup>(3)</sup>

(1) سيبويه: الكتاب ، 477/4-478.

(2) المرجع نفسه ، 479/4.

(3) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ص: 52.



و قد استعمل "ابن يعيش" مصطلح المشاكلة عندما عرّف الإمالة في قوله: « و الغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التّشاكل. »<sup>(1)</sup>

و للتّوضيح قدّم مثالين : عمّاد و عالم، فإذا أتت الكسرة قبل أو بعد الألف مالت الفتحة إلى الكسرة و الألف مالت إلى الياء.

ثمّ شرح كيفيّة التّشاكل بين حركتي الفتحة و الكسرة مفسّرا ذلك بأنّ الألف من حروف الحلق و الياء من حروف الفم، فدَنَوَا بالألف نحو الياء لكي يُدْنَى بالفتحة نحو الكسرة ليحصل التّناسب بينهما: « و كذلك في الإمالة قَرَبُوا الألف من الياء؛ لأنّها تطلب من الفم أعلاه و الكسرة تطلب أسفله، و أدناه فتتأفرا و لما تنافرا جنحت الفتحة نحو الكسرة، و الألف نحو الياء، فصار الصّوت بين بين فاعتدل الأمر بينهما، و زال الاستئقال الحاصل بالتّنافر فاعرفه. »<sup>(2)</sup>

وبالنّسبة إلى "ابن الحاجب" فقد ذكر في "شرح الشافية" عدّة مصطلحات توافق المماثلة كالإمالة، أو الهمزة، أو الإبدال، أو الإدغام.<sup>(3)</sup>

و أحسن معالجة للمماثلة جاءت على يد "ابن جنّي"، وتعدّ أقرب بكثير إلى تصوّر الدّرس الحديث للظاهرة.

و قد أدرج في طرحه جميع التّغيّرات الصوتيّة التي تنحو في تحقيق توازنها نحو التّمائل، أي تقريب الصّوت من الصّوت، تحت الإدغام بفرعيه الكبير و الصّغير، و في ذلك يقول: « جميع ما هذه حاله ممّا قَرَب فيه الصّوت من الصّوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التّقريب. إمّا احتطنا له بهذه السّمة التي هي الإدغام الصّغير، لأنّ في هذا إيذانا بأنّ التّقريب شامل للموضعين، وأنّه هو المراد المبتغى في كلتا الجهتين. »<sup>(4)</sup>

و عند تلمس ظاهرة المماثلة عند المحدّثين نجد أنّ الأمر لا يختلف كثيرا عنه عند القدماء، فقد

<sup>(1)</sup> ابن يعيش: شرح المفصل، ص: 55.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص: 54.

<sup>(3)</sup> ينظر: رضيّ الدّين الاسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 4/3.

<sup>(4)</sup> ابن جنّي: الخصائص، 2/ 114.



كثرت في مؤلفاتهم وانصّب حديثهم عنها على الأصوات الصّامته من حيث المماثلة في الجهر والهمس، والتّفخيم، والتّرقيق، والتّدوير، وعدمه، والمماثلة في المخرج بالإضافة إلى حديثهم عن أنواعها. و من هؤلاء المحدثين الذين عاجلوا ظاهرة المماثلة نجد: "إبراهيم أنيس" الذي خصّص بابا كاملا للمماثلة، كما وضّح أنواعها<sup>(1)</sup>، و كذا "عبد الواحد وافي" الذي أطلق على الظاهرة مصطلح التّشاكل<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى "أحمد مختار عمر" و الذي يرى أنّ المماثلة مصطلح يرمي إلى تسهيل عملية النطق في اللفظ، و قد عدّ للمماثلة نوعين: مماثلة تقدّمية، و أخرى: رجعية، شارحا كلّ نوع بجملة من الأمثلة و تهدف المماثلة عنده إلى تيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير جانب النطق نتيجة تقارب صوتين .<sup>(3)</sup>

و المتصفّح لكتب المحدثين يجد تعدّدا في مصطلحات المماثلة، و هذا التّعّد راجع لتنوّع الرّوايا التي درست فيها، و من أشهر تلك المصطلحات نجد<sup>(4)</sup>:

Assimilation	مماثلة
Co- Articulation	مشاركة النطق
Co-Ordination Interegmentaire	تنسيق بيمقطعي
Over Lapping Articulatory Acvtivity	تداخل نطقي
Articulatory Feature Sharing	مشارك الملامح النطقية
Contex Sensitivity	حساسية السياق التّطقي
Articulatory Dynamics	دينامية النطق

<sup>(1)</sup> ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 106.

<sup>(2)</sup> ينظر: عبد الواحد وافي: علم اللّغة، ص: 298.

<sup>(3)</sup> ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 378، 386.

<sup>(4)</sup> ينظر: عزيز أركبي: مخارج الحروف عند القراء و اللّسانيين، دراسة مقارنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص: 282.



Articulatory Biomechanics

دينامية النطق الحيوية

Co-Production

ازدواجية المخرج

Langue Gestures

حركات اللسان

Transition

المراحل الانتقالية بين الأصوات

Neuromotor Planning

تخطيط عصمتوري

وعليه فإنّ مصطلح المماثلة مصطلح لغويّ حديث ظهر عند المحدثين كمصطلح علميّ موضّح للظاهرة، غير أنّها من الظواهر التي لم يغفل عنها المتقدّمون؛ إذ تناولوها بالدراسة و البحث و مثّلوا لها أحسن تمثيل، كما تداخلت عندهم بغيرها من الظواهر الصوتيّة الأخرى، و بقيت الظاهرة عندهم دون اسم محدّد، بل تعدّد المسمّيات و المسمّى واحد، لكن يبقى هدفهم هدف واحد هو تحقيق الانسجام و التّجانس بين الأصوات، و تيسير سبل النطق، و بذل أقلّ جهد عضلي. و نجد المحدثين أنفسهم يُقرون بجهود السّابقين في هذا الباب و في غيره من الأبواب التي تبحث في مكونات اللّغة العربيّة.

ثانيا: تعريف المماثلة:

المماثلة في اللّغة:

من الفعل مائل، مائل الشّيء، شابهه، ومائل فلان بفلان شَبَّهه به، ولا تكون المماثلة إلاّ بين المتفقين.<sup>(1)</sup>

المماثلة في الإصطلاح:

عرّف "أحمد مختار عمر" المماثلة بقوله هي: «تحوّل الفونيمات\* المتخالفة إلى مماثلة إمّا تماثلا

(1) ينظر: مصطفى إبراهيم وآخرون: المعجم الوسيط، مادة (م ث ل)، ص: 853.

\* الفونيم: أو اللافظ أو الصوت هو أصغر وحدة صوتية تستعمل في بناء الكلام وتؤثر فيه، وينعته بعضهم بالوحدة الصوتية، ينظر: كمال بشر: الأصوات اللّغوية، ص20.



جزئياً أو كلياً»<sup>(1)</sup>،

ويعرّف "محمد علي الخولي" المماثلة بقوله: «هي تعديل صوت ليمائل صوتاً آخر مماثلة كاملة أي يتحوّل الصّوت المتأثر إلى مثل الصّوت المؤثّر، وهي أيضاً تعديل صوت جزئياً ليمائل صوتاً آخر». <sup>(2)</sup>

ومن هنا ذهب بعض المحدثين إلى تسمية هذا التّأثر القائم وراء مجاورة الأصوات لبعضها بالعدوى التّأثيرية <sup>(3)</sup>، والهدف الصّوتي وراء هذا التّأثر هو تحقيق نوع من التّشابه والتّمائل يفيد التّقارب في الصّفة والمخرج إقتصاداً في الجهد العضلي. <sup>(4)</sup>

و في ذلك يقول "إبراهيم أنيس": « و الأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها، ليزداد مع مجاورتها قربها في الصّفات أو المخارج، و يمكن أن يُسمّى هذا التّأثر بالانسجام الصّوتي بين أصوات اللّغة، و هي ظاهرة شائعة في كلّ لغات العالم بصفة عامّة؛ غير أنّ اللّغات تختلف في نسبة التّأثر وفي نوعه». <sup>(5)</sup>

### ثالثاً: أنواع المماثلة:

قسّم علماء اللّغة المحدثين المماثلة إلى عدّة أنواع؛ وذلك لاعتبارات متعدّدة؛ فقد اعتمدوا أساس المجاورة ومدّة الصّوت المؤثّر والصّوت المتأثر، ثمّ اعتمدوا أساس قوّة التّأثير والتّأثر، ثمّ عمدوا إلى إيجاه هذا التّأثير الصّوتي، و عليه فإنّ تأثر الصّوت بما جاوره يقع على وجهين:

<sup>(1)</sup> أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 378.

<sup>(2)</sup> محمد علي الخولي: الأصوات اللّغوية، مكتبة الخانجي، الرياض، ط1، 1987، ص: 220.

<sup>(3)</sup> ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 329.

<sup>(4)</sup> ينظر: عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللّغوية، دار صفاء للنشر والتّوزيع، عمّان، ط1، 1998، ص: 283.

<sup>(5)</sup> إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 106.



### أ- تأثر رجعي (Régressive):

وهو تأثر الصّوت الأوّل بالثاني، أي تأثر من الأمام إلى الخلف؛ وهذا النوع كثير الشّيع في اللّغة العربيّة.<sup>(1)</sup> كما في (إدكر) التي أصلها (إذتكر)، ثمّ صارت التّاء (دالا) عند الجهر بها، فأصبحت الكلمة (إذدكر)، ثمّ فنى الصّوت الأوّل في الثّاني، وأصبح مثله (إدكر)<sup>(2)</sup>، وهذا تأثر رجعيّ، و قد اختار "عبد الصّبور شاهين" كلمة أخذت للتمثيل لهذا النوع من المماثلة؛ إذ أنّ الكلمة عندما تُنطق أنّيا تصير: أحتّ حيث أّثرت التّاء و هي مهموسة في الدّال قبلها و هي مجهورة؛ فأفقدتها جهرها، و صارت مهموسة مثلها، و تحوّلت إلى تاء، ثمّ أدغم الصّوتان.<sup>(3)</sup>

### ب- تأثر تقدّمي (Progressive):

وفيه يتأثر الصّوت الثّاني بالأوّل، وقد يوجد هذا التّأثر في اللّغة العربيّة<sup>(4)</sup>، كالتّأثر الواقع في صيغة (إفتعل) حيث تكون الفاء فيها صوتًا مجهورًا، كما في (ادتعى)؛ حيث إجتمع الصّوتان المتجاوران المجهور فالمهموس، فتأثرت (التّاء) بالحرف المجهور قبلها (الدّال)، لأنّ التّاء مهموسة، وعند الجهر بها تصير دالا؛ فأصبحت الكلمة (ادّعى)<sup>(5)</sup> وهذا تأثر تقدّميّ.

وينجرّ عن النوعين السّابقين وجهان للمماثلة قائمان على أساس قوّة التّأثير والتّأثر بين الصّوتين المتجاورين وهما:

### أ- تأثر كليّ:

وذلك يعني حدوث مماثلة تامّة بين الصّوتين<sup>(6)</sup>، بحيث يتعدّل صوت ليمائل آخر مماثلة تامّة

(1) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغويّة، ص: 109.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص: 110.

(3) ينظر: مالبرج برتيل: علم الأصوات، ص: 145.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغويّة، ص: 109.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص: 110.

(6) ينظر: رمضان عبد التّواب: التّطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990، ص: 31.



تامة في المخرج والصفة بتحوّله إلى مثل الصّوت المؤثّر، ويُطلق على هذه الظاهرة الإدغام<sup>(1)</sup>.  
وأمثلة هذا النوع من المماثلة كثيرة منها كلمة (وتد) حين تنطق (ودّ) بإدغام التاء في الدال،  
فقد اكتسب الصّوت الأوّل (التاء) كلّ خصائص الصّوت الثّاني (الدال)<sup>(2)</sup>، فالمماثلة رجعية كلية.

### ب- تأثر جزئي:

ويعني حدوث مماثلة في بعض خصائص الصّوت<sup>(3)</sup>، كما تتأثر الدال بالراء قبلها، في لهجة  
الأندلس العربيّة في القرن الرابع الهجريّ فتتقلب إلى نظيرتها المفخّمة، وهي الضّاد؛ لأنّ الراء صوت  
ذو قيمة تفخيميّة مثل: معربد معربض<sup>(4)</sup>، فالمماثلة هنا مقبلة جزئية.  
وفي كلّ حالة من الحالات السابقة، قد يكون الصّوتان متصّلين تماما؛ بحيث لا يفصل بينهما  
فاصل من الأصوات الصّامتة أو الحركات، وقد يكون الصّوتان منفصلين بعضهما عن بعض بفاصل من  
الأصوات الصّامتة أو الحركات<sup>(5)</sup>.

وعليه فإنّ أقسام التّأثر الصّوتي ثمانية وهي:

1- تأثر رجعي كليّ متّصل.

2- تأثر رجعيّ كليّ منفصل.

3- تأثر رجعيّ جزئيّ متّصل.

(1) ينظر: محمّد علي الخولي: الأصوات اللّغوية، ص: 220.

(2) ينظر: عبد الصّبور شاهين: المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، رواية جديدة في الصّرف العربيّ، ص 209، وينظر: أحمد مختار عمر:  
دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 388.

(3) ينظر: رمضان عبد التّواب التطوّر اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 31.

(4) ينظر: أبو بكر الزبيدي: لحن العوام، تحقيق: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2000، ص: 296.

(5) ينظر: رمضان عبد التّواب: التطوّر اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص 31.



4- تأثر رجعي جزئي منفصل.

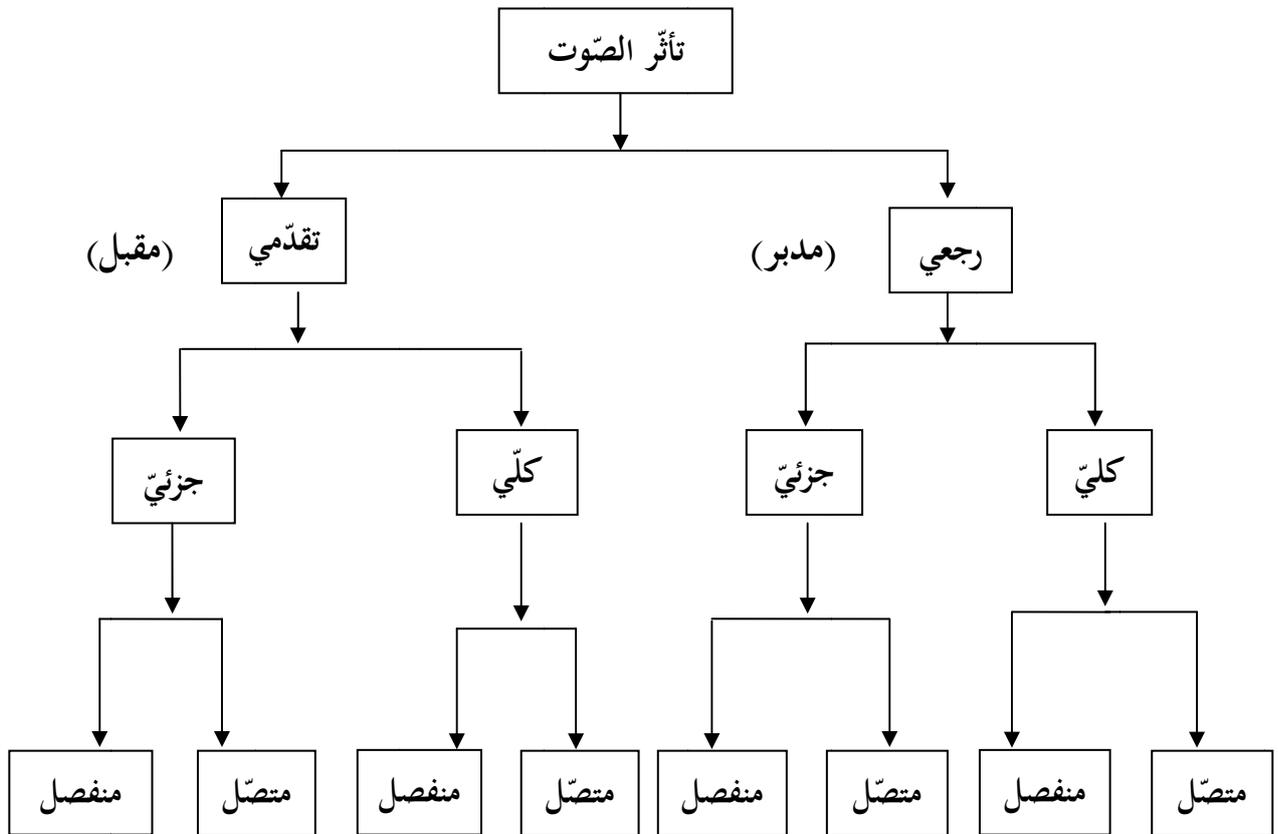
5- تأثر تقدّمي كلي متصل.

6- تأثر تقدّمي كلي منفصل.

7- تأثر تقدّمي جزئي متصل.

8- تأثر تقدّمي جزئي منفصل.

ويمكن تلخيص أشكال التأثير الصوتي على النحو التالي:





المماثلة كظاهرة صوتية هي ثمرة تفاعل قانوني "الجهد الأقل" أو "الاقتصاد في الجهد"، و"قانون

الأقوى" من أجل التقريب بين الصّوتين المتجاورين إمّا كلياً أو جزئياً، والمماثلة تحدث بين:

1- الصوامت.

2- الحركات (الصّوائت).

3- بين الصوامت والحركات، وفي هذه الحالة نجد نوعين من المماثلة:

أ - نوع يقرب الصّامت من الحركة.

ب- والآخر يقرب الحركة من الصّامت.<sup>(1)</sup>

وقبل عرض صور المماثلة الواردة في كتاب "الحجّة" "لأبي علي الفارسي"، لابدّ من الإشارة إلى

حقيقة مفادها أنّ الأصوات لا يمكن أن تنقلب إلى أصوات أخرى بعيدة جدّاً عنها في المخرج، فلا

ينقلب مثلاً صوت حنجري أو حلقي إلى صوت شفوي.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> ينظر: فوزي الشّايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديثة للنّشر والتّوزيع، أريد، الأردن، ط1، 2004، ص:190.

<sup>(2)</sup> ينظر: رمضان عبد التّواب، التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص:31، 32.



رابعاً: المماثلة في كتاب الحجّة:

ورد قانون المماثلة في كتاب "الحجّة" لأبي علي الفارسيّ" باصطلاحات شتى وهي:  
التقريب<sup>(1)</sup>، و المجانسة<sup>(2)</sup>، و الموافقة<sup>(3)</sup>، و التشاكل<sup>(4)</sup>، و الملاءمة<sup>(5)</sup>، و التشابه<sup>(6)</sup>: في  
الصّوامت والصّوامت عامّة، وبالإتباع<sup>(7)</sup> في الصّوامت خاصّة.  
وقانون المماثلة في كتاب "الحجّة" على ثلاثة أضرب:

1. تقريب صامت من صامت.

2. تقريب صائت من صائت.

3. تقريب صائت من صامت.

1- تقريب صامت من صامت:

قال "أبو عليّ الفارسيّ" في إدغام صوت الذال في صوت التاء في قوله تعالى ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾<sup>(8)</sup>،

<sup>(1)</sup> ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 54/1-55، 62، 97، 131، 133، 75/2، 282-283.

<sup>(2)</sup> ينظر: المصدر نفسه، 52/1-53، 207، 399، 10/2.

<sup>(3)</sup> ينظر: المصدر نفسه، 53/1، 55، 63، 71-72، 283-282/2، 334، 348.

<sup>(4)</sup> ينظر: المصدر نفسه، 53/1، 71، 207، 348، 382.

<sup>(5)</sup> ينظر: المصدر نفسه، 53/1، 347/2.

<sup>(6)</sup> ينظر: المصدر نفسه، 72/1.

<sup>(7)</sup> ينظر: المصدر نفسه، 42/1، 59، 61، 95-96-97، 100، 112-113، 116، 133، 11/2، 283، 137/3-

139، 328، 87/4، 279، 397، 321/5، 43/6.

<sup>(8)</sup> سورة البقرة، الآية: 51.



ونحوه: «وأما حجّة من لم يدغم ﴿وَأَخَذْتُمْ﴾<sup>(1)</sup> و﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾، فلأنّ الدال ليس من مخرج التاء والطاء، والدال إنّما هي من مخرج الظاء والتاء، فنتفاوت ما بينهما، إذا كان لكل واحد من هذين القبيلين حيّز ومخرج غير مخرج الآخر، وأيضا فإنّ الدال مجهورة والتاء مهموسة، و المجهور يقرب منه المهموس بأن يبدل مجهورا؛ ألا ترى أنّهم قالوا في (افتعل) من الزين والدّكر: ازدان و ادّكر، ومزدان ومذكر، فلما قرّبوا المهموس من المجهور بأن قلبوه إليه، لم يدغم المجهور في المهموس؛ لأنّه تقرب منه، وهو عكس ما فعل في (مزدان)، لأنّهم في (مزدان) إنّما قرّبوا المهموس من المجهور، وأنت إذا أدغمت الدال في التاء، قرّبت المجهور من المهموس، قال سيويوه: حدّثنا من لا ننتهم أنّه سمع من يقول: أخذت، فبيّن، وحجّة من أدغم أنّ هذه الحروف لما تقاربت فاجتمعت في أنّها من طرف اللسان وأصول الثنايا، قرب كلّ حيّز منها من الحيّز الآخر...»<sup>(2)</sup>؛ فامتناع المماثلة بين الدال والتاء عند من لم يقرأ بالإدغام سببه كما ذكر "أبو عليّ الفارسي" عدم توافر أسبابه من اتّحاد المخرج والصّفات، وأمّا من قرأ بالإدغام، فقد ذهب إلى اعتبار القرب الواقع بين مخرجي صوتي الدال والتاء، فقرب بين الصّوتين بأن جعلهما صوتًا واحدًا يعمل معه اللسان من جهة واحدة، والمماثلة الواقعة هنا رجعية كلية متصلة أثر فيها الصّوت اللاحق في السابق.

كما أشار "أبو عليّ الفارسي" - وهو يُضعف قراءة قوله تعالى ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(3)</sup>، بالزاي - إلى تقرب صامت من صامت في حديثه عن إدغام العرب المتقاربين إذا وقعا في كلمة واحدة، وفصلت الحركة بينهما بتقدير الإسكان، حيث قال: «نحو وَتَد، ومن أدغم قدر فيه الإسكان مثل: فنخذ فأدغم على ذلك»<sup>(4)</sup>، وهذه المماثلة رجعية كلية، حيث اكتسب الصّوت الأوّل (التاء) كلّ خصائص الصّوت الثّاني (الدال).

(1) سورة آل عمران، الآية: 81.

(2) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 76-75/2.

(3) سورة الفاتحة، الآية: 06.

(4) أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 54/1.



## 2- تقريب صائت من صائت:

قبل ذكر كلام "أبي عليّ الفارسيّ" في المماثلة بين الصّوائت، لابدّ من التّنبية إلى أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" لا يُفرّق بين الصّوائت قصيرة كانت أو طويلة، وبين أنصاف الصّوائت أو أشباهها، فيلحق هذه الأخيرة بالصّوائت، والحقّ أنّه أمر ساد عند كلّ من صنّف في هذا الباب من السّلف نحاةً أو قرّاءً. ومن مثل تقريب الصّائت من الصّائت ما ذكره "أبو عليّ الفارسيّ" حول قراءة "شعبه" لقوله تعالى ﴿لَا يَهْدِي﴾<sup>(1)</sup> بكسر الياء<sup>(2)</sup>، حيث أراد: يهتدي، غير أنّه أسكن التّاء وأدغمها في الدّال فأصبحت: يَهْدِي، فالتقى ساكنان، فكسر الهاء لالتقائهما، فأصبحت: يَهْدِي، وأتبع الياء كسرة الهاء من باب التّمائل المدبر طلباً للتّجانس، ليعمل اللّسان عملاً واحداً في ثلاث كسرات (بعدهنّ ياء)، فأصبحت: يَهْدِي، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «أمّا من قال: (يَهْدِي) بكسر الياء، فإنّه يَفْتَعِلُ وَأَتَبَعُ الياء ما بعدها من الكسر، فإن قلت: إنّ الياء التي للمضارعة لا تكسر؛ ألا ترى أنّ من قال: تَعْلَم، لم يقل: يَعْلَم، قيل: لم تكسر الياء في يَهْدِي من حيث كُسرت التّون من نَعْلَم والتّاء في تَعْلَم، ولا ما كان ينبغي أن تلحقه همزة الوصل نحو: تتغافل، ولكن لمعنى آخر، كما لم تكسر الياء في يَجْلُ من حيث كُسرت التّاء في تَعْلَم، ولو كُسرت في يَجْلُ من حيث كُسرت التّون في نَعْلَم، لم تكسر في يَجْلُ لأنّ من يقول نَعْلَم: لا يقول: يَعْلَم، ولكن كُسرت الياء من يَجْلُ، لتقلب الواو ياءً، فكذلك كُسرت في قوله (يَهْدِي) للإتباع»<sup>(3)</sup>، والإتباع كما أسلفنا الدّكر لا يستعمله علماء القراءات إلّا في الصّوائت خاصّة.

وتدخل الإمالة في هذا الباب من حيث هي تقريب بين الصّوائت، قال "أبو عليّ الفارسيّ" في إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة: «ووجه حُسن إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة، أنّ الرّاء حرف فيه تكرير، وذلك يتبيّن فيها إذا وُقف عليها، فكأنّ الكسر متكرّر وإذا تكرّر الكسر ازدادت

(1) سورة يونس، الآية: 35.

(2) وكذلك قوله تعالى: ﴿نَخِصُّمُونَ﴾ الآية: 49 من سورة يس، بخلف عنه.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 279/4، وينظر: المصدر نفسه، 113/1، 42/6-43.



الإمالة حُسناً، ليتجانس الصّوت»<sup>(1)</sup>، فتقريب الألف بإمالتها نحو الكسر يجعل اللّسان يعمل من جهة واحدة، فيحدث التّجانس في الصّوت.

وقد يُمال ما لا سبب لإمالاته سوى مجاورته إمالة أخرى، وفي ذلك قال "أبو عليّ الفارسيّ" وهو يحتجّ لقراءة ابن عامر وعاصم والكسائي لقوله تعالى ﴿أَنْ رَّأَاهُ أَسْتَعْنَى﴾<sup>(2)</sup> بكسر الرّاء وبعد الهمزة، ألف: «قول ابن عامر وعاصم والكسائي (أن رآه) أمالوا الفتحة التي على الرّاء لإمالة فتحة الهمزة، وصار إمالة الفتحة للفتحة كإمالة الألف في قولهم: رأيت عماداً لإمالة الألف، ألا ترى أنك قد تميل الفتحة، كما تميل الألف في قولك من عمرو، كما نقول: من نارٍ، ومن غارٍ، وقال: قراءة نافع: (أن رآه) فتح، وكذلك حفص عن عاصم، فإنّهما لن يميلا للإمالة، كما أنّ من قال: رأيت عماداً، لم يمل للإمالة، وأمّال الألف في رأى، وأمّال فتحة الهمزة لتميل الألف التي بعدها نحو الياء»<sup>(3)</sup>.

وقال في موضع آخر: «وأما الإمالة من رأى ورآه ونأى فإنّه أمال فتحة الهمزة لتميل الألف المنقلبة عن الياء في رأيت ونأيت نحو الياء، فلمّا أمال فتحة الهمزة لما ذكرناه أمال فتحة الرّاء لإمالة فتحة الهمزة، وكما أمالوا الألف لإمالة الألف في نحو: رأيت عماداً كذلك أمالوا الفتحة في راء: رأى لإمالة فتحة الهمزة»<sup>(4)</sup>.

و الإمالة للإمالة من الأسباب التي يتفق عليها كلّ من النّحاة والقراء، وإن كان لا يظهر في القراءات إلّا قليلاً، والقلة لا تُنافي جواز الورد.

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 400/1.

(2) سورة العلق، الآية: 07.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 426/6.

(4) المصدر نفسه، 385/1، وينظر: المصدر نفسه، 327/3.



### 3- تقريب صائت من صامت:

مما ساقه "أبو عليّ الفارسيّ" في هذا الباب، كسر الفاء من كلمة ﴿الْبُيُوت﴾<sup>(1)</sup>، وأخواتها لأجل الياء، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «...وأما من قال: (شِيُوخٌ وَجِيُوبٌ) فكسر الفاء، فإنّما فعل ذلك من أجل الياء، أبدل من الضّمة الكسرة لأنّ الكسرة للياء أشدّ موافقة من الضّمة لها»<sup>(2)</sup>، ما ذكره "أبو عليّ الفارسيّ" صحيح من النّاحية الصّوتية؛ لأنّ الياء في (شيوخ)، و(جيوب) نصف حركة، أو شبه صائت في عرف الدّرس الصّوتي الحديث، وهي أقرب ما تكون في شكلها التّكوينيّ من الصّوائت دون الصّوامت، وأقرب إلى صائت الكسر من غيره من الصّوائت.

و مما ذكره "أبو عليّ الفارسيّ" ويندرج في هذا الباب: كسر الفاء و تقريبيها من العين إذا كنت ياءً في التّصغير، حيث قال "أبو عليّ الفارسيّ": «و مما يدلّ على جواز ذلك أنّك تقول في تحقير فلّس: فُلّيس، و لا يكسرُ أحدُ الفاء في هذا النّحو، و إذا كانت العين ياءً: كسروا الفاء، فقالوا: عيّنة و بييت، فكسروا الفاء هاهنا لتقريبه من الياء»<sup>(3)</sup>

ومنه أيضا قلب الضّمة والكسرة فتحة لحرف الحلق، فمضارع (فَرَعٌ)، و(نَحَتْ)، (يَفْرَعُ)، و(يَنْحِتُ)، و(يَنْحِتُ) بالفتح، لأجل حرف الحلق، وفي هذا يقول "أبو عليّ الفارسيّ": «قالوا: قرأ يقرأ، وجأر يجأر، فأتبعوا الهمزة وأخواتها ما جانسها من الحركات، وما كان من جيّرها، وهي الفتحة، ولم يفعلوا ذلك مع الحروف المرتفعة عن الحلق؛ حيث لم يقربن من الفتحة قرب الحلقية منها»<sup>(4)</sup>.

سبق وأن ذكرنا أنّ المماثلة تنقسم إلى تقدّمية (مقبلة)، و رجعية (مدبرة) على اعتبار جهة التّأثير، وقد أشار "أبو عليّ الفارسيّ" إلى هذه القسمة، وهو يحدّد لمن قرأ بإمالة فتحة الرّاء مع إمالة الألف من

(1) سورة البقرة، الآية: 189.

(2) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 282/2.

(3) المصدر نفسه، 2/ 133.

(4) المصدر نفسه، 1/ 96.



قوله تعالى ﴿رَاءَ كَوْكَبًا﴾<sup>(1)</sup>، حيث قال: «وأما إمالة الفتحة التي على الرّاء؛ فإنّما أمالها لإتباعه إيّاها إمالة فتحة الهمزة، كأنّه أمال الفتحة لإمالة الفتحة، كما أمال الألف لإمالة الألف في قولهم: رأيت عمادا، فأمال ألف النّصب لإمالة الألف في (عمادا)، والتّقديم والتّأخير في ذلك سواء»<sup>(2)</sup>، و عليه إنّ إمالة الألف الثّانية من (عمادا) مماثلة مقبلة، في حين إنّ إمالة فتحة الرّاء من (رأى) مماثلة مدبرة. يُشترط لقيام المماثلة التّجاور، إلّا أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" جوّز المماثلة إذا فصل بين المتجاورين حرف ساكن أو خفي إنطلاقا من ورود ذلك عند العرب حيث قال: «ألا ترى أنّ الإمالة إنّما هي تقريب الألف من الياء وانتحاء بها نحوها، والإمالة إنّما تكون في الألف بأن تنحو بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسر، فتميل الألف لذلك نحو الياء، وذلك نحو: عابِد وعِماد، فإذا كان قبل الألف هاء مفتوحة، فمن العرب من يميل الحرف الذي قبل الهاء، وذلك أنّ الهاء لما كانت خفيّة لم يُعتدّ بها، كما لم يُعتدّ بها في محو: رُدّها، ففتحتها الجميع فيما يرويه من يسكن إليه؛ لأنّه لخفاء الهاء كأنه قال: رُدّا وذلك قولهم (يريد أن يتزعها)، و(يريد أن يضربها)، فيميل قبل الألف فتحتي الحرفين لخفاء الهاء»<sup>(3)</sup>.

## 2- المخالفة: (Dissimilation)

### أوّلا: مصطلح المخالفة:

مصطلح المخالفة شأنه شأن مصطلح المماثلة، حيث نبّه اللّغويون العرب القدامى لهذه الظّاهرة، وعبروا عنها بتسميّات مختلفة غير المخالفة، ومن هؤلاء:

"الخليل بن أحمد الفراهيدي"؛ إذ يُعتبر من اللّغويين الأوائل الذين فطنوا لهذه الظّاهرة، ومن التّسميات التي جعلها لها المغايرة و اجتماع حرفين من جنس واحد.

<sup>-</sup> المغايرة: و هذا في قوله: « و أمّا قولك "البَيْكُ" إنّما يُريدون قريبا و دُنُوًّا : { على معنى: إلبابٌ بعد

(1) سورة الأنعام، الآية: 76.

(2) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 327/3.

(3) المصدر نفسه، 343/5.



إِلْبَابٍ قُرْبٌ بَعْدَ قَرِيبٍ، فَجَعَلُوا بَدْلَهُ "لَبَّيْكَ" { . و يُقَالُ: أَلَبَّ الرَّجُلُ بِمَكَانٍ كَذَا وَ كَذَا أَي أَقَامَ، وَ كَانَ الْوَجْهَ أَنْ تَقُولَ "لَبَّيْتُكَ" لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوا ذَلِكَ بِاللَّبِّ إِذَا اجْتَمَعَ فِي كَلِمَةٍ حُرُوفَانِ غَيْرُوهَا الْحَرْفَ الْآخَرَ «<sup>(1)</sup> فهنا كلمك "لَبَّيْكَ" معناها قَرُبْتُ و أَقَمْتُ، فَأَرَادُوا أَنْ يَقُولُوا: أَنَا قَرِيبٌ مِنْكَ، أَنَا قَرِيبٌ مِنْكَ، أَي مَرَّتَيْنِ، وَ هُوَ مَا يُسَمَّى بِالتَّوَكِيدِ، وَ أَمَّا إِذَا قَالُوا "أَنَا لَبُّ" فَإِنَّمَا يُرِيدُونَ هُنَا أَنَا قَرِيبٌ مِنْكَ مَرَّةً وَاحِدَةً.

اجتماع حرفين من جنس واحد: وهذا في قوله: « و كذلك تفعل العرب، إذا اجتمع حرفان من جنس واحد، فجعلوا مكانه حرفا من غير ذلك الجنس »<sup>(2)</sup>.

أَمَّا "سبويه" فمن غير الممكن أن يغفل عن هذه الظاهرة؛ إذ خصص بابا في ذلك سماه "هذا باب ما أشد فأبدل مكان اللام والياء لكرهية التضعيف، وليس بمطرد".<sup>(3)</sup>

تحدّث في هذا الباب عن إبدال الياء مكان أحد المتماثلين: « و ذلك قولك: تَسَرَّيْتُ وَ تَطَنَّنَيْتُ وَ تَقَصَّيْتُ مِنَ الْقِصَّةِ، وَأَمَلَيْتُ كَمَا أَنَّ التَّاءَ فِي أَسْتَوْا مَبْدَلَةٌ مِنَ الْيَاءِ أَرَادُوا حَرْفًا أَحْفَ عَلَيْهِمْ مِنْهَا ». <sup>(4)</sup> ف "تَسَرَّيْتُ" أصلها: تَسَرَّرْتُ؛ فَأَبْدَلْتُ الرَّاءَ الثَّلَاثَةَ يَاءً، وَ كَذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لـ "تَطَنَّنَيْتُ" الَّتِي أَصْلُهَا: تَطَنَّنْتُ؛ فَحُدِفَتِ النَّونُ الثَّلَاثَةُ وَ حُلِّمَتْهَا الْيَاءُ، نَفْسُ الشَّيْءِ مَعَ "تَقَصَّيْتُ" الَّتِي أَصْلُهَا: تَقَصَّصْتُ؛ فَأَبْدَلْتُ الصَّادَ الثَّلَاثَةَ إِلَى الْيَاءِ الَّتِي هِيَ حَرْفٌ عِلَّةٌ طَلَبًا لِلخَفَّةِ.

كما تحدّث أيضا عن إحلال السين محلّ أحد المتماثلين في قوله: « و قال بعضهم استخذ فلان أرضا يريد أنّخذ أرضا كأهمّ أبدلوا السين مكان التاء في أنّخذ... و كانتا تاءين فأبدلوا السين مكانها كما أبدلت التاء مكانها في "ست" و إنّما فعل هذا كراهية التضعيف ». <sup>(5)</sup>

وتحدّث "ابن يعيش" عن المخالفة باستخدام مصطلح ثقل التضعيف، وذلك من خلال حديثه عن

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، تح: فخر الدّين قباوة، مؤسّسة الرّسالة، لبنان، دط، دت، ص: 153.

(2) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، ص: 281.

(3) ينظر: سبويه: الكتاب، 4/424.

(4) المرجع نفسه، 4/424.

(5) المرجع نفسه، 4/484.



إبدال أحد المتماثلين ياءً؛ إذ قال: « من ذلك قولهم: "أُمَلِّت" الكتاب و الأصل أُمَلَّت، و الوجه أنّها لغتان لأنّ تصرّفهما واحد، تقول: أُمَلَى الكتاب يُمَلِّيه إملاءً و إملالاً...لثقل التّضعيف.»<sup>(1)</sup>

كما استخدم هو الآخر عبارة كراهية التّضعيف في قوله: « و قالوا صَهَّصَيْتُ في صَهَّصَهْتُ إذا قلت صه بمعنى اسكُت، فالياء بدل من الهاء كراهية التّضعيف.»<sup>(2)</sup>

أمّا "ابن جنّي" فقد تحدّث عن هذه الظّاهرة باستعمال عبارة: اجتماع حرفين من جنس واحد، و هي نفس العبارة التي استخدمها "الخليل" و في ذلك يقول: « فإن قال قائل: ما تنكر أن يكون الحِيحَاء و العِيَعَاء، فيعالا و لكنّهم كرهوا أن يحذفوا الياء على حدّ حذفهم إيّاها في: القتال و السّباب، لأنّهم كان يلزمهم أن يقولوا: حَحَاء و عِعَاء، فيلزمهم اجتماع حرفين من جنس واحد في أوّل الكلمة.»<sup>(3)</sup>

فأصل كلمتي: الحِيحَاء و العِيَعَاء هو: حَحَاء و عِعَاء؛ فحذفت الحاء و العين الثّانيتين لغرض التّخفيف و التّقليل من الجهد العضلي الذي يحضر عند التّقاء صورتين متماثلتين كلّ المماثلة، و هذا هو هدف المخالفة الصّوتية.

و من الأمثلة الأخرى التي استعمل فيها "ابن جنّي" عبارة: اجتماع حرفين من جنس واحد نجد: حديثه عن إبدال الياء من أحد المتماثلين في الفعل: "دهدته"، فبقول: « قول بعضهم دَهْدَهْتُ يدلّ على صحّة ما ذهب إليه الخليل، و أصل هذه: هذي ، فأبدلوا الهاء من الياء و كذلك أبدلوا الياء من الهاء في دَهْدَيْتُ.»<sup>(4)</sup> ؛ إذ غيّرُوا من الهاء الثّانية ياءً ، فالنّاطق بصوتين متماثلين نجده دائما يُحاول أن يُغيّر أحدهما بصوت أخفّ و أسهل نطقاً، و عادة ما ينتمي الصّوت المبدل إلى مجموعة المخالفة و التي هي: الياء، والواو، والميم، و اللّام.

و من الأمثلة أيضا لتي ساقها "ابن جنّي" و بيّن فيها استثقال العرب لتوالي صوتين متماثلين

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، 24/10.

(2) المرجع نفسه، 26/10.

(3) ابن جنّي: المصنّف، 174/2.

(4) المرجع نفسه، 175/2.



متشابهين : إبدال الياء الثانية في: " الحيين " واوا، حيث قال: « و الحيوان أصله الحيين فقلبت الياء التي هي لام واوا استكراها لتوالي الياءين ليختلف الحرفان.»<sup>(1)</sup>

كما استعمل "ابن جنّي" عبارة: كراهية التّضعيف للدلالة على المخالفة و هذا في قوله: « قصّيت أظفاري في معنى قصّصتها، فهذا مثل تظنّيت أبدلت الصّاد الثالثة ياءً كراهية التّضعيف.»<sup>(2)</sup>  
ف" تظنّيت " و التي أصلها: تظنّنت؛ أبدلت منها التّون الثالثة ياءً كراهية التّضعيف ، نظرا لوجود ثلاث نونات متتالية دون وجود أيّ فاصل، و تُركت التّون المشدّدة، نفس الأمر بالنسبة لـ"قصّيت" و التي أصلها: قصّصت.

و المتصّحّ لكتاب "الخصائص" يجد "ابن جنّي" يستعمل مصطلحا ثالثا للتعبير عن المخالفة ألا وهو: إحالة الصّنعَة كما في قوله: « تسرّيت من لفظ: (س ر ر )، و قد أحالته الصّنعَة إلى لفظ: (س ر ي).»<sup>(3)</sup>

و قد أشار المحدثون و على رأسهم "عبد الصّبور شاهين" إلى أنّ العربية عرفت ظاهرة المخالفة في كلمات مثل: تظنن، حيث توالى التّونات، فلمّا استثقل النّاطق ذلك تخلّص من أحدها بقلبها صوت علّة فصارت الكلمة: تظني... و للمخافة أمثلة في الفصحى مثل: المخ: أنفثته نفثا، لغة في نقوته، إذا استخرجته، كأثمّ أبدلوا الواو تاءً.<sup>(4)</sup>

أمّا حديث المحدثين عن المخالفة فكان بشكل كبير؛ إذ توسّعوا فيها ودرسوها من الجانب التّطبيقي، و من هؤلاء نجد: "إبراهيم أنيس" الذي فصلّ الحديث عن هذه الظاهرة الصّوتية، وبيّن الهدف من توظيفها و الذي هو: تقليص الجهد العضلي أثناء النّطق<sup>(5)</sup>، أمّا "أحمد مختار عمر" فقد عدّ المخالفة عكس المماثلة، و هي أقلّ حدوثا منها، إلّا أنّها ضروريّة لتحقيق التّوازن و التّقليل من فاعليّة عمل

<sup>(1)</sup> ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، 589/2.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، 759/2.

<sup>(3)</sup> ابن جنّي: الخصائص، 90/2.

<sup>(4)</sup> ينظر: مالبرج برتيل: علم الأصوات، ص: 148.

<sup>(5)</sup> ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، 140-141.



المماثلة، و المخالفة عنده تهدف إلى تيسير جانب الدلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات، و لا تُلقني بالا إلى الجانب النطقي الذي يُمكنه أن يتأثر بتباعد الأصوات<sup>(1)</sup>، و تعتبر المخالفة عن المحدثين المسلك الصوتي اللازم لإعادة الخلافات بين الأصوات من أجل إعادة حالة التوازن.<sup>(2)</sup> و عليه فإنّ مصطلح المخالفة مصطلح حديث، إلا أنّ المخالفة كظاهرة صوتية وجدت عند القدماء، و تناولوها بالدراسة تحت مسميات مختلفة.

ثانيا: تعريف المخالفة:

### المخالفة في اللغة:

من الفعل خالف، وخالف عنه مخالفة وخلافا: تخلف، أي خرج عن الأمر.<sup>(3)</sup>

### المخالفة في الاصطلاح:

عرّف "رمضان عبد التّواب" المخالفة بقوله: «... أمّا قانون المخالفة، فإنّه يعتمد إلى صوتين متماثلين تماما في كلمة من الكلمات، فيغير أحدهما إلى صوت آخر، يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة، أو من الأصوات المتوسطة أو المائعة المعروفة في اللاتينية باسم **liquid** وهي: اللام والميم والتّون والرّاء».<sup>(4)</sup>

ويعرّفها "جوزيف فنديريس" بقوله: «ينحصر التّخالف وهو المسلك المضاد للتّشابه في أن يعمل المتكلم حركة نطقه مرّة واحدة، وكان من حقّها أن تعمل مرّتين».<sup>(5)</sup>

و المخالفة من منظور "أحمد مختار عمر": «تعديل الصّوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير

(1) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، 385-386.

(2) ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصّرف الصّوتي، ص: 148.

(3) ينظر: مصطفى شعبان وآخرون: المعجم الوسيط مادّة (خ ل ف)، ص: 251.

(4) رمضان بعد التّواب: التطوّر اللّغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 57.

(5) جوزيف فنديريس: اللّغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصّاص، لجنة البيان العربيّ، القاهرة، مصر، 1370هـ، ص: 63.



صوت مجاور، و لكنّه تعديل عكسيّ يؤدّي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصّوتين». (1)

وقد اعتبر "إبراهيم أنيس" ظاهرة المخالفة نوع من أنواع التطورات اللّغوية، حيث قال: «من التطوّرات التي تعرض أحيانا للأصوات اللّغوية ما يمكن أن يُسمّى بالمخالفة، وهي أنّ الكلمة قد تشمل على صوتين متماثلين كلّ المماثلة فينقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتمّ المخالفة بين الصّوتين المتماثلين». (2)

والسبب من المخالفة من النّاحية الصّوتية هو أنّ الصّوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النّطق بهما في كلمة واحدة، لتيسير هذا المجهود العضلي، يُقلب أحد الصّوتين صوتا آخر من تلك الأصوات التي لا تتطلّب مجهوداً عضلياً كاللام والميم والنون. (3)

و هناك أيضا من المحدثين من يُرجع سبب حدوث المخالفة إلى سبب نفسي ناتج عن خطأ موجود في تتابع و توالي الأصوات المتشابهة و في ذلك يقول "برجستراسر": « فأما التّخالف فالعلة فيه نفسيّة محضة، نضير الخطأ في النّطق فإنّا نرى النّاس كثيرا ما يُخطئون في النّطق و يلفظون بشيء غير الذي أرادوه، و أكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض، لأنّ النّفْسَ يوجد فيها قبل النّطق». (4)

و نجد "أحمد مختار عمر" يُرجع السبب في التّخالف إلى تيسير جانب الدّلالة و في ذلك يقول: « و إن كانت ضروريّة لتحقيق التّوازن و تقليل فاعليّة عامل المماثلة، فالعلماء ينظرون إلى المماثلة على أنّها قوّة سالبة في حياة اللّغة، لأنّها ترمي إلى تخفيف الخلافات بين الفونيمات ... و بذلك فإنّ عامل المخالفة يُستخدم لإعادة الخلافات التي لا غنا عنها و لإبراز الفونيمات في صورة أكثر

(1) أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 348.

(2) إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 211.

(3) ينظر: رمضان عبد التّواب: التطوّر اللّغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 64.

(4) برجستراسر: التطوّر النّحوي للغة العربيّة، ص: 43.



استقلالية» (1).

و مهما تعدّدت علل حدوث المخالفة إلا أنّها الوجه المقابل و المعدّل لآثار المماثلة.

### ثالثا: أنواع المخالفة:

قسّم علماء اللّغة المحدثون المخالفة إلى أنواع، وذلك لاعتبارين اثنين هما: إتّجاه التّأثر والمسافة بين الصّوت المؤثّر والصّوت المتأثر، وعليه فإنّ المخالفة تقع على وجهين باعتبار إتّجاه التّأثر وهما:

#### أ- مخالفة رجعية:

هي التي يتغيّر فيها الصّوت متأثرا بصوت لاحق، وهذا يعني أنّ التّأثير يتّجه إلى الخلف من الصّوت المؤثّر إلى الصّوت المتأثر، ومثال ذلك: جمّد . جامد؛ فالصّوت المؤثّر هو (م) الثانية والصّوت المتأثر هو (م) الأولى التي تحوّلت إلى (الالف) التي تختلف عن (م) في مكان النطق وكيفية النطق. (2)

#### ب- مخالفة تقدّمية:

وهي أن يؤثّر صوت في صوت لاحق فيجعله مختلفا عنه، وهذا يعني أنّ التّأثر يتّجه إلى الأمام عن الصّوت المؤثّر على الصّوت المتأثر، ومثال ذلك نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة عوضا عن الفتحة، لتوالي الأمثال إذ عُيِّرت الفتحة نتيجة المخالفة التقدّمية، أي أنّ الفتحة الثانية تأثرت بالفتحة السّابقة عليها فحولت بالثانية. (3)

وتقع المخالفة باعتبار المسافة بين الصّوت المؤثّر والصّوت المتأثر على وجهين هما:

(1) أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 384.

(2) ينظر: محمّد علي الخولي: الأصوات اللّغوية، ص: 221.

(3) ينظر: رمزي منير بعلبكي: فقه العربيّة المقارن: دراسات في أصوات العربيّة و صرفها ونحوها على ضوء اللّغات السّامية، دار العلم

للملايين، بيروت، دط، دت، ص: 102.



### أ- مخالفة تجاورية:

وهي مخالفة يكون فيها الصّوت المؤثّر مجاورا تماما للصّوت المتأثّر ومثال ذلك: (أجاص أنجاص)، فالصّوت المؤثّر هو (ج) الثّانية، والصّوت المتأثّر هو (ج) الأولى التي تحوّلت إلى (نون)، ويُسمّى البعض هذه المخالفة بالمخالفة المباشرة (1)، وهي نفس الوقت مخالفة رجعية.

### ب- مُخالفة تباعدية:

وهي مخالفة يكون فيها الصّوت المؤثّر غير مجاور تماما للصّوت المتأثّر، وغالبا ما تقع بين صائتين، لأنّ الصّوات لا تتالي في السّاميات، ومن ذلك مثلا كلمة (إحْدَى) مؤنث (أحد)، وكان القياس يقتضي (أَحْدَى) إلّا أنّ المخالفة أدّت إلى تغيير الفتحة إلى كسرة، وهي مخالفة رجعية تباعدية، ومثال ذلك أيضا (بغداد بغداد)، حيث الصّوت المؤثّر هو (د) الأولى، والصّوت المتأثّر هو (د) الثّانية وهما ليستا متجاورتين تماما بل تفصلهما الفتحة الطويلة، ويسمّى البعض هذا بالمخالفة غير المباشرة (2)، وهي مخالفة تقدّمية تباعدية.

وانطلاقا ممّا سبق فإنّ أقسام المخالفة الصّوتية أربعة وهي:

#### 1- مخالفة رجعية تجاورية.

#### 2- مخالفة رجعية تباعدية.

#### 3- مخالفة تقدّمية تجاورية.

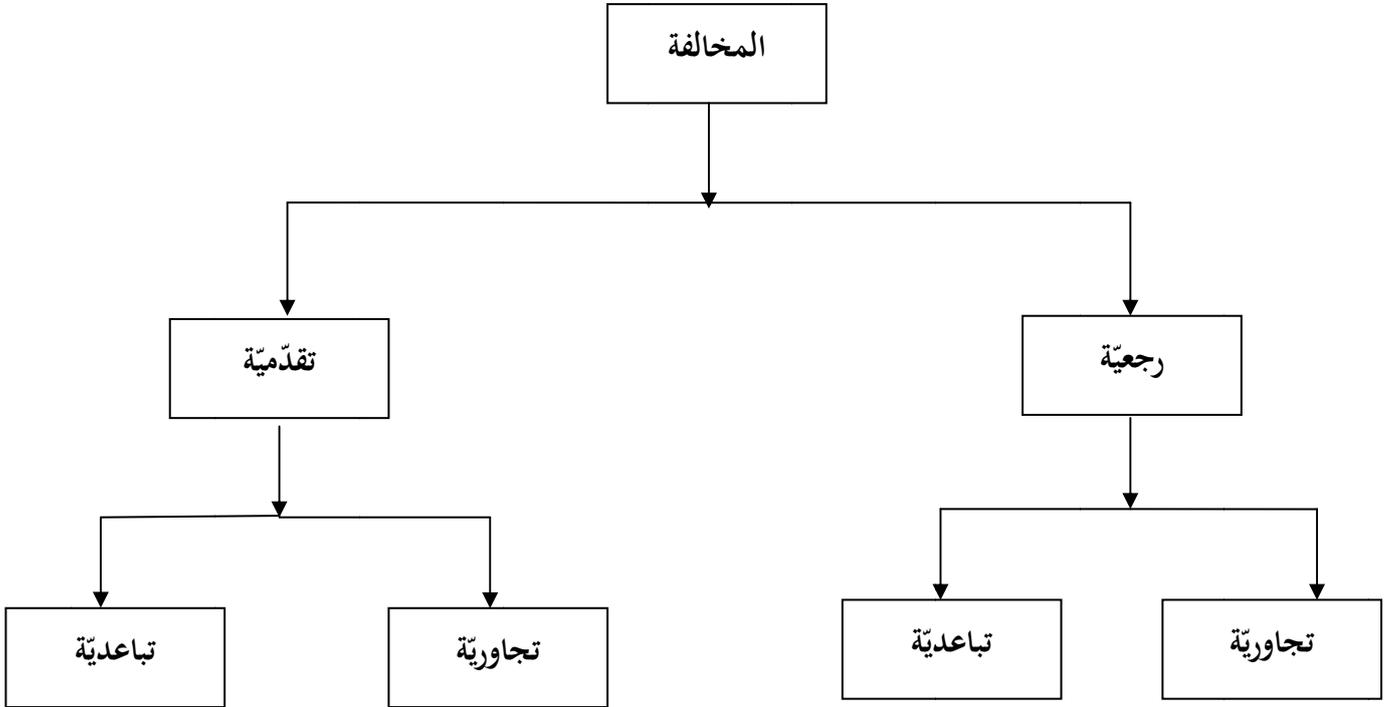
#### 4- مخالفة تقدّمية تباعدية

(1) ينظر: محمّد علي الخولي: الأصوات اللّغوية، ص: 222.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص: 221، و إحسان عثمان: الظواهر الصّوتية وأثرها، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السّودان، 2004. و أحمد حسني مصطفى: البناء في ضوء علم الأصوات الحديث، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة، جامعة مؤتة، الأردن، 2005، ص: 9-10.



ويمكن تلخيص ما سبق في المخطط التالي:



رابعا: المخالفة في كتاب الحجّة:

عبّر "أبو عليّ الفارسيّ" في كتابه "الحجّة" عن قانون المخالفة بمصطلح كراهية التّضعيف<sup>(1)</sup>، أو اجتماع المثليين.<sup>(2)</sup>

وتكون المخالفة بعدّة طرق حسب ما جاء في كتاب "الحجّة"، ومنها: «و أما ترك إتباع الهاء الياء في ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾<sup>(3)</sup>، وما أشبه في الوصل، فلكرهية اجتماع حروف فيه متقاربة، وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال؛ ألا ترى أنّهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال، فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خفّت تارة بالإدغام، وتارة بالقلب، وتارة بالحذف».

<sup>(1)</sup> ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 333/3، 420/5، 475.

<sup>(2)</sup> ينظر: المصدر نفسه، 207/1، 134/2، 150، 269، 49/4.

<sup>(3)</sup> سورة البقرة، الآية: 02.



فما حُفِّفَت بِالْإِدْغَامِ فَنَحْوُ: رَدَّ وَوَدَّ فِي (وَتَدَ)، وما حُفِّفَ بِالْقَلْبِ فَنَحْوُ: تَقْصَّيْتُ وَتَقْصَيْتَ<sup>(1)</sup>،  
ونحو: ظَلَلْتُ وَمَسِسْتُ<sup>(2)</sup>، ونحو: لا أَمَلَاهُ حَتَّى يَفَارِقَا<sup>(3)</sup>،  
ونحو: طَسَّتْ<sup>(4)</sup> وَسِتَّ<sup>(5)</sup>.  
وما حُفِّفَت بِالْحَذْفِ فَنَحْوُ قَوْلِهِ: اسْتَطَاعَ<sup>(6)</sup>، وَاسْتَحَذَّ فُلَانٌ مَا لَا فَيَمِينُ قَدْرَهُ اسْتَفْعَلَ مِنْ  
تَحَذُّثٍ<sup>(7)</sup>، وَاسْتَحْيَيْتُ<sup>(8)</sup>، وَعَلَّ مَاءَ بَنُو فُلَانٍ<sup>(9)</sup>.

<sup>(1)</sup> الأصل: تَقْصَّضْتُ وَتَقْصَّصْتُ، قلبت الضاد الثالثة، والضاد الثالثة ياءً كراهية التضعيف، و طلبا للتخفيف، ينظر: سيبويه: الكتاب، 424/4.

<sup>(2)</sup> الأصل: ظَلَلْتُ وَمَسِسْتُ، أُبدل من أول المثليين ياء كما في (قيراط) و(دينار)، ونقلت كسرة الياء إلى ما قبلها، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وفيهما وجه آخر، وهو الحذف بلا إبدال وعليه أكثر النحويين، ينظر: سيبويه: الكتاب، 422/4.

<sup>(3)</sup> البيت بتمامه: قَالِيَتْ لَا أَشْرِيَةَ حَتَّى يَمَلِّيَ شَيْءٌ وَلَا أَمَلَاهُ حَتَّى يَفَارِقَا وهو لسعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، ينظر: أبو زيد الأنصاري: النوادر في اللغة، تصحيح: سعيد الخوري الشرتوني، طبعة مصورة عنها، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1967، ص: 44. ونسبه إلى الأسود بن يعفر النهشلي.

<sup>(4)</sup> مذهب القدامى أنّ أصله (طسّ): أُبدلت من السنين الثانية التاء لتقاربهما واجتماعها في الهمس، فرارا من ثقل اجتماع المثليين، ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 120/3، 181/5، وذهب محقق المعرّب إلى أنّ العكس هو الصواب، «فأصله طسّت، ثمّ أدغمت التاء في السنين، لأنّ أصله بالفارسيّة: تَشَّتْ السَّيْنُ المَفْحَمَةُ والتَّاء»، ينظر: الجواليقي: المعرّب: تح: د. ف عبد الرّحيم، دار القلم، دمشق، ط1، 1990، ص: 438.

<sup>(5)</sup> مذهب القدامى أنّ أصله (سدّس)، أُبدلت من السنين الثانية التاء، وأدغمت الدال فيها، ينظر: أبو عليّ الفارسي، 368/2، ابن جيّ: الخصائص، 472/2.

<sup>(6)</sup> أصله: استطاع، لما اجتمعت التاء والطاء وهما متقاربان أحبّو التخفيف بالإدغام، فلما يسغ الإدغام لتحريك ما لم يتحرك في موضع عُذِلَ عنه إلى الحذف، ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 179/5.

<sup>(7)</sup> في أصل (استخذ) وجهان: الأوّل: أن يكون (استَحَذَّ) على وزن (استفعل) حُذفت فاء الكلمة لثقل التضعيف، والآخر، أن يكون (اتَّخَذَ) على وزن (افتعل)، أُبدلت فاء الكلمة سينا لثقل التضعيف، ينظر: أبو عليّ الفارسي: الحجّة، 163/5.

<sup>(8)</sup> لغة أهل الحجاز: استحيا يستحي، وهو الأصل، ولغة بني تميم: استحي يستحي، حذفوا إحدى الباءين لكثرة الإستعمال، ينظر: سيبويه: الكتاب، 399/4.

<sup>(9)</sup> يريدون: على الماء، لما اجتمع مثلان، ولم يسغ الإدغام لتحريك ما تكره فيه الحركة، وهو لام التعريف، حذفوا الأوّل مهما، ينظر: سيبويه: الكتاب، 485/4، وأبو عليّ الفارسي: الحجّة، 179/5-180.



وتَقَيَّتْ تَقَيِّي<sup>(1)</sup>، وما أشبه ذلك.<sup>(2)</sup>

وقد تكون المخالفة بزيادة فاصل بين المثلين، ليبعد المثل عن المثل، ويزول الاجتماع، فيخفّ اللفظ، قال "أبو عليّ الفارسيّ": في الاحتجاج لقراءة من أدخل ألفا بين الهزتين في قوله تعالى ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(3)</sup>: «ومن ذلك أنّ أناسا إذا اجتمعا من كلمتين فصلوا بينهما بالألف في نحو:

آ أنت زيد الأرانب.<sup>(4)</sup>

كما فصلوا بين التّونات في نحو: إخشيّان.<sup>(5)</sup>

وكما ألزمو الفاصل بين التّونات بالألف، كذلك يلزم في (آ أنت) لئلا تجتمع الهمزتان.<sup>(6)</sup>

وإدخال ألف بين ألف الاستفهام وبين الهمزة، وجّه عربيّ سليم<sup>(7)</sup>، إلا أنّ الألف المزيدة من الوجهة الصّوتية الحديثة ما هي في حقيقة الأمر إلا إطالة لصائت الفتح في الهمزة الأولى.

وقد يُترك الفصل إذا كان يؤدّي إلى توالي الأمثال قال "أبو عليّ الفارسيّ" في قوله تعالى: ﴿قَالَ

<sup>(1)</sup> أصل (تَقَيِّي): اتَّقَى، حذفت فاء الفعل المدغمة، فسقطت همزة الوصل المحتملة لسكونها، ف (تَقَيِّي) على وزن (تَعَلَّى)، و(يتقّي) على وزن (يتعل)، ومن قال: (يَتَقَيِّي) بسكون التاء، فالماضي من (وقى)، قلبت فيه الواو تاء، ينظر: سيبويه: الكتاب، 4/112، 483، وأبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 3/29-30، 5/180-181.

<sup>(2)</sup> ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة 1/208-209، وينظر: المصدر نفسه، 2/134، 135، 374، 3/119-120، 333، 430، 4/5-6، 39، 133-134، 5/179-181، 420، 475.

<sup>(3)</sup> سورة البقرة، الآية 06.

<sup>(4)</sup> هو من قول ذي الرّمة:

تطاللتُ فاستشرفتهُ فعرفتهُ فقلت له: آ أنت زيد الأرانب

ينظر: ديوان ذي الرّمة: شرح أبي نصر الباهي، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسّسة الإيمان، بيروت، لبنان، ط2، 1982، ص: 3/1849، والبيت في الحجّة، 1/279.

<sup>(5)</sup> ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السّبع وعللها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1996، 2/509.

<sup>(6)</sup> أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 1/279-280.

<sup>(7)</sup> ينظر: سيبويه: الكتاب، 1/551.



ءَأَمَنْتُمْ لَهُرُ ﴿<sup>(1)</sup>، والاحتجاج لقراءة أبي عمرو (أأمنتم) بهمزتين الثانية مسهلة بين وبين وبعدها ألف: «وأبو عمرو إذا اجتمع هذا النحو من الهمزتين ادخل بينها ألفا، وكأنّه ترك هنا هذا الأصل لما كان يلزم من اجتماع همزتين وألفين، والهمزة الأولى همزة الاستفهام، والألف الأولى التي بعد الهمزة الأولى هي التي يفصل بها بين الهمزتين في نحو:

آ أنت أم أم سالم».<sup>(2)</sup>

والهمزة الثانية -وهي الثالثة من أول الكلمة- همزة (أفعل) في (أمن)، والألف التي بعدها هي الألف المنقلبة عن فاء الفعل من (الأمن) و(الأمان)، وأبدلت ألفا لاجتماعها مع همزة (أفعل)؛ فكان يلزم اجتماع همزتين وألفين متواليات أأأمنتم، فترك ذلك في هذا الموضع لكرهية اجتماع الأمثال.<sup>(3)</sup> إذن فكرهية اجتماع الأمثال مقصد من مقاصد العرب في كلامهم.

والمخالفة ليست وفقا على الصّوامت؛ فقد تأتي في الصّوائت، ومما ذكره "أبو عليّ الفارسيّ" إسكان حمزة همزة: (السّيء) الأولى دون الأخرى من قوله ﴿أَسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا تَحْقِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئِ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾<sup>(4)</sup>، حيث فعل ذلك تخفيفا للحرف لاجتماع الكسرات وتواليها مع الهمزة<sup>(5)</sup>، كما خفف أبو عمرو وفي قوله ﴿بَارِكُمْ﴾<sup>(6)</sup>.

وحسن "أبو عليّ الفارسيّ" أيضا تخفيف السّين من قوله تعالى ﴿رُؤْسِكَ﴾<sup>(7)</sup>، وهي قراءة أبي

(1) سورة طه، الآية: 71.

(2) هو من قول ذي الرّمة:

أيا ظبيّة الوعساء بين جلاجل وبين النّقا آ أنت أم أم سالم.

ينظر: ديوان ذي الرّمة، 767/2، والبيت في الحجّة، 173/4، 238/5.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 238/5-239، وينظر: المصدر نفسه، 68/4.

(4) سورة فاطر، الآية: 43.

(5) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 52/6، 463/2-464.

(6) سورة البقرة، الآية: 54.

(7) سورة آل عمران، الآية: 194.



عمرو، كذلك لثلاثا تتوالى أربعة أحرف متحرّكة؛ لأنّ العرب كرهت تواليها على هذه العدة<sup>(1)</sup>، وإن كانت للإعراب، وفي ذلك يقول "أبو عليّ الفارسيّ": «... وقد كرهوا الحركة فيما تتوالى فيه الحركات، وإن كانت للإعراب»<sup>(2)</sup>.

### 3- السهولة والتيسير: (أو الجهد الأقل):

#### أولاً: مصطلح السهولة:

أشار اللّغويون القدماء إلى ظاهرة السهولة في كتبهم و إن لم يتردّد المصطلح عندهم، و كان ذلك حين عزوا كثيرا من التطوّرات الصوتيّة في اللّغة العربيّة إلى ما سمّوه: ثقل الصّوت أو خفّته؛ فقد علّل "الخليل" قضيّة ( الخفّة والثقل ) بعدد الأعضاء التي تُساعد على خروج الصّوت، فهو يُصرّح بأنّ الصّوت الذي يعمل في إخراجها عضوان أثقل ممّا يعمل فيه عضو واحد، و أشار إلى أنّ الضمّة تحتاج في إخراجها إلى تحريك الشّفتين أمّا الفتحة فتحتاج إلى تحريك وسط الفم<sup>(3)</sup>، فالفتحة إذن عند "الخليل" أخفّ من الضمّة.

كما أشار "سيبويه" إلى الخفّة و الثقل في عدّة مواضع؛ حيث قال: « زدّت كانت الكسرة أولى بها، كما كانت الضمّة أولى بالقاف في قُلت، و ليس في بنات الياء في باب رميئتُ فعلتُ، و ذلك لأنّ الياء أخفّ عليهم من الواو و أكثر تحويلا للواو من الواو لها، و كرهوا أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلون »<sup>(4)</sup>.

و لم يغفل "ابن جنّي" عن هذه القضيّة و عن أسبابها حيث قال « الجنوح إلى المستخف، و العدول عن المستثقل، هو أصل من الأصول. »<sup>(5)</sup>، و أنّ: « سبب إهمال ما أهمل، إنّما هو لضرب من

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 463/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 5/2-6 (بتصرف).

(3) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص: 31.

(4) سيبويه: الكتاب، 4 / 341.

(5) ابن جنّي: الخصائص، 1 / 161-162.



من ضروب الاستخفاف»<sup>(1)</sup>.

و قد ذكر القدماء أنّ الأصوات قد تنتقل من السّهل إلى الأصب، و في مقدّماتهم "ابن جنّي" الذي خصّص للقضية بابا سمّاها " باب العدول عن الثّقل إلى ما هو أثقل منه"، و ذلك ضرب من الاستخفاف، و في ذلك قال : « اعلم أنّ هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يُعرف غوره و حقيقته، و ذلك أنّه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف الى ما هو أثقل منه؛ ليختلف اللفظان فيحفاً على اللّسان »<sup>(2)</sup>.

و تجلّت ظاهرة السّهولة عند المحدثين و أفاضوا فيها القول، و كان المصطلح جلياً عندهم، إذ ورد في كتاب "إبراهيم أنيس" الذي خصّص بابا للظاهرة سمّاه : "نظريّة السّهولة"<sup>(3)</sup>، و كذلك فعل "رمضان عبد التّوّاب" مفصّلاً أكثر في باب سمّاه: "قانون السّهولة و التيسير"<sup>(4)</sup>. و ورد القانون في كتاب علم الصّرف الصّوتي تحت مسمّى " قانون اختزال الجهد".<sup>(5)</sup>

ثانياً: تعريف السّهولة:

### السّهولة في اللّغة

من الفعل تسهّل، و سهّل الأمر أيّ يسر، و عكسه الصّعّب و العسر، و سهولة الكلام أيّ خلوه من التكلّف و التعقيد و التّعسف، و سهّل سهولة أيّ مال إلى اللين، و قلت خُشُونَتُهُ.<sup>(6)</sup>

### السّهولة في الإِصطلاح:

تعني السّهولة عند " إبراهيم أنيس " : ميل المتكلّم إلى الاقتصاد في الجهد، و تلمّس أسهل السّبيل

<sup>(1)</sup> ابن جنّي: الخصائص، 1/ 67.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، 3/ 18.

<sup>(3)</sup> ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 165.

<sup>(4)</sup> ينظر: رمضان عبد التّوّاب: التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 75.

<sup>(5)</sup> ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصّرف الصّوتي، ص: 142.

<sup>(6)</sup> ينظر: مصطفى إبراهيم وآخرون: المعجم الوسيط مادّة (س ه ل)، ص: 458.



للوصول إلى ما يهدف إليه، من إبراز المعاني و إيصالها إلى المتحدثين معه و ذلك بتخفيف المستثقل من الكلام، و اعتبر نظريّة السهولة من العوامل ذات الأثر البين في التطوّر الصوتي<sup>(1)</sup>.

و تعني السهولة عند "رمضان عبد التّواب": نزعة اللّغة إلى التّخلّص من الأصوات العسيرة، واستبدالها بأصوات أخرى، لا تتطلّب مجهوداً عضلياً كبيراً، بحيث أن لا يضر هذا الاستبدال دلالة الكلمات.<sup>(2)</sup>

و قد ذكر "إبراهيم أنيس" حقيقة مفادها أنّ السهولة تطوّر غير إرادي، حيث يحدث دون أن يشعر به المتكلّم، و دون أن يعمد إليه قصداً، فالمرء حين ينطق بالصّوت السهل بدل الصّعب، يُحِيل إليه دائماً أنّه ينطق بالصّوت الأصليّ، فالعملية إذن لا شعورية، كما أنّها ليست عملية مفاجئة بل تمرّ تدريجياً في أطوار اللّغة، حتى يظهر أثرها واضحاً جليّاً بعد أجيال.<sup>(3)</sup>

أمّا "رمضان عبد التّواب"، فقد أشار -وهو يشرح قانون السهولة - إلى أنّ القانون كغيره من قوانين التطوّر اللّغويّ صالح للعمل في أيّ لغة من اللّغات، بل إنّّه لا بدّ من وقوع كلّ لغة تحت سيطرة هذا القانون.<sup>(4)</sup>

### ثالثاً: قانون السهولة في كتاب الحجّة

عبّر "أبو عليّ الفارسيّ" في كتابه الحجّة عن هذا القانون بمصطلح الاستثقال أو التّخفيف.

ومن المستثقل الذي يقع عليه التّخفيف: الهمز:

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي بكسر الألف من (أُمُّ)، في حالة الوصل في قوله تعالى:

(1) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 165 - 166 - 167.

(2) ينظر: رمضان عبد التّواب: التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 75.

(3) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص: 166 - 167.

(4) ينظر: رمضان عبد التّواب: التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 86.



﴿فَلَأُمِّهِ﴾<sup>(1)</sup>، ﴿فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾<sup>(2)</sup>، و ﴿فِي أُمَّهَاتِ﴾<sup>(3)</sup>، و ﴿فِي أُمِّ أَلِكْتَبِ﴾<sup>(4)</sup>، حيث

قال "أبو عليّ الفارسيّ": «وجه قول حمزة والكسائي أنّ الهمزة حرف مستثقل بدلالة تخفيفهم لها، فأتبعوها ما قبلها من الياء والكسرة ليكون العمل فيها من وجه واحد».<sup>(5)</sup>

و من المستثقل إجتماع الحروف المتقاربة أو المتماثلة، فإذا اجتمع مثلاً أو متقاربان، فإنّ للتخفيف صوراً منها:

### \* الحذف:

الحذف أخف من الإدغام، نحو قوله تعالى ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(6)</sup>، قرأ نافع وابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر و شعبة وأبو جعفر و يعقوب: (تَذَكَّرُونَ) بالتشديد، وقرأ الباقون: (تَذَكَّرُونَ) بالتخفيف، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «والقول في ذلك أنّ التخفيف مثل التشديد في المعنى، إنّما هو: تذكرون، فخفف لاجتماع المتقاربة بالحذف كما خففه غيره بالإدغام، ويمكن أن يقال: إنّ الحذف أولى؛ لأنّه أخف في اللفظ، والدلالة على المعنى قائمة».<sup>(7)</sup>

### \* الإبدال:

تحدّث "أبو عليّ الفارسيّ" عن أصل كلمة (ذُرِّيَّة) وأنها تحمل أوجه كثيرة، ومنها أن تكون على زنة: فُعَيْله أي: (ذُرِّيَّة)، ولما كثرت الرّاءات أبدلت من الرّاء التي هي اللّام الأخيرة ياء.

(1) سورة النساء، الآية: 11.

(2) سورة الزّمر، الآية: 06.

(3) سورة القصص، الآية: 59.

(4) سورة الزخرف، الآية: 04.

(5) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 137/3-138.

(6) سورة الأنعام، الآية: 152.

(7) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 430/3.



فأصبحت ذُرِّيَّةٌ ثمّ أدغمت في ياء فعلية التي قبلها حتى صارت الكلمة (ذُرِّيَّةٌ)<sup>(1)</sup>، فالإبدال هنا كان لتوالي الرّاءات، فأبدلت الأخيرة، وإن وقع فيها الفصل.

ومن **المستثقل** طول الكلمة، ومنه إسكان أبي عمرو السّين في (رُسُلنا) ونظائره على وجه التّخفيف؛ قال "أبو عليّ الفارسيّ": «و أمّا تخفيف أبي عمرو ما اتّصل من ذلك بحرفين من حروف الضّمير، أو بحرف واحد نحو: (رُسُلنا) فلأنّ هذا قد يُخفّف إذا لم يتّصل بمحرّك، فإذا اتّصل بمحرّك حسن التّخفيف لثلاث تتوالى أربعة أحرف متحرّكة لأنّهم كرهوا تواليها على هذه العدة بهذه الصّورة، و من تمّ لم تتوالى أربع متحرّكات في بناء الشّعْر و الكلم، إلّا أن يكون مُزاحفاً أو يُخفّف لهذا الذي ذكرناه من كراهتهم توالي أربع متحرّكات»<sup>(2)</sup>؛ فتخفيف أبي عمرو كان لثلاث تتوالى أربعة أحرف متحرّكة، لأنّ العرب كرهت توالي أربع متحرّكان، أي أنّه كره أن يزيد في طول الكلمة فخفّفها بالإسكان.

ومن **المستثقل** تکرّر الحركات أو كثرتها أو تنافرها، فأما ما يُكره من تکرّر الحركات فالضّمة والكسرة، دون الفتحة لخفتها.<sup>(3)</sup>

وقد أشار "أبو عليّ الفارسيّ" إلى أنّ ما تکرّر من الضّمة والكسرة يكون بالفتحة، كما يكون بالسّكون، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «ومنهم من كره الضّمّتين، فأسكن العين أو أبدل منها الفتحة نحو: رُكباتٍ، وكذلك من أسكن العين منه، والضّمّ أكثر كما كان ظلّماتٌ أكثر، وأسكن أبو عمرو (خُطوات) وحرك (الْقُدس)؛ لأنّ الحركات في الجمع أكثر منها في الفعل، فأسكن لتوالي الحركات، و إجتماع الأمثال»<sup>(4)</sup>.

وأما ما يُكره من كثرة الحركات، فحدّه "أبو عليّ الفارسيّ" بما زاد على ثلاث حركات، فقال: «وقد كرهوا الحركة فيما تتوالى فيه الحركات، وإن كانت للإعراب، فزعم أبو الحسن أنّ بعضهم قال:

(1) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 106/4.

(2) المصدر نفسه، 463-462/2.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 77/5.

(4) المصدر نفسه، 150/2.



(رُشَلُهُمْ) <sup>(1)</sup> ونحو ما أنشده "سيبويه" من قوله:

إِذَا عَوَّجَجْنَ قَلْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ <sup>(2)</sup>.

ونحو قول جرير:

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مِنْزِلِكُمْ      وَنَهْرُ تَيْرِي وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ.

فأما حدّ المستخفّ والمستثقل، فإن جعل ما زاد على الثلاثة غير مستخفّ كان مذهبا، وإن جعل المستثقل ما توالى فيه أربع حركات كان مذهبا؛ لأنك قد علمت استثقالهم له برفضهم إياه في الشّعر، إلاّ في موضع الرّحاف، وإذا لم يُستخفّ الأربعة، فالخمسة أجدر بأن لا تُستخفّ <sup>(3)</sup>؛ إذن فحدّ الاستثقال في تجاوز الحركات ما توالى فيه أكثر من ثلاث.

كما ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" استثقال الخروج من الكسر إلى الضّم، وهو ما يكره من تنافر الحركات، قال "أبو عليّ الفارسيّ" محتجا لمن كسر الميم للسّاكن الذي لقيها والهاء مكسورة من قوله تعالى ﴿عَلَيْهِمْ﴾ <sup>(4)</sup>،: «أتبعت الكسر الكسر، لثقل الضّم بعد الكسر كما استثقلوا ضمّ الهاء بعد الكسرة، وكذلك استثقلوا ضمّة الميم بعد الهاء، ألا ترى أنّه ليس في كلامهم مثل فعل، وأنهم يضمنون ألف الوصل في مثل: اقتل، فرارًا من الضّم بعد الكسر» <sup>(5)</sup>.

والخروج من ضمّ إلى كسر على ضربين: لازم وعارض، والأوّل مرفوض في حين أنّ الآخر جائز؛ لأنّه لا حكم لعارض، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «إنّ الضّم بعد الكسر على ضربين: أحدهما أن يكون في بناء الكلمة وأصلها، كالضمّ بعد الفتح في (عَضُد)، والآخر: أن يكون عارضا في الكلمة غير لازم

<sup>(1)</sup> سورة إبراهيم، الآية: 10.

<sup>(2)</sup> وبعده: بِالذَّوِّ أَمْثَالِ السَّفِينِ الْعَوْمِ

إذا عوججت: يريد الإبل في تسييرها، قَوْم: أي قومها على الطّريق ولا تتركها تعدل عنه، الدَّو: الفلاة الواسعة، الْعَوْم: جمع عائمة وهي السفينة التي تشقّ الماء وتدخل فيه، ينظر: ابن السّيراني: شرح أبيات سيبويه، تح: محمّد عليّ سلطاني، دار العصماء، دمشق، سوريا، ط1، 2001، ص: 399/2.

<sup>(3)</sup> أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 5/2-6، وينظر: المصدر نفسه: 82/1-83، 460/2-463.

<sup>(4)</sup> سورة الفاتحة، الآية: 07.

<sup>(5)</sup> أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 61/1، وينظر: المصدر نفسه، 6/324.



لها، فما كان من الضرب الأوّل فهو مرفوض في أبنية الأسماء والأفعال كما كان (فُعِل) في أبنية الأسماء مرفوضاً، وما كان من الضرب الثاني فمستعمل نحو قولهم: فَرِقْ، وَزِقْ في الرفع... وقد أعلمتك... إنّ كثيراً ممّا لا يلزم الكلمة لا يقع الاعتداء به»<sup>(1)</sup>.

ومن المستثقل التّصعّد بعد التّسفل، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «ألا ترى أنّهم تركوا إمالة (واقد)، ونحوه كراهة أن يُصعّدوا بالمستعلي بعد التّسفل بالإمالة؟ فكذلك يُكره على هذا أن يتسفل ثمّ يتصعّد بالطّاء في سراط...، ويدلك على أنّ حُسْنَ إبدال الصّاد من السّين في سراط، لما ذكرت لك من كراهية التّصعّد بعد التّسفل، أنّ من يقول: صَوِّق، وُصِّقَت إذا قال قِست وقسوت لم يُبدل الصّاء منها، لأنّه الآن ينحدر بعد الإصعاد، وهذا يُستخفّ ولا يستثقل كما استثقل عكسه»<sup>(2)</sup>.

فإبدال العرب السّين في مثل (السّراط) صاداً، فرارا من الانتقال من التّسفل إلى التّصعّد وإعمالاً لقانون السّهولة واليسر والاقتصاد في الجهد.

تحسين التثقيل والتخفيف:

ذكر "أبو عليّ الفارسيّ" في حجّته مواضع يحسن فيها التثقيل والتخفيف مثل: القُدس والقُدس، وكذلك ما كان مثله نحو: العُنُق والعُنُق، والطُّنْب والطُّنْب، والحُلْم والحُلْم<sup>(3)</sup>، هذا ما يؤكّد أنّ حدّ ما يُكره من توالي الحركات هو أربع حركات، أمّا ما كان فيه ثلاث حركات فهو حسن يجوز فيه التثقيل كما يجوز فيه التخفيف.

#### 4- كثرة الاستعمال:

أولاً: مصطلح كثرة الاستعمال:

ورد مصطلح "كثرة الاستعمال" في المصنّفات اللّغويّة القديمة، بمعنى شيوع الظاهرة و العمل بها

<sup>(1)</sup> أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 1 / 97-98 (بتصرّف)

<sup>(2)</sup> المصدر نفسه ، 1 / 51-52 (بتصرّف)، ويُنظر: المصدر نفسه ، 1 / 403-404 ، 2 / 347-348 ، 3 / 134.

<sup>(3)</sup> ينظر: المصدر نفسه ، 2 / 150.



بكثرة، و ليس المقصود الشّيع في كلّ عصر، بل الأمر مقيّد بعصر الاحتجاج، و تعتبر كثرة الاستعمال علة قويّة تُعلّل بها الظواهر اللّغويّة، و هي من القوّة ما يجعلها تُقدّم على القياس عند تعارضهما، و في ذلك يرى "ابن جنّي" أنّه إذا تعارض قوّة القياس و كثرة الاستعمال فُدّم ما كُثّر استعماله، و إن كان شاذّا عن القياس (1).

و استشهد "ابن جنّي" على ما قاله بلهجة الحجاز التي تقوى لهجة تميم؛ لأنّها أكثر استعمالاً منها، لذا نزل بها القرآن الكريم، و إن كانت اللهجة التّميميّة أقوى قياساً. (2)

و يرى "ابن يعيش" أنّ كثرة الاستعمال علة لغويّة تؤدّي إلى التّغيير حيث يقول: « لكثرة الاستعمال أثر في التّغيير، ألا تراهم قالوا: أيش و المراد: أيّ شيء، و قالوا: لا أدّر فغيّروا هذه الأشياء لضرب من التّخفيف عند كثرة الاستعمال». (3)

و قد عرف المحدثون هذه الظاهرة و اعتبروها قانوناً من القوانين الصّوتيّة، و وردت عندهم تحت اسم "كثرة الاستعمال" تارة، و تارة أخرى عبّروا عنها بمصطلح "التّكرار و الشّيع"، و قد نادى بهذا القانون اللّغويّ "Malmerg". في بيانه أنّ عمليّة التّخزين المعلوماتي التي تُمارسها الذاكرة البشريّة للفونيمات اللّغويّة، تخضع لحالة من التّدرّج النّسبي، بناءً على النّدرّة، و القلّة، و الكثرة. و بما أنّ اللّغة تنهض على مجموعة من الأصوات، و تخضع لنظام اثتلافي معين على هيئة عناقيد أو نماذج مقطعيّة، فإنّ المجموعات الاثتلافيّة الأكثر تكراراً في الاستعمال داخل هذا النّظام، تكون أكثر مقاومة للإشعار التّعيري، من تلك الأقلّ تكراراً. (4)

(1) ينظر: ابن جنّي: الخصائص، 1/ 124.

(2) ينظر: المرجع نفسه، 1/ 125.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، 4/ 102.

(4) ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصّرف الصّوتي، ص: 143.



ثانيا: تعريف القانون (كثرة الإستعمال):

### الاستعمال في اللغة:

استعمل من عمل، و استعمله طلب إليه العمل، و اعتمل اضطرِب في العمل، و رجل عمِل أي: مطبوع على العمل، و استعمله عمل به فهو مستعمل، و قال "الأزهري": استعمل فلان اللبَنَ أي بنى به بناءً<sup>(1)</sup>.

### الاستعمال في الاصطلاح:

الاستعمال أو كثرة الاستعمال قانون صوتي يعني أن يكثر دور الكلمة؛ فتكون أولى بالتخفيف من غيرها<sup>(2)</sup>.

وقد تحدّث "إبراهيم أنيس" عن هذا القانون في سياق حديثة عن عوامل تطوّر الأصوات اللغوية تحت عنوان نظرية الشبوع، وصرّح بأنّ القدماء من علماء العربية أحسنوا بصحة هذه النظرية؛ فأشاروا إليها في ثنايا كتبهم، إلّا أنّهم لم يحاولوا تطبيقها في تفسير كثير من الظواهر اللغوية، لكنهم كانوا يُشيرون إلى الفكرة في ثنايا كتبهم.<sup>(3)</sup>

ولا تكون هذه الكثرة سببا لاستعمال التغيير في الكلمة، وإمّا تعضد سببا ضعيفا لا يقوم وحده، فيقوى بها.

وهذه التغيرات التي تنشأ أسبابها بفعل كثرة الإستعمال قد تكون صوتية، أو صرفية، أو نحوية، أو دلالية.

(1) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 11 / 474.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 169، و أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 375.

(3) ينظر: إبراهيم أنيس: المرجع نفسه، ص: 169 وما بعدها.



### ثالثاً: قانون كثرة الاستعمال في كتاب الحجّة:

سبق وأن أشرنا إلى أنّ التّغيرات التي تنشط أسبابها بفعل كثرة الإستعمال قد تكون صوتيّة أو صرفيّة، أو نحويّة، أو دلاليّة.

ومن التّغيرات الصّرفيّة التّركيب المزجّي في قوله تعالى ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ﴾<sup>(1)</sup> بفتح الميم، قال "أبو عليّ

الفارسيّ": «من قال: يا بن أمّ، فقال سيويوه: قالوا: يا بن أمّ، و يا بن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لأنّ هذا أكثر في كلامهم من يا بن أبي، ويا غلام غلامي، جعلوهما بمنزلة اسم واحد، ولم يرفضوا الأصل الذي هو إضافة الأوّل إلى الثاني كما رفضوا الأصل في خطايا، و التّصحيح للعين، في: قال، وباع وخاف»<sup>(2)</sup>.

والتّركيب المزجّي في حدّ ذاته صورة من صور طلب الخفّة في اللّسان العربيّ، وكلّما شاع على الألسن وكثر تداوله فيها أقرّته العربيّة.

ومن التّغيرات النّحويّة سلب المصادر عملها، وفي هذا يقول: "أبو عليّ الفارسيّ": «... إذا لم يُعملوا من المصادر ما أكثر إستعمالهم له، كما ذهب إليه في قولهم: لله دُرّك وتمثيله إياه بقولهم: لله بلادك، فإذا قال: رهنّت زيدا رهناً وارهنّت رهناً، فليس انتصابه انتصاب المصدر، ولكن انتصاب المفعول به كما تقول: رهنّت زيدا ثوباً، ورهنّته ضيعة، و قد قالوا في هذا المعنى: أرهنّته، و فعلت فيه أكثر»<sup>(3)</sup>.

و عليه فكثرة التّداول، والاستعمال قد تنقل الكلمة من وظيفتها النّحويّة المستحقة لها إلى وظيفة أخرى، كما هو الحال في المثالين السّابقين.

أمّا التّغيرات الصّوتية فكثيرة في "الحجّة"، ومنها كسر حمزة والكسائيّ الهمزة من (أمّ)، إذا سُبقت بكسرة أو ياء ساكنة، وفي ذلك قال "أبو عليّ الفارسيّ": «أتبعوها ما قبلها من الياء والكسرة... فالهمزة لما يتعاوَرها من القلب والتّخفيف، تشبه الياء والواو والهاء، فتغيّر كما تُغيّر، فإن قلت

(1) سورة الأعراف، الآية: 150.

(2) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 89/4-90.

(3) المصدر نفسه، 446/2، وينظر: المصدر نفسه، 230/1، 215/4، 398.



فهلاً فعلوا ذلك يغيّر هذا الحرف ممّا فيه الهمزة، قيل: إنّ هذا الحرف قد كثر في كلامهم، والتّغيير إلى ما كثر استعماله أسرع»<sup>(1)</sup>.

و منها تحسين التثقيّل فيما كان جمعه على فُعَلات من فُعلة، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «ومّا يدلّ على حسن التثقيّل جمعهم ما كان على فُعلة على فُعَلاتٍ نحو: عُزفة و عُزفات، و رُكبة و رُكبات، وهذا الأكثر في الإِستعمال»<sup>(2)</sup>؛ فلكثره استعمال توالي الحركات فيما كان من فُعلة مفرد فُعَلات حسن التثقيّل في ذلك.

كما وجّه "أبو عليّ الفارسيّ" ما روي عن عاصم أنّه قرأ قوله تعالى: ﴿صِنَوَانٍ﴾<sup>(3)</sup> بضّم الصّاد و التّنوين، قائلاً « و أمّا من ضمّ الصّاد من صُنوان، فغنّه جعله مثل: ذئبٍ و ذُببانٍ، و ربّما تعاقب فعلان و فُعَلان، على البناء الواحد نحو: حَشُو حُشّان و حِشّان، فكذلك: صِنوان، و أظنّ سيّويه قد حكى الضّم فيه، و الكسر فيه أكثر في الاستعمال»<sup>(4)</sup>.

ولقد أورد "أبو عليّ الفارسيّ" مثالا مركّباً ورد فيه أكثر من تغيير، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «ومن ذلك قولهم أَيْشٍ تقول ؟ حكاة أبو الحسن والفراء، و القول فيه أنّه كان أيّ شيءٍ ؟، فخُفّقت الهمزة وألقيت كسرتها على الياء، وكثر الكلام بها، فكرهت حركة الياء بالكسرة، كما كرهت في: قاضين وغازين ونحوه: فأُسكِنْتُ و التقت مع التّنوين، وكلّ واحد منها ساكن، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت عليها قلت: أَيْشٌ، فأُسكنت»<sup>(5)</sup>.

فكانت مراحل التّغيير كالآتي: من (أَيْ شيءٍ)، إلى: (أَيْ شيءٍ)، إلى (أَيْ شيءٍ)، إلى (أَيْشٍ)، وفي الأخير: (أَيْش).

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 138/3.

(2) المصدر نفسه ، 150/2.

(3) سورة الرّعد الآية: 04.

(4) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 248/4.

(5) المصدر نفسه ، 248/4.



## 5- قانون أمن اللبس:

### أولاً: مصطلح أمن اللبس:

مصطلح "أمن اللبس" مصطلح قديم في الدرس اللغويّ عموماً، و التّحويّ خصوصاً؛ إذ أشار إليه النّحاة القدماء أمثال "المبرّد" الذي أشار إلى أنّ ما يدخل الكلام من اللبس لا بُدّ من التّخلّص منه عن طريق الوصول لبعض العلامات الفارقة في تشكيلات الكلام تلك، و من أهمّها جوانب التّراكيب، وبنى الألفاظ. (1)

و تُعدّ معرفة النّحاة لمصطلح "أمن اللبس" معرفةً تامّة، فهم يجدون فيه سبيلاً لبيان مظاهر الاختلاف بين عناصر الكلام المختلفة، فمفهوم أمن اللبس لديهم قائم على أساس التّخلّص من قيم التّشابه بين عنصرين لغويين، (2) سواء أكان هذان العنصران ضمن المستوى التّحوي، أم ضمن المستوى الصّرفي، أم ضمن المستوى الصّوتي.

و عليه فإنّ ورود المصطلح عند اللّغويين القدماء يدلّ على معرفتهم له، و درايتهم بأهميته في الدرس اللّغويّ عموماً، أمّ دراسة المحدثين لأمن اللبس فقد كانت أكثر وضوحاً من تلك التي كانت عند القدماء، فقد جاءت أبحاثهم مبوّبة و مصنّفة بشكل جعل الظاهرة مادّة لكثير من الدّراسات المصدّرة بمصطلح "أمن اللبس" كبحت "تّمّام حسّان" الذي عنوانه "ب" أمن اللبس و وسائل الوصول إليه في اللّغة العربيّة". (3)

(1) ينظر: أبو العباس المبرّد: المقتضب، 1/ 111.

(2) ينظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين التّحويين البصريين و الكوفيّين، 2/ 623.

(3) ينظر: بكر عبد الله حورشيد: أمن اللبس في التّحو العربيّ دراسة في القرائن، أطروحة مقدّمة إلى مجلس كلىّة التّربية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدّكتوراه فلسفة، في اللّغة العربيّة، جامعة الموصل، العراق، 2006م، ص: 22.



ثانيا: تعريف أمن اللبس:

### اللبس في اللغة:

اللبس بالفتح: الخلط وهو مصدر قولك: لَبَسْتُ عليه الأمر، ألبسُه، يُقال: لَبَسْتُ الأمر ألبسه إذا خلطتُ بعضه ببعض، و اللبس و اللبس اختلاط الأمر يُقال: لَبَس عليه الأمر يُلبسه لبساً، فالتبس إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته، و في رأيه لَبَسٌ، أي اختلاط، و التيس عليه الأمر: أي اختلط و اشتبه. (1)

### أمن اللبس في الاصطلاح:

لفهم معنى أمن اللبس لابد من الإحاطة بالمعنى الاصطلاحي للفظة: اللبس، إذ هو احتمال اللفظ أو العبارة لأكثر من معنى دون أن تكون الغلبة لمعنى على آخر، و للخروج من هذا اللبس و التخلّص منه ظهرت ظاهرة أمن اللبس حرصا على الإبانة و الوضوح و عدم الخلط بين المعاني. (2)

و قد أشار "تمام حسان" إلى أنّ اللغة العربيّة و كلّ لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفریط فيها، لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام و الفهم، و قد خلقت اللغات أساسا للإفهام، و إن أعطاهما النشيط الإنسانيّ استعمالات أخرى فنيّة و نفسية. (3)

و أمن اللبس لا ينحصر على جانب واحد من جوانب اللغة، أو مستوى واحد من مستوياتها، بل نجد أمن اللبس في المستويات كافة، و لكلّ مستوى طريقته في الوصول إلى أمن اللبس.

و الذي يهّمنا هنا هو أمن اللبس و علاقته بالمستوى الصوتي، حيث بين "تمام حسان" أنّ كلّ ما يتشكّل في المستوى الصوتي من مظاهر صفات الأصوات العربيّة، و مظاهر التفریق الدقيق بين الأبعاد الأفقيّة لتلك الصّفات، علاوة عن تحديد مخارجها تحديدا دقيقا، ما هو إلّا طريق سلكته العربيّة من أجل الخلاص من اللبس بين تلك الأصوات اللغويّة، هذا يعني أنّ الأصوات اللغويّة بمخارجها و صفاتها سبيل

(1) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 3/ 335.

(2) ينظر: بكر عبد الله خورشيد: أمن اللبس في النحو العربيّ دراسة في القران، ص: 6، 7.

(3) ينظر: تمام حسان: اللغة العربيّة مبناها ومعناها، ص: 233.



للوصول إلى أمن اللبس<sup>(1)</sup>، و هذا ارتباط وثيق بين أمن اللبس و المستوى الصوتي في اللغة.

### ثالثا: قانون أمن اللبس في كتاب الحجّة:

أمن اللبس شرط لحدوث تغيّرات لغويّة صوتيّة كانت أم غير ذلك، و قد أشار "أبو عليّ الفارسيّ" في كتاب "الحجّة" إلى التغيّرات اللغويّة التي تدخل في خانة أمن اللبس، و سنركّز فيما يلي على التغيّرات الصوتيّة، و منها:

حذف الواو و إسكان الميم في نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾<sup>(2)</sup>، قال "أبو عليّ الفارسيّ": «و حجّة من قرأ عليهم - فكسر الهاء و أسكن الميم- و هو قول عاصم، و أبي عمرو، و الكسائي، و ابن عامر- أن يقول: إنّه أمن اللبس؛ إذ كانت الألف في التثنية قد دلّت على الاثنين، ولا ميم في الواحد، فلمّا لزمت الميم الجمع حذفوا الواو، و أسكنوا الميم طلبا للتخفيف، إذ كان لا يشكل»<sup>(3)</sup>.

و الذي ذكره "أبو عليّ الفارسيّ" يتماشى مع مذهب السلف في كون الواو المديّة تكون مسبوقه بضمّة، و هذا خلاف ما أثبتته الدّراسات الصوتيّة الحديثة، فالواو ما هي إلا ضمّة طويلة؛ فإذا حُذف هذا الصّائت تحوّلت الميم إلى حالة السّكون، ما يعني أنّ ما طرأ على ﴿عَلَيْهِمْ﴾<sup>(4)</sup>، هو تغيير واحد فقط، و هو الحذف، و الإسكان حالة اضطراريّة.

و قد ساق "أبو عليّ الفارسيّ" جملة من الأمثلة التّوضيحيّة التي حُذفت فيها حروف اللين دون غيرها استثقالا و أمنا للّبس، و في ذلك قال: «وجه ذلك أنّ هذه الحروف قد تُستثقل فتُحذف في مواضع لا يُحذف فيها غيرها، ألا ترى أنّهم حذفوا اللّام من قولهم: ما باليت به بالة، و حانة. و لا تجد هذا الحذف إلا فيه و فيما جانسه، و أجمعوا على حذف ما انقلب عن اللّام في نحو مُراميّ في الإضافة. و حذفوا الياء عندنا من نحو: جوارٍ و عَواشٍ، و حذفوا الياء و الواو من نحو: حنيفة، و شنوءة في

(1) ينظر: تّمّام حسّان: اللّغة العربيّة مبناها ومعناها، ص: 78.

(2) سورة الفاتحة، الآية: 07.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 1/59-60.

(4) سورة الفاتحة، الآية: 07.



الإضافة، و جعلوا الأصل في تحية فيها بمنزلةهما، و رفضوا فيها الإتمام الذي هو الأصل فيمن قلب فقالوا: أُسَيْدِي، و حذفوها في الفواصل و القوافي.... فكما حذفوها في هذه المواضع، كذلك حذفوها في عليهم و نحوه؛ للخفة في اللفظ، و أمن اللبس». (1)

و منها الإشمام في نحو: ﴿قِيلَ﴾ (2)، قال "أبو عليّ الفارسيّ": « حجّة من قال (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ) فَأَسْمِ الضّمّة الكسرة و أمال بها نحوها: أنّ ذلك أدلُّ على فُعِلْ؛ ألا ترى أنّهم قد قالوا: كيد زيدٌ يفعل، و ما زيل يفعل، و هم يُريدون فَعَلَ. فإذا حرّكوا الفاء هذه التحريكه أمن بها التباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول، و انفصل به، فدلّت عليه، و كان أشدّ إبانة للمعنى المراد» (3)؛ فالإشمام في الآية الكريمة صورة أدائيّة تُعين على إبانة المعنى أشدّ إبانة.

و ناقش "أبو عليّ الفارسيّ" نقل حركة العين إلى الفاء في زاد و زدت و علاقة ذلك بالتباس باب فَعَلَ يُفَعَل، حيث قال: « قال زادهم ، فلم ينقل حركة العين التي هي الكسرة التي نقلت فتحة العين من زاد إليها إلى الفاء كما نُقلت في زدت، و شدّ ذلك في الاستعمال و القياس؛ لما كان يؤدّي إليه من التباس فَعَلَ يُفَعَل». (4)

كانت هذه القوانين الصوتية الواردة في كتاب الحجّة، و إن كان "أبو عليّ الفارسيّ" لم يسمّها بما اصطلح عليه علماء الأصوات المحدثون أثناء حديثهم عن التطوّر الصوتي للغة، إلاّ أنّه تناولها بالدراسة والتّحليل في ثنايا كتابه "الحجّة"، شأنه شأن علماء اللّغة العربيّة القدماء.

و اقتضت الصّورة أن يُشير "أبو عليّ الفارسيّ" في كتابه "الحجّة" إلى قوانين صوتيّة أخرى غير التي ذكرناها، إلاّ أنّ إشاراتِه كانت محدودة غير موسّعة فيها مقارنة مع ما سبق التّفصيل فيه.

ومن تلك القوانين نجد "قانون التّعويض" الذي يعني جبر الحذف بالزيادة، و منه قول "أبو عليّ الفارسيّ": « من قرأ ( اللذان ) و ( هذان ) و ( هاتين ) فالقول في تشديد نون التّثنية أنّه عَوْض من

(1) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 76/1-77-78.

(2) سورة البقرة، الآية: 11.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 345/1.

(4) المصدر نفسه ، 345/1.



الحذف الذي يلحق الكلمة؛ ألا ترى أن قولهم: (ذا) قد حذف لامها، و قد حذفت الياء من ( اللذان) في التثنية<sup>(1)</sup> ...

فإن قال قائل: هلا وجب عوض المنقوص في التثنية نحو: يد و دم و غدا؟ فإن ذلك ليس بسؤال؛ ألا ترى أنهم عوّضوا في أسطاع وأهراق<sup>(2)</sup>، و لم يُعوّضوا في أجاد و أقام و نحو ذلك؟ و أيضا فإنّ الحذف في حكم لا حذف... و ليست المهمة كذلك<sup>(3)</sup>.

و منه جمع (إسوار) على (أساورة) ، و قياسه أن يُجمع على (أساوير):

قال "أبو عليّ الفارسيّ": « من قرأ (أساورة) جعله جمع إسوار الذي ذكره أبو زيد، وقال في الجمع: أساورة، فألحق الهاء في الجمع على أنّها عوض من الياء التي ينبغي أن تلحق في جمع إسوار على حدّ: إعصار و أعاصير فإن شئت قلت: أساورة ذ، و إن شئت قلت: أساوير. و يجوز في أساورة أن يكون جمع أسورة مثل: أسقية و أساق، و لحقت علامة التأنيث كما لحقت في قشعم و قشاعمة، فأما أساورة في جمع إسوار، فالهاء فيه على حدّ ما يلحق المعربات نحو: طيالسة، و زنادقة<sup>(4)</sup>».

أما قانون "طرد الباب" الذي هو أن يستحق بعض أمثلة يجمعها معنى ما (باب) تغييرا، فيحمل (يطرد) سائرهما عليه، لتجري على سنن واحد، فمنه ما اعتلّ به "أبو عليّ الفارسيّ" لورش في قصره تخفيف الهمز على التي تكون فاء الكلمة نحو قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(5)</sup> قال: « و حجّة من لم يهزم أن يقول: إنّ هذه الهمزة قد لزمها البدل في مثالين من الفعل الماضي و المضارع فالماضي نحو: آمن، و أومن، و المضارع نحو: أومن، و لم يجز تحقيقها في هذه المواضع، و هذا القلب الذي لزمها في المثالين إعلال لها، و الإعلال إذا لزم مثلا أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال، كإعلالهم ( يقوم ) ل (قام) ، و إعلالهم (يُكرم) من أجل (أكرم) و (أعد) ل (يعد) فوجب على هذا أن يختار ترك

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب ، 411/3.

(2) أضافوا السّتين في (أطاع) و الهاء في (أراق) عوضا من ذهاب حركة العين من أفعل. ينظر: المرجع نفسه ، 285/25، 4/1.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 141/3-144.

(4) المصدر نفسه، 6/ 151.

(5) سورة البقرة: الآية، 3.



الهمز في ( يُؤْمِنُونَ )، اعتبارا لما رأينا من الإعلال ليتبع قولهم : ( يُؤْمِنُونَ ) في الإعلال المثالين الآخرين لا على التّخفيف القياسي في نحو جُؤنة في ( جُؤنة )<sup>(1)</sup> و بُؤس في ( بُؤس )<sup>(2)</sup> . «<sup>(3)</sup>

و الملاحظ على ما تقدّم ذكره أنّ الظواهر الصّوتية كلّها متداخلة مع بعضها البعض؛ فكلّ ظاهرة تُفضي إلى ظاهرة أخرى، بل كثيرا ما تتوالى عدّة ظواهر صوتية حتى تنتج ظاهرة صوتية جديدة.

و الحقيق بالدّكر أنّ كتاب "الحجّة" لم يشتمل على كلّ الظواهر الصوتية، و هذا لا يعني أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" لم يعرفها، بل وقف عليها و فصلّ فيها في كتب أخرى، و الذي جعل الدّراسة الصّوتية محدودة في الكتاب هو تقيّد "أبو عليّ الفارسيّ" بالقرآن الكريم و ما ورد فيه من قراءات قرآنية ، و لكونه لم يكن في مقام نظير، و إمّا كان يوجّه القراءات القرآنية.

(1) الجؤنة: سلّة مستديرة مغشّاة أدماء يجعل فيها الطّيب و الثّياب.

(2) يريد: أنّ وجوب تخفيف يؤمنون لطرده الباب، لا للتخفيف القياسيّ فإنّه جائز.

(3) أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة ، 240/1.

خاتمة:

كانت هذه المذكرة محاولة لإلقاء الضوء على "المباحث الصوتية" ضمن ما تناوله "أبو عليّ الفارسي" في كتابه "الحجة"، وقد خلّصت إلى النتائج التالية:

1. كان "أبو عليّ الفارسي" ذائع الصيت، واحتلّ مكانة علمية مرموقة بين أقرانه : فكان واحد زمانه، و فارس ميدان النحو، تبّى أفكار المدرسة البغدادية التي امتاز أصحابها بانتقاء الأجود ممّا ذهب إليه أصحاب المدرستين البصرية والكوفية.
2. ألف "أبو عليّ الفارسي" كتاب "الحجة" لشرح سبعة "ابن مجاهد" و الاحتجاج لقراءته، و قد اختلف في عنوانه، و الظاهر أنّ العنوان هو: "الحجة" مجرداً من أيّ زيادة.
3. انتهج "أبو عليّ الفارسي" في تأليفه "للحجة" طريقة المتن و الشرح ، فغالبا ما كان يلتفت في شرحه إلى اللغة أولاً ، ثم الإعراب ، فالتفسير و الاحتجاج ما جعل الكتاب غير خالص لما عُقد له أساساً.
4. شخصيّة "أبي عليّ الفارسي" واضحة، وجليّة في كتاب "الحجة" الحافل بالمناقشات المنطقية العميقة، و هو في العصور الإسلامية المبكرة يدلّ على النضوج العلميّ لمؤلّفه و عصره
5. توجيهات "أبي عليّ الفارسي" للقراءات القرآنية السبعة تدلّ على فهمه، وإدراكه، وسعة صدره لتقبّل الرّأي، و الرّأي الآخر، فهو لا يدّخر جهداً في إيراد حجج الرّأي الذي خالف رأيه، أو تأييد الوجه الذي رجّح غيره بالحجج و البراهين.
6. تأثر "أبي عليّ الفارسي" بأستاذه "سيبويه" واضح و جليّ في توجيهاته، و ذلك يتوافق مع شهرة "أبي عليّ الفارسي" بين النّحاة من شدّة اعتناؤه بكتاب "سيبويه"، وانكبابه عليه.
7. تميّز أسلوب "أبي عليّ الفارسي" بكثرة الاستطرادات، والتكرار، ناهيك عن الغموض الذي يُغشي المعنى المراد، و يبدو أنّ ما حمل "أبا عليّ الفارسي" إلى هذا الإغماض أمران:



- الأول: المناقشة، فقد التزم "أبو عليّ الفارسيّ" أن يُصدّر احتجاجه لأوجه القراءات باحتجاج "أبي بكر بن مجاهد" الذي شرع فيه و لم يتمّه<sup>(1)</sup>، فكان يُكثر من الكلام من بعده ليدلّل على طول باعه في العلم، وأنه لا يقلّ فيه عن شيخه.
- الثاني: ظنّ "أبي عليّ الفارسيّ" أنّ صعوبة الكتاب ممّا يزيد في قيمته؛ لأنّها تجعل أمر التعمّق فيه حكراً على خاصّة العلماء، فقد حُكي أنّه لما عمل: "الإيضاح" لعضد الدولة البويهّي (ت372هـ) استقصاه، ورأى أنّه يصلح للصبيان، فمضى "أبو عليّ الفارسيّ" و صنّف "التكملة"، فلمّا وقف عليها عضد الدولة قال: "غضب الشيخ و جاء بما لا نفهمه نحن ولا هو"<sup>(2)</sup>.

8. المباحث الصوتيّة من بين المباحث الماثورة في كتاب الحجّة لـ "أبي عليّ الفارسيّ"، و بعد استقصاء تلك المباحث و استخراجها، لاحظنا غلبة المباحث التشكيليّة على المباحث النطقية، و ذلك أنّ "الحجّة" كغيره من كتب الاحتجاج تشترك في الموضوع، ألا و هو اختلاف القراءات القرآنيّة، ما يجعل عنايتها بالمباحث التشكيليّة أكثر من عنايتها بالمباحث النطقية، على خلاف كتب التجويد و ما إيراد كتب الاحتجاج للمباحث النطقية إلا لفهم المباحث التشكيليّة.

9. يغلب على المباحث الصوتيّة في كتاب "الحجّة" الطابع التحليلي، أي عناية "أبي عليّ الفارسيّ" بالجزئيات دون أن يتبع ذلك استخلاص كليّات عامّة، فكما هو معروف كلّ تحليل يصحبه تركيب، غير أنّ ما أوردناه في بحثنا خاصّة ما تعلق بالقوانين الصوتيّة، و إن كانت مستمدّة من كتاب "الحجّة" إلا أنّها لم تكن مبنية ذلك البناء، أو على تلك الصّورة من التجريد.

<sup>(1)</sup> ينظر: أبو عليّ الفارسيّ: الحجّة، 6/1.

<sup>(2)</sup> ينظر: السيوطي: بُعية الوعاة، 1/496.

10. آراء "أبي عليّ الفارسيّ" في البحث الصوتي، قد وافقت ما وُجد عند سابقه خاصة "سيبويه".

11. تتميز المصطلحات الصوتية الواردة في كتاب "الحجة" بالتعدد حيث أورد "أبو عليّ الفارسيّ" للمعنى الواحد أكثر من لفظ، ولعلّ السبب وراء هذا التعدد هو تحدر المصطلحات من أزمنة متباعدة.

12. اهتم علماء العربية اهتماما كبيرا بظاهرة الإدغام، و اعتبروها من سنن العرب في كلامهم، و اشتدّت عنايتهم بها في القرآن الكريم، وبأنواع قراءاته صحيحها وشادّها؛ لأنّها ترتبط بطرق الأداء للنصّ الديني، و يُعدّ "أبو عليّ الفارسيّ" من أبرز اللغويين الذين تناولوا الظاهرة، وحلّلوها تحليلا دقيقا، و كان ذلك جليّا في كتاب "الحجة".

13. شغل التغيّر الصوتي الخاصّ بالهمزة، وحالاتها حيّزا كبيرا في كتاب "الحجة"، نظرا لكثرة اختلاف القراء في قراءتها، وقد وجّه "أبو عليّ الفارسيّ" كلّ قراءة توجيهها صوتيا دقيقا وفق خصائص صوت الهمزة، قياسا وسماعا.

14. تجدر الإشارة إلى أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" قد فرّق بين إمالة الألف، وإمالة الفتحة التي قبلها، شأنه شأن اللغويين القدامى، و هذا التفريق مبنيّ على أنّ حروف المدّ قبل كلّ منها حركة من جنسه، وجمهور المحدثين على خلاف ذلك.

15. تجلّى من خلال بحثنا أنّ الظواهر الصوتية التي عالجها "أبو عليّ الفارسيّ" في كتابه "الحجة" كانت متنوّعة، لكنّها لم تشمل كلّ عناصر الدرس الصوتي كالإشارة مثلا إلى أعضاء النطق، و هذا راجع إلى أنّ "أبا عليّ الفارسيّ" لم يكن في مقام نظير، بل كان في موضع احتجاج، وتوجيه للقراءات القرآنية، وبذلك تنوّعت الظواهر اللغوية في الكتاب، و هذا لا يُقلّل من حجم المادّة الصوتية في كتاب "الحجة"، وإنما تميّزت بثرائها خاصة من جانبها الوظيفي، كما أنّ بعض المصطلحات الواردة في الكتاب وافقت ما أقرّه الدرس الصوتي الحديث.



و نحن بهذا العمل لا ندّعي أنّنا أوفينا الموضوع حقّه الكامل من البحث و الدّراسة،  
و إنّما حاولنا جاهدين الإمام بجميع جوانبه، و نرجوا أن نكون وُفقنا في ذلك .

و السّلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

## ✓ توصيات و مقترحات:

و قبل طي آخر صفحة من بحثنا رأينا أن نُسجّل التوصيات التّاليّة:

1. ضرورة الدّعوة و الإرشاد إلى العناية بكتاب الله تعالى أداءً، وقراءة، وحفظاً، وتعهّداً، وعملاً.
2. دعوة طلبة العلم، والباحثين، والمتخصّصين إلى الالتفاتة إلى كتب المتقدّمين و النهل منها كونها تحوي مادّة لغويّة حقيقة بالبحث و التّمحيص.
3. يجوي كتاب الحجّة ل"أبي عليّ الفارسيّ" مسائل جديدة بأن تُفرد برسائل جامعيّة مستقلّة، إسهاماً في خدمة القرآن الكريم، وإحاطةً بجوانبه، ومزيد كشف عن أهميّة و منزلة كتاب الحجّة و ذلك مثل:

- أصول النّحو عند "أبي عليّ الفارسيّ"، وأثرها في الاحتجاج من خلال كتابه "الحجّة".
- المباحث الصرفيّة و النّحويّة في كتاب "الحجّة" ل"أبي عليّ الفارسيّ".
- منهج "أبي عليّ الفارسيّ" في اختيار القراءات و ترجيحها.
- منهج "أبي عليّ الفارسيّ" و "ابن خالويه" في الاحتجاج - دراسة مقارنة - .

و في الأخير ما بحثنا إلّا محاولة متواضعة، أردنا أن نُشارك بها في ميدان البحث العلميّ خدمة للغة العربيّة، وقد يعتري هذا العمل - و لا ريب - نُقص وقصور، ومهما بالغ المرء في الحرص، واليقظة فلا بُدّ من العثار في هافية القول، أو غافية العقل.

و أسأل الله الكريم ربّ العرش العظيم أن يتقبّل منّا أعمالنا، ويُحسن مقاصدنا، وتيّاتنا و يهدينا إلى سبيل الرّشاد و السّداد، و صلّى الله على سيّدنا محمّد، وعلى آله و صحبه و سلّم تسليمًا كثيرًا، و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.



## قائمة المصادر و المراجع:



قائمة المصادر و المراجع:

\* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولاً: الكتب

المطبوعة:

أ. المصادر:

✓ أبو عليّ الفارسيّ (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار):

1. الحجّة، تحقيق: بدر الدّين قهوجي، بشير جويجاني، دار مأمون للتّراث، بيروت، دط، 1984م.

ب. المراجع:

✓ إبراهيم أنيس:

2. الأصوات اللّغويّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، دط، 2007.

3. دلالة الألفاظ: مكتبة الأنجلو المصريّة، مصر، ط5، 1984.

✓ إبراهيم الجرمي:

4. معجم علوم القرآن ، التّفسير، التّجويد، القراءات، دمشق، سورية، دار القلم، ط1، 2001.

✓ إبراهيم المارغيني:

5. النّجوم الطّوابع على الدّرر اللّوامع، في أصل مقرأ الإمام نافع، دار الفكر، بيروت، دط، 2004.

✓ ابن الأثير (عز الدّين أبي الحسن الجزري الموصلي):

6. الكامل في التّاريخ، تحقيق: محمّد يوسف الدّقاق، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط4، 2006.

✓ أحمد بن عبد الله :

7. رسالة إخوان الصّفا وخلاّن الوفاء، مجلّة بمهيدي بازار، مطبعة نخبة الأخبار، دط، 1305هـ.



✓ أحمد عفيفي:

8. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1996

✓ أحمد مختار عمر:

9. البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 2003.

10. دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1997.

✓ الأزهري (خالد بن عبد الله):

11. شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،

بيروت لبنان، ط2000، 1.

✓ الأزهري ( أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر):

12. تهذيب اللغة ، تحقيق: عبد السلام هارون وأصحابه، دار الصادق، طبعة مصورة عن

طبعة المؤسسة المصرية العامة، دط، 1964م

✓ الاسترابادي: (رضي الدين):

13. شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور ومحمد الزفزاف، محمد عبد الحميد، دار

الكتب العلمية، لبنان، دط، 1975.

✓ الإشبيلي ( ابن عصفور):

14. الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4،

1979.

✓ الأصفهاني (الراغب) :

15. مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط3، 2002.

✓ الأنباري (أبو البركات):

16. الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق، جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي

القاهرة، ط1، دت.



17. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ط1، 2003.

✓ الأندلسي (أبو حيان محمد بن يوسف بن علي):

18. ارتشاف الضرب في لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، مطبعة النشر الذهبي، دط، 1984.

19. البحر المحيط، مطبعة السعادة، مصر، دط، 1328هـ.

20. تفسير البحر المحيط، تحقيق ودراسة وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

21. التكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دط، 1405هـ.

✓ الأنصاري: (زكرياء بن أحمد):

22. المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، تحقيق: نسيب نشاوي، مطابع ألف باء الأديب، دمشق، سوريا، دط، 1980.

✓ الأنصاري (أبو زيد):

23. التّوادر في اللّغة، تصحيح: سعيد الخوري الشّرتوني، طبعة مصوّرة عنها، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1967.

✓ الأنصاري (جمال الدين ابن هشام):

24. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط5، 1979.

✓ أيمن أمين عبد الغني:

25. الصّرف الكافي، مراجعة عبده الرّاجحي، رشدي طعيمة، محمد علي سحلون إبراهيم بركات، دار الكتب العلمية، دار ابن خلدون، لبنان، دط، 1429هـ، 2008.



✓ البغدادي (أبو بكر):

26. تاريخ بغداد، دار الكتب العلميّة، بيروت، د ط، د ت.  
27. خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط4 ، 1997م.

✓ برجستراسر:

28. التطور النحويّ للغة العربيّة، الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، دط، 1982.

✓ بسام بركة:

29. علم الأصوات العام، أصوات اللّغة العربيّة، مركز الإنماء القومي، بيروت، دط، 1988.

✓ ابن تغري (جمال الدين):

30. التّجوم الزّاهرة في ملوك مصر و القاهرة، تعليق: محمّد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، د ط، د ت.

✓ تمام حسّان:

31. اللّغة العربيّة مبناها و معناها، دار الثّقافة، طبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، دط، دت.

32. مناهج البحث في اللّغة، دار الثّقافة الدّار البيضاء، المغرب، دط، 1979.

✓ التّهانوي (محمّد علي):

33. موسوعة كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، و رفيق العجم، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996.

✓ جان كانتينو:

34. دروس في علم أصوات العربيّة، ترجمة: صالح القرمادي نشرات مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، الجامعة التّونسية، 1966.



✓ الجرجاني (عبد القاهر):

35. أسرار البلاغة، تحقيق: ريتز، مطبعة وزارة المعارف، اسطنبول، دط، 1954.

✓ الجرجاني (علي الشريف):

36. التعريفات، حققه وقدم له ووضع فهرسه: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث بيروت، ط2، 1992.

✓ ابن الجزري الحافظ (أبو الخير محمد):

37. التمهيد في علم التجويد: تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف بالرياض، دط، 1985.

38. غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004.

39. المقدمة الجزرية، المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، تحقيق: أيمن رشيد سويد، دار نور المكتبات، السعودية، ط4، 2006.

40. منجد المقرئين ومرشد المقرئين، تحقيق: محمد حبيب الله الشنقيطي، وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1400هـ.

41. النشر في القراءات العشر، تصحيح: محمد علي الضبّاع، المكتبة التجارية بمصر، دط، دت.

✓ الجريسي (محمد مكي نصر):

42. نهاية القول المفيد في علم التجويد، مطبعة البايّ الحليّ، سوريا، دط، 1349هـ.

✓ ابن جماعة :

43. مجموعة الشافية: من علمي الصّرف والخطّ، شرح الجاربردي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت .



✓ ابن جني ( أبو الفتح عثمان):

44. التصريف الملوكي، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب الثقافية العلمية، لبنان، ط1، 2005

45. الخصائص، تحقيق عليّ النّجّار ، دار الكتب المصريّة ، د ط ، د ت.

46. سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم، بيروت، دط، دت.

47. المحتسب، تحقيق عليّ النّجديّ ناصف و عبد الفتّاح شلبي ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، دط، 1994.

48. المنصف شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازيني البصري، تحقيق وتعليق: محمّد عبد القادر، أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999 .

✓ الجواليقي (موهوب أبو منصور):

49. المعرّب، تحقيق: د.ف. عبد الرحيم، دار القلم دمشق، ط1، 1990.

✓ جوزيف فندريس:

50. اللّغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصاص، لجنة البيان العربيّ، القاهرة، مصر، دط، 1370هـ .

✓ ابن الحاجب ( أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدّوني):

51. الشّافية في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة الملكيّة، السّعودية، ط1، 1995.

✓ حسام البهنساوي :

52. علم الأصوات، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة، مصر، ط1، 2004.

✓ حسام الدّين التّعيمي:

53. الدّراسات اللّهيّية الصّوتيّة عند ابن جنيّ، دار الطّليعة للنّشر، بيروت، دط، 1980 .



- ✓ الحطيئة ( أبو مُليكة جَرول بن أوس بن مالك العبسي ): .54 ديوانه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
- ✓ حلمي خليل: .55 التّفكر الصّوتي عند الخليل: دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، ط1، 1988.
- ✓ الحموي(القاضي أحمد بن عمر بن محمّد): .56 القواعد والإشارات في أصول القراءات، تحقيق: عبد الكريم بن محمّد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط1، 1986.
- ✓ الحنبلي (عبد الحيّ بن العماد): .57 شذرات الدّهب في أخبار من ذهب ، دار المسيرة، بيروت ، ط2 ، 1979.
- ✓ ابن خالويه الهمداني : .58 إعراب القراءات السّبع و عللها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1996.
- ✓ الخفاجي (ابن سنان): .59 سرّ الفصاحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1982.
- ✓ ابن خلّكان (أحمد بن محمّد): .60 وفيات الأعيان و أنباء الرّمان، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د ط، دت.
- ✓ خليل إبراهيم العطيّة: .61 البحث الصّوتي عند العرب، درا الحافظ، بغداد، دط، 1983.
- ✓ الخليل بن أحمد الفراهيدي: .62 كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، مؤسّسة دار الهجرة، إيران، ط2، 1409 .
- .63 الجمل في النّحو، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مؤسّسة الرّسالة، لبنان، دط، دت.



✓ الدانّي (أبو عمرو عثمان بن سعيد):

64. الإدغام الكبير، تحقيق: عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2003.

65. التّجديد في الإتقان والتّجويد، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 2000.

✓ ابن دريد (أبو بكر نحمّد بن الحسن):

66. جمهرة اللّغة، تحقيق زمري منير البعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987.

✓ ذو الرّمة (غيلان بن عقبة) :

67. ديوانه، شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق: عبد القدّوس أبو صالح، مؤسّسة الإيمان، بيروت، لبنان، ط2، 1982.

✓ الرّازي (أبو بكر محمّد بن يحيى بن زكرياء):

68. مختار الصّحاح، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار العلوم الإنسانية، دمشق، سورية، ط3، 1989.

✓ الرّازي (فخر الدّين):

69. التّفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1981.

✓ رمزي منير بعلبكي:

70. فقه العربيّة المقارن: دراسات في أصوات العربيّة وصرّفها ونحوها على ضوء اللّغات السّامية، دار العلم للملايين، بيروت، دط، دت.

✓ رمضان عبد التّواب:

71. التّطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990.



72. التطور النحوي للغة العربيّة، محاضرات المستشرق الألماني برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دط، 1982.

73. المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997.

✓ الزبيدي (المرتضى):

74. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فزاح، مطبعة حكومة الكويت، دط، 1965.

✓ الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن):

75. طبقات النحويين و اللّغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ط2، 1974.

76. لحن العوام، تحقيق: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 2000.

✓ الزجاجي (عبد الرحمان بن إسحاق):

77. الجمل في النّحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة بيروت، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984.

✓ الزّمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد):

78. أساس البلاغة، طبعة أفندي مصطفى الأزهر، القاهرة، دط، 1327هـ.

79. المفصل في صناعة الإعراب: تحقيق: علي بو ملجم، دار مكتبة الهلال، دط، 1993.

✓ سحر سويلم راضي:

80. التّوجيه النّحويّ و الصّرفيّ للقراءات القرآنيّة عند أبي عليّ الفارسيّ في كتابه الحجّة للقراء السّبع، بنسبة للنّشر و التّوزيع، مصر، ط1، 2008.



✓ ابن السّراج (أبو بكر بن سهل التّحوي البغدادي):

81. الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996.

82. الجهود اللّغويّة لابن السّراج، دار الكتاب المصريّ، القاهرة، دار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت، دط، 2000.

✓ سعد مصلوح:

83. دراسة السّمع والكلام: صوتيات اللّغة من الإنتاج إلى الإدراك، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2005.

✓ السّكاكي (يوسف بن أبي بكر):

84. مفتاح العلوم، دار الكتب العلميّة، بيروت، دط، 1348هـ.

✓ سلمان العاني:

85. التّشكيل الصّوتي، تر: ياسر الملاح، النّادي الأدبيّ الثّقافي، السّعودية، دط، 1983 .

✓ سيّويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر):

86. الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرّفاعي بالرياض، ط2، 1982.

✓ ابن سيّدة المرسي (أبو الحسن علي بن إسماعيل):

87. المخصّص، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دط، دت.

✓ السّيرافي (الحسن بن عبد الله لابن المرزبان أبو سعيد):

88. شرح كتاب سيّويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 2008.



✓ ابن السّيرافي (يوسف بن أبي سعيد الحسن):

89. شرح أبيات سيويه، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، سوريا، ط1،  
2001.

✓ ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله):

90. أسباب حدوث الحروف، تحقيق: يحي مير علم، محمد حسن الطبان، مجمع اللغة  
العربية، دمشق، سوريا، دط، 1983.

✓ السيوطي (جلال الدين):

91. الإتقان في علوم القرآن: فهد لطباعة المصحف الشريف، دط، 1426هـ.

92. بُغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة، تحقيق: محمد عبد الرحيم، دار الفكر،  
بيروت، ط2، 2005 م.

93. شرح عقود الجمان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، دط، 1939م.

✓ الشّاطبي (أبو شامة):

94. إبراز المعاني في حرز الأمان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، دط،  
1349هـ.

✓ الشّاطبي (القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد):

95. حرز الأمان ووجه التّهاني في القراءات السّبع، ضبط وتصحيح: محمد تميم الرّعي،  
دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سورية، ط4، 2004.

✓ الصّفدي (صلاح الدين خليل):

96. الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركّي مصطفى، دار إحياء التراث العربي،  
بيروت، ط2000، 1م.

✓ طاهر حمودة:

97. ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، الدّار الجامعة، الإسكندرية، دط، 1998.



✓ ابن الطّحان (أبو الأصغ السّماتيّ الإشبيلي):

98. مخارج الحروف وصفاتها، تحقيق: محمّد يعقوب تركساني، مركز الصّف الإلكتروني،

السّعودية، ط1، 1984.

✓ عباس حسن:

99. النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 1974.

✓ عبد البديع النّيرباني:

100. الجوانب الصّوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدراسات الإسلامية،

سورية، دمشق، ط1، 2006.

✓ عبد الرحيم بن أحمد العباسي:

101. معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار

عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، 1947.

✓ عبد الفتّاح شلبي :

102. أبو عليّ الفارسيّ حياته و مكانته بين أئمة التّفسير و العربيّة و آثاره في القراءات

و النّحو ، دار المطبوعات الحديثة ، جدّة ، ط3 ، 1989.

✓ عبد الصّبور شاهين:

103. أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربيّ، أو عمر بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة،

ط1، 1987.

104. المنهج الصّوتي للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصّرف العربيّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت

لبنان، دط، 1980.

✓ عبد القادر عبد الجليل:

105. الأصوات اللّغويّة، دار صفاء للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط1، 1998.



106. علم الصّرف الصّوتي، دار أزمنة، غمدان، دط ، 1998.
- ✓ عبد اللّطيف الخطيب:
107. معجم القراءات، دار سعد الدّين، دمشق، سوريا، ط1، 2002.
- ✓ عبد الله البستاني:
108. البستان، معجم لغويّ مطوّل، جزءان في جزء واحد، مكتبة لبنان، ط1، 1992.
- ✓ عبد الله بوخلخال:
109. الإدغام عند علماء العربيّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون الجزائر، دط، 2000.
- ✓ عبد الله درويش:
110. دراسات في علم الصّرف، مكتبة الطّالب الجامعيّ، مكتبة المكرّمة، ط3، 1987.
- ✓ عبده الرّاجحي:
111. اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، مصر، دط، 1996.
- ✓ عزيز أركيبي:
112. مخارج الحروف عند القراء و اللّسانيين، دراسة مقارنة، دار الكتب العلميّة ، بيروت، لبنان، ط1، 2012.
- ✓ ابن عطية (أبو محمّد عبد الحق):
113. فهرسه، تحقيق محمّد أبو الأجنان، محمّد الرّاهي ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، ط2 ، 1983.
- ✓ العكبري الحنبليّ ( محبّ الدّين أبو البقاء عبد الله بن الحسين):
114. اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1995.



- ✓ علي حسن مزبان:  
115. علم الأصوات بين القدماء والمحدثين، دار شموع للثقافة، الزاوية، ليبيا، ط1، 2003.
- ✓ عليّ عبد الواحد وافي:  
116. علم اللّغة، نهضة مصر، القاهرة، دط، 2000.
- ✓ غانم قدوري الحمد:  
117. الدراسات الصّوتية عند علماء التّجويد، دار عمار، عمّان، الأردن، ط2، 2007.  
118. المدخل إلى علم أصوات العربيّة، دار عمّار، عمان الأردن، ط1، 2004.
- ✓ ابن فارس (أحمد بن زكريا القزويني الرّازي) :  
119. مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الجليل، بيروت، دط، دت.
- ✓ فؤاد سنركين:  
120. تاريخ التّراث العربيّ، ترجمة: محمود حجازي، وفهمي أبو الفضل، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، دط، 1977.
- ✓ فدوى محمّد حسّان:  
121. أثر الانسجام الصّوتي في البنية اللّغويّة في القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، دط، 2011.
- ✓ الفراء (أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله):  
122. معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983.
- ✓ فوزي الشّايب:  
123. أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديثة للنّشر والتّوزيع، أربد، الأردن، ط1، 2004.
- ✓ القاضي عبد الفتاح عبد الغنيّ:  
124. الوافي في شرح الشّاطبية، دار السّلام، مصر، ط7، 2011.



✓ ابن قُتَيْبَةَ الدينوري ( أبو محمّد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم):

125. أدب الكاتب، تحقيق: محمّد الدّالي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، دط، 1982.

126. تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيّد أحمد صقر، دار التّراث، القاهرة، دط، 1973.

✓ القسطلاني (أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن عبد الملك):

127. لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنية، وزارة الشؤون

الإسلاميّة والدّعوة والإرشاد، السّعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، دط،

1434.

✓ القفطيّ (علي بن يوسف):

128. أنباء الرّواة على أنباء النّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ،

القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986م.

✓ القيسي (مكي بن أبي طالب):

129. الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، دار الكتب

العربيّة، دمشق، دط، 1973.

130. الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحجبها، تحقيق: محي الدين رمضان،

مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط4، 1987.

✓ كمال محمّد بشر :

131. علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، دط، 2000،

132. علم اللّغة العام، دار غريب، القاهرة، دط، 1986.

✓ المازني (أبو عمرو بن العلاء):

133. الإدغام الكبير في القرآن الكريم، تحقيق: عبد الكريم محمّد حسين، منشورات مركز

المخطوطات والتّراث والوثائق، الكويت، دط، دت.



✓ مالبرج برتيل:

134. علم الأصوات، تعريب: عبد الصّبور شاهين، مكتبة الشّباب، القاهرة، دط، 1985.

✓ المؤذّب (أبو القاسم بن سعيد):

135. دقائق التّصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنّشر، دمشق، ط1، 2004.

✓ المبرّد ( محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس):

136. المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التّجارية، مصر، دط، 1994.

✓ محمّد إبراهيم عبادة :

137. النّحو العربيّ أصوله و أسسه و قضاياها و كتبه ، مكتبة الآداب ، ط 1 ، 2009.

✓ محمّد سهيل طقّوش:

138. تاريخ الدّولة العباسيّة، دار التّفائس، لبنان، ط7، 2009.

✓ محمّد عبد الله قاسم:

139. الأصول التّحويّة و الصّرفيّة في الحجّة لأبي عليّ الفارسيّ، دار البشائر، دمشق، بغداد ، ط2008، 1.

✓ محمّد عليّ الخولي:

140. الأصوات اللّغويّة، مكتبة الخانجي، الرياض، ط1، 1987.

141. معجم علم اللّغة النظريّ، مكتبة لبنان، ط4، 1982.

✓ محمّد مُحيّ الدّين أحمد محمود:

142. في علم اللّغة، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 2001.

✓ محمود حسيني محمود:

143. المدرسة البغداديّة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، دار عمّار، ط1، 1986 م.



✓ محمود السّعران:

144. علم اللّغة، مقدّمة للقارئ العربيّ، دار الفكر العربيّ، ط2، 1992.

✓ المرادي (الحسن بن قاسم):

145. المفيد في شرح عمدة المجيد في النّظم والتّجويد: تح: جمال السيّد رفاعي، مكتبة أولاد الشّيخ، ط1، 2001.

✓ المرصفي (عبد الفتاح):

146. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، دار النّصر للطباعة الإسلاميّة شبرا، مصر، ط1، 1982.

✓ مشتاق عباس معن:

147. المعجم المفصّل في مصطلحات فقه اللّغة المقارن، سلسلة الخزّانة اللّغويّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2000م.

✓ مصطفى إبراهيم وآخرون:

148. معجم الوسيط تحقيق مجمع اللّغة العربيّة.

✓ مصطفى بوغناني:

149. في الصّوتيات العربيّة والغربيّة، أبعاد التّصنيف الفونيتيقي ونماذج التّنظير الفولولوجي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010.

✓ ملاّ عليّ القاريّ:

150. المنح الفكريّة في شرح المقدّمة الجزيريّة، تحقيق: أسامة عطايا، دار الغوثانيّ للدراسات القرآنيّة، ط2، 2012.

✓ ابن منظور (محمد بن مكرم بن عليّ أبو الفضل جمال الدّين) :

151. لسان العرب، تحقيق: نخبة من الأساتذة، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.



- ✓ المهدي (أحمد بن عمّار بن أبي العباس) :  
152. شرح الهداية، تحقيق: حازم حيدر، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1995.
- ✓ مهدي المخزومي:  
153. الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، دار الزائد العربي، لبنان، ط2، 1986.
- ✓ الموصلي (أبو موسى جعفر بن مكّي):  
154. الكامل الفريد في التّجويد والتّفريد، مخطوط يوجد نسخة منه في جامعة الملك سعود  
(رقم الميكروفيلم 1/341-د) مصوّرة عن المكتبة الوطنيّة في فيينا 2041.
- ✓ ابن التّديم (أبو الفرج محمد بن إسحاق) :  
155. الفهرست، مطبعة الاستقامة، القاهرة، د ط، دت.  
✓ وفاء كامل فايد:  
156. الباب الصّرفي وصفات الأصوات، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2001
- ✓ اليافعي (أبو محمّد عبد الله بن أسعد بن علي بن سلمان) :  
157. مرآة الجنان وعبرة اليقضان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1993 م.
- ✓ ياقوت الحموي ( شهاب الدّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله) :  
158. معجم الأدباء، دار المأمون، بيروت، الطبعة الأخيرة، 1938 م .  
159. معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995 م .
- ✓ ابن يعيش ( أبو البقاء يعيش بن علي) :  
160. شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيريّة، مصر، د ط ، د ت.  
161. شرح الملوّكي في التّصريف ، تحقيق: فخر الدّين قباوة ، المكتبة العربيّة، حلب ، سوريا،  
ط1، 1973.



ثانيا: الرسائل الجامعية:

✓ إحسان عثمان:

162. الظواهر الصوتية وأثرها، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان،  
2004.

✓ أحمد حسني مصطفى:

163. البناء في ضوء علم الأصوات الحديث، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة  
العربية، جامعة مؤتة، الأردن، 2005.

✓ إسمهان مصرع:

164. آليات تيسير الدرس اللغوي العربي في فكر تمام حسّان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة  
دكتوراه العلوم في اللغويات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم اللغة والأدب العربي، السنة  
الجامعية 2016/2017.

✓ أنجب غلام نبي بن غلام محمد:

165. الإعلال والإبدال والإدغام، في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية، رسالة  
دكتوراه في الفلسفة العربية، المملكة السعودية، 1989.

✓ بدر سند السميح:

166. جهود كمال بشر في الدرس اللغوي الحديث، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات  
العليا إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية، اللغة والنحو، جامعة  
مؤتة، الأردن، 2012.

✓ بكر عبد الله خورشيد:

167. أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية التربية،  
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة، في اللغة العربية، جامعة الموصل، العراق،  
2006 م.



✓ محمد يحي آدم:

168. جهود إبراهيم أنيس الصّوتية من خلال كتابه الأصوات اللّغويّة (دراسة وصفية تحليليّة)، بحث تكميلي مقدّم لنيل درجة الماجستير في اللّغة العربيّة، جامعة المدينة العالميّة، كليّة اللّغات قسم اللّغة العربيّة، جامعة ماليزيا، العام الجامعيّ 2013.

ثالثا: الدّوريات:

✓ سامي عوض وصلاح الدّين سعيد حسين:

169. التّعيرات الصّوتية وقوانينها، المفهوم والمصطلح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلميّة، سورية، اللاّدقية، مجلّد 31، العدد 1-2009.

ملحق الرّسالة:

## 1- الآيات القرآنية:

العدد:	الآية الكريمة:	رقمها:	السورة:	صفحة الورد:
1	﴿الرَّحِيمِ مَلِكٍ﴾	04-03	الفاحة.	.109
2	﴿مَلِكٍ﴾	.04	الفاحة.	.199
3	﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	.06	الفاحة.	.126،112،94 .222،172،130
4	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	.07	الفاحة.	.190،171،104 .250،243،191
5	﴿فِيهِ هُدًى﴾	.02	البقرة.	.161،112 .234
6	﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾	.03	البقرة.	.153،128 .253
7	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	.06	البقرة.	.236،157
8	﴿فَزَادَهُمْ اللَّهُ مَرَضًا﴾	.10	البقرة.	.200
9	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾	.11	البقرة.	.252،199
10	﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾	.14	البقرة.	.155
11	﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾	.16	البقرة.	.188،148
12	﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾	.22	البقرة.	.111
13	﴿قَالَ يَتْلُوا آيَاتِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾	.33	البقرة.	.155
14	﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُم يَحْزَنُونَ﴾	.38	البقرة.	.191

15	﴿ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾	51.	البقرة.	.221،135
16	﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ﴾	54.	البقرة.	.237
17	﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيْنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾	61.	البقرة.	.149
18	﴿وَالصَّيْبِ﴾	62.	البقرة.	.193،155
19	﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾	72.	البقرة.	.150،144
20	﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	85.	البقرة.	.144،122 .166
21	﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾	143.	البقرة.	.149
22	﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾	173.	البقرة.	.138
23	﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾	189.	البقرة.	.225
24	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ﴾	225.	البقرة.	.153
25	﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْضُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾	245.	البقرة.	.131،95
26	﴿وَزَادَهُرَ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾	247.	البقرة.	.131،95
27	﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾	259.	البقرة.	.128
28	﴿جُزْءًا﴾	260.	البقرة.	.153

29	﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَبِعِمَّا هِيَ <sup>ط</sup> ﴾	.271	البقرة.	.122
30	﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾	.273	البقرة.	.18
31	﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ <sup>ط</sup> ﴾	.27	آل عمران.	.141،114
32	﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَدَّةً <sup>ط</sup> ﴾	.28	آل عمران.	.199
33	﴿وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي <sup>ط</sup> ﴾	.81	آل عمران.	.222،135
34	﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾	.139	آل عمران.	.195
35	﴿قُلْ فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	.168	آل عمران.	.150
36	﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾	.194	آل عمران.	.237
37	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	.01	النساء.	.121،105 .144
38	﴿جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ قِيَمًا﴾	.05	النساء.	.192
39	﴿فَلِأُمَّهَ الثُّلُثِ﴾	.11	النساء.	.241
40	﴿وَإِنْ تَلَوُّرًا أَوْ تَعْرِضًا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾	.135	النساء.	.152
41	﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾	.154	النساء.	.138،119
42	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾	.06	المائدة.	.14

.156	المائدة.	.57	﴿ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا ﴾	43
.155	المائدة.	.69	﴿ وَالصَّابِرُونَ ﴾	44
.134	المائدة.	.101	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾	45
.118	المائدة.	.112	﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾	46
.158	المائدة.	.116	﴿ ءَأَنْتَ ﴾	47
.151	الأنعام.	.74	﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾	48
.226	الأنعام.	.76	﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا ﴾	49
.170،142	الأنعام.	.80	﴿ قَالَ أَتُحْجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ﴾	50
.115	الأنعام.	.122	﴿ أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ ﴾	51
.121	الأنعام.	.125	﴿ كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾	52
.115	الأنعام.	.139	﴿ وَإِن يَكُن مَّيِّتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ﴾	53
.138	الأنعام.	.145	﴿ فَمَن أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾	54
.241،119	الأنعام.	.152	﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾	55
.192	الأنعام.	.161	﴿ دِينًا قِيمًا ﴾	56
.106	الأنعام.	.162	﴿ قُلْ إِن صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	57
،119،92 .144	الأعراف.	.03	﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾	58
.187	الأعراف.	.10	﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً ﴾	59



.112	الأعراف.	.38	﴿حَتَّىٰ إِذَا آدَارُكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾	60
.119	الأعراف.	.57	﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾	61
.163،162	الأعراف.	.117	﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾	62
.158	الأعراف.	.123	﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمْنَتُمْ بِهِء﴾	63
.247	الأعراف.	.150	﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونِي﴾	64
.142،113	الأعراف.	.196	﴿إِنَّ وِلَىَّ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ﴾	65
.113	الأنفال.	.42	﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىٰ عَنْ بَيْنَةٍ﴾	66
.146	الأنفال.	.53	﴿لَمْ يَكُ مَغِيرًا نِعْمَةً﴾	67
.205،159	التوبة.	.12	﴿فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾	68
.145	التوبة.	.30	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّىٰ ابْنُ اللَّهِ﴾	69
.138	التوبة.	.109	﴿عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَنهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾	70
.201	يونس.	.01	﴿الرَّحْمَٰنِ﴾	71
.149	يونس.	.05	﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾	72
.150	يونس.	.16	﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِء﴾	73
.144	يونس.	.24	﴿وَأَزَيْنَتْ﴾	74
204،119 .223	يونس.	.35	﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾	75



.201	هود.	.01	﴿الرَّح﴾	76
.146	هود.	.109	﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَتُونَآءَ﴾	77
.129	هود.	.111	﴿وَإِنْ كُلَّآ لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾	78
.201	يوسف.	.01	﴿الرَّح﴾	79
.206،205	يوسف.	.11	﴿قَالُوا يَا بَنَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾	80
.156،150	يوسف.	.13	﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾	81
.191	يوسف.	.19	﴿قَالَ يَبْشُرِي هَذَا غُلْمٌ﴾	82
.129	يوسف.	.108	﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾	83
.170،137، .173	يوسف.	.110	﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ ﴿فَنُجِّي مَن نَّشَاءُ﴾	84
.248،166	الرَّعد.	.04	﴿صِنُونٌَ وَغَيْرُ صِنُونٍَ﴾	85
.114	الرَّعد.	.09	﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾	86
.201	إبراهيم.	.01	﴿الرَّح﴾	87
.243	إبراهيم.	.10	﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾	88
.114	إبراهيم.	.22	﴿مَآ أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾	89
.123	إبراهيم.	.48	﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾	90
.201	الحجر.	.01	﴿الرَّح﴾	91

.142	الحجر.	.54	﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾	92
.142	التّحل.	.27	﴿تُشْتَقُونَ فِيهِمْ﴾	93
.138	التّحل.	.115	﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾	94
.137،134	الإسراء.	.83	﴿وَنَفَا بِنَجَانِيهِ﴾	95
.120	الكهف.	.17	﴿تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾	96
.116	الكهف.	.19	﴿بِوَرِقِكُمْ﴾	97
.170	الكهف.	.38	﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	98
.136	الكهف.	.77	﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾	99
.170	الكهف.	.95	﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ﴾	100
.201	مریم.	.01	﴿كَهَيْعَصَ﴾	101
.200	مریم.	.23	﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾	102
.115	مریم.	.74	﴿أَحْسَنُ أَنْثًا وَرِئِيًا﴾	103
.201	طه.	.01	﴿طه﴾	104
.162	طه.	.69	﴿وَأَلْقَى مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفَ مَا صَنَعُوا﴾	105
.237	طه.	.71	﴿قَالَ ءَأَمْنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾	106
.156،150	الحج.	.45	﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾	107
.163،18	التّور.	.15	﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّنِّكُمْ﴾	108
.123	التّور.	.55	﴿وَلِيَبَدِّلَهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾	109
.121،97 .144	الفرقان.	.25	﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءِ﴾	110



151،99، .198	الشعراء.	.61	﴿فَلَمَّا تَرَآءَ الْجَمْعَانَ﴾	111
.201	التّمل.	.18	﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ﴾	112
152، .153	التّمل.	.25	﴿الَّذِي تُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ﴾	113
.189	التّمل.	.44	﴿وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا﴾	114
.159	التّمل.	.55	﴿أَيُّنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾	115
.119	التّمل.	.66	﴿بَلِ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾	116
.159	التّمل.	.67	﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَّءَابَاؤُنَا أَنِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾	117
.141	القصص.	.34	﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾	118
.241	القصص.	.59	﴿حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا﴾	119
.122	الأحزاب.	.04	﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ الَّتِي تَظْهَرُونَ مِنْهُمْ أُمَّهَاتِكُمْ﴾	120
.200	الأحزاب.	.10	﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾	121
.143	الأحزاب.	.33	﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾	122
.98،71	سبأ.	.09	﴿خَنَسَفَ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾	123
.154	سبأ.	.14	﴿تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ﴾	124



.237	فاطر.	.43	﴿أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا تَحِيْقُ الْمَكْرَ السَّيِّئِ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾	125
.201	يس.	.01	﴿يس﴾	126
.159	يس.	.19	﴿أَبْنِ ذُكْرْتُمْ﴾	127
.115	يس.	.33	﴿الْأَرْضِ الْمَيْتَةِ﴾	128
.132	يس.	.40	﴿وَكُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾	129
.223	يس.	.49	﴿وَهُمْ تَخِصِّمُونَ﴾	130
.136	يس.	.68	﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾	131
.122،105	الصفات.	.01	﴿وَالصَّافَّتِ صَفَا﴾	132
.120،93	الصفات.	.02	﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا﴾	133
.120	الصفات.	.03	﴿فَالتَّلِيَّتِ ذِكْرًا﴾	134
.188	ص.	.33	﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾	135
.159	ص.	.63	﴿أَتَّخَذْنَهُمْ سِحْرِيًّا﴾	136
.160	ص.	.75	﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾	137
.241	الزمر.	.06	﴿تَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا﴾	138
.170،142	الزمر.	.64	﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرِيَّ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾	139
.159	فصلت.	.44	﴿ءَاَعْجَمِي وَعَرَبِي﴾	140
.137	فصلت.	.51	﴿وَنشَاوِذَا بِنَجَانِهِ﴾	141
.241	الزخرف.	.04	﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ﴾	142

160.	الأحقاف.	20.	﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَاتِكُمْ﴾	143
154،	الفتح.		﴿شَطَطَهُ﴾	144
150.		29.	﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾	
195.	ق.	41.	﴿وَأَسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾	145
120.	الذاريات.	01.	﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا﴾	146
131.	الطور.	37.	﴿أَمْ هُمُ الْمُضْطَرُونَ﴾	147
193.	النجم.	22.	﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾	148
187،171.	النجم.	50.	﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾	149
122.	المجادلة.	02.	﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِّن نِّسَائِهِمْ﴾	150
200.	الصف.	05.	﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاعَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾	151
116.	التحریم.	05.	﴿إِنْ طَلَّقْتُمْ﴾	152
154.	المعارج.	01.	﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾	153
194.	المعارج.	31.	﴿فَمَنْ أَبْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾	154
153.	نوح.	04.	﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾	155
151.	المدثر.	35.	﴿إِنَّهَا لِأَحَدَى الْكُبْرَى﴾	156
114.	القيامة.	26.	﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾	157
188.	المرسلات.	11.	﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتَتْ﴾	158



.121	التزعات.	-03 .04	﴿ وَالسَّبِيحَتِ سَبْحًا فَالسَّبِيحَتِ سَبْقًا ﴾ ﴿	159
.116	الإنفطار.	-08 .09	﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ كَلَّا بَلْ تُكذِّبُونَ بِالذِّينِ ﴾	160
.117	المطققين.	.14	﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾	161
.118.72	المطققين.	.36	﴿ هَلْ ثُوبَ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾	162
.131	الغاشية.	.22	﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴾	163
.163	الليل.	.14	﴿ نَارًا تَلْتَظِي ﴾	164
.224	العلق.	.07	﴿ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴾	165
.97	العاديات.	.01	﴿ وَالْعَدِيدَتِ ضُبْحًا ﴾	166
.145	الإخلاص.	-01 .02	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾	167

## 2- الأشعار:

العدد:	القافية:	القائل:	صفحة الورد:
1	الأرانب	ذي الرّمة	.236
2	البصير	الدّاني	.204
3	حذفوا	ابن برّي	.146
4	الدّكر	ابن مقبل	.127
5	دقيق	مجنون ليلي	.127
6	رفضاً	ابن برّي	.146
7	سالم	ذي الرّمة	.237



.18	/	ضميرها	8
.09	أبو عليّ الفارسيّ	عتابا	9
.243	جرير	العرب	10
.09	أبو عليّ الفارسيّ	عقابا	11
.243	سيبويه	العوم	12
.152	امرئ القيس	مطلوب	13
.189	جرير	الوقود	14
.09	أبو عليّ الفارسيّ	يعابا	15
.235	سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري	يفارقا	16

## 3-معجم الأعلام:

أ. علماء التجويد:

الرقم:	العالم:	صفحة الورود:
1	زكرياء بن محمّد بن أحمد الأنصاري (ت 926 هـ).	.50، 36
2	عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد أبو عمرو الدّاني (ت444هـ).	،59، 44، 25 ،76، 67 ،147، 102 .204
3	محمّد بن محمّد بن عليّ يوسف الجزري (ت833 هـ).	،47، 45، 28 ،85، 76 ،102 ، 110، 147 .203



25، 28، 37، 46، 76، 83، 88، 90.	أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش ( ت 437 هـ ).	4
.36	محمد مكي نصر الجريسي ( ت 745 هـ ).	5
.36	أبو موسى جعفر بن مكي الموصلي ( ت 713 هـ ).	6

## ب. القراء:

الرقم:	الأعلام:	صفحة الورود:
1	أبو بكر شعبة بن عياش ( ت 193 هـ ).	141، 144، 241.
2	أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي الكسائي ( ت 189 هـ ).	113-121، 128- 141، 131-144، 149-158، 161، 191، 199، 201، 224، 240.
3	حمزة بن حبيب الزيات التيمي الكوفي ( ت 156 هـ ).	112-121، 128- 131، 141-144، 149-158، 191، 201، 240.
4	أبو شعيب صالح بن زياد السوسي ( ت 261 هـ ).	.142
5	عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي ( ت 127 هـ ).	112-121، 128- 141، 131-144، 149-158، 162، 191، 246، 224.
6	أبو عمران عبد الله بن عامر اليحصبي ( ت 118 هـ ).	112-121، 128-141، 131- 144-149، 158، 162، 224.



-121,128-112 ،144-131،141 ،161، 158-149 ،189،187، 171 ،237، 201، 200	أبو عمرو بن العلاء المازنيّ البصريّ ( ت 154 هـ ).	7
.142	أبو عمرو عبد الله بن أحمد القرشيّ الفهريّ: ابن ذكوان ( ت 242 هـ )	8
-121,128-112 ،144-131،141 ،158،163-149 ،200، 190	أبو معبد عبد الله بن كثير المكيّ ( ت 120 هـ ).	9
،121-112 131،141-128 -149، 144- ،169، 158	نافع بن عبد الرحمن المدنيّ ( ت 169 هـ ).	10
.142	أبو الوليد هشام بن عمّار السلميّ الدمشقيّ ( ت 254 هـ ).	11
،144، 142 ،241، 157	يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزوميّ المدنيّ ( ت 130 هـ ).	12

ت. اللغويون القدماء:

الرقم:	الأعلام:	صفحة الورد:
1	أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن عليّ القسطلانيّ ( ت 923 هـ ).	.102
2	أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر بن مجاهد البغداديّ ( ت 324 هـ ).	.28، 21، 17
3	أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدُّوليّ ( ت 69 هـ ).	.25
4	أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: سيبويه ( ت 180 هـ ).	-52، 42، 27، 11، 08 ،85، 81-78، 73، 66 ،124-116، 90-87 -164، 154، 140، 133 ،211، 195، 186، 167 ،237



65، 85، 196، 212، 227، 245.	أبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش ( ت 643 هـ ).	5
15.	أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت: الخطيب البغدادي ( ت 463 هـ ).	6
36، 46-48.	أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزديّ ( ت 321 هـ ).	7
09، 17، 25، 164، 167، 168.	أبو بكر محمّد بن السريّ بن سهل: ابن السراج ( ت 316 هـ ).	8
03.	أبو حاتم سهل بن محمّد بن عثمان بن يزيد الجشميّ السجستانيّ ( ت 248 هـ ).	9
04-24، 74-67، 91- 100، 104-106، 111- 122، 128-131، 135- 138، 141-145، 148- 163، 169-173، 187- 195، 198-202، 204- 207، 221-226، 234- 237، 240-243، 245- 247، 249-251.	الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار:  أبو عليّ الفارسيّ ( ت 377 هـ ).	10
11، 143، 187، 154.	أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخيّ البصريّ الأخفش الأوسط ( ت 215 هـ )	11
56، 79.	أبو الحسن عليّ بن إسماعيل: ابن سيّدة ( ت 458 هـ ).	12
19.	أبو الحسن عليّ بن عيسى بن عبد الله الرّمانيّ ( ت 384 هـ ).	13
46-48.	أبو الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان ( ت 229 هـ ).	14
02، 78.	أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ ( ت 395 هـ ).	15
02.	الحسين بن محمّد أبو القاسم الأصفهانيّ: الرّاعب ( ت 502 هـ ).	16
11، 26، 41، 46، 50، 62، 64، 74، 85، 190، 211، 227، 237.	الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ ( ت 175 هـ ).	17
11، 46-47.	أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء الكوفيّ ( ت 207 هـ ).	18

19، 66.	أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368 هـ).	19
06، 15.	شمس الدين بن خلكان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر (ت 685 هـ).	20
15.	شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 622 هـ).	21
06.	صلاح الدين أبو الصفاء خليل بن أيك الصفدي (ت 764 هـ).	22
11.	أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد ثعلب (ت 291 هـ).	23
08، 26، 44، 167، 249.	أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد (ت 285 هـ).	24
15.	عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ).	25
35.	عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت 466 هـ).	26
04.	أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370 هـ).	27
04.	أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت 224 هـ).	28
07.	عز الدين أبي الحسن الجزري: ابن الأثير (ت 630 هـ).	29
03.	علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني (ت 816 هـ).	30
27، 35-36، 44، 46-47.	علي بن الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا (ت 428 هـ).	31
46-47، 114.	أبو علي محمد بن المستنير ابن أحمد البصري: قطرب (ت 206 هـ).	32
47.	أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت 225 هـ).	33
27، 213.	أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس: ابن الحاجب (ت 646 هـ).	34
04، 07، 16، 18-18، 18، 27-28، 36، 39، 44، 54، 81، 87، 123، 141، 196، 229، 238، 244.	أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ).	35



07، 09، 16.	أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد: ابن التّديم ( ت 384 هـ ).	36
15.	أبو المحاسن جمال الدّين يوسف بن تغزّي بردي ( ت 874 هـ ).	37
43، 67، 82.	محمد بن الحسن الرّضي الاستراباذي ( ت 686 هـ ).	38
04.	أبو محمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة الدينوري ( ت 276 هـ ).	39
16.	محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري ( ت 328 هـ ).	40
86، 89.	محمد بن مكرم بن عليّ أبو الفضل جمال الدّين بن منظور ( ت 711 هـ ).	41
03-04.	محمد بن يوسف بن عليّ بن حيّان الأندلسيّ ( ت 745 هـ ).	42
16.	أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عطية ( ت 541 هـ ).	43
07.	أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسيّ ( ت 334 هـ ).	44
09.	المرتضى الزّبيديّ ( ت 1205 هـ ).	45
02.	أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهريّ ( ت 370 هـ ).	46
09.	أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن الجواليقي ( ت 540 هـ ).	47
03-04.	هارون بن موسى الأعور الأزديّ ( ت 170 هـ ).	48

ث. اللّغويون المحدثون:

الرقم:	الأعلام:	صفحة الورود:
1	إبراهيم أنيس ( ت 1977 م ).	29، 36، 45، 56، 78، 87، 214، 229-231، 239.



10 .	أحمد شوقي عبد السلام ضيف ( ت 2005 م ).	2
45، 49، 57، 66، 88، 209، 214، 229، 230، 231 .	أحمد مختار عمر ( ت 2003 م ).	3
209 .	أكسال كوك ( ت 1935 م ).	4
210 .	أنطوان ميه ( ت 1936 م ).	5
29، 36، 39، 58، 83-84، 249، 250 .	تمام حسّان ( ت 2011 م ).	6
45، 49 .	جان كانتينو ( ت 1956 م ).	7
30، 37، 231 .	جوتلف برجستراسر ( ت 1933 م ).	8
230 .	جوزيف فندريس ( ت 1960 م ).	9
30، 49، 56، 230، 239، 240 .	رمضان عبد التّواب ( ت 2001 م ).	10
49، 80 .	سعد عبد العزيز مصلوح .	11
89، 180، 202 .	عبد الصبور شاهين ( ت 2010 م ).	12
10، 20-22 .	عبد الفتاح إسماعيل شلبي .	13
214 .	علي عبد الواحد وافي ( ت 1991 م ).	14
47، 61، 102، 103 .	غانم قدوري حمد صالح .	15
10 .	كارل بروكلمان ( ت 1956 م ).	16
29، 45، 49، 58، 67 .	كمال محمّد علي بشر ( ت 2015 م ).	17



## 4-معجم اللغة:

العدد:	اللفظة:	الصفحة:	العدد:	اللفظة:	الصفحة:
.1	الإبدال	.123	.20	الدّلاقة	.85
.2	الاحتجاج	.02	.21	الرّخاوة	.80
.3	الاختلاس	.202	.22	الرّوم	.203
.4	الإخفاء	.168	.23	السّهولة	.239
.5	الإدغام	.109	.24	الثّدة	.79
.6	الاستعمال	.246	.25	شّوزية	.07
.7	الإشمام	.203	.26	الصّفير	.86
.8	الإصمات	.85	.27	الغنّة	.90
.9	الإظهار	.164	.28	فارس	.06
.10	الإعلال	.174	.29	فسا	.06
.11	الإقلاب	.167	.30	القلب	.132
.12	الإمالة	.195	.31	القلقلة	.86
.13	الانحراف	.87	.32	اللّبس	.250
.14	التّحقيق	.146	.33	اللّين	.90
.15	التّخفيف	.147	.34	المخالفة	.230
.16	التّفشي	.89	.35	المخرج	.37
.17	التّكرير	.88	.36	المماثلة	.215
.18	الجهر	.78	.37	الهمز	.146
.19	الحذف	.140	.38	الهمس	.78



5- فهرست الموضوعات:

- مقدمة: ..... أ
- المدخل: الترجمة للمؤلف والتعريف بالكتاب ..... 1
- تمهيد: ..... 2
- 1- الترجمة للمؤلف: ..... 5
- أولاً: اسمه وكنيته ، لقبه و نسبه : ..... 5
- ثانياً: مولده و وفاته : ..... 6
- ثالثاً: نشأته و رحلاته : ..... 7
- رابعاً: علمه و منزلته : ..... 8
- خامساً: مذهبه النحويّ : ..... 9
- أ- القول في أنّه بصريّ : ..... 9
- ب- القول في أنه بغداديّ : ..... 10
- سادساً: شيوخه و تلامذته : ..... 12
- أ- شيوخه : ..... 12
- ب- تلامذته : ..... 13
- سابعاً: آثاره : ..... 13
- 2- التعريف بالكتاب : ..... 15
- أولاً: عنوان الكتاب : ..... 15
- ثانياً: سبب التّأليف : ..... 16
- ثالثاً: منهجه : ..... 17
- رابعاً: لغته و أسلوبه : ..... 19



- 20 ..... خامسا: منزلة الكتاب :
- 22 ..... سادسا: مصادر الحجّة :
- 31** ..... الفصل الأوّل: المباحث النّطقية وتجلياتها في كتاب الحجّة
- 32 ..... تمهيد:
- 41 ..... 1- مخارج الأصوات:
- 41 ..... أوّلا: ترتيب الحروف:
- 46 ..... ثانيا: عدد المخارج:
- 46 ..... أ- عدد المخارج عند القدماء:
- 48 ..... ب- عدد المخارج عند المحدثين:
- 50 ..... ثالثا: مخارج الحروف:
- 50 ..... أ- المخارج عند القدماء والمحدثين:
- 54 ..... ب- مقارنة مخارج الحروف بين القدماء والمحدثين:
- 54 ..... أوّلا: مخارج الحلق:
- 55 ..... أ- أقصى الحلق: الهمزة والهاء:
- 55 ..... ب- وسط الحلق: العين والحاء:
- 56 ..... ج- أدنى الحلق: الغين والخاء:
- 56 ..... ثانيا: مخارج اللّسان:
- 57 ..... أ- أقصى اللّسان (القاف والكاف):
- 58 ..... ب- وسط اللّسان (الجيم والشّين والياء):
- 59 ..... ج- حاقة اللّسان (الضّاد واللام):
- 60 ..... د- طرف اللّسان:



- 65 ..... ثالثا: مخارج الشفتين
- 66 ..... رابعا: مخارج الخيشوم:
- 67 ..... رابعا: مخارج الأصوات في كتاب الحجّة:
- 68 ..... 1- أصوات الحلق عند أبي الفارسيّ:
- 69 ..... 2- أصوات الفمّ عند أبي عليّ الفارسيّ:
- 69 ..... 3- أصوات اللسان عند أبي عليّ الفارسيّ:
- 71 ..... 4- صوت الشّفة السفلى عند أبي عليّ الفارسيّ:
- 71 ..... 5- صوت الخيشوم عند أبي الفارسيّ:
- 72 ..... 6- القرب والبعد في المخارج:
- 72 ..... أ- اللّام والرّاء:
- 73 ..... ب- اللّام والتّاء:
- 73 ..... ج- الياء والألف:
- 73 ..... د- الباء والميم:
- 74 ..... هـ- الياء والنّون:
- 74 ..... 2- صفات الأصوات
- 74 ..... أولا : عدد الصّفات:
- 76 ..... أ- الصّفات المتضادّة:
- 77 ..... ب- الصّفات المفردة:
- 77 ..... ثانيا: تصنيف الصّفات:
- 77 ..... أ- الصّفات المتضادّة:
- 78 ..... 1- الجهر والهمس:



- 79 ..... 2- الشّدة والرّخاوة والتّوسّط بينهما:
- 81 ..... 3- الإطباق والانفتاح:
- 82 ..... 4- الاستعلاء والاستفال:
- 83 ..... 5- التّفخيم والتّريق:
- 85 ..... 6- الإذلاق والإصمات:
- 86 ..... ب- الصّفات المفردة (المحسّنة):
- 86 ..... 1- الصّفير:
- 86 ..... 2- القلقة:
- 87 ..... 3- الانحراف:
- 88 ..... 4- التّكرير:
- 89 ..... 5- التّفشي:
- 89 ..... 6- الاستطالة:
- 90 ..... 7- العنّة:
- 90 ..... 8- اللّين:
- 91 ..... ثالثا: صفات الأصوات في كتاب الحجّة:
- 91 ..... 1- الهمس:
- 92 ..... 2- الجهر:
- 94 ..... 3- الشّدة والرّخاوة:
- 94 ..... 4- الإطباق:
- 95 ..... 5- الاستعلاء:
- 96 ..... 6- الصّفير:
- 96 ..... 7- الاستطالة:



- 98 ..... 8- التّكرير:
- 99 ..... 9- اللّين:
- 99 ..... 10- الخفاء:
- 100 ..... 3- وصف الأصوات
- 101 ..... أوّلا: وصف أصوات العربيّة عند علماء العربيّة والتّجويد:
- 103 ..... ثانيا: وصف الأصوات عند المحدثين:
- 104 ..... ثالثا: وصف الأصوات في كتاب الحجّة:
- 107** ..... الفصل الثّاني: المباحث التشكيّليّة وتجليّاتها في كتاب الحجّة
- 108 ..... تمهيد:
- 108 ..... - التّغيرات الصّوتية في الصّوامت:
- 108 ..... التّغيّرات العامّة:
- 108 ..... 1- الإدغام:
- 108 ..... أوّلا: تعريف الإدغام:
- 109 ..... ثانيا: أنواع الإدغام:
- 112 ..... ثالثا: الإدغام في كتاب الحجّة:
- 112 ..... 1- إدغام الهاء في الهاء:
- 113 ..... 2- إدغام الياء في الياء:
- 114 ..... 3- إدغام الياء في الواو:
- 115 ..... 4- إدغام الهمزة في الياء:
- 116 ..... 5- إدغام الكاف في الكاف:
- 116 ..... 6- إدغام القاف في الكاف:



- 117.....7- إدغام اللّام في الرّاء:
- 117.....8- إدغام اللّام في التّاء:
- 118.....9- إدغام اللّام في الثّاء:
- 118.....10- إدغام التّاء في الدّال:
- 119.....11- إدغام التّاء في الذّال:
- 120.....12- إدغام التّاء في الزّاي:
- 120.....13- التّاء في السّين:
- 121.....14- إدغام التّاء في الشّين:
- 121.....15- إدغام التّاء في الصّاد:
- 122.....16- إدغام التّاء في الظّاء:
- 122.....17- إدغام الميم في الميم:
- 123.....2- الإبدال:
- 123.....أوّلا: تعريف الإبدال:
- 124.....ثانيا: صور الإبدال:
- 128.....ثالثا: الإبدال في كتاب الحجّة:
- 128.....1- إبدال الهمزة السّاكنة حرفا من جنس حركة مل قبلها:
- 128.....2- إبدال الياء من بعض الحروف الصّحيحة:
- 129.....3- إبدال الهاء من الياء:
- 129.....4- إبدال الهاء من الهمزة:
- 130.....5- إبدال الصّاد من السّين:
- 132.....3- القلب المكاني:



- 132.....: أولًا: تعريف القلب:
- 133.....: ثانيا: تعريف القلب المكاني:
- 135.....: ثالثا: القلب المكاني في كتاب الحجّة:
- 135.....: 1- القلب في الأفعال:
- 138.....: 2- القلب في الأسماء:
- 140.....: 4- الحذف:
- 140.....: أولًا- تعريف الحذف:
- 141.....: ثانيا- شروط الحذف:
- 141.....: ثالثا: الحذف في كتاب الحجّة:
- 141.....: 1- المضعف:
- 144.....: 2- إحدى التّاءين المبدوء بهما المضارع:
- 145.....: 3- التّوين:
- 146.....: التّغيّرات الخاصّة:
- 146.....: 1- الهمزة:
- 146.....: أولًا- تحقيق الهمز:
- 147.....: ثانيا- تخفيف الهمز:
- 148.....: ثالثا: الهمزة في كتاب الحجّة:
- 148.....: 1- تحقيق الهمز:
- 151.....: 2- تخفيف الهمز:
- 151.....: أولًا: الهمزة بين بين:
- 152.....: ثانيا- حذف الهمزة ونقل حركتها:



- 153.....ثالثا: حذف الهمزة من غير نقل:.....
- 154.....رابعا: إبدال الهمزة:.....
- 160.....2- الهاء:.....
- 160.....أولا: تعريف صوت الهاء:.....
- 160.....ثانيا: التغيرات الصوتية الخاصة بصوت الهاء الواردة في كتاب الحجّة:.....
- 162.....3- التاءات و تغيراتها الصوتية الواردة في كتاب الحجّة:.....
- 163.....4- النون الساكنة والتنوين:.....
- 164.....أولا- الإظهار:.....
- 165.....ثانيا- الإدغام.....
- 167.....ثالثا: الإقلاب:.....
- 168.....رابعا- الإخفاء:.....
- 169.....خامسا: النون الساكنة والتنوين و تغيراتها الصوتية الواردة في كتاب الحجّة:.....
- 169.....أ- إظهار النون الساكنة و التنوين في كتاب الحجّة:.....
- 169.....ب- إدغام النون الساكنة و التنوين في كتاب الحجّة:.....
- 172.....ج- إقلاب النون الساكنة و التنوين في كتاب الحجّة:.....
- 172.....د- إخفاء النون الساكنة و التنوين في كتاب الحجّة:.....
- 173.....- التغيرات الصوتية في الصوائت:.....
- 173.....صوائت أصول:.....
- 173.....صوائت فروع:.....
- 174.....1- الإعلال:.....
- 174.....أولا- تعريف الإعلال:.....



- 174.....ثانيا- صور الإعلال: :  
187.....ثالثا: الإعلال في كتاب الحجّة: :  
187.....1- الإعلال بالقلب في كتاب الحجّة: :  
193.....2 - الإعلال بالنقل في كتاب الحجّة: :  
194.....3- الإعلال بالحذف في كتاب الحجّة: :  
195.....2- الإمالة: :  
195.....أوّلا: تعريف الإمالة: :  
196.....ثانيا: أقسام الإمالة: :  
197.....ثالثا: الغرض من الإمالة: :  
198.....رابعا: الإمالة في كتاب الحجّة: :  
202.....3- الإخفاء: :  
202.....أوّلا: الإختلاس: :  
202.....ثانيا: الرّوم: :  
203.....ثالثا: الإشمام: :  
204.....رابعا: الإخفاء في كتاب الحجّة: :  
204.....1- الإختلاس في كتاب الحجّة: :  
205.....2- الرّوم في كتاب الحجّة: :  
205.....3- الإشمام في كتاب الحجّة: :  
208.....الفصل الثالث: القوانين الصوتية وتجلياتها في كتاب الحجّة.....  
209.....تمهيد: :  
211.....1- المماثلة: (Assimilation): :



- 211 ..... أولًا: مصطلح المماثلة: .....  
215 ..... ثانيا: تعريف المماثلة: .....  
216 ..... ثالثا: أنواع المماثلة: .....  
221 ..... رابعا: المماثلة في كتاب الحجّة: .....  
221 ..... 1- تقريب صامت من صامت: .....  
223 ..... 2- تقريب صائت من صائت: .....  
225 ..... 3- تقريب صائت من صامت: .....  
226 ..... 2- المخالفة: (Dissimilation) .....  
226 ..... أولًا: مصطلح المخالفة: .....  
230 ..... ثانيا: تعريف المخالفة: .....  
232 ..... ثالثا: أنواع المخالفة: .....  
234 ..... رابعا: المخالفة في كتاب الحجّة: .....  
238 ..... 3- السّهولة والتيسير: (أو الجهد الأقل): .....  
238 ..... أولًا: مصطلح السّهولة: .....  
239 ..... ثانيا: تعريف السّهولة: .....  
240 ..... ثالثا: قانون السّهولة في كتاب الحجّة: .....  
244 ..... 4- كثرة الاستعمال: .....  
244 ..... أولًا: مصطلح كثرة الاستعمال: .....  
246 ..... ثانيا: تعريف القانون (كثرة الإستعمال): .....  
247 ..... ثالثا: قانون كثرة الاستعمال في كتاب الحجّة: .....  
249 ..... 5- أمن اللّبس: .....  
249 ..... أولًا: مصطلح أمن اللّبس: .....



250.....	ثانيا:تعريف أمن اللبس.....
251.....	ثالثا: قانون أمن اللبس في كتاب الحجّة.....
256.....	خاتمة .....
262.....	قائمة المصادر و المراجع.....
282.....	ملحق الرسالة:.....
283.....	1- الآيات القرآنيّة:.....
293.....	2- الأشعار:.....
294.....	3- معجم الأعلام:.....
301.....	4- معجم اللّغة:.....
302.....	5- فهرست الموضوعات: .....

## الملخص:

تناول هذا الموضوع "المباحث الصوتية في كتاب الحجّة لأبي عليّ الفارسيّ"، حيث وبعد تتبّع جهود "أبي عليّ الفارسيّ" في الميدان الصوتي من خلال ما أورده في كتاب "الحجّة"، كشف البحث عن منهج صاحب "الحجّة" في توظيف المعارف الصوتية، وأثرها في الاحتجاج، و كذا تعرّفنا على ضوابط تعامل "أبي عليّ الفارسيّ" مع المادّة الصوتية، وهو يوجّه القراءات القرآنية.

## الكلمات المفتاحية:

أبو عليّ الفارسيّ - الحجّة - الاحتجاج - الظواهر الصوتية - المباحث النطقية - المباحث التشكيلية - القوانين الصوتية.

## Résumé

Cette recherche repose sur l'étude du livre "El-Houdja" qui est l'œuvre de Abi Ali El Farisi et qui traite les phénomènes phonétiques. Ainsi après avoir consulté des efforts en la matière on a pu découvrir ses connaissances phonétiques et leur impact sur l'argumentation du fait qu'il a démontré toutes les règles de se comporter avec les sons à partir de sa façon de lire le Quran.

## Mot-clés:

Abi Ali Farisi - "El-Houdja" – l'argumentation – les phénomènes – phonétique – les origines sonores – les origines articulatoires – les lois phonétiques (sonores).

## Summary:

This research is based on the fact to study the book "El-Hudja" by Abi Ali Farisi that treats the phonetic phenomena thus, after having consulted the efforts made by this scientist in the field of phonetics we came to discover his great knowledge in such a deal and his impact on the way to show the phenomena of argumentation the also established all kinds of rules or laws showing how to deal the sounds and that through his way of reading the Quran .

## Key-words:

Abi Ali El Farisi - "El-Hudja" – the phonetic – phenomena – the argumentation – the origins of sound – the articulatory origins – the phonetic laws.